مصر
النهضة

دار الكتب والوثائق القومية
الادارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر



عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية

١٩٥٢ - ١٩٥٦

٦٣

د. محمد عبد الوهاب

عبـــد الناصـــر
و السياسة الخارجية الأمريكية

(١٩٥٢-١٩٥٦)

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

عبد الناصر
و السياسة الخارجية الأمريكية
(١٩٥٢-١٩٥٦)

تأليف
د. محمد عبد الوهاب

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)

إهـــــــداء

إلى ولديّ شريف و مراد و أبناء جيلهما . . .

هذا جزء واقعي من تاريخ مصرنا الحديث و المعاصر

علهم يعوا هذا الدرس . . .

تقديم

خضعت العلاقات المصرية- الأمريكية للعديد من الدراسات، معظمها ينطلق من دوافع أيديولوجية أو سياسية، وقد ساهمت فيها الكتابات الصحفية بالقسط الوفير، غير أن الدراسة العلمية، الجادة والرصينة، التى لا تبتغى سوى وجه الحق والحقيقة التاريخية قليلة، وتحتاج إلى مزيد من جهود العلماء والباحثين خاصة منذ تلك الفترة الحساسة من تاريخ العالم، وتاريخ البلدين، وهى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث تزايدت مصالح وطموحات الولايات المتحدة فى المنطقة العربية بشكل كبير وخطير، وباتت تؤثر على مجريات الأمور، سواء بشكل خفى أو علنى.. إنها فترة ميلاد الولايات المتحدة كقوة عظمى، وهى نفس الفترة التى كانت تعانى فيها مصر من أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية متطامنة، وكانت حركة الضباط فى مصر جنيناً فى أحشائها إلى أن قامت بانقلابها فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم تحولت إلى ثورة بعد ذلك.

لقد هرمت وشاخت امبراطورية الأسد البريطانى، وخرجت من أتون الحرب العالمية الثانية ضعيفة منهكة لتخلى الساحة، رغماً عنها، للقوة العظمى الفتية التى جاءت لترثها، فى الوقت الذى شاخ فيه النظام السياسى المصرى واهترأ وأوشك على الزوال ليفسح الطريق لأولئك الفتية من الضباط الأحرار، الذين انقضوا على النظام، من داخله وأطاحوا به بضربة مباغتة وناجحة فجر ٢٣ يوليو، وكان على القوتين الجديدتين، القوة العظمى العالمية المتوثبة، وقوة الثوار الوطنيين فى مصر، أن تصلا إلى صيغة للتعامل بينهما.

ولما كانت هذه الفترة، التى تشكلت فيها بحق جذور العلاقات الأمريكية - المصرية، مليئة بالأسرار والإدعاءات بل والتخرصات، فقد رأى الدكتور محمد عبد الوهاب، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس، أن يخضع هذه الفترة للدرس التاريخى، بحثاً عن الحقائق الموثقة، وتوفيراً لفهم أفضل

لطبيعة هذه العلاقات وتداعياتها وتطوراتها فى هذه الفترة - المنعطف - من تاريخ المنطقة وتاريخ البلدين.

وقد تبدو القضية، كما لو كانت صراعاً بين رجلين - عبد الناصر ودالاس - لكنها أعمق من ذلك بكثير، إنها قصة صراع لفرض إرادة وهيمنة وتكريس مصالح، وفى المقابل قصة تحدى ذلك للإفلات منه وصنع إرادة وطنية حرة.. إنها فى الواقع صراع طموحات وإرادات.

لقد عالج الدكتور محمد عبد الوهاب موضوعه بمهارة وحذق شديدين، نتيجة لحساسية الموضوع وأهميته، فكان عليه أن يدلى بدلوه فى قضية إلى أى مدى ساعدت الولايات المتحدة الضباط الأحرار لإنجاح ثورتهم، وكان هؤلاء يتحسسون مواقعهم بحذر من القوى العالمية، وما هو الثمن الذى تريد أن تتقاضاه منهم عقب نجاحها.. وحتى شن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ (حرب السويس) وقد استطاع كاتبنا أن يرصد ويحلل، بعقلية المؤرخ الثبت، الأسباب الكامنة وراء انهيار العلاقات المصرية- الأمريكية، سواء كانت بسبب طموحات عبد الناصر الإقليمية أم لخطأ حسابات الرئيس ايزنهاور السياسية، كما حلل فترة التحول فى طبيعة هذه العلاقات عام ١٩٥٦ واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو مصر خلال أزمة حرب السويس عام ١٩٥٦.

وفى سياق تاريخى منهجى درس مؤلفنا فى البداية طبيعة وتطور العلاقات الأمريكية- المصرية قبيل قيام ثورة يوليو، ثم عالج موقف قيام الولايات المتحدة من قيام الثورة واتصالاتها المبكرة مع الضباط الأحرار، لينتقل بعد ذلك لدراسة موقفها من الثورة المصرية، وأهم الأحداث فى سنيها الأولى، كاتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤والعدوان الإسرائيلى على غزة عام ١٩٥٥ وقضية تمويل السد العالى، مما أدى إلى انهيار فترة السلام فى العلاقات بين البلدين، وأخيراً قدم دراسة مستفيضة لموقف الولايات

المتحدة من حرب السويس والذى انتهى بمحاولة وقف هذا الإنهيار فى العلاقات، بالتدخل ضد حلفائها المعتدين.

وإننا إذ نأمل أن يستكمل الدكتور محمد عبد الوهاب دراسته لتطور العلاقات المصرية الأمريكية خلال المراحل التالية، بنفس الكفاءة والمقدرة، فنود الإشارة إلى أن هذا العمل العلمى، الذى كان فى الأصل أطروحته التى حصل بها على درجة دكتوراة الدولة من جامعة لندن، قد تميز بأهمية موضوعه وبموضوعية مؤلفه، والتزامه بالمنهج العلمى، وثراء مصادره وحسن توظيفها، فضلاً عن لغته السلسة المشرقة والمركزة، حتى جاء كتابه إضافة جادة لتاريخ مصر المعاصر ولتاريخ العلاقات المصرية - الأمريكية، مصر التى نسعى جميعاً إلى رقيها ونهضتها.

وعلى الله قصد السبيل،،

رئيس التحرير

ا.د. أحمد زكريا الشلق

يناير ٢٠٠٦

تقديــم الطبعـة الإنجليزية

بقلــم : ب.ج. فاتيـكيــوتيس

جامعــة لندن ـ ١٠ أكتوبر ١٩٨٨

إن دارسي التاريخ السياسي المعاصر لمصر بصفة عامة ، وأثناء فترة حكم عبدالناصر (١٩٥٢ـ١٩٧٠) بصفة خاصة ، ليسوا على دراية واضحة بالعلاقة التي كانت بين الضباط الأحرار والولايات المتحدة في الفترة المبكرة من أوائل الخمسينيات و حتى حرب السويس ١٩٥٦ . ورغم أن الولايات المتحدة قد أفرجت عن الأوراق التي تتناول هذه العلاقات وصنفتها ، إلا أن الدارسين لم يتمكنوا–بعدـ من التزود بالوثائق الخاصة بهذه العلاقة .

وقد استفاد الدكتور محمد عبدالوهاب سيد أحمد مما أُفرج عنه حديثاً من مواد الأرشيف الأمريكى من أجل أن يرصد و يحلل طبيعة العلاقات الأمريكيةــالمصرية فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ــ١٩٥٦ أي منذ وصول الضباط الأحرار إلى السلطة فى مصر عقب الانقلاب العسكري و حتى حرب السويس. وبهذا فقد درس الدكتور محمد عبدالوهاب تلك المحاولات الأمريكية لاختراق التعامل مع عبدالناصر على حساب الترتيبات الأمنية الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى دراسته للمحاولات الأمريكية لدفع عبدالناصر إلى تسويات سلام مبكرة مع إسرائيل فى مقابل تأييد الأمريكيين لجهود مصر من أجل إنهاء علاقاتها الخاصة ببريطانيا . وقد نجحت الجهود الأمريكية فى المسألة الأخيرة ، بينما فشلت فى المسألة الأولى . وقد أوجدت طموحات عبدالناصر حول الزعامة الإقليمية (على كل العرب) صراعاً مع الرؤى الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط ، مما أدى إلى سرعة انهيار العلاقات الأمريكيةــالمصرية فى منتصف الخمسينيات . وأثناء إدارة إيزينهاور فى الفترة من (١٩٥٢ــ١٩٥٦) حاول الأمريكيون بشكل سريع و غير موفق احتواء النفوذ المتزايد لعبدالناصر فى المنطقة ، غير أن ذلك جاء متأخر جداً .

و تكمن الأهمية الرئيسية لعمل الدكتور عبدالوهاب فى رصده لمركز بريطانيا فى مصر ، وبمعنى أوسع لمركزها فى الشرق الأوسط ، وفشل عملية التقارب الأمريكى الخاطئ من عبدالناصر و نظام حكمه .

و خلال بحثه أشار المؤلف أيضاً إلى الاتصالات المبكرة التى تمت بين الضباط الأحرار بقيادة عبدالناصر و بين السلطات الأمريكية قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

و هكذا فإن العمل الذي بين أيدينا يمثل معلماً فى دراسة تاريخ مصر السياسى المعاصر ، والسياسة الخارجية الأمريكية ، فمن المؤكد أنه سيحث غيره من الباحثين على دراسة سياسية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الأخيرة . و ربما تهدم هذه الدراسة أيضاً أسس الكثير من الرؤى الغربية السطحية لأنظمة الحكم العسكري كنظام الحكم الذي أقامه الضباط الأحرار فى مصر

■ ■ ■

مقــدمــة المؤلف

إن من طبيعة الإنسان البحث فى الماضى ، و فى سبيل هذا البحث فإنه ربما يسلك دروباً و مسالك غير مرئية ، فإذا ما اتبعها ربما منع مأساة أو جعل الحاضر أكثر أمناً . و ليس هناك مؤرخ للأحداث المعاصرة يمكنه أن يتغلب على مثل هذا التحدي، الذي يمكن به أن يسدي النصح إلى صناع القرارات بشأن الكيفية التى ينبغى عليهم أن يروا بها الحاضر و المستقبل . وفى موضوعنا هذا ، نجد أن العلاقات الأمريكية ــ المصرية ، منذ ثورة ١٩٥٢ و حتى أزمة السويس ١٩٥٦ ، على الرغم من أنها تمثل جزءاً من الماضى ، إلا أنها ــ بلا شك ــ كان لها تأثيراتها على الحاضر علاوة على تأثيراتها على مستقبل السياسات العالمية . ولهذا فإن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح هذا التأثير التاريخى على الحاضر و المستقبل .

لقد كانت العلاقات الأمريكية ــ المصرية أثناء هذه الفترة أشبه بلعبة الشطرنج بين "ناصر" مصر و"دالاس" الولايات المتحدة . حيث كان الزعيم المصري تواقاً إلى الزعامة على أقطار الشرق الأوسط العربى، بينما كان جون فوستر دالاس ،وزير الخارجية الأمريكى (١٩٥٣ــ١٩٥٩)، يحاول تقوية سلطة الولايات المتحدة عالمياً ، أو بمعنى آخر كان الصراع يمثل ــ إلى حد ما ــ صراعاً بين "القوى الإقليمية" و"القوى العالمية" ، فكلاهما يحاول هزيمة الآخر معتقداً بأنه ربما يحرز نصراً فعلياً .

إن هذه الدراسة تهدف إلى إثبات أنه فى ظل عالمنا المتغير ــ بشكل سريع ــ فإن أمماً صغيرة ــ مثل مصر أثناء حكم عبدالناصر ــ كان لها نفوذاً يتزايد فى خضم الأحداث العالمية . وأصبح واضحاً أن القوى الكبرى فى العالم ، لم تعد تملى كلمتها على سير حركة التاريخ، فسياسة عبدالناصر الخارجية ، وطموحاته السياسية ــ خصوصاً منذ ١٩٥٥/١٩٥٦ ــ أثبتتا أن نفوذ القوى العظمى فى إقليم ما يمكن أن يكبح من جماحه تزايد قوة بعض القوى الإقليمية .

و تمثلت أهم التطورات السياسية وقتذاك فى أن صانعى القرار السياسى الأمريكى اضطروا إلى إعطاء قدر كبير من إهتمامهم إلى التعامل مع القوى الداخلية المحركة للمجتمعات العربية ، لأنه بناء على متابعة الأحداث المهمة ، ومتابعة أي نوع من التغير السياسى داخل هذه المجتمعات ، يمكن لهم تحديد ما يروه للدفاع عن مصالحهم . إلا أن دالاس لم يكن يرى داعياً لأن يسلك هذا السبيل لأنه كان مشغولاً بمحاربة الشيوعية و تقليص المد السوفيتى فى المنطقة . ورغم أن الولايات المتحدة كانت لها مصلحة سياسية أكبر من الاتحاد السوفيتى فى خفض حدة الصراع الإقليمى و إعلاء السلام فى المنطقة (فقد كانت الولايات المتحدة تحظى ــإلى حد ماــ بالثقة فى أغلب البلاد العربية ، و خصوصاً فى مصر تحت حكم عبدالناصر بين عامى ١٩٥٢ــ١٩٥٥ ، فى حين كان الاتحاد السوفيتى يفتقد هذه الثقة) ، إلا أن الإستراتيجية الأمريكية كانت تعانى من الخلل ، لأن صانعى القرار السياسى الأمريكى نظروا إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها ميدان لصراع القوى مع الاتحاد السوفيتى . كما كانت أمريكا تسلم بفكرة أن الدول الصغيرة ــمثل مصرــ ينبغى أن تقبل بالتسوية الجيوبوليتيكية الدولية التى تمت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، لهذا فإنه لا ينبغى على هذه الدول الصغيرة أن تشارك فى توازن القوى الدولى .

وقد اجتمعت لدي الأسباب لاختيار هذه الفترة مجالاً لدراسة العلاقات الأمريكيةــالمصرية ، منها :

السبب الأول يتعلق بالتغيرات التى طرأت على القوى المحركة سياسياً و إدارياً فى كل من مصر والولايات المتحدة ، وكذلك فى الاتحاد السوفيتى . ففى يوليو ١٩٥٢ استولى الضباط الأحرار على السلطة فى مصر و قلبوا نظام الحكم القديم . و عقب ذلك بفترة وجيزة ، فى يناير ١٩٥٣ ، اتخذت إدارة إيزنهاور موقعها فى الولايات المتحدة بعد عشرين عاماً من سيطرة الديمقراطيين على البيت الأبيض . و كان وصول إدارة أيزنهاور (الجمهورية) إلى السلطة فى وقت كان فيه التهديد الشيوعى ، و الضغوط

الداخلية ــمن أجل احتوائهــ على أشدها ، خاصة فى أعقاب وفاة ستالين ، حين حاول خلفاؤه تعزيز مركز الاتحاد السوفيتى بوصفه قوة عظمى .

و إذا انتقلنا من التغيرات الإدارية إلى العوامل المرتبطة بها ، فإن أهم ما تجدر ملاحظته ، هو أن عبدالناصر كان هو الفيصل النهائى فى جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى وفاته فى عام ١٩٧٠ ، كما كان لعبدالناصر شأن عظيم بين جيل الشباب فى مصر ، بل وفى العالم العربى كله ، حيث كان يمثل نموذجاً للزعامة الوطنية فى العالم الثالث ، كما كان زعيم السواد الأعظم من أبناء الأمة العربية و "ريس" الأمة . وإننا فى معظم الأحيان نتأثر تماماً بالجوانب الإيجابية فى سياسته الخارجية ، مهملين تماماً الجوانب السلبية الأخرى . فطوال الثمانية عشر عاماً ــوهى مدة زعامتهــ كان يمثل خلالها "الشخصية العظمى" و فى معظم البلاد العربية ، كانت زعامته الكاريزمية لا تباريها زعامة أخرى ، ولا ينافسه عليها زعيم آخر فى المنطقة ، وظهر ذلك جلياً حين أعادت الأغلبية العربية بشكل كاسح تأكيد ولائها له على الرغم مما حدث فى يونيو ١٩٦٧ ، لهذا فإن أية محاولة للحكم على سياسته أو على علاقاته الخارجية مع القوى العظمى أو لوضع "كارزميته" داخل إطار تحليلى تعد محرمة على المؤرخين العرب ، الذين لم يهتموا بمناقشة هذه المسألة ، ربما لخشيتهم من رد الفعل الشعبى و بالرغم من أن الدراسة التفصيلية لسياسة عبدالناصر الخارجية ــ بصورة عامةــ ستكون بعيدة عن مجال هذا الكتاب ، إلا أن بؤرة الاهتمام سوف تنصب على علاقات مصر مع الولايات المتحدة أو بعبارة أخرى على علاقات عبدالناصر بجون فوستر دالاس ، واضعين كليهما قيد الفحص و التدقيق .

و هناك سبب آخر وراء هذه الدراسة ، وهو أن عدداً كبيراً من الكتاب الذين تناولوا العلاقات الأمريكيةــالمصرية إبان هذه الفترة افتقروا إلى الاعتماد على المصادر الأصلية بدرجة كافية ، التى تعتبر ضرورية لفهم و تقييم الآراء السياسية لصانعى السياسة ، وما وراء قراراتهم السياسية من مبررات . ولا شك أن هذه المصادر ساعدت بصورة كبيرة على إعطاء تفسير دقيق للعديد من الأفكار السياسية .

و فى النهاية ، فإن هذه الدراسة تحاول تتبع التطور الذي طرأ على العلاقات الأمريكية_المصرية، حيث ستجيب على الفرضيات التالية :

١_ هل كانت هناك أية اتصالات مبكرة بين الضباط الأحرار و السلطات الأمريكية قبيل الثورة ؟

٢_ ما هى الأسباب الرئيسية وراء انهيار العلاقات الأمريكية_المصرية ؟

٣_ هل كانت طموحات عبدالناصر السبب الرئيسى وراء فشل أمريكا فى المنطقة أم كان خطأ حسابات إيزنهاور وسوء تقديره لديناميكية الثقافة السياسية العربية وراء هذا الفشل ؟

٤_ لماذا كان عام ١٩٥٦ نقطة تحول فى التوجهات الأمريكية نحو مصر ، بينما كان عام ١٩٥٥ نقطة تحول فى التوجهات المصرية نحو أمريكا ؟

و الترتيب التاريخى للأحداث الذي تنوي هذه الدراسة تناوله يبدو كالتالى : _

تطور العلاقات الأمريكية_المصرية حتى عام ١٩٥٢ ، الطريق إلى الثورة و الاتصالات المبكرة بين الضباط الأحرار و الولايات المتحدة . ثم نوضح بعد ذلك وجهة نظر الولايات المتحدة و مواقفها من الثورة المصرية ، وموقف الولايات المتحدة من الاتفاقية الأنجلو_مصرية عام ١٩٥٤ ، وانهيار السلام ثم الجهود الأمريكية للوصول إلى سلام بين مصر و إسرائيل ، ومحاولتها جعل مصر أول دولة عربية تقيم سلاماً مع إسرائيل . وفى النهاية نركز على الجهود الأمريكية لبناء شبكة عسكرية فى المنطقة تعتمد على دول "الحزام الشمالى" أكثر من اعتمادها على مصر ، وبلوغ هذه الجهود ذروتها إبان أزمة السويس . وقد تم فى هذه الدراسة استخدام واسع للمصادر :_

أ_ مصادر أصلية و هى بالطبع تمثل المصدر الأول للبحث . فبالنسبة للمصادر الأمريكية ، اعتمدت الدراسة على كل ما هو متاح سواء فى الأرشيف القومى الأمريكى

فى واشنطن (DC) خصوصاً ما يغطى منها الفترة من ١٩٤٢ و حتى ١٩٥٤ ، ومركز السجلات القومى National Record Center فى ميرلاند ، أو فى مكتبات الرؤساء مثل مكتبة ترومان ، ومكتبة إيزنهاور ، حيث بها مجموعات التاريخ الشفوي و الصحف، وهى تظهر معلومات ثمينة المعروف منها قليل ، وتشمل آراء إيزنهاور و أولئك ممن ساعدوه خاصة أثناء أزمة السويس ١٩٥٦ . بالإضافة إلى أوراق هذه الإدارات .

و هناك مصادر أخرى اعتمدت عليها بشكل واسع ، مثل مجموعات التاريخ الشفوي لدالاس ، ومجموعة أوراقه الخاصة ، وكذلك الأوراق الخاصة بمدير وكالة المخابرات الأمريكية(CIA) آلان دالاس فى مكتبة سالى مد بجامعة برنستون ، و أوراق جورج آلان فى جامعة ديوك DUK فى درهام نورث كارولينا ، بالإضافة إلى أوراق أخرى و معلومات تتناول الموضوع بعضها لم ينشر جمعها المؤلف من مقابلات شخصية مع أشخاص أمريكيين منهم سفراء أمريكا فى مصر ، وعملاء المخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط و موظفى الخارجية الأمريكية .

أما المصادر البريطانية ، فهى أساسية ، حيث ألقت الضوء بشكل مختلف على المواقف بين الحليفين الغربيين خاصة منذ نهاية عام ١٩٤٠ ، وبدايات الخمسينيات ، فاعتمدت على كل ما أتيح لى سواء فى دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) فى كيو Kew أو فى مركز الشرق الأوسط فى كلية سان أنتونى باكسفورد .

و كان الدخول إلى الأرشيف المصري ضرباً من المستحيل ، لأن كل الوثائق الخاصة بالفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ تدخل فى نطاق نظام الخمسين سنة آنذاك ــأثناء فترة البحثــ و من حسن الحظ أن المقابلات الشخصية التى أعددتها مع عدد من الأشخاص البارزين الذين شاركوا فى الأحداث قبل عام ١٩٥٣ و بعدها ، زودتنى بصورة أوضح عن الجو السياسى فى مصر فى ذلك العصر ، إضافة إلى تفاصيل عن

العلاقات الأمريكيةـالمصرية ، وكذلك كتب عبدالناصر و أحاديثه ، وكتب و أحاديث محمد نجيب ، والبغدادي ، وأنور السادات ، وهيكل ، وكلها تلقى الضوء على وجهة النظر المصرية الرسمية فى ذلك العصر . وبتناول كل هذه المصادر و بهذا المعدل الواسع ، كان من الممكن وضع تقييم عن السنوات موضع الدراسة .

وفى النهاية أود أن أعبر عن خالص شكري للعاملين بالأرشيف القومى الأمريكى American National Archives خاصة السيدة سالى ماركس ، و العاملين بمكتبة الكونجرس الأمريكى ، و مكتبة هارى ترومان ، ومكتبة أيزينهاور ، ومكتب المؤرخين الملحق بالخارجية الأمريكية خصوصاً الدكتور بول كالوزن و كذا دار المحفوظات البريطانية .

كما إنى مدين بالفضل العظيم للبروفيسور ب.ج. فاتيكيوتيس الذي بدون مساندته و إرشاده وصبره ما كتب لهذا العمل أن يتم ، و لا أبالغ إذا قلت أن يبدأ من أساسه .

كما أننى أدين بالفضل إلى رجال الدولة و الباحثين و الأصدقاء الذين أسهموا سواء بالمساعدة أم النقد أم التشجيع لهذه الدراسة وهم : كولونيل دي إيفانز و السيد ج.ماكجى والسيد ك. روزفلت والسفير على شوقى الحديدي و الدكتور محمد أنيس و الدكتور عبدالعزيز نوار و الأستاذ محسن محمد والسيد ج. الكسندر و الآنسة كلير سبنسر و الدكتور علاء الحديدي و السيد ر.برون و الأستاذ ف.دي بولى والأستاذ عبدالرحيم جاماري و السيدة ماري أوشيا و أعضاء مكتب التعليم المصري فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

كما أن أعظم فضل أدين به يرجع إلى والداي و زوجتى نهى ، إذ بدون مساندتهم لى لم يكن لهذا العمل أن يتم .

وإذا كنت قد اعترفت بعظيم الامتنان إلى من أدين لهم بالفضل ممكن ذكرتهم ،

و ممن لم أذكر أسماءهم ، فإننى أظل وحدي مسئولاً عن الأخطاء و كذلك عن الآراء التى وردت فى هذا الكتاب .

كما يسعدنى فى هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل من دفعنى إلى الإقدام على ترجمة هذا العمل العلمى . وقد راودتنى الفكرة منذ فترة ليست بالقصيرة تحت إلحاح العديد من الأصدقاء و الزملاء . مما جعلنى أبدأ فى هذا العمل ثم أتوقف ثم يعاودنى الحنين مرة أخرى . إلى أن أتى صديقى العزيز أ.د. أحمد زكريا الشِّلق الذي أصر على ضرورة انتهائى من هذا العمل حتى يرى النور ، ولم أستطع هذه المرة الإفلات و الفرار منه . فما كان منى إلا أن استجمعت همتى و انتهيت من هذا العمل .

وإننى انتهز هذه الفرصة لاتقدم بخالص الشكر إليه و كذا إلى الزميل العزيز أ.د.محمد الزغبى على مراجعته اللغوية فى المرحلة النهائية من العمل و كذا أشكر الآنسة شيماء محمد إسماعيل على جمعها العمل على الكمبيوتر ، وكذا أسرة مركز تاريخ مصر المعاصر .

و أخيراً أحب أن أحيط القارئ علماً بأننا آثرنا الاحتفاظ بقائمة المراجع الأجنبية و العربية بصورتها الأصلية فى الطبعة الانجليزية، حتى يتسنى للقارئ الاستفادة منها . كما آثرنا الاحتفاظ بترقيم الهوامش الخاصة بالعمل كما كانت فى العمل الأصلى و ذلك تحقيقاً لمبدأ الاستفادة العلمية للباحثين و المتخصصين حتى لا تؤدى الترجمة إلى الإخلال والإقلال بقيمة المصادر و المراجع التى اعتمد عليها الكتاب فى صورته الأولى.

د. محمد عبدالوهاب

الفصل الأول

تطور العلاقات الأمريكية ـ المصرية حتى عام ١٩٥٢

العلاقات المصرية ـ الأمريكية قبيل الحرب العالمية الثانية:

منذ الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ و حتى أوائل القرن العشرين ، كانت للولايات المتحدة ارتباطات و مصالح محدودة فى مصر . نظراً لأن الأخيرة كانت تُمثل لبريطانيا أهم مركز فى منطقة الشرق الأوسط العربى ، إذ أن سيطرتها الإستراتيجية على قناة السويس قد حافظ لها على "شريان الحياة" الإمبراطوري و على المصالح التجارية الدولية . وكانت الولايات المتحدة قد استصوبت ــ ووفقاً لتقاليدها ــ فكرة عدم التورط فى أية ارتباطات سياسية استعمارية(١) . ووفقاً لهذا المبدأ فى السياسة الأمريكية، اعتبرت الولايات المتحدة مصر جزءاً من دائرة النفوذ البريطانى ، لهذا اقتصر نشاطها فى مصر على المشروعات التجارية بالإضافة إلى الأنشطة التعليمية و الدينية و الخيرية(٢)

و فى فترة ما بين الحربين العالميتين ازدادت المصالح التجارية الأمريكية فى مصر ، وكانت الخارجية الأمريكية قد طلبت من مبعوثيها التفاوض بشأن معاهدة تضمن لهم حقوقهم فى مصر . ومن ثم وقعت معاهدتى الوساطة و الوفاق فى أغسطس ١٩٢٩ . كما منح اتفاق ٢٤ مايو ١٩٣٠ المصالح الأمريكية حقوقاً غير مشروطة ، ومنح الولايات المتحدة معاملة "الدولة الأكثر رعاية"(٣) . و أثناء هذه الفترة أقامت الشركات الأمريكية مكاتب فرعية لها فى مصر مثل : كوداك و سكونى و فاكيوم و سنجر سوينج وماشينز و جنرال موتورز(٤) . وكل هذه التطورات جعلت الخارجية الأمريكية تصنف مصر من أفضل المستهلكين بين دول الشرق الأدنى بالنسبة لأمريكا خاصة و أن الصادرات الأمريكية لمصر كانت تعادل عشر مرات القيمة الدولارية المتعامل بها مع العراق(٥) . ورغم اتساع حجم المصالح الأمريكية فى مصر إبان

سنوات الحرب ، إلا أنها لم تتعمد إضعاف المركز الخاص الذي كانت تتمتع به بريطانيا العظمى فى مصر أو أن تحل محله .و أثناء هذه الفترة مثل الحكومة الأمريكية فى مصر أربعة رؤساء لبعثات دبلوماسية ذوي اتجاهات مختلفة ، ولم يكن أي من هؤلاء الأربعة ذا خلفية دبلوماسية أو حتى كان ضمن السلك الدبلوماسى من قبل(٦) . و من ثم لم تكن هناك سياسة أمريكية رسمية مصرحاً بها تجاه مصر(٧). وعندما أثيرت المعاهدة الأنجلو_مصرية فى مؤتمر مونترو Montreux عام ١٩٣٧، حضرت الولايات المتحدة هذا المؤتمر لتؤيد المطلب المصري بإلغاء الامتيازات الأجنبية(٨) . وعبرت الخارجية الأمريكية عن اعتقادها بأن بقاء الامتيازات الأجنبية فى مصر لا يساير روح العصر ، كما أنه ليس ضرورياً الإبقاء عليها لحماية المصالح الأمريكية و المواطنين الأمريكيين فى مصر(٩).

العلاقات الأمريكية ـ المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها:

عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ كان لزاماً على مصر أن تمد القوات البريطانية بكل التسهيلات اللازمة ، كما هو منصوص عليه فى معاهدة ١٩٣٦ المبرمة بين البلدين . وبرغم أن مصر لم تعلن الحرب ضد دول المحور ، إلا أنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا فى ١٩٣٩ و مع إيطاليا فى عام ١٩٤٠(١٠) .

تكمن أهمية التطورات السابقة فى أنها وطدت العلاقات إلى حد ما بين مصر و الولايات المتحدة ، وأسفر ذلك عن أن طلبت الحكومة المصرية من الولايات المتحدة أن تتولى رعاية المصالح المصرية فى هولندا وإيطاليا و ألمانيا . وقد قامت حكومة الولايات المتحدة بهذه الخدمة و هى لا تزال على الحياد .

و قبيل أن تشترك الولايات المتحدة فى الحرب ، كانت القاهرة قد أصبحت المركز الرئيسى لـ"مركز إمداد الشرق الأوسط MESC" وهو منظمة بريطانية تأسست بهدف الحفاظ على الاقتصاديات المحلية لثمانى عشرة دولة شرق أوسطية . وعقب تفجير بيرل هاربور بفترة قصيرة ، دعت بريطانيا الحكومة الأمريكية للاشتراك فى الـ (MESC) ثم أصبح بعد ذلك التزاماً أمريكيا_بريطانياً مشتركاً(١١) . ويُعد ذلك علامة

جديدة فى الإستراتيجية الأمريكية العالمية ، فللمرة الأولى توافق الولايات المتحدة على تحمل التزامات عسكرية مالية تتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط .

و أصبحت مصر تمثل القاعدة الأساسية للجهود الحربية للحلفاء فى الشرق الأوسط ، و أصبحت القاهرة مركزاً من مراكز استخبارات الحلفاء ، وكذا مركزاً للتسويق، بالإضافة إلى أنها أصبحت مقراً للعمليات الدعائية(١٢) . و أسست بريطانيا على ضفاف قناة السويس واحدة من أهم القواعد العسكرية الدولية، التى أصبحت بالفعل حجر الزاوية فى دفاعات الحلفاء عن المنطقة(١٣) .

و أخذت الأحداث تتوالى سريعاً . ففى صيف ١٩٤٢ ، كادت مصر أن تقع فى أيدي قوات المحور عندما تقدم روميل فى عمق الصحراء الغربية على الحدود المصرية . وأصبح الموقف متأزماً ، لأنه لم يشكل فقط تهديداً لنظام الدفاع البريطانى و إنما كان كذلك تهديداً للاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ، ولهذا أرسل الوزير المفوض الأمريكى فى مصر مذكرة للحكومة المصرية ذكر فيها "أنه من الآن فصاعداً أعلن أن الدفاع عن مصر يعتبر حيوياً بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة"(١٤) . و فى ظل هذه الظروف قررت الولايات المتحدة عدم التدخل فى المواجهة التى تفجرت بين ملك مصر و السفارة البريطانية فى ٤فبراير ١٩٤٢ . و بغض النظر عن الصداقة التى تربطه بالملك فاروق ، أوضح الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة أن "أمام العالم فى الوقت الراهن قراراً واحداً هو هزيمة هتلر"(١٥) . وقد بلورت الخارجية الأمريكية هذا الموقف الأمريكى واضعة فى الاعتبار مصالح بريطانيا فى مصر ، فقد عقَّب المفوض الأمريكى فى مصر على الأحداث بقوله " إن مصر كما هو واضح تقع داخل نطاق النفوذ البريطانى"(١٦) .

و إبان سنوات الحرب ، كانت أمريكا تدافع عن مركز بريطانيا فى مصر و تؤيده . و بمجرد أن قاربت الحرب على الانتهاء ، عانت هذه العلاقة الخاصة بالشرق الأوسط عامة و مصر خاصة من التغير . وكان موقف الإمبراطورية البريطانية مضطرباً و ضعيفاً إذا ما قورن بالتحركات الأمريكية من أجل الاقتراب من مصر(١٧) .

و قد أدركت الحكومة الأمريكية أنه نتيجة للهزائم العسكرية التى منيت بها بريطانيا أثناء الحرب ، سقطت هيبة الإمبراطورية العظمى فى مصر ، فى حين كانت شعبية الولايات المتحدة بين الشعب المصري تزداد بشكل واضح . لهذا أوصى قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية بأنه "من الواضح أننا لابد أن نستمر فى تحمل المسئولية الجسيمة فى المنطقة"(١٨) . و استثماراً للتعاطف الأمريكى و هذا الاتجاه الجديد فى السياسة الأمريكية فى المنطقة ، عبر وزير مصر المفوض فى واشنطن بصراحة عن خوفه من تدهور مركز بريطانيا العسكري فى مصر ، وازدياد المشاعر المضادة لها بين الشعب المصري ، مطالباً الحكومة الأمريكية أن "تستخدم قواتها الجوية لمنع الغزو الألمانى لمصر"(١٩) .

و كان المطلب المصري بمثابة نقطة تحول مهمة فى التوازن القائم بين النفوذ العسكري البريطانى والأمريكى فى مصر ، التى باتت تفضل التعامل مع الأخير عن الأول رغماً عن أن مصر كانت طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ تدخل ضمن دائرة النفوذ البريطانى إلا أنه تأكيداً لهذا التحول فقد قامت الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٢ بتوسيع قاعدتها العسكرية بمصر و أقامت القوات المسلحة الأمريكية مركزا للتنسيق والسيطرة على الأنشطة العسكرية المتعلقة بالشرق الأوسط فى القاهرة(٢٠) . وكذلك أقامت قاعدة عسكرية أمريكية جديدة (قاعدة بيين فيلدPyne Field) بالقرب من القاهرة ، مما كلف الحكومة الأمريكية حوالى ٢٫٥ مليون دولار تقريباً فى هذا الوقت .

ولذا ، بدأت العلاقات الأمريكية_المصرية تزداد نمواً . ففى عام ١٩٤٣ تسلم الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة طلباً ودياً من الحكومة المصرية تطلب فيه طائرتين ، فرفع تقريراً لحكومته قال فيه : "أن تزويد مصر بهاتين الطائرتين لن يساعد على دعم الجهود الحربية فقط ، ولكنه كذلك سيكون ذا أثر نافع على العلاقات الأمريكية_المصرية"(٢١) . وبرغم عدم مقدرة الولايات المتحدة على تلبية هذا الطلب بسبب متطلبات الحرب ، إلا أن وزير الخارجية الأمريكى ترك الباب مفتوحاً ، حيث ذكر أنه من المتوقع صدور رد إيجابى على هذا الطلب فى القريب العاجل(٢٢) . أما البريطانيون فقد

كانوا قلقين بشأن هذه التحركات الأمريكية ، خاصة و أنهم رأوا أنهم السبب فيما نشأ من علاقات عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة و مصر . ولإحباط هذه التحركات الأمريكية ، أبلغت السفارة البريطانية بالقاهرة المفوضية الأمريكية بأنهم ــ أي البريطانيين ــ سيضطرون إلى فرض قيود على الحكومة المصرية ، و على كل الطلبات الخاصة بالمهمات و المواد العسكرية الواردة من الخارج ، إذ لابد أن تمر هذه الطلبات على السلطات البريطانية فى مصر قبل التقدم بها إلى أية جهة من الجهات(٢٣) .

و إزاء هذا فإن الولايات المتحدة لم تتردد فى تحدي الوجود البريطانى المتميز فى مصر . وقد أكد وزير الخارجية الأمريكية شخصياً السياسة الجديدة من خلال توصيته للسفير الأمريكى لدى بريطانيا بأن :"سياسة هذه الحكومة تقوم على أساس التعامل مباشرة مع دول الشرق الأدنى ...."(٢٤) ، وأعطيت المفوضية الأمريكية بالقاهرة تعليمات للعمل بموجب هذه السياسة ، وإبلاغها للسفارة البريطانية والسلطات المصرية المختصة إذا ما أثيرت هذه المسألة فى أي وقت . و أوجز وزير الخارجية الأمريكى المواقف الأمريكية الجديدة فى مواجهة إستعارة الطموحات البريطانية للهيمنة على الشرق الأوسط لا سيما على مصر ، وبدأت الولايات المتحدة ــ علانيةــ فى نقد سياسة بريطانيا فى مصر خاصة تدخلها فى شئون مصر الداخلية(٢٥) .

و مع أن الولايات المتحدة كانت تسعى ــ فى ذلك الوقت ــ لإضعاف النفوذ البريطانى ، إلا أنها لم تكن راغبة فى شغل المركز الخاص الذي تحتله بريطانيا فى مصر . ففى عام ١٩٤٤ ، بذلت المفوضية الأمريكية فى مصر جهوداً من أجل إقامة سفارة أمريكية بالقاهرة ، لكن البريطانيين عارضوا هذه الفكرة(٢٦).

و فى خضم هذا الصراع قامت الولايات المتحدة بنقل وزيرها المفوض فى مصر مستر كيرك إلى إيطاليا ، وكان كيرك من وجهة نظر البريطانيون رجلاً يمثل روح التضامن الأنجلو__أمريكى فى مصر(٢٧) .

بدأ الأمريكيون حملة دعاية واسعة النطاق للوصول إلى اتصال مباشر مع الشعب المصري(٢٨) . فقاموا بتنمية العلاقات التجارية مع مصر خصوصاً بعد عام ١٩٤٤ حيث أرسلت الخارجية الأمريكية بعثة اقتصادية رفيعة المستوى للتوجه إلى مصر بهدف زيادة صادرات الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة(٢٩) . وقد سعت الولايات المتحدة من وراء هذا النشاط التجاري بالمنطقة إلى تأسيس بنوك أمريكية و كذا الحصول على امتيازات بترولية(٣٠) . ولم تقتصر الأنشطة الأمريكية على المبادرات الفردية خاصة فى المجال التجاري، بل أصبحت جزءاً من سياسة الدولة(٣١) .

انتقلت هذه السمة الجديدة بالنموذج السابق للسياسة الأمريكية_الذي كان يعتمد على الجهود الفردية__ إلى سياسة جديدة تعتمد على أفكار و ارتباطات حكومية ففى عام ١٩٤٣، حصلت الحكومة الأمريكية على دور مباشر فى العديد من المشروعات الاقتصادية . هذا التغير فى نمط الدور الأمريكى له أهميته حيث أبرز ازدياد النفوذ الأمريكى فى أحداث المنطقة و فى المقابل بدأ أفول نجم السياسة البريطانية فى المنطقة(٣٢) .

وقد أثار هذا اللورد كيلرن السفير البريطانى فى القاهرة . ففى برقية له لوزارة خارجيته ذكر أن:"الولايات المتحدة تعمل جاهدة ــ بشكل ظاهر ــ وبكل الوسائل من أجل أن تحرز مركزاً بارزاً ...."(٣٣)

وفى رسالة أخرى أرسلها كيلرن إلى الحكومة البريطانية ختمها بقوله :"أن الخطر الحقيقى الذي يواجه مصالحنا الإستراتيجية .... هو النشاطات الأمريكية .... التى يمكن مقارنتها بالاختراق السوفيتى الأوسط"(٣٤) .

و كان البريطانيون فى مأزق حقيقى ، إذ كانوا على دراية بمركزهم المتزعزع فى مصر ، كما كانوا أيضاً على دراية بالطموحات الأمريكية لاستغلال هذا الموقف ، إلى حد تقويض شرعية "الإمبراطورية البريطانية العجوز"(٣٥) . وقد سبق و تنبأ اللورد كيلرن بمثل هذا الخطر حيث أكد بأن الاختراق السياسى والاقتصادي الأمريكى سيؤدي حتماً إلى "أزمة"(٣٦) .

أما الحكومة المصرية فقد رحبت بهذا الدور الأمريكى فى مصر ، لأنه سوف يُسهم فى خفض ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة خاصة فى فترة ما بعد الحرب ، كما أنها اعتبرت الوجود الأمريكى ورقة ضغط فى أي نزاع مرتقب بينها و بين بريطانيا . و أعرب الرئيس روزفلت أثناء حديثه مع الملك فاروق عن أمله فى زيادة التعاون بين البلدين فى جميع المجالات ، كما نصح الملك بإجراء إصلاحات لمواجهة الدعاية السوفيتية(٣٧) . أما ترون الذي تولى الرئاسة بعد روزفلت فقد أكد ــ بشدة ــ على أهمية الروابط مع مصر وعلى دعوته للملك فاروق لزيارة الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٤٥(٣٨) . وقد فعل ترومان ذلك دون علم السلطات البريطانية ، حيث ذكر للأمريكيين بأن "البريطانيين إذا علموا بأمر هذه الدعوة فإنهم سيعملون على منعها أو تأجيلها"(٣٩) .

و أصبح من الواضح أن الأمريكيين قد بدأوا بالفعل دوراً جديداً فى سياستهم تجاه مصر ، ولخص المستر لوي هندرسون ، مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية(NEA) هذه الأفكار الجديدة لوزير الخارجية الأمريكى بقوله :"إننا لم نسع مطلقاً لتقويض المركز الخاص الذي تتمتع به بريطانيا العظمى ــ بموجب المعاهدة ــ فى هذا البلد ، و لكن تأثيرنا الودي كان من أجل تقدم مصر نحو حصولها على الاستقلال التام سياسياً و اقتصادياً" (٤٠).

و كان لازدياد حدة الحرب الباردة بين الشرق و الغرب تأثيره على السياسة الأمريكية تجاه مصر. فمن الواضح أنه منذ عام ١٩٤٤ زاد الاتحاد السوفيتى من نشاطاته داخل مصر ، فى محاولة للتأثير على السياسات المصرية من خلال طلباته الملحة لإعادة النظر فى المعاهدة (٤١). و فى ذلك الوقت كان واضحاً أن مركز بريطانيا المضطرب فى مصر ، كان يحرك المشاعر "القومية المصرية" بشكل متزايد ، حيث كانت قد عقدت العزم على انهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، وحاولت إتمام الوحدة مع السودان . و شعرت بريطانيا بالمرارة لحاجتها إلى سياسة التعاون الأنجلو ــ أمريكى (٤٢).

و فى يناير ١٩٤٦ وصلت الحكومة البريطانية إلى حد الاعتقاد بضرورة إبلاغ الحكومة الأمريكية بكل التفاصيل المتعلقة بمفاوضتها مع مصر . وبهذا فقد شرع البريطانيون بالتسليم بالدور الأمريكى الجديد فى المنطقة على اعتبار أنه أصبح "أمراً واقعاً" (٤٣)، لكن تعالت الأصوات البريطانية المعارضة لهذا الدور الأمريكى الجديد ومن هؤلاء اللورد كيلرن ، الذي عارض الدور الأمريكى الجديد فى مصر(٤٤) . وشرع الأمريكيون فى استغلال هذا الاتجاه بتوسيع علاقاتهم السياسية و الاقتصادية مع مصر. و خلال النصف الأول من عام ١٩٤٦ وقعت حكومة الولايات المتحدة بالأحرف الأولى على اتفاقية جوية بينها وبين مصر(٤٥) . هذا فضلاً عن أن الحكومة الأمريكية حصلت بموجب الاتفاقية على حقوق الطيران العسكري فوق مصر ، وذلك بمنحها حق استخدام قاعدة "بيين فيلد" لصالح القوات الجوية الأمريكية لمدة ستة أشهر تجدد عند الضرورة باتفاق الطرفين . وفى عام ١٩٤٦ و للمرة الأولى ، وفرت الحكومة الأمريكية بعثات دراسية بكلية الأركان الأمريكية لضباط من الجيش المصري(٤٦) .

لقد لعبت الحرب الباردة مع القومية المصرية دوراً فى تأرجح التعاون الأنجلو_الأمريكى ، كما أسكتت أصوات المعارضين من أمثال لورد كيلرن و إيدن فى ترقية المفوضية الأمريكية إلى مستوى السفارة(٤٧) . و لذا فإن شهر سبتمبر ١٩٤٦ قد شهد تبادل السفراء بين الولايات المتحدة و مصر لأول مرة (٤٨).

و مما سبق يتضح أنه فى الوقت الذي بدت فيه بريطانيا قوية فى مصر ، قبل الأمريكيون أن يلعبوا الدور الثانى المتمثل فى المنافسة المعتدلة على مستوى العلاقات العامة و الاقتصادية . و حين بدت بريطانيا فى صورة أضعف _خصوصاً عقب الحرب العالمية الثانية_ رأت الحكومة الأمريكية فى ذلك فرصة ذهبية يمكن استغلالها ، لمنافسة أكبر، بل أحياناً للمنافسة على جميع المستويات(٤٩) .

العلاقات الأمريكية _ المصرية من ١٩٤٧ و ما بعدها :

فى بداية المرحلة الأولى التى تلت تأسيس السفارتين المصرية و الأمريكية ، سارت الأحداث بشكل سريع ، حيث أعلنت الحكومة المصرية فى يوم ٢٧ يناير

١٩٤٧، فشل المفاوضات الإنجليزية ــ المصرية حول مسألة السيادة على السودان ، كما أعلنت عن عزمها على رفع المسألة برمتها إلى مجلس الأمن[٥٠] . وطالب النقراشى باشا رئيس الوزراء المصري ــ آنذاك ــ بجلاء القوات البريطانية و إعلان السيادة المصرية على السودان[٥١] .

إن العوامل التى حكمت العلاقات الأنجلو ــ أمريكية قد تغيرت بشكل سريع خلال السنوات الأحد عشر فيما بين معاهدة ١٩٣٦ ، وإعلان النقراشى فشل المفاوضات الأنجلو_مصرية[٥٢] ، إذ كان معلوماً لدى مخططى السياسة الأمريكية أن مركز بريطانيا فى مصر "قد تحطم تماماً و سيختفى نهائياً ... لذلك فإن الأمريكيين كانوا مضطرين للاعتماد على أنفسهم فى التعامل مع الحكومة المصرية ، وهذا هو الطريق المختصر الذي يمكن من خلاله أن تسير عجلة أمورهم"[٥٣]. وقد أكد ذلك لوى هندرسون مدير شئون الشرق الأدنى (NEA) فى مذكرة غاية فى السرية إلى وزير خارجيته فى عام ١٩٤٧، حين ذكر "أن استمرار وجود القوات البريطانية فى مصر يمثل عائقاً ليس أمام بريطانيا وحدها ، وإنما أمام الولايات المتحدة والعالم الغربى عموماً ، حيث إن وجود هذه القوات قد أفسد أجواء الشرقين الأدنى و الأوسط و أنه لابد من تحديد موعد انسحاب القوات البريطانية من مصر فى أقرب فرصة و دون قيد أو شرط ، فإن التباطؤ ربما يضر بالعلاقات العربية ــ الغربية بشكل خطى و لسنوات عديدة" [٥٤].

بيد أن اشتعال الحرب الباردة قد عجل بدعم التعاون الأنجلو ــ أمريكى ، مما جعل هندرسون يتراجع عن مطالبته بالجلاء غير المشروط للقوات البريطانية عن مصر. و كالعادة فإنه كان هنالك العديد من الأسباب التى أدت إلى التحولات فى السياسة الأمريكية و التى بدأت تندفع نحو تلافى عنصر الصراع مع حليفتها التقليدية و كان أهمها : اندلاع الحرب الباردة مما دفع الرئيس الأمريكى هاري ترومان فى ١٢ مارس ١٩٤٧ إلى إعلان مبدأه الشهير مؤكداً زعامة الولايات المتحدة للقوى الغربية فى مواجهة ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط وفى كل مكان من العالم[٥٥] .

إن دعم الوجود العسكري البريطانى فى قاعدة قناة السويس _من وجهة نظر واشنطن__ يتفق مع إستراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة . ففى عام ١٩٤٧ كانت

مصر تمثل بالنسبة لرجال الإستراتيجية الأمريكية "القاعدة المهمة لعملياتها فى مواجهة التهديد القادم من الشمال ضد منطقة قناة السويس ، ومنطقة الأراضى الغنية بالبترول فى الشرق الأوسط من حولها ....فمصر (من وجهة نظرهم) غير قادرة على الدفاع عن منطقة قناة السويس ، لافتقار قواتها المسلحة إلى التدريب و المعدات الكافية و القيادة الكفء ، لهذا لا يمكنها الدفاع عن منطقة القناة دون مساعدة خارجية عاجلة"(٥٦) . لقد كان الأمريكيون مقتنعين بصواب هذا الرأي ، بينما كان والتر بيدل سميث سفير الولايات المتحدة بموسكو يحذر من الأهداف السوفيتية التى ستعمل من أجل "الوصول إلى منطقة البحر المتوسط و العالم العربى ، من خلال قطع شريان الحياة البريطانى فى السويس"(٥٧) . فلم تكن السياسة الأمريكية تحركها فقط اعتبارات تأييدها لمركز بريطانيا فى الشرق الأوسط ، وإنما كذلك يحركها الخوف من ضعف مركز بريطانيا فيه ، و الذي قد يغري بريطانيا نفسها بالتعامل مع الاتحاد السوفيتى بشكل منفرد(٥٨) . ومثل هذا التعامل من وجهة النظر الأمريكية يمكن أن يقوى بدرجة كبيرة مركز الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط "بينما سيضعف النفوذ البريطانى وسيؤدى إلى عزل الولايات المتحدة"(٥٩) .

و كان العامل الآخر المؤثر فى تحريك السياسة الأمريكية هو الخوف من انتصار مصر فى الأمم المتحدة مما يعضد مكانة النقراشى و حكومات الأقلية و كذلك سوف تعزز مكانة الملك فاروق (٦٠). و كانت كل من الخارجية البريطانية و السفارة الأمريكية بالقاهرة تعتقدان بأن مثل هذا التطور سيكون عائقاً فى سبيل أية إصلاحات اجتماعية فى مصر ، وسيكون دعوة مفتوحة للدعاية السوفيتية (٦١). لهذا أصبح الأمريكيون فى مأزق لمحاولاتهم إنجاز أهداف مختلفة و متباينة ، فمن ناحية هم يريدون تأييد الوجود العسكري البريطانى فى مصر و من ناحية أخرى كانوا يريدون تجنب استعداء مصر ضدهم بصورة علانية فى هذه المرحلة(٦٢) . ومن الممكن أن يعزي ذلك إلى رغبة أمريكا فى تحييد مصر ــ إلى حد ما ــ أثناء أزمة فلسطين . فقد كان الأمريكيون يأملون "أن تتولى مصر قيادة كبح الأعمال العسكرية فى فلسطين" اعتماداً على دورها القيادي فى جامعة الدول العربية(٦٣) .

و كانت مصر فى المقابل فى حاجة ملحة إلى هذا التأييد الأمريكى ، لأنه ــ من وجهة نظر النقراشى ــ "بدون هذا التأييد لن تبلغ مصر ما تصبوا إليه"(٦٤) . لهذا قام النقراشى فى فبراير ١٩٤٧ بتعيين مستر تيودورا .أ.مورد الأمريكى كمستشار صحفى للحكومة المصرية ، " ومنحه تفويضاُ ليبذل ما فى وسعه.... من أجل كسب التعاطف الأمريكى نحو مصر" (٦٥). وفى الوقت نفسه تم تكثيف الدعاية المصرية فى أمريكا . وبدأت الدبلوماسية المصرية فى التحرك فى اتجاهين سياسيين ، "فأوعز النقراشى إلى الأمريكيين باحتمال أن تعتمد مصر على الاتحاد السوفيتى فى حالة تأييد الولايات المتحدة للمطالب البريطانية"(٦٦) ، ولكنه فى الوقت نفسه أوضح أن فكرة عدم التعاون العسكري بين أمريكا و مصر فكرة غير واردة . كما أوضح رئيس الوزراء المصري فى حديثه مع السفير الأمريكى أنه ، "يأمل فى الحصول على عدد من المستشارين العسكريين الأمريكيين فى مصر بمجرد أن تنتهى خدمة البعثة العسكرية البريطانية فى ١٩٤٨" (٦٧). وبهذه الإشارة كان رئيس الوزراء المصري يحاول إقناع الأمريكيين بأنه إذا وضعت مصر فى موقف الخيار ، فلا ريب أنها ستختار الولايات المتحدة مبدداً المخاوف من وقوع مصر تحت مظلة السوفيت(٦٨) .

ورغم المحاولات التى قامت بها مصر لكسب التأييد الأمريكى لقضاياها فى مجلس الأمن(٦٩) ، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب فى الإقدام على مثل هذه الخطوة ، وكانت تفضل أن تترك لبريطانيا زمام المبادرة فى الأمور التى تتعلق بمصر ، حيث كان هناك اهتمام كبير بمسألة "الحزام الخارجى" للشرق الأوسط(٧٠) . و من أجل تجنب أي خلل فى العلاقات مع مصر ، بذلت الإدارة الأمريكية ما فى وسعها لاستنفاد كل الوسائل الممكنة لحث مصر على إعادة المفاوضات مع بريطانيا . وقد أبدى الأمريكيون تشدداً واضحاً من البداية معلنين أنهم سيحبطون أية مبادرة مصرية لدفع الأمم المتحدة للتدخل فى النزاع بينهم و بين بريطانيا ، لأن ذلك سيعطى الاتحاد السوفيتى الفرصة "للاصطياد فى الماء العكر" (٧١). ورغماً عن الجهود الأمريكية ، فقد أرسل السفير الأمريكى بالقاهرة تقريرياً مفاده إن "النقراشى يطمح فى أن يدخل

التاريخ كرجل طرد البريطانيين من مصر" (٧٢). وكان الاعتقاد الثابت لدى النقراشى هو أن البريطانيين لن يرحلوا عن مصر ما لم يضغط عليهم الرأي العالم العالمى ، أو بإجماع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن . لقد وضح للولايات المتحدة رغم ضغوطها إصرار مصر على عرض القضية على الأمم المتحدة ، ولذا فإن الولايات المتحدة من هذا المنطلق قد بدأت تحث مصر على طرح قضيتها أمام الجمعية العامة أفضل من طرحها على مجلس الأمن . وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلى : أولـها ، أنه إذا طرحت مصر نزاعها مع المملكة المتحدة أمام مجلس الأمن(٧٣) ، فإن الاتحاد السوفيتى ربما يقترح "انسحاباً فورياً للقوات البريطانية" (٧٤)، وبذلك فإن موقفه هذا سوف يعطيه الفرصة للحصول على موطئ قدم فى العالم العربى . ثانيها ، أنه طبقاً لما جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكى بأن "تصويت الولايات المتحدة ضد مصر أمام الجمعية العامة سيكون تأثيره ـ حسب اعتقاده ـ أقل سلبية على العالم العربى إذا ما قورن بالتصويت ضدها فى مجلس الأمن"(٧٥) . ثالثها ، أن الأمريكيين يخشون مشاركة الاتحاد السوفيتى فى أية لجنة قد يشكلها مجلس الأمن لبحث موضوع السودان ، وهو أمر سيكون له تأثيره السلبى على الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى منع الخطر السوفيتى(٧٦) .

و فى النهاية ، فإن المصالح الأمريكية فى مصر يمكن أن تتعرض للخطر كما أوضح السفير الأمريكى فى القاهرة حيث قال :"إذا عُرضت القضية عن طريق مجلس الأمن ستغضب مصر و سيلقى اللوم ـ عندئذ ـ على الولايات المتحدة أكثر من غيرها، و ستضار المصالح الأمريكية فى مصر"(٧٧) .

لقد واجه صناع السياسة الأمريكية موقفاً صعباً ، نظراً لأن دبلوماسيتهم بالضرورة ستصبح محل نقد من قبل الرأي العام المصري و سيكون الانطباع العام بأن السياسة الأمريكية ما هى إلا مجرد تابع للسياسة البريطانية مفروض عليها أن تضغط على أعضاء مجلس الأمن لحثهم على تأييد الموقف البريطانى(٧٨) . و فى ظل هذه الظروف ثمة سؤال يطرح نفسه وهو : ما هى السياسات التى أخذتها واشنطن من أجل تجنب أية تعقيدات فى علاقاتها مع مصر فى تلك الرحلة ؟

لقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية تتحرك سراً فى اتجاهين : فقد حاولت استغلال العلاقات الطيبة بين مصر و المملكة العربية السعودية ، فحثت الأخيرة على التوسط من أجل " تحديد وسائل إنهاء النزاع بين مصر و بريطانيا"(٧٩) . كما حاولت ــأيضاــ مواجهة احتمال أن يقدم الاتحاد السوفيتي و بولندا مشروع قرار لمجلس الأمن يطالبان فيه المملكة المتحدة "بالجلاء عن قاعدة السويس فى مصر"(٨٠) . و فى ٢٠أغسطس ١٩٤٧ دفعت الولايات المتحد ممثل البرازيل فى مجلس الأمن بأن يتقدم بمشروع قرار إلى المجلس يطالب فيه "باستعادة المفاوضات بين حكومتى المملكة المتحدة و مصر ، مع التزام كل منهما باللجوء إلى الوسائل السلمية من أجل إنهاء النزاع بينهما"، كما أوصى بأن يبلغ مجلس الأمن بالتطورات التى تتم بهذا الخصوص . ورأى البريطانيون أن مشروع القرار البرازيلى هو الأسلوب الأمثل من أجل التغلب على العقبات فى علاقاتهم مع مصر(٨١) .

إن التأييد الأمريكى لمشروع القرار البرازيلى ، وتعهدها بمساندة الوجود العسكري البريطانى فى مصر لم يتم الإعلان عنهما فى واشنطن بصورة علانية لكونهما لا يسايران رغبة أمريكا فى تحسين علاقاتها مع مصر . ففى سبتمبر ١٩٤٧ دعا الرئيس ترومان الملك فاروق لزيارة الولايات المتحدة(٨٢) ، ومن أجل تحسين الوضع المالى لمصر عملت الحكومة الأمريكية ما فى وسعها من أجل "مساعدة مصر فى تصدير أكبر قدر من القطن للولايات المتحدة" (٨٣)، علاوة على أن الأمريكيين وافقوا على دعم مصر بمبلغ ٥٥٦ مليون دولار لتمويل واردتها من الولايات المتحدة(٨٤) . وقد شجعت هذه العوامل آنفة الذكر مصر على طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة و التى تعزز اعتمادها على نفسها فى الدفاع عن أرضها ، ومع ذلك فإن الخارجية الأمريكية وكذلك وزارة الدفاع الأمريكية كانا لا يزالان يعتقدان بأن إمداد مصر بالسلاح مسألة فى يد البريطانيين ، باعتبار أن مصر تدخل فى نطاق النفوذ البريطانى. وقد تزامن الرفض الأمريكى للطلب العسكري المصري قبل أن تعلن الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين بأسابيع قليلة . واعتقد الأمريكيون أنه "سيكون من الحماقة تشجيع أو السماح بتسليح الدول العربية بمعدات أمريكية على الأقل فى هذا الوقت بالذات" . و فى نهاية عام

١٩٤٧ كان من الواضح أن تأسيس الدولة اليهودية سيؤدي إلى معركة سياسية فى الشرق الأوسط ، و ستؤثر ــ حتما ــ على السياسة الأمريكية تجاه مصر[٨٥] .

حـــرب فلسطيـــــن :

حينما اندلعت الحرب فى فلسطين عقب الانسحاب البريطانى منها فى مايو ١٩٤٨ ، لم تكن مصر مهيأة عسكرياً أو نفسياً لمواجهة الدولة اليهودية الجديدة . وقد أدت الهزيمة العسكرية للجيوش العربية خاصة هزيمة مصر "إلى التأثير على العلاقات الودية التى كانت قائمة بين الولايات المتحدة ومصر"[٨٦] . فقد كان رد الفعل الرئيسى بين المثقفين فى مصر ، هو أن مصر __من الآن فصاعدا ــ لابد أن تركز جهودها من أجل السعى وراء مصالحها القومية . ورغم ذلك فإن الشعور المصري العام كان متأججاً ضد أمريكا من خلال صحف المعارضة و الأخوان المسلمين [٨٧]. و من ناحية أخرى فإن الحكومة المصرية حاولت من ناحيتها تجنب أي عداء شعبى ضد الولايات المتحدة ، ويتضح ذلك من خلال رسالة محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري ١٩٥٠ــ١٩٥٢ ، إلى السفير الأمريكى بمصر مؤداها :"(فيما يتعلق) بسياسة الحكومة الأمريكية تجاه المشكلة الفلسطينية و تأثيراتها العميقة على الشعب المصري ... فإن الحكومة المصرية تسعى من أجل حصر هذه الآثار فى أضيق نطاق ممكن"[٨٨] . وقد أسهم هذا الموقف الرسمى فى إيضاح حقيقة مهمة بأن الطبقة الحاكمة فى مصر إذا ما اضطرت إلى الخيار بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة من ناحية و الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى ، فإنها ــ بلا تفكير ــ ستختار الولايات المتحدة و بريطانيا العظمى بسبب بنائها الاجتماعى و الاقتصادى . ولأنهم سيلحق بهم ضرر كبير إذا ما اتخذوا جانب الاتحاد السوفيتى . وكان الانطباع لدى صناع السياسة الأمريكية أنه "يعد انتحاراً لهذه الطبقة (الحاكمة) إذا انحازت و اختارت الاتحاد السوفيتى" . وقد أقنعت حرب فلسطين صانعى السياسة الأمريكية بأنه من الصعب على الطبقة الحاكمة فى مصر أن تبتعد عن خطها القديم المنحاز إلى جانب الغرب[٨٩] . فضلاً عن أن هزيمة مصر فى الحرب قد أكدت حقيقتين :

الأولى : أن خطر الحرب الإقليمية أصبح قائماً بصورة أكبر ، خصوصاً بعد تأسيس دولة إسرائيل . والثانية : أن مصر ليست لديها القدرة على الدفاع عن قناة السويس ضد العدو الجديد دون مساعدة خارجية(٩٠) . وفى ذلك الوقت كانت قضية الوجود العسكري البريطانى تلعب دوراً أساسياً فى العلاقات المصرية الأمريكية . ففى عام ١٩٤٩ أستأنف المصريون و البريطانيون محادثاتهم بعد أن كانت قد انقطعت منذ عام ١٩٤٧ . وظل المسئولون الأمريكيون محجمين عن توريد أنفسهم فى المحادثات و محجمين عن التوسط فى النزاع الدائر بين الصديقين رغبة منهم فى تجنب العداء من الطرفين(٩١) .

وقد أدركت القيادة السياسة الأمريكية جيداً أنه مع تزايد حدة الحرب الباردة عالمياً ، وتأسيس حلف شمال الأطلنطى (الناتوNATO) فى عام ١٩٤٩(٩٢) ، فإن أية مشاركة أمريكية فى المحادثات الإنجليزية ــ المصرية حول إجراءات الأمن الجماعى ستؤدى حتماً إلى تزايد حدة التوتر الإقليمى بين الكتلتين(٩٣) .

وهناك عامل آخر أثر على عدم اشتراك أمريكا فى المحادثات و هو الخوف من الآثار التى ربما تقع على الدولة الإسرائيلية الناشئة ، فالكثيرون كانوا يعتقدون بأن المشاركة ستجعل إسرائيل تتحول عن سياستها الحيادية بين الغرب و الشرق ، ومع ذلك فإن رفض أمريكا المشاركة فى المحادثات الأنجلو ــ مصرية لم يغير موقفها السابق المتعلق بوجود القوات البريطانية فى مصر (٩٤). ففى يناير ١٩٥٠ عبر جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى لنظيره البريطانى عن وجهة نظره فقال :"لا يبدو من الحكمة أن يوضع فى الاعتبار جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ظل الظروف الراهنة ، فالعداء الروسى فى الشرق الأدنى أصبح شيئاً محتمل جداً ، و لابد لخططنا الإستراتيجية العامة أن تشمل فى الأساس مساندة بريطانيا و التنسيق معا"(٩٥) .

الوفد فى السلطة :

وصل الوفد إلى السلطة مرة أخرى فى عام ١٩٥٠ ، وكان من الواضح أنه يريد مسبقاً أن يحوز على رضاء مؤيديه و معارضيه من خلال سعيه لحل النزاع

الإنجليزي_المصري . ولذا وضع الأمريكيون ثقة كبيرة فى الوفد ذي الأغلبية الكاسحة لتسوية هذا النزاع بينما كان الوفد يغالى فى تقدير إمكانياته على كسب ود الولايات المتحدة لإتمام الطموحات الوطنية المصرية . وقبل أيام قلائل من مجيئه إلى السلطة حاول محمد صلاح الدين وزير الخارجية الوفدي فى ٢١ يناير ١٩٥٠ أن يفوز بالتأييد الأمريكى من خلال تأكيده للسفير الأمريكى بالقاهر بأن "مصر ليست لديها نية الهجوم على إسرائيل"[٩٦] . فكلام صلاح الدين أوضح النقلة الكبيرة فى سياسة الوفد تجاه إسرائيل ، حيث تجاهل الوفد اتجاه الرأي العام المصري وعدواته لإسرائيل ، مفضلاً "سياسة التسوية" الجديدة على الرغم من عدم اتخاذ أية خطوات أبعد من ذلك تجاه الاعتراف الكامل بإسرائيل[٩٧] . وبهذا العمل حاول الوفد أن يضرب عصفورين بحجر واحد : فقد حاول أن يضع نهاية للحجج البريطانية التى تقول بأن وجودها فى قاعدة السويس هو نتيجة لحالة العداء بين مصر و إسرائيل . كما حاول الوفد _أيضا_ أن يوضح أن سياسته لا تتعارض مع الولايات المتحدة ، خصوصاً عندما شاركت الأخيرة فى إصدار البيان الثلاثى فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ بهدف تحقيق السلام و استقرار الأمن فى المنطقة. على أمل أن مثل هذه الخطوة ستكون بمثابة حائط صد ضد احتمال النفاذ السوفيتى إلى المنطقة[٩٨] .

ففى يونيو ١٩٥٠ استأنفت كل من مصر و بريطانيا محادثتهما ، وفى أثناء المحادثات طُرحت فكرة بأن تتحرك القوات البريطانية حتى خط غزة . إلا أن بريطانيا لم تُرحب بالفكرة معللة ذلك "بأنه لا يمكنها أن تحرك قواتها إلى غزة على أرض لا تشملها الهدنة المصرية ــ الإسرائيلية ، كما ينبغى أولاً أن يتم التوصل إلى معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل قبيل تحرك القوات البريطانية إلى غزة"[٩٩]. ورغم الرفض البريطانى و التحفظ المصري على إتمام معاهدة سلام مع إسرائيل ، إلا أن هذه الفكرة كانت محل تفاؤل لدى حكومة الولايات المتحدة و "التى ربما ينتج عنها استقرار السلام بين مصر و إسرائيل فى وقت متزامن مع الاتفاق بين مصر و المملكة المتحدة"[١٠٠]، و لكن يبدو أن هذا كله كان محض تصور من جهة صناع السياسة الأمريكيين أو بمعنى آخر كانت مجرد أمانى .

الحرب الكورية :

لقد اشتعلت الحرب الكورية فى يونيو ١٩٥٠ و كان ما تلاها من أحداث له تأثيراته على توازن القوى العالمية ١٩٥٠ . فقد صرح الرئيس ترومان فى رسالة إلى الكونجرس فى ١٩ يوليو "بأن الهجوم على الجمهورية الكورية أظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن الحركة الشيوعية الدولية تسعى لاستخدام الغزو المسلح لاحتلال الأمم المستقلة ، ولهذا لابد أن نعترف بأنه من المحتمل أن يحدث غزو مسلح منها على أمم أخرى"[١٠١] .

لقد أدرك الأمريكيون الخطر ، فبدأوا فى تطبيق الدروس المستفادة من الحرب الكورية على الشرق الأوسط . وساعدت الأهداف التوسعية للاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية على تعزيز التعاون الأنجلو _أمريكى فى الشرق الأوسط[١٠٢] . فاقتنع الأمريكيون بأن الوجود العسكري البريطانى فى قاعدة السويس أصبح شيئاً ملحاً للإستراتيجية الغربية العالمية[١٠٣] . وبمعنى آخر فإن الحرب الكورية كانت فى صالح بريطانيا فقد أيدت القوى الغربية أكثر من غيرها النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط[١٠٤] . وكان رد الفعل المصري و غيابه عن التصويت على القرار الغربى بإدانة الاعتداء الذي قامت به كوريا الشمالية تعبيراً عن مشاعر السياسات الوطنية المصرية[١٠٥]، فلقد أحبط الوفد نتيجة فشله فى الحصول على امتيازات من الغرب ، مما أدى إلى اتخاذه موقفاً حيادياً ، فضلاً عن أن هذا الموضوع أكد حنق مصر على سياسات الغرب بخصوص أهدافها الوطنية[١٠٦] . ومن نافلة القول أن قرار الوفد باتخاذ موقف صلب ضد القوى الغربية العاملة فى ميدان التنافس الدولى كان له تأثيره على نظام الحكم العسكري الذي خلفه فى مواجهة الضغوط الغربية[١٠٧] .

و لم يفسد هذا الموقف المصري العلاقات الأمريكية ــ المصرية ، ففى ٢١ أغسطس ، أي خلال أقل من ثلاثة أسابيع عقب تغيب مصر عن التصويت ، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية جورج ماكجى أن "العلاقات بين مصر و أمريكا ممتازة"[١٠٨] .

والواضح أن العلاقات الأمريكية ــ المصرية تحسنت خلال هذه الفترة على نحو ودي. وقد ظنت واشنطن أن تأييدها لمركز بريطانيا فى قاعدة السويس سوف لا يضر بعلاقاتها مع مصر . وعند مواصلة المباحثات السياسية الأنجلو ــ أمريكية فى منتصف سبتمبر ١٩٥٠ ، أشار مساعد وزير الخارجية جورج ماكجى إلى "إننا قد أيدنا مركز بريطانيا بقدر ما نستطيع ، و أحبطنا كل المساعى المصرية للتأثير علينا من أجل الوساطة ، فأكدنا بأن هذا ليس وقت تعريض أمن المنطقة للخطر" . فالمصالح الغربية تعلو فوق العواطف(١٠٩) .

وبدا أن صانعى القرار فى واشنطن قد اقتنعوا ، خصوصاً عقب التجربة الكورية ، بأن دولة ما لابد أن تكون مسئولة عن إقليم أو منطقة ما ، كما فعل الأمريكيون فى كوريا، أو بعبارة أخرى لابد أن يكون الشرق الأقصى مسئولية أمريكية ، وأن يكون اشرق الأوسط ــ إلى حد ما ــ مسئولية بريطانية(١١٠) . و من ثم يتحمل المصريون عواقب موقفهم تجاه بريطانيا ، وما أسفر عنه من "قرار بريطانى" بوقف صادرات الأسلحة البريطانية إلى مصر . وقد أطلق وزير الخارجية المصري على عملية حظر السلاح التى قام بها الغرب "بالمؤامرة" لكى تظل مصر ضعيفة ، حتى لا تفى بريطانيا بالانسحاب عند انتهاء معاهدة ١٩٣٦ فى عام ١٩٥٦(١١١) . وعلاوة على ذلك فقد حاول صلاح الدين عدة مرات استثمار خوف أمريكا من المد السوفيتى خلال إشارته بأن المصريين على استعداد للحصول على السلاح من الكتلة السوفيتية ، وسيشمل ذلك ميثاقاً بعدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتى ، مما سيجعل "وجود القوات البريطانية شيئاً غير ضروري" (١١٢).

أما واشنطن فلم تأخذ التهديدات المصرية مأخذ الجد بسبب البناء الاجتماعى للوفد . فالوفد كان لا يزال يحدوه الأمل فى إيجاد صيغة تحفظ له ماء وجهه لإرضاء الطموحات الوطنية المصرية و الوفاء بوعوده لمؤيديه(١١٣) . ووفقاً لما ذكره السفير الأمريكى فى لندن ، فإن الوفد كان يبحث عن حل "يمكن من خلاله أن يصرح ــعلانيةــ بتحطم علاقاته القديمة مع الماضى"(١١٤) . و من هذا المنطلق فقد أعلن

السفير المصري فى واشنطن يوم ٩ أكتوبر ١٩٥٠ احتمال إشتراك مصر فى NATO (حلف شمال الأطلنطى)(١١٥) . وعارضت الخارجية الأمريكية هذه الفكرة بحجة أنها "ستحمل بنية الناتو أكثر مما يحتمل ، كما ستودي إلى أن تحذو دول حذو مصر و تطلب أن تعامل بالمثل"(١١٦) . ورأت الولايات المتحدة أنه إذا رغبت مصر فى التعاون فى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط فهناك العديد من السبل لتحقيق ذلك "وبالتحديد أن تتخذ موقفاً متساهلاً فى مباحثاتها مع المملكة المتحدة ، كما يمكنها أيضاً التعاون بصورة كاملة مع الجهود التى تبذلها الولايات المتحدة من أجل تطوير نظام أمنى أكثر فاعلية"(١١٧) . وربما كان رفض الأمريكيين اقتراح مشاركة مصر فى الناتو ليس فقط بسبب المبررات السابقة ، لكن ـ كذلك بسبب بعض العوامل الأخرى ؛ منها على سبيل المثال رغبتهم فى تخفيف حدة التوتر العالمى خاصة مع الاتحاد السوفيتى عقب الحرب الكورية ، كما أنهم كانوا يتجنبون إثارة مشاعر إسرائيل ، لأن أية مشاركة مصرية فى الناتو يمكن أن تؤثر على التوازن العسكري بين دول المنطقة لصالح مصر بالضرورة .

وبهذا أحبطت التطلعات المصرية للمشاركة فى الناتو ، وألقى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري خطاباً أمام البرلمان المصري فى ١٦ يناير ١٩٥٠ ، صرح فيه بأن حكومته تنظر إلى معاهدة ١٩٣٦ على أنها تحمل أسساً غير مقنعة بالنسبة للتعاون المصري البريطانى(١١٨) . وعشية خطاب النحاس ، حاول كافري (السفير الأمريكى) أن يقنع القائم بأعمال وزير الخارجية المصرية "بعدم إلغاء معاهدة ١٩٣٦"(١١٩) . ورغم أن نصيحة كافري لم تذهب هباء ، فالنحاس لم يقترح إلغاء المعاهدة بالمعنى الكامل ، إلا أنه قام بتوريط نفسه علانية بفكرة ضرورة "الجلاء الفوري الكامل" . لقد كان النحاس فى سباق مع الزمن . و استشعر السفير كافري الخطر ، وكان من رأيه أن يتم الاتفاق مع المصريين بشأن السودان إذا تم حل الموقف بشأن السويس ، وفى رأيه أيضاً أن الموقف قد أفسد ــ بدرجة كبيرة ــ لأن أهم ما يمكن عمله هو "ضرورة الحفاظ على المحادثات المصرية من أجل الخروج من الأزمة بسلام"(١٢٠) . وطبقاً لكافري

فمن المحتمل أن الوفد كان لديه ما يبيعه "لأتباعه الصاخبين" [١٢١] . و فى ذلك الوقت _فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ _ أصدرت الخارجية الأمريكية تعليماتها إلى السفير الأمريكى فى جدة من أجل أن يحث الملك عبدالعزيز للتوسط بين مصر والمملكة المتحدة أثناء محادثاته مع الملك فاروق فى مصر[١٢٢] . و فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الحكومة المصرية سراً على أن تجدد للولايات المتحدة "اتفاقاً حول حقوق الهبوط الشامل للطائرات الخاصة بخدمات النقل الجوي العسكريMATS" والتى كانت قد توقفت عن العمل فى يونيو ١٩٤٨ بسبب مشكلة فلسطين[١٢٣] . لقد طرأ تحسن على العلاقة مع الولايات المتحدة ، وقد وضح ذلك حينما أبلغ القائم بأعمال الخارجية المصرية السفير الأمريكى بأن مصر ستؤيد "قرار" الجمعية العامة فى ٣ يناير ١٩٥١ والذي يعلن أن نظام بكين هو المعتدى فى الحرب الكورية[١٢٤] .

ولم يفلح الموقف المتدهور أو المحاولات المصرية فى تبديل السياسة الأمريكية المتعلقة بالنزاع الإنجليزي _ المصري ، و التى تركز على افتراض أن "أي اتفاق دائم لابد أن يوصل إلى دخول مباشر فى المفاوضات بين الطرفين" [١٢٥] . و من خلال هذه السياسة أراد الأمريكيون أن يسلطوا الضوء على حقيقة مهمة و هى : "أنهم يعتبرون أن من الضروري أن يحافظ البريطانيون على مركزهم فى مصر استناداً إلى بنود معاهدة ١٩٣٦" [١٢٦]. لهذا فإن أمريكا لابد أن تؤيد تلك المطالب البريطانية التى أنزلت بالمصالح الغربية أقل الخسائر فى المنطقة[١٢٧] . ومن الواضح أن حجم الخلاف كان طفيفاً بين المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى الشرق الأوسط [١٢٨]. و مما سبق يتضح أن منع انتشار المد السوفيتى خصوصاً فى "منطقة الحزام الخارجى" [١٢٩]، (و الذي عرف بالحزام لشمالى ، والذي عرف فيما بعد بحلف _ بغداد خاصة بعد انضمام العراق إليه فى فبراير ١٩٥٥) كانت له الأولوية الأساسية للإستراتيجية الغربية[١٣٠]، فلقد قسمت الأدوار بصورة أو بأخرى بين بريطانيا وأمريكا و كان على الأولى تقوية مركزها فى الحزام الداخلى "الذي كانت مصر ركيزته والثانية كان عليها الحفاظ على مناطق الحزام الخارجى" [١٣١] .

إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

على العموم فإن الموقف قد أصبح أكثر سوءاً ، كما أصبحت حكومة الوفد أكثر عناداً ، لدرجة أن الاحتمال كان ضئيلاً أو لم يكن هناك احتمال من الأساس أن يحل النزاع مع بريطانيا . وأصبح الموقف أكثر تعقيداً فى الشرق الأوسط خلال عام ١٩٥١، حيث نظمت المظاهرات فى مصر ضد الغرب و اتخذت المظاهرات طابعاً وطنياً(١٣٢) . وفى مارس ١٩٥١، خشى وزير الخارجية الأمريكى دين أتشيسون من تفاقم الخطر ، خصوصاً عقب أحداث إيران ، حيث كتب رسالة حذر فيها البريطانيون قائلاً :"نحن نعتقد أنه من المهم أن يتم التوصل إلى اتفاق مع مصر فى أقرب فرصة و إلا فإن الموقف المتفجر و الخطير ربما تكون له نتائج من الصعب درأها"(١٣٣) .

وبينما كان الأمريكيون مستمرين فى مساعيهم لإقناع مصر بعدم إلغاء المعاهدة مع المملكة المتحدة، تعقدت المفاوضات الإنجليزية ــ المصرية إلى أقصى حد حيث أن الوفد فى ١١ أبريل عارض مقترحات بريطانية جديدة متعلقة بالسودان و الجلاء عن منطقة القناة . و نتيجة لذلك قام صلاح الدين وزير الخارجية المصري فى ٦ أغسطس ١٩٥١ فى ــخطاب لهــ بالتهديد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ قبل نهاية أغسطس(١٣٤) . وبعد ذلك بعشرين يوماً كرر النحاس باشا زعيم الوفد و الأمة نفس التهديد(١٣٥) . فبيان كل من النحاس و صلاح الدين قد خلق أجواء مختلفة تماماً عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ عندما نوقشت المعاهدة .

أما الرأي العام فى مصر فإنه لم يترك للنحاس الخيار ، لدرجة أنه لم يتردد فى أثناء محادثاته مع بريطانيا عن إفصاحها ــ علانية ــ عن نيته فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ . وأصبح من الواضح أنها مسألة وقت فأصبح إلغاء المعاهدة أمراً حتمياً(١٣٦) .

ومن الآن فصاعد أصبح هناك سباق حقيقى ضد الزمن ، و كان الأمريكيون يسعون فى الحصول على متسع من الوقت يتنفسوا فيه الصعداء من أجل إقناع مصر بالعدول عن فكرة إلغاء المعاهدة . لذا فقد أقترح السفير الأمريكى كافري أن تقوم

الحكومة البريطانية بدعوة وزير الخارجية المصري لزيارة لندن لاختراق الطريق المسدود [١٣٧]. وقد أنذرت الولايات المتحدة و حذرت من الخطر الحقيقى الذي يمكن أن يحدث نتيجة الموقف فى مصر ، خاصة و أن البريطانيين لم يقدموا مقترحات هذا الموقف . وأشار جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى على البريطانيين بقوله :"أننا الآن نواجه بما يمكن أن يكون فرصتنا الوحيدة و الأخيرة للحصول على اتفاق مع مصر حول التسهيلات الإستراتيجية". علاوة على أنه "من رأيه أن التسهيلات الإستراتيجية فى مصر كانت هى الأهم ، و إذا تناولت مصر موضوع السودان للحصول على اتفاق مصري فربما يضطر إلى التضحية بالسودان"[١٣٨] .

ولكن رغم كل هذه الجهود استمر عدم الاكتراث : ففى ٢٥ سبتمبر حاول جورج ماكجى فى محادثات بشأن المعاهدة[١٣٩] ، وبعد خمسة أيام سأل كافري السفير الأمريكى الملك فاروق "إن كان بإمكانه إلغاء المعاهدة حتى يتم التوصل إلى شئ ما"[١٤٠] .

و لم يقدم الأمريكيون أو البريطانيون صيغة جديدة لحفظ ماء الوجه ، ولم يكن لدى النحاس خياراً آخر سوى إلغاء المعاهدة ، وكما كان متوقعاً أختتم النحاس فى ٨ أكتوبر حديثه أمام البرلمان بقوله: "من أجل مصر وقعت المعاهدة ، ومن أجل مصر ألغيت المعاهدة" [١٤١]. و معظم الأسباب التى كانت وراء إلغاء المعاهدة موجودة بالتفصيل فى المصادر الثانوية [١٤٢]. وما يهمنا منها هو : هل كان إلغاء النحاس للمعاهدة بسبب السياسة الأمريكية ؟ . معظم الأدلة تفند هذا الزعم ، إلا أن السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأدنى كانت مصدر قلق للبريطانيين[١٤٣] ، خاصة حين قام جورج ماكجى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى بزيارته الثانية لمصر فيما بين ٢٩مارس و ١ إبريل . فنظرت زعامة الوفد إلى هذه الزيارة بأنها تشير إلى التأييد الأمريكى ، كما يمكن أن تؤدي بالحكومة المصرية إلى التعلق بالآمال الكاذبة اعتقادا منها بأن حكومة الولايات المتحدة تستحسن وقوف مصر ضد بريطانيا[١٤٤] .

ويبدو أن ذلك كان محض تصور من قبل النحاس و وزير خارجيته صلاح الدين ، حيث إنه لا يوجد دليل قاطع على ذلك فى الوثائق الأمريكية و البريطانية . و ربما أطلق النحاس و صلاح الدين هذه الشائعات لتبرير ما أقدموا عليه من إلغاء للمعاهدة ، بسبب ما هو معروف بأن الوفد لم يكن قد أعد نفسه لمواجهة احتمال القيام بعمل عدائى ضد بريطانيا فى تلك الأونة[١٤٥] . و كان من الأسهل و المفيد للوفد أن يصب إخفاقه فى هذا المجال على التكتيكات السياسية الأمريكية المتحدة[١٤٦] . و بهذا فإن زعامة الوفد حاولت أن تضرب عصفورين بحجر واحد : أولهما : أنها تمكنت من الظهور أمام مؤيديها بأنها لم تخن القضية الوطنية أو رسالتها التاريخية بغض النظر عن شكل الزعامة[١٤٧] . ثانيهما : فإنه من خلال الزعم بالتأييد الأمريكى فإن النحاس كان يأمل فى الإبقاء على الأصوات المنشقة ــ مثل أولئك المعارضين للملك فاروق و العناصر المعتدلة فى الوفد__ التى عارضت فكرة إلغاء المعاهدة بسبب خوفهم من النتائج[١٤٨] .

والواقع أن الحكومة الأمريكية صُدمت بالقرار المصري و اعتبرته "عملاً غير شرعى" [١٤٩]. و مع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة حاولت بكل الطرق حل المشكلة بصورة سلمية . و حاولت الدبلوماسية الأمريكية بناء إطار عمل من أجل استمرار الوجود العسكري البريطانى فى مصر "فى ظل الاسم المتغير كجزء من قوات منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO" لارضاء مصر [١٥٠]. ففى ١٣ أكتوبر ١٩٥١ قدم سفراء الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و تركيا "مقترحات القوى الرباعية لقيادة الشرق الأوسط Four-Power For a Middle East Command" إلى مصر[١٥١]. وهذه المقترحات أكدت على أن "مصر تنتمى إلى العالم الحر ، وبناء عليه ، فإن الدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عامة يساوي فى أهميته الدفاع عن الأمم الديمقراطية الأخرى" . فضلاً عن أن هذه المقترحات دعت مصر إلى الاشتراك (فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط) كعضو مع بريطانيا و الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا" على أساس المساواة والمشاركة[١٥٢] .

وأبدت الولايات المتحدة تأييدها الكبير للمقترحات على أساس أنها تقدم أعظم فرصة لتخفيف التوتر القائم مع مصر . كما أنه من وجهة نظر دين أتشيسون وزير

الخارجية الأمريكى أيضاً أن "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO سوف تمنح مصر و دولاً عربية أخرى شيئاً مثمراً تفكر بشأنه يلهيها عن التفكير فى القيام بأعمال عدوانية ضد إسرائيل وبذلك يمهد الطريق لاستقرار الأمن و السلام الحقيقى(١٥٣) . وأخذت الأحداث تتوالى ، فقد تحطمت الآمال الأمريكية حين عارض الوفد فى ١٥ أكتوبر مقترحات "القوى الرباعية" . وفى نفس اليوم أصدر البرلمان المصري قرارين : أحدهما بإلغاء معاهدتى ١٨٩٩ و١٩٣٦، والآخر بإعلان ملك مصر ـ الملك فاروق ـ ملكاً على مصر و السودان .

وبدلاً من أن تصبح مصر الدولة العربية الأولى التى تلتحق "بميثاق الأمن الجماعى المضاد للسوفيت"، فقد أعطت الدول العربية نموذجاً يحتذي فى رفض الانضمام لأنظمة الدفاع الغربية . وكانت الدوائر السياسية الأمريكية مقتنعة ـ إلى حد ما ـ بأن سياسة مصر تجاه الغرب و إسرائيل ستصبح نموذجاً تحتذيه الدول العربية الأخرى(١٥٤) .

أما بالنسبة لمصر فلم يكن هناك شئ يمكن أن يوضح سبب معارضة الوفد لهذه المقترحات أفضل من الخطاب الذي أرسله صلاح الدين وزير الخارجية المصري إلى كافري فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥١ ، فقد ذكر فيه "أن الحكومة المصرية لم تجد شيئاً جديداً فى هذه المقترحات ... فهذه المقترحات حافظت على مصلحة بريطانيا و أنكرت الحقوق المصرية . ففى الواقع فإنه يمكن القول بأن المقترحات المذكورة كانت سيئة إلى أبعد حد ، مقارنة بمعاهدة ١٩٣٦ نفسها ، و طبقاً لهذه المقترحات فإن الاحتلال المؤقت أو المحدود الذي تقوم به دولة واحدة يحل محله احتلال من قبل "أربع دول" أو أكثر دون تقيد بالوقت أو العدد"(١٥٥) .

وبالإضافة لما سبق فقد كان توقيت "دعوة القوى الأربع" توقيتاً غير مناسب ، ففى ١٠ أكتوبر ١٩٥١ ، أي قبل ثلاثة أيام فقط من الدعوة ، حذر زعماء المعارضة الأمة المصرية من أي اتفاق للدفاع المشترك مع القوى الغربية (١٥٦) . و كان الموقف فى إيران و نجاح الحركات الوطنية هناك ، قد عمل على تصلب الموقف المصري تجاه

"المقترحات الرباعية"، و تجاه العلاقات الإنجليزية_المصرية(١٥٧) . وفى ظل هذه الظروف كان من الصعب على النحاس و قيادة الوفد أن يظهروا أنفسهم راضخين للضغوط الغربية ، إذا هم ضحوا بالمطالب الوطنية المصرية ، فضلاً عن إلغاء المعاهدة و معارضة المقترحات الرباعية قدم فرصة مناسبة للوفد لتأكيد شعبيته و يثبت لمعارضيه أنه الزعيم الشرعى للأمة . وبهذا الموقف أظهر الوفد للأحزاب السياسية الأخرى أن وفد الخمسينيات لا يختلف عن وفد العشرينيات .

وبهذا فقد وضع الوفد الولايات المتحدة فى موقف صعب ، و يتضح المأزق الأمريكى فى الوصف الجيد الذي قدمه لوفت Lovett وزير الدفاع الأمريكى فى مكالمته الهاتفية مع دين أتشيسون حيث قال :" ليس هناك احتمالاً فى أن نورط قواتنا، لكن هناك شعوراً عاماً بأننا من الممكن أن نؤيد موقف بريطانيا فى الأمم المتحدة و موقفها عالمياً"(١٥٨) . و فى ١٦ أكتوبر أعاد دين أتشيسون تأكيد الموقف نفسه فى مؤتمره الصحفى(١٥٩) ، فافتقاد القيادة الأمريكية إلى الحماس فى اتخاذ موقف ثابت مؤيد لوجهة النظر البريطانية و لمقترحات القوى الرباعية يمكن أن يعزي إلى عدة عوامل : منها أن صناع القرار السياسى الأمريكى كانوا يرغبون فى تجنب خلق الانطباع بأن القوى الغربية قد تجمعت ضد دولة صغيرة مثل مصر، لما سوف يكون لذلك من آثار عكسية على العلاقة بين القوى الغربية و دول الشرق الأوسط الأخرى بصفة عامة . كما أن صانعى القرار السياسى الأمريكى قد حذروا من أنه فى ظل الظروف الراهنة فإن أية ضغوط أمريكية مستقبلاً على مصر سوف تؤدي بالأخيرة إلى "توقيع ميثاق عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتى"(١٦٠) ، وهو عمل لاشك أنه سيقوض الإستراتيجية الأمريكية التى تهدف إلى تقليص الخطر السوفيتى بإنشاء دفاع إقليمى شرق أوسطى فى مواجهته . و لو استطاعت مصر توقيع مثل هذا الميثاق مع الاتحاد السوفيتى فإن ذلك يعنى أنه من الممكن أن تتحول الدول العربية الأخرى من الخط المؤيد للغرب إلى الخط الحيادي فى ظل ظروف الحرب الباردة(١٦١) .

أظهرت الأزمة المصرية مدى متانة التعاون الأنجلو ـ أمريكى ، ففى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ذكر دين أتشيسون فى أحد الاجتماعات أن "الولايات المتحدة آزرت الموقف البريطانى أثناء الأزمة المصرية" (١٦٢). وأعاد السفير الأمريكى كافري تأكيد الموقف نفسه للسلطات المصرية(١٦٣) . و مع كل هذا فإنه تحت سطح هذا التأييد وتلك العلاقة الودية تقبع خلافات خطيرة بين التطلعات السياسية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة(١٦٤)، فكانت مثلاً وجهة نظر أمريكا ترى أنه لابد لبريطانيا أن تضحى بالسودان مقابل مشاركة مصر فى نظام الدفاع عن الشرق الأوسط ، ومن الواضح أن هذه السياسة ترتكز على اعتقاد أن مثل هذه "الصفقة الشاملة"، يمكن أن ترضى كلا من المتطلبات العسكرية الغربية و الطموحات الوطنية المصرية(١٦٥) . أما بريطانيا فقد رأت أن الإستراتيجية الأمريكية تحاول تحطيم المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط وخصوصاً فى مصر و السودان ، فضلاً عن أنه من خلال قيام نظام الدفاع عن الشرق الأوسط كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تغيير المركز البريطانى فى مصر من قوى إمبراطورية استعمارية إلى دولة تدور فى فلك أمريكا ، وبالتالى سيصبح الوجود العسكري البريطانى فى مصر جزءاً متمماً للإستراتيجية الأمريكية العالمية(١٦٦) .

و كان الموقف فى مصر متدهوراً بسبب التأييد الشعبى الذي نالته أنشطة حركة الفدائيين وحرب العصابات ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة ، واستشعر الخطر السفير الأمريكى فى مصر مقارناً الموقف فى مصر بمثيله فى إيران(١٦٧). و ارتفعت الأصوات فى مصر مطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، وازدادت أنشطة حرب العصابات ضد بريطانيا مما جعلها ترسل فى طلب الإمدادات(١٦٨). و لم يكن المستقبل المتوقع فى مصر مشرقاً ، إذ كان العناد البريطانى إضافة للعوامل الداخلية فى مصر قد منعا التوصل إلى أي اتفاق ودي(١٦٩). و منذ ٧ ديسمبر ١٩٥١ فصاعداً ، حاول السفير كافري حث الحكومة المصرية بعدم قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، وأشارت الحكومة الأمريكية على الحكومة المصرية بأن "مثل هذا العمل لا يعدو أن يكون حركة عبثية من

حركات النشاط المصري التى يمكن أن تؤدي إلى شئ" (١٧٠)· واهتمت مصر بهذه النصيحة ، فلم تصل إلى نقطة اللاعودة فى علاقاتها مع بريطانيا(١٧١) . وأصبح الجو متوتراً ، و أنباء أنشطة حرب العصابات و الإجراءات الانتقامية ضد بريطانيا قد أثارت لهيب السكان الثائرين(١٧٢) . وكان واضحاً أن الأزمة ربما تصل آنذاك إلى نقطة اللاعودة . و فى ١٨ يناير ١٩٥٢ استحثت الخارجية الأمريكية الملك عبدالعزيز بن سعود من أجل التوسط بين مصر و بريطانيا لتشجيع التوصل إلى نوع من "الحوار" البناء(١٧٣) . لكن كل الجهود ذهبت سدي ، بسبب الأحداث التى أوضحناها . و عقب ذلك بثلاثة أيام و فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ قامت القوات البريطانية بتطويق كتيبة مسلحة من رجال البوليس المصري (بلوك نظام) فى الإسماعيلية و هى لا تزال فى ثكناتها ، وناشدتها بالاستسلام بينما أصدر فؤاد سراج الدين وزير الخارجية المصري أوامره إليهم بعدم الخضوع للتهديد و دعاهم للمقاومة . و فى صراع غير متكافئ قتل حوالى خمسين مصرياً و جرح أكثر من مائة . وتسببت أنباء هذه الأحداث إلى فوران شديد بالقاهرة ، فأطلقوا عليه اسم "السبت الأسود" ، وأصبح ٢٦ يناير ١٩٥٢ حداً فاصلاً ليس فى التاريخ السياسى لمصر فقط و إنما كذلك فى الإستراتيجية الأمريكية تجاه مصر . وقد أثبتت أحداث الشغب فى القاهرة أن الوفد و الأحزاب السياسية الأخرى بدلاً من أن يقودوا الأغلبية الساحقة أصبحوا يلهثون ورءاها . وأصبح الاشتراك فى مشاريع الأحلاف العسكرية موضوعاً محرماً على معظم السياسيين المصريين، الذين لم يتجرءوا على قبول ما رفضه الوفد فى أكتوبر ١٩٥١(١٧٤) . فطرد الوفد لم يقلل التوتر، رغم الآمال التى وضعها الأمريكيون على هذه النتيجة . وبرهن خلفاء النحاس على فشلهم و عدم قدرتهم على تطوير برنامج اجتماعى متين و قابل للتطبيق ، أو على استرداد العلاقات الإنجليزية_المصرية بشكل طبيعى .

إن الموقف المتزعزع للإستراتيجية الأمريكية عقب أحداث "السبت الأسود" يمكن رؤيته بصورة أوضح فى البرقية التى أرسلها كافري إلى الخارجية الأمريكية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، والتى يقول فيها :"إننى واثق أنه من نافلة القول أن أؤكد بأن أحداث الأمس قد قللت من احتمالات قبول مقترحات الدفاع بنسبة مئوية معينة (لدي

الحكومة المصرية) .و منذ أيام قليلة كنت لا أزال أقول بأننا إذا قبلنا لقب "ملك السودان" فإن المصريين سيقبلون مقترحات الدفاع بقليل من الوساطة ، لكنى اليوم أشك"(١٧٥) .

إن أحداث ٢٥ يناير قد أكدت ــ إلى حد ما ــ فى نهاية المطاف بأن أية مشاركة مصرية فى مواثيق عسكرية مع الغرب ليس ملائماً فى الوقت الراهن ، أو بمعنى آخر إن فكرة إقامة منظومة دفاعية ترتكز على مصر لابد أن توضع ــ مؤقتا ــ على الرف . لقد أثبتت الأحداث أن الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة أو الغرب لابد أن تعتمد الآن على المواقف و القرارات الفردية أو على الحكومات و القوى السياسية الإقليمية.

ومع إقالة الوفد فى ٢٨ يناير ١٩٥٢ ، بدأ عصر جديد فى السياسة المصرية ، والذي يمكن وصفه بالأيام الأخيرة للبناء السياسى القديم . ومع ذلك لم يكن أحد من الممثلين لفصول هذه الرواية على دراية بالنتائج المترتبة على الأحداث الأخيرة ، لأنهم استمروا فى التمثيل و كأن شيئاً لم يحدث(١٧٦) . و يمكن أن نقول بشىء من الثقة بأنه كان هناك بعض المشاركين من وراء الستار الذين كانوا على علم جيد بأن السلطات الأمريكية كانت تنتظر الفرصة المناسبة لإحراز تقدم ناجح من أجل أن تلعب دوراً حاسماً فى الحياة السياسية المصرية .

ورغم الاعتراف الأمريكى بوجود بعض الصعوبات التى تعوق مساعدة الزعماء السياسيين المصريين و البريطانيين ، إلا أن صانعى القرار السياسى الأمريكى كانوا يخشون من الاستمرار فى فشل حل النزاع الذي يمكن أن يؤدي إلى أزمة أخرى ، وربما يؤدي ذلك إلى تغلب الشيوعيين . لهذا كانت هناك رغبة فى المراوغة من أجل إنهاء هذه المرحلة التى كانت فيها الولايات المتحدة مجرد مراقب سلبى للموقف المتدهور فى مصر (١٧٧). و هذا النوع من المضاربة يثبت بالدليل الواضح ، أنه فى الأيام التى أعقبت إقالة الوفد حاولت الولايات المتحدة أن تمثل دور "الوسيط المخلص" لعدم رغبتها فى معاداة أي طرف من الطرفين المتنازعين(١٧٨) . ومن يناير حتى يونيو ١٩٥٢ طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة المصرية مراراً عدم قطع

علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا . وأثناء الفترة نفسها بدأت تضغط على بريطانيا لاتخاذ موقف متساهل تجاه مصر . و بشكل متكرر حاولت الولايات المتحدة إقناع بريطانيا بالتنازل عن لقب ملك السودان لفاروق[١٧٩] . و من وجهة نظر كافري أنه "لو أنهيت مسألة السودان فإننا بالضرورة سنكون قادرين على الاستجابة لهذا أيضاً (قيادة الشرق الأوسطMEC)" [١٨٠] . وقد تمكن الأمريكيون من أن يقيموا سياستهم على وجهة نظر مصر بأن "مصر و بريطانيا لديهما وجهات نظر متقاربة بدرجة كافية حول مسألة الدفاع ليبدءا المفاوضات بشأنها لكن بخصوص مسألة السودان فإنهما كانا أبعد ما يكون عن بعضهما" [١٨١] . و لم تفلح رحلة مدير إدارة شئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية هنري بايرود إلى لندن و الشرق الأوسط فى مايو و يونيو و لا مباحثات أتشيسون مع إيدن فى أواخر يونيو فى إقناع بريطانيا لتبديل موقفها فى مسألة السودان . وقد تسبب العناد البريطانى فى إحباط بايرود ، و فى ١٦ يوليو ١٩٥٢، قبل أسبوع واحد فقط من ثورة يوليو ، أوضح بايرود للسفير البريطانى بأنه "يجب على بريطانيا أن تعى جيداً أننا لا يمكن أن نؤيدها بشكل أعمى"[١٨٢] . و كانت الولايات المتحدة قد حذرت من الموقف فى مصر بصورة أكبر من البريطانيين الذين كانت تحدوهم الآمال الكاذبة برجوع الزمن إلى الوراء .

ففى ٢١ يوليو رأى بايرود الخطر وراء السياسة البريطانية و ما يمكن أن تؤدي إليه من اضطراب و فوضى ربما لا تتمكن السلطات المصرية من السيطرة عليه[١٨٣] . و بعد ٤٨ ساعة قلب الضباط الأحرار نظام الحكم فى مصر ووصلوا إلى السلطة .ـــ

ويبدو من هذا التحليل أن البريطانيين استمروا فى اعتبار أنفسهم بمنظور ما بعد الحرب ، قوة توضع على قدم المساواة مع الأمريكيين ، وأصروا على نفس السياسة ، دون حساب سواء لمصالح أمريكا كقوة عظمى جديدة أو لمصالح التحالف الغربى ــ ككل ــ فى منطقة الشرق الأوسط . فعناد بريطانيا وغرورها بنفسها قد أثر عكسياً على الإستراتيجية الأمريكية طويلة المدى فى مصر ، كما عملت على إضعاف التأييد الأمريكى لأية تطلعات بريطانية لاستمرار بسط سلطتها فى منطقة الشرق الأوسط . وقد

حددت الظروف و الأحداث الداخلية فى مصر العلاقات و السياسات بين القوتين العظميين ، كذلك أثرت على حدود سياستهما الخارجية تجاه مصر . و لذلك فإنه من الضروري أن ندرس بالتفصيل فى الفصل التالى الموقف الداخلى فى مصر قبيل الانقلاب العسكري و تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بصفة عامة .

■ ■ ■

الفصل الثانى

الطريق إلى الثورة و الاتصالات المبكرة بين الضباط الأحرار والولايات المتحدة

الموقف الداخلى :

ركزت الولايات المتحدة فى أواخر الأربعينات بؤرة اهتمامها حول الوضع الداخلى فى مصر ، وبدأ عملاء المخابرات المركزية(CIA) فى إرسال التقارير التى تدور حول هذا . فى أحد هذه التقارير المنشورة ، قرر كرميت روزفلت الذي كان مسئولاً عن الشرق الأوسط بوكالة المخابرات المركزية أن ملك مصر و الطبقة الحاكمة الذين يكونون ٥٪ من جملة السكان ، يمتلكون حوالى ٩٥٪ من ثروة البلاد(١) . وأختتم روزفلت دراسته (Egypt Cake For Fate) بالقول بأنه فى مصر ؛ "الفقير يزداد فقراً ، و الغنى يزداد غنى ، و أصبح الكل عصبياً " (٢).

مع ذلك فقد كانت كل من الخارجية الأمريكية و البريطانية تتوقعان صراعاً طبقياً بين "من يملكون" و "من لا يملكون" ، وهو صراع ناشئ نتيجة الفساد و الفقر الذي أصبح يرى بوضوح فى المجتمع المصري إبان تلك الفترة(٣) . و كذلك كتبت السفارة الأمريكية بالقاهرة تقارير حول فترة الأسابيع الستة الممتدة من ٢٤ يوليو و حتى أغسطس ١٩٥٠ ، حول التطورات الداخلية فجاءت اثنى عشر تقريراً كلها تتناول تدهور الوضع الداخلى فى مصر (٤).وقد توقع السفير الأمريكى بالقاهرة مستر جفرسون كافري إمكانية وقوع صراع طبقى . وفى أحد تقاريره حذر فيه الخارجية فقال "أنه من الأفضل ضرورة الاهتمام بوضع خطة إجلاء "للمواطنين الأمريكيين نتيجة لتدهور الأوضاع و ترديها" (٥). وطبقاً لما جاء بالتقرير فقد انتشرت الفوضى و عدم الاستقرار بين الفلاحين، الذين كانوا على الدوام قانعين بحياتهم التقليدية . وأصبح واضحاً أن سوء الوضع سيواجه بثورة اجتماعية إن عاجلاً أو آجلاً ، وستكون بدايتها اغتيالات وسلب و نهب و اضطرابات يقودها العامة (٦).

قبل أسابيع قليلة من الانقلاب العسكري فى (٢٣ يوليو ١٩٥٢) ، رفع أحد المراقبين الأمريكيين تقريراً مفصلاً للخارجية الأمريكية حول الوضع الداخلى فى مصر، قال فيه :"هناك أدلة واضحة على زيادة السخط بين الفلاحين و العمال و الطبقة الوسطى و المثقفين ... و الفقر أصبح ملموساً" . و فى نهاية تقريره أشار إلى "أن الفقر والفساد سيؤديان إلى الشيوعية"[٧] .

إن رمزين من الرموز المصرية العامة وهما : أحمد حسين باشا وزير الشئون الاجتماعية الأسبق فى وزارة الوفد (١٩٥٠ـ١٩٥٢) أشار فى حديث له مع السفير الأمريكى أن "الثورة ستأتى فى غضون شهور وليست سنوات ، إذا لم يتم عمل شئ ما"[٨] ، و الثانى هو محمد حسنين هيكل الصحفى المصري المعروف الذي أكد الموقف نفسه ، و كلاهما أظهر اهتماما عميقاً بتدهور الموقف[٩] . و لم يتردد السفير كافري فى كتابة تقرير غاية فى السرية إلى الخارجية الأمريكية بعنوان "الاستقرار و عدم الاستقرار فى مصر" جاء فى خاتمته سؤال غاية فى الأهمية وهو :"ماذا يمكننا أن نفعل بشأن الاستقرار فى مصر؟"[١٠] . فمن الواضح أن صناع القرار السياسى الأمريكى كانوا قلقين بشأن الأوضاع الداخلية بمصر و قضية الاستقرار وعدم الاستقرار بها[١١] .

و من أجل فهم الوضع الداخلى فى مصر ، ينبغى أن نتعرف على العوامل الرئيسية و تأثيرها على الاستقرار أو عدم استقرار الشئون الداخلية فى مصر . وفيما يخص تركيزنا على السياسة الأمريكية تجاه مصر ، فإنه لابد لنا أن ندرس وجهة نظر الولايات المتحدة فى كل منها .

إن الدراسة للتاريخ السياسى لمصر خاصة فى الفترة الممتدة من التصريح البريطانى باستقلال مصر عام ١٩٢٢ و حتى ثورة عام ١٩٥٢ توضح أنه كانت هناك ثلاث قوى رئيسية تمحورت حولها الحياة السياسية المصرية هى : بريطانيا والملك والوفد[١٢].

و فيما يتعلق بموضوعنا ، فإننا سننحى جانباً القوة الأولى ، وسنركز فى الأساس على القوتين الثانية و الثالثة ، اللتين فى رأينا كانتا العاملين الحاسمين فيما يتعلق بالشئون الداخلية المصرية .

الملك :

أدرك الأمريكيون منذ عام ١٩٤٥ أن شعبية الملك قد وصلت إلى أدنى مستوياتها، و نظروا إلى فاروق على أنه ليس أكثر من مالك أرض رجعى ، لا يمكن الاعتماد عليه فى إحداث أي نوع من الإصلاحات الاجتماعية(١٣) . ففى ١٩٤٧ و أثناء مباحثات سرية مع البريطانيين ، لم يتردد الأمريكيون فى طرح فكرة التخلص من فاروق و القول بأن "لابد أن يكون هنالك ملك جديد"(١٤) . و قد طرحت هذه الفكرة خاصة بعد انتشار الشائعات عن "أن هنالك مؤامرة ضد العرش"(١٥) يدبرها ضباط الجيش الذي اهتزت مكانة الملك و شعبيته لديه خاصة بعد هزيمته فى حرب فلسطين ١٩٤٨(١٦) .

لقد سرت شائعة فى مصر تقول بأن فاروقاً لا ينوي البقاء على العرش إذا واجه فوضى أو اضطراباً . وقد أكد فاروق هذا لكرميت روزفلت الذي كان صديقاً له فى ذلك الوقت(١٧) .

وبدأ الغرب فى البحث عن رجل آخر له مؤهلات مختلفة ليحل محل فاروق وبحثوا عن مصطفى كمال آخر ينشر العلمانية فى بلده ... و يوجه الطاقات السياسية للشعب بعيداً عن بريطانيا ، ويتجه بها نحو إعادة هيكلة بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية(١٨) . فلم يكن فاروق بوضعه ملكاً و لا الملكية بوصفها نظام حاكم ليتعايشا مع الحاجات و المتطلبات الغربية فى مصر . فقد كان الغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة ، يعتبرون فاروقاً العقبة الرئيسية أمام عملية الإصلاح فى مصر (١٩) .

و فى أعقاب أحداث الشغب (فى يناير ١٩٥٢) بالقاهرة ، أعربت الدوائر السياسية الغربية عن رغبتها فى حكومة قوية و مخلصة فى القاهرة ، يمكنها أن تستأصل الفساد على جميع مستوياته . واعتقدوا أن أحمد نجيب الهلالى هو الرجل الأكثر أهلية لتولى رئاسة مثل هذه الحكومة المرتقبة ، لإتمام غرضهم فى إصلاح الدولة و تطهيرها من الفساد (٢٠) . ولكن فاروق استبعده كرئيس للوزراء مقابل مليون دولار رشوة دفعها رجل الصناعة المصري أحمد عبود باشا ، و تجنب بذلك دفع ضرائب تبلغ فى قيمتها خمسة أضعاف قيمة المبلغ الذي دفعه .

وكانت فضيحة عبود نقطة تحول فى علاقات فاروق مع الأمريكيين . واعتبره السفير الأمريكى "حالة ميئوس منها. Hopeless Case" (٢١) و يبدو أن الملك فقد معظم ما كان يتمتع به من ثقة لدى الغرب عموماً و الولايات المتحدة خصوصاً بسبب فساده. حيث كان محوطاً بحاشية افتضح فسادها، و كان من الصعب على شخص مثله أن يضع حداً لهذا أو نهاية للفساد لشدة تأثير هذه الحاشية عليه . و أدرك السفير البريطانى خطورة الموقف ، فطلب من نظيره الأمريكى التوسط من أجل إقناع الملك أن يتخلص من كريم ثابت و آخرين ممن كانوا مسئولين عن فضيحة عبود(٢٢) . و ذهبت وساطة كافري هباء. فبات واضحاً أن فاروقاً لم يكن على استعداد للتضحية بحاشيته مهما كلفه ذلك.

وفى مارس ١٩٥٢ ، قبل أربعة شهور من اندلاع الثورة ، زار كرميت روزفلت مصر. و أثناء زيارته طلب من "حسن يوسف باشا" و كيل الديوان الملكى ، أن يختار له بعض الرموز المصرية العامة لكى يصبحوا أعضاء فى الجمعية الأمريكية ــ المصرية المقترحة(٢٣). و أعطى الملك أسماء كريم ثابت و إلياس أندراوس ، ونتيجة لذلك أسرع كرميت روزفلت بإبلاغ "حسن يوسف باشا" بأن عليه أن "يتخلى عن ذلك و ينساه إلى الأبد" . و فى نفس الشهر منح الأمريكيين فاروقاً الفرصة الأخيرة : فقد استحثوه على إعادة توزيع جزء من أملاكه ، كما حدث فى إيران ، لكن فاروقاً تجاهل هذا الاقتراح و لم يعطه اهتماماً(٢٤) .

بدأت كل الأدلة تشير إلى حقيقة أن فاروقاً كان ــ خلال عام ١٩٥٢ هو العقبة الرئيسية أمام تأمين المصالح الأمريكية فى مصر . و مع ذلك فإن فاروقاً نفسه حاول بصعوبة أن يكسب ود الولايات المتحدة من خلال تعيين على ماهر فى ٢٨ يناير ١٩٥٢ الذي تربطه بالأمريكيين علاقة طيبة ليخلف آخر الحكومات الوفدية . وفى ٢٨ يناير ١٩٥٢ شكل على ماهر وزارته من العناصر الموالية للغرب أمثال حسونة باشا ومحمود حسن باشا (سفير مصر السابق فى الولايات المتحدة) إبراهيم شوقى باشا الذي كان على علاقة طيبة بالمنظمات الأمريكية فى مصر مثل "وحدة البحوث الطبية البحرية الأمريكية رقم ٣ (NAMRU3)" (٢٥). لهذا اتهمت صحيفة برافدا السوفيتية كل هؤلاء بأنهم أدوات لخدمة المصالح الأمريكية و البريطانية (٢٦).

لكن فاروقاً خدع نفسه بكل هذا ، فلم يكن يدرك حقيقة مهمة واحدة ، وهى أن الأمريكيين أرادوا إصلاحاً اجتماعياً و استقراراً سياسياً لتجنب وقوع أية اضطرابات فى مصر (٢٧). و على ذلك اعتبر كافري والأمريكيون فاروقاً مسئولاً عن كل الاضطرابات كما أنه هو العقبة الرئيسية أمام تشكيل حكومة أغلبية تقبل بالمقترحات الإنجليزية .(٢٨) وكان الأمريكيون فى الحقيقة يتوقعون سقوط فاروق فى القريب العاجل .(٢٩)

الأحزاب السياسية (الوفد) :

فى عام ١٩٤٩، وقبل أن يتولى الوفد مسئوليته كحزب حاكم بأشهر قليلة ، قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة ، بدراسة برنامج الوفد المتعلق بالإصلاح الاجتماعى. فاستنتجوا أن الحكومة الوفدية السابقة و التى استمرت بالحكم لمدة عامين من ١٩٤٢-١٩٤٤ "لم تبد اهتماماً كبيراً بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعى" ، لأن "العديد من قادتها سوف يخسرون الكثير من جراء هذا" (٣٠) وحيث إن برنامج الإصلاح الاجتماعى لا يتماشى مع مصالح و طموحات قادة حزب الوفد ، الذين كانوا من كبار ملاك الأراضى وينتمى معظمهم إلى العائلات الكبيرة ذوات الأصول الاجتماعية و الإقطاعية . كما أنهم اكتشفوا أن الفساد قد استشرى بين قادة الوفد لدرجة يصعب معها استئصاله. واقتنع الأمريكيون بأن قادة الوفد كانوا أكثر اهتماماً بجمع الثروات الخاصة بهم أكثر من اهتمامهم بالإصلاح الاجتماعى . لكن مع هذا كان يحدوهم ــ الأمل فى أن يتمكن "وفد ١٩٥٠" من قيادة "الأمة" من أجل إنهاء النزاع الإنجليزى ــ المصري(٣١) . ومع ذلك فإن الأمريكيين أنفسهم قد غابت عنهم حقيقة مهمة مؤداها أن زعامة الوفد فى ذلك الوقت كانت مختلفة تماماً عما كانت عليه عام ١٩٣٦ . ففيما بين عامى ١٩٣٦ و١٩٥٠ عانى المجتمع المصري من تغيرات تاريخية لم تؤثر فقط على زعامة الوفد و إنما أثرت كذلك على المؤسسات السياسية الأخرى . وبذلك بدأت الجماعات المتطرفة و القومية فى فرض نفسها على مسرح السياسة المصرية ، و أثرت بشكل كبير على تشكيل الحياة السياسية المصرية . و فى ظل هذه الظروف كان من الصعب على وفد ١٩٥٠ــ١٩٥١ أن يلعب نفس الدور فى قيادة

"وزعامة الأمة" كما كان فى عام ١٩٣٦ دون معارضة واضحة فى كل مكان . و بنفس المنطق كان من الصعب على مصطفى النحاس باشا فى هذه المرحلة أن يلعب دور "زعيم الأمة" دون أن يأخذ خطاً متشدداً فى مواجهة المطالب البريطانية والاحتياجات العسكرية الغربية خاصة منذ تراجع شعبية الوفد و اهتزاز مكانته (٣٢).

ولهذا كان لزاماً على الوفد أن يبذل أقصى جهده لتعويض خسارته لشعبيته نتيجة حادث قصر عابدين عام ١٩٤٢ من خلال التجائه إلى التطرف فى سياسته. و كانت قيادة الوفد فى حاجة لإظهار ذلك فى مواجهة بريطانيا لتغطية ضعفه فى الجبهة الداخلية. كما كانت أيضاً مهتمة بصرف انتباه الناس عن تدهور الموقف الداخلى بالتركيز على النزاع الإنجليزي_المصري (٣٣).

و كان الوفد فى ظل فؤاد سراج الدين و نفوذ محمد الوكيل و أحمد حمزة ، مختلفاً تماماً عن الوفد فى ظل الحرس القديم . و قد بذلت الزعامة الجديدة ــ جهدها ــ لتعزيز علاقاتها بالقصر ، حيث كان لها تصور مختلف عن سابقتها بشأن علاقاتها بالملك . ومن أجل إصلاح التدهور الذي أصاب شعبيتهم ، فإنهم قد ارتبطوا بالإخوان المسلمين معتبرين ذلك التحالف من أهم عوامل نجاح الوفد فى انتخابات فبراير ١٩٥٠(٣٤) .

ومع ذلك، فمن البداية أدرك صناع القرار السياسى الأمريكى طبيعة هذه التغيرات فى شخصية الوفد ، لكنهم كانوا لا يزال يحدوهم الأمل فى أن ينهى الوفد ، كحزب أغلبية ، النزاع الإنجليزى ــ المصرى إلى الأبد ، أو على الأقل الوصول إلى حل وسط ، و بهذا يبدأ الطرفان المصري و الإنجليزي فصلاً جديداً فى علاقاتهما. لكن بمجرد أن تولى الوفد مسئولياته تحطمت كل الآمال الأمريكية. ففى يونيو ١٩٥٠ وذلك بعد مضى ستة أشهر من وصول الوفد إلى السلطة ، استشعر أحد موظفى مكتب مصر بالخارجية الأمريكية خطورة هذه الظروف من الوفد و التى "ستجعله يقوم بحملة صحفية شرسة ضد الولايات المتحدة و المملكة المتحدة لتغطية عدم كفاءته" (٣٥)، و بدلاً من أن يقوم مصطفى النحاس بتهدئة الموقف بين مصر و بريطانيا فإنه وفقاً لما

ذكره السفير كافري فإنه يتصرف "كزعيم للغوغاء". و من ثم كان من الصعب إقناعه بقبول أية صيغة لا تؤدي إلى "الجلاء و وحدة وادي النيل"(٣٦). وكان النحاس فى الحقيقة قد أصبح رهين وعوده التى وعد بها الشعب المصري ، الذي احتمل فساد الوفد مقابل أن يتمكن من إنجاز الأهداف الوطنية(٣٧) .

و فى إحدى جلسات المباحثات الأنجلو ــ أمريكية حول الموقف فى الشرق الأوسط أشار نائب وزير الخارجية الأمريكى إلى نظيره الإنجليزي بأن الوفد أصبح "العقبة الرئيسية أمام إتمام أية تسوية"(٣٨)، وأكد السفير كافري نفس الموقف فى تحليله للسبب وراء دوافع مغالاة الوفد عن غيره من الأحزاب فى المفاوضات الإنجليزية ــ المصرية(٣٩). و من خلال موقعه رأى كافرى خطورة مغالاة الوفد ــ بعدم السماح لأية قوات أجنبية بالتواجد فى منطقة القناة أثناء فترة السلام ــ وهو ما يتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة(٤٠). وقبيل إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ كتب ستيورات ألسوب الكاتب الأمريكى المعروف: "من العبث أن نسعى إلى الوصول لاتفاق مع الحكومة المصرية الحالية أو التوصل إلى أية تسوية ودية"(٤١) .

لقد وصلت المواجهة الأنجلو ــ مصرية إلى نقطة اللاعودة . فبإلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦، وعدم قبوله المقترحات الرباعية ، و تدهور الموقف و ازدياد التوتر، كل ذلك صعد الكراهية تجاه البريطانيين و الأمريكيين، و كأن المصريين يعيشون على فوهة بركان يهدد بالانفجار .

و قد حدث الانفجار فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ففى هذا اليوم ثارت الجماهير و أحرقت القاهرة(٤٢) . ولقد أشارت هذه الأحداث إلى أن الوفد قد فقد سيطرته على الجماهير إضافة إلى شرعيته كحزب الأغلبية(٤٣) . وفى يوم "السبت الأسود" اجتمع فاروق مع السفير كافري، وفى نفس الليلة أقيلت حكومة النحاس للمرة الأخيرة . و مع ذلك فإنه قبيل إقالة النحاس ،أقنعه كافري بعدم قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة و قبيل إقالته من منصبه أيضاً أعلنت حكومة النحاس "حالة الطوارئ". و عقب اتخاذ

هذا العمل، أصبح من الأفضل للأمريكيين أن يتقبلوا فكرة ضرورة خروج "الوفد الفاسد" الذي فشل سواء فى حل النزاع الإنجليزى ـ المصرى أو فى انتهاج سياسة إصلاح اجتماعى . فالأغلبية الكاسحة للوفد و شعبية زعامته لم تفد المصالح الأمريكية أو تفى باحتياجات الغرب فى هذه المنطقة المهمة .

بعيداً عن السلطة اقترح الوفد فى إبريل ١٩٥٢ أن يتم اتفاق سري بين الولايات المتحدة وسكرتير عام الوفد . و فى هذا الاتفاق المرتقب أبدى فؤاد سراج الدين استعداده التوقيع اتفاق مع بريطانيا فى غضون أسبوعين ، عارضاً أيضاً إمكانية مشاركة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(MEDO)، و ذهب إلى القول بأنه "سيعمل على إرجاع مصر إلى جانب الغرب عامة و إلى جانب الولايات المتحدة خاصة"(٤٤). لم تأخذ السفارة الأمريكية بالقاهرة العرض مأخذ الجد ، لأنها اعتقدت أن سراج الدين و جماعته يناورون من أجل الحصول على التأييد الأمريكى لهم فى الانتخابات القادمة ضد الهلالى. فالمناورات السياسية للوفد و خططه التآمرية فى استخدام علاقاته مع القوى السياسية الأخرى كانت واضحة ، و رغبته فى استعادة مركزه كحزب أغلبية كانت معروفة جيداً ، و تثبت كل هذه الأدلة أن الوفد ـ بغض النظر عن فساده ـ قد استرد شعبيته ، لذا فإن نظام الحكم القديم لابد من التخلص منه كلية.

اكتشف الأمريكيون على الفور أن إقالة الوفد لم تكن حلاً لمشكلات مصر حين أدركوا أن مصر بدأت فصلاً جديداً فى حياتها السياسية ، أتسم بالتغير السريع للحكومات . فمن يناير و حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، توالى على الحكم أربع وزارات واحدة تلو الأخرى فى تتابع سريع ، و استمرت إحداها فى الحكم ليوم واحد فقط ، و كان عدم الاستقرار هو السمة الواضحة و المميزة للحياة السياسية المصرية ، وقد وصف السفير كافري الوضع فى برقية له إلى الخارجية الأمريكية بقوله "إن مصر دخلت فى لعبة الكراسى الموسيقية"(٤٥) أصبحت الحكومات قصيرة الأجل شيئاً معتاداً فى مصر وأصبح عدم الاستقرار و عدم الانتظار جزءاً من الحياة السياسية المصرية ، التى أثرت على كل جوانب المجتمع المصري . ففى مايو ١٩٥٢ عارض كافري بشدة ـ نتيجة هذا

الوضع_ أية فكرة لمنح مصر أية مساعدة مالية من البنك الدولى(٤٦) . ويعزي موقفه هذا إلى عدم استقرار الوضع فى مصر و كذلك إلى رغبته فى الضغط على نظام الحكم القديم _ مثلما فعل الأمريكيون فى نهاية عهد "مصدق" فى إيران _ أو حتى ترك هذا النظام يسقط فى الهاوية ليمهد بذلك الطريق أمام دماء جديدة تستطيع أن تتحمل مسئولية مرحلة التطورات الجديدة ، فربما تكون لدى الدماء الجديدة القدرة على العمل بما يتماشى مع المصالح الغربية(٤٧). و كان الموقف فى مصر أحد عوامل إحباط الحكومة الأمريكية ، و قد فرض نفسه على مناقشات الحكومة الأمريكية، حيث رأوا أن مصر قد وصلت إلى "الطريق المسدود"(٤٨) و كانت كل الأدلة تشير إلى أن هناك شيئاً ما على وشك الحدوث(٤٩) .

صغار ضباط الجيش:

هناك عوامل أخرى بدأت تفرض نفسها على ساحة الحياة السياسية المصرية، وكان لها تأثيراتها على الموقف الداخلى فى مصر . فبعد عودتهم من حرب فلسطين فى مارس ١٩٤٩ ، نجد أن معظم صغار الضباط بدأوا يُظهرون علامات الاستياء(٥٠)، وأصبح ولاؤهم للملك محل تساؤل فى العديد من الدوائر المختلفة(٥١)، و قد كان معلوماً لسنوات طويلة أن الملك كان يستخدم الجيش المصري أداة فى مواجهة الساسة المدنيين ، أو ضد أية ثورة محتملة ، لكن الهزيمة الكبيرة التى منى بها الجيش المصري فى حرب فلسطين كانت بمثابة نقطة تحول ليس فقط على موقف الجيش تجاه الملك ، بل كذلك على الموقف من نظام الحكم ككل(٥٢) .

وقد لاحظت السفارة الأمريكية بالقاهرة أنه منذ شهر يناير ١٩٤٩ تقريباً بدأ صغار ضباط الجيش فى إصدار منشورات تعبر عن سخطهم من الوضع السياسى ، كانت تُختتم بأن "الجيش وحده هو الذي يمكنه حماية مصر و إنه ينبغى أن يلعب الدور الأكبر فى النهضة المقبلة"(٥٣) . و هذا التطور الذي فرض نفسه على الساحة السياسية فى مصر جعل السفارة الأمريكية ، بعد ثلاثة أيام ، تتوقع احتمال حدوث انقلاب عسكري فى مصر(٥٤) . و على الرغم من أن شائعات الانقلاب العسكري كانت قد

أصبحت فى طى النسيان ، إلا أن تذمر ضباط الجيش ظل قائماً فلم يتوقفوا عن إصدار المنشورات التى عبرت عن موقفهم من صفقات الأسلحة الفاسدة و فضائح الجيش و الوضع السياسى ككل (٥٥).

و فى نهاية ١٩٥٠ بدأت السفارة الأمريكية فى جمع العديد من التقارير من مصادر موثوقة أشارت جميعها إلى تزايد الفجوة بين صغار الضباط و الملك(٥٦)، ووفقاً لهذا الوضع صار من الصعب على الملك أن يسترد ثقتهم، و فى الوقت نفسه توصل الأمريكيون إلى ثلاثة استنتاجات تعلل أسباب هذا التدهور فى مصر : أولا ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية ، و المسألة الثانية النزاع الإنجليزي_المصري ، والنتيجة الأهم هى ما يدور من أحاديث علنية بين صغار ضباط الجيش عن انقلاب عسكري (٥٧). وتوصلت السفارة الأمريكية تدريجياً لنتيجة مؤداها أن هذه الجماعة من ضباط الجيش قد فرضت نفسها ــ تقريباً ــ على الحياة السياسية المصرية(٥٨)، ولم يعد هؤلاء الضباط مجرد مراقبين سلبيين على المسرح السياسى واستنتجوا من ذلك أنه "لابد من مراقبة هؤلاء الضباط على اعتبار أنهم مصدر محتمل لحدوث انقلاب عسكري"(٥٩)، و فى العام التالى بدأت الخارجية الأمريكية فى إعطاء أهمية كبيرة للوضع داخل الجيش المصري . و كانت هذه المسألة نقطة رئيسية لتبادل التقارير و البرقيات الغاية فى السرية بين الخارجية الأمريكية و السفارات الأمريكية فى كل من القاهرة و لندن (٦٠).

و كان الموقف الداخلى فى مصر يزداد سوءاً ، و كانت أحداث الشغب فى القاهرة خير برهان على ذلك . و أدركت السفارتان الأمريكية و البريطانية أن الجيش "هو الذي يملك زمام الأمور فى الوقت الراهن"(٦١) . كما أوضحت أحداث الشغب بالقاهرة أن الجيش المصري قد أصبح هو العامل الحاسم فى الشئون الداخلية المصرية، وقد كان الملك معوقاً لا يملك من أمره شيئاً و أثبتت الأحزاب عدم قدرتها على التحكم فى زمام الموقف . و عقب أحداث الشغب أبدت دوائر الحكومة الأمريكية اهتمامها بأهمية استقرار الأوضاع فى مصر معتبرة أن "أمن مصر الداخلى أصبح مهماً للمصالح الأمنية الأمريكية فى الشرق الأدنى"(٦٢) .

توضح كل هذه التطورات أن الجيش كان هو العنصر الأقوى على الساحة مما دفع المخابرات الأمريكية للاتصال بصغار ضباط الجيش، و يذكر عبدالمنعم النجار ــ الذى كان ضابطاً فى المخابرات الحربية قبل ثورة ١٩٥٢ــ أن "الأمريكيين والبريطانيين اتصلوا بصغار ضباط الجيش، يسألونهم عن أهدافهم و مواقفهم إزاء المرحلة القادمة"، كما أكد أيضاً هذا القول عبدالمنعم أمين العضو السابق بمجلس قيادة الثورة[٦٣].

أما فيما يتعلق بالغرب ، فإن تعاطف الضباط و ميولهم إزاء الغرب كانت واضحة ومعارضتهم للشيوعية لم تكن خافية عن الدوائر السياسية الأمريكية[٦٤]، و ثمة مقالات أكدت هذه المعانى السابقة كتبها اللواء فؤاد صادق فى أخبار اليوم[٦٥] .

و اتسع البون بين صغار ضباط الجيش و الملك ، كما أصبح الصراع بين مصالح الملك و مطالب صغار ضباط الجيش محدداً بصورة أكثر من ذي قبل، ولم يتردد الضباط فى تحدي الملك علانية إبان انتخابات نادي الضباط ، والذي اعتبر من وجهة نظر الضباط أول اختبار لمدى قدرتهم على مواجهة الملك، التى وصفها أحمد حمروش بأنها "كانت بمثابة مواجهة علنية بين الملك و الضباط الأحرار"[٦٦]، و قد أبدت السفارة الأمريكية بالقاهرة فى أحد برقياتها السرية إلى الخارجية الأمريكية تعاطفاً مع ضباط الجيش الذين "نالوا تعليماً جامعياً ، كما أن غالبيتهم كانوا حاصلين على درجات علمية فى الهندسة و القانون" ، و فى نهاية البرقية أوضحت السفارة تفصيلها وتعاطفها مع مرشحى الضباط الأحرار فى مواجهة مرشحى الملك فى الانتخابات[٦٧] .

و يعود تعليل ذلك إلى أن السلطات الأمريكية انجذبت بطريق غير مباشر تجاه ضباط الجيش الذين كانوا فى نظرها أقل انغماساً فى الفساد، وكان الأمريكيون يرون ميزة فى التعامل مع الضباط الأحرار، و ذلك بسبب تدريبهم فى الجيش على إطاعة الأوامر دون اعتراض، هذا بالإضافة إلى أن جماعة الضباط الأحرار كانت محدودة العدد ، لذا كان من السهل إقناعهم و التأثير عليهم، كما كانت طبيعة الضباط تجعلهم

قليلى النقاش مع بعضهم بعضاً لأن النقاش يتطلب وجهات نظر متباينة مما يؤدي إلى القبول أو الرفض. ومن ناحية أخرى فإن السياسيين المخضرمين من قادة الأحزاب السياسية كانوا يضطرون إلى تغيير آرائهم فى الأغلب تحت ضغط من ناخبيهم، إذ كان عليهم أن يفوا بالتزاماتهم أمام مؤيديهم . وبخصوص هذه المسألة ، فإن الضباط الأحرار لم يقطعوا على أنفسهم أية التزامات ، كما لم يكن لديهم أية تعهدات للقاعدة الجماهيرية سوى المنشورات التى كانت تعكس استياءهم و سخطهم و التى كانوا يصدرونها من وقت لآخر .

و يتضح عندئذ أن السلطات الأمريكية نظرت تجاه المؤسسة العسكرية فى مصر لإتمام جزء من السياسة الأمريكية، فى مصر على الأقل علاوة على أن الجو السياسى العام لم يكن مشجعاً للسفارة الأمريكية لاتخاذ أي إجراء فعال لتأييد العناصر المدنية فى استرداد مركزها السياسى . و كان مفهوماً من خلال تجربتهم السابقة أنه من الصعب عليهم تأييد أي إصلاح تقوم به جماعة مدنية فى مواجهة الوفد الذي كان قد حصل على شعبية كبيرة بسبب إلغائه لمعاهدة ١٩٣٦ و معارضته لمقترحات "القوى الرباعية" ، و لهذا كان من الصعب على أية قوة سياسية مدنية منافسة شعبية الوفد بغض النظر عن فساده .

و مع ذلك لم يتردد الأمريكيون فى الاتصال ببعض المدنيين الذين أبدوا رغبتهم فى الإصلاح ، ومعارضتهم لفساد نظام الحكم ، مع أن تلك العناصر كانت تعارض أي احتمال للتعامل مع الأمريكيين على أساس "أنهم كانوا يدافعون عن النظام الملكى ولم يعملوا ضده فى الوقت الذي لم يكونوا فيه على استعداد لقبول الشروط الأمريكية من أجل تنفيذ عملية الإصلاح"(٦٨) .

لهذا وجد الأمريكيون أن من صالحهم أن يبحثوا عن البديل فى شخص أو جماعة ما يقبلون شروطهم للوصول إلى غايتهم، و هذه الجهود ــ بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا ــ تحدد الموقف الأمريكى تجاه محترفى السياسة فى مصر . كان أوضح مثال على

ذلك حين حاول الدكتور أحمد حسين باشا الوزير الوفدي السابق ـ بصعوبة ـ استمالتهم لتأييد "حكومة إصلاحية شعبية" . و كانت السفارة الأمريكية قد أبدت امتناعها عن اتخاذ أية خطوات فى لعبة السياسة المصرية، و صرحت بأن "الولايات المتحدة لن تتدخل فى لعبة صنع أو تحطيم الحكومات"(٦٩)، و فى نهاية الحديث الذي دار بين الدكتور حسين و ممثل سفارة الولايات المتحدة ، سأله الأخير عن العلاقات بين الملك و صغار ضباط الجيش فأكد الدكتور حسين بأن معلوماته أن "صغار ضباط الجيش يكرهون الملك"(٧٠) .

فمن الناحية النظرية ، أظهر السياسيون المصريون من دعاة الإصلاح ، و أولئك الذين يعارضون نظام الحكم رغبتهم فى التغيير ، الذي سيواجه بقوة المد السوفيتى ، لكن من الناحية العملية كان من غير الواقعى أن يتم ذلك التغيير دون أن تتم التضحية بالنظام السياسى ككل ، و الذي كان يتناقض مع وجهة نظرهم . ومع ذلك فقد كان القليل من هذه العناصر المدنية أمثال الدكتور أحمد حسين و الصحفى مصطفى أمين يفهمون المنظور و الأهداف الأمريكية فى مصر ، و أدركوا أن الأمريكيين كانوا يبحثون عن قوى جديدة ليست عليهم شبهة فساد سياسى ، و يكونوا مستعدين لإصلاح النظام الاجتماعى . فبحثوا عن أشخاص ليس لديهم إخلاصاً للملك أو للأحزاب السياسية التقليدية .

و قد أكد كرميت روزفلت للمؤلف أن أحمد حسين و مصطفى أمين اتصلوا به سراً فى نهاية عام ١٩٥١ وحاولوا إقناعه بأن يقابل "ممثل صغار ضباط الجيش الساخطين" و لكن روزفلت أحجم عن ذلك لأن حكومته _خاصة قبل أحداث القاهرة_ كان يحدوها الأمل بأن الوفد سيخفف من حدة التوتر ، و بأن الملك سيبقى صديقاً للولايات المتحدة و لهذا لم يروا داعياً لاتخاذ أي عمل سري للإطاحة به فى هذه المرحلة أو لدعم معارضيه، ورغم كل هذا بدأ كرميت روزفلت فى جمع بعض المعلومات عن صغار الضباط الساخطين ، و لم يغلق الباب تماما أمام الاتصال بحسين و أمين (٧١).

كانت أحداث الشغب التى حدثت بالقاهرة هى نقطة التحول فى الحياة السياسية المصرية ، لأنه لم تكن لدي أي من الوفد أو الملك القدرة على السيطرة على الموقف، وبدأ الأمريكيون يفكرون فى دور كبير للجيش فى السياسة . و كان تقدير الدبلوماسيين الأمريكيين و البريطانيين فى القاهرة هو العامل الرئيسى وراء رحلة كرميت روزفلت للقاهرة حيث أمضى ثلاثة أشهر(٧٢) . وحاول خلال إقامته إقناع الملك بعمل ثورة سلمية من خلال البدء بإصلاح زراعى ، لكن إعراض الملك عن نصيحة روزفلت كان بمثابة بداية النهاية لدوره كملك بالنسبة لهم(٧٣) .

الاتصالات المبكرة بين المخابرات الأمريكية و الضباط الأحرار :

بدأت المخابرات الأمريكية فى البحث عن آخرين تكون لديهم القدرة على الإمساك بزمام الموقف، و لم يستطيع معظم الكتاب و الباحثين أن يثبتوا فكرة وجود اتصالات سابقة بين الضباط الأحرار والأمريكيين قبل الانقلاب العسكري فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهذا الرأي قاله محمد حسنين هيكل صديق عبدالناصر و محل ثقته حيث أكد بأن العلاقة بين الولايات المتحدة و الجيش بدأت ليلة الثورة و ليست قبل ذلك(٧٤) . علاوة على ذلك أكد محمد نجيب القائد الأعلى لمجلس قيادة الثورة بأن الضباط الأحرار اتصلوا بالسفارة الأمريكية من خلال على صبري عشية الثورة ليطلبوا من السفارة أن تبلغ البريطانيين بأن الانقلاب شأن داخلى صرف(٧٥) . ومن ناحية أخرى ، أكد ميلز كوبلاند ــ رجل المخابرات الأمريكية ــ (CIA) فى كتابه "لعبة الأمم" أن كرميت روزفلت فعل كل ما فى وسعه لتمهيد الطريق أمام زعيم قوي ليتولى قيادة الأمر. و قد أكد كوبلاند بأن كرميت روزفلت عقد اجتماعات متعددة مع بعض الضباط الأحرار فى بداية شهر مارس ١٩٥٢، و تؤكد مصادر عديدة هذه القصة(٧٦) ، وفى مقابلة مع المؤلف أكد كرميت روزفلت الذي كان مسئولاً عن منطقة الشرق الأوسط فى وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) "بأنه فى ديسمبر ١٩٥١، أتصل بعبدالناصر من خلال مصطفى أمين و أحمد حسين باشا و منذ هذا التاريخ "عُرف لديهم" بأنه هو قائد تنظيم الضباط الأحرار" (٧٧) .

و قد ذكر مصطفى أمين للمؤلف بأنه "قابل عبدالناصر للمرة الأولى عقب حرب فلسطين فى أحد احتفالات الضباط التى أقيمت على شرف الضباط الذين كانوا يحاربون هناك"، و أثناء الحفل لاحظ مصطفى أمين أن هناك اختلافاً كبيراً بين عبدالناصر و رفاقه و أنهم يحترمونه أكثر من أي شخص آخر رغم أنه لم يكن أعلاهم رتبة وفى أثناء حديثه مع عبدالناصر ذكر له الأخير أن "الفساد قد عم فى كل مكان ، و الحل ليس بالكلام بل بالأفعال" (٧٨) ، وعقب ذلك كتب مصطفى أمين فى أخبار اليوم يوم ٩ سبتمبر ١٩٥١ مقالاً طويلاً بعنوان "البحث عن قائد"(٧٩) ، وتتفق هذه المعلومات مع ما جاء به روزفلت فى روايته عن علاقة مصطفى أمين بالضباط الأحرار ، و قد أكد ذلك أيضاً محمد حسنين هيكل فى كتابه "بين الصحافة والسياسة".

وعقب تدهور الوضع الداخلى فى مصر ، و بالتحديد فى مارس ١٩٥٢ عاد وكلاء المخابرات الأمريكية لممارسة نشاطهم فى مصر . لقد أصبحت معرفة كرميت روزفلت للضباط الأحرار أكثر من ذي قبل ، فمثلاً كان يعرف أسماءهم و مواقفهم و أهدافهم(٨٠) ، و فى الوقت نفسه كان الضباط الأحرار قد انتهوا من كتابة مسودة المبادئ الستة المعروفة لحركتهم، و التى بناء عليها أعلنت أهداف الثورة(٨١) . و طبقاً لما ذكره خالد محى الدين ــ الضابط اليساري و العضو السابق لمجلس قيادة الثورة ــ فإن عبدالناصر طلب منه عدم الإشارة إلى الأمريكيين و التركيز فقط على البريطانيين فى حملة الدعاية الخاصة بالحركة، كما طلب منه عبدالناصر ألا يلمح فى المنشور إلى أية رابطة بين الإمبريالية الأمريكية و بين الإمبريالية البريطانية لأنه أراد تجنب إغضاب أمريكا فى هذه المرحلة(٨٢) .

إذا افترضنا أن عبدالناصر لم يقابل كرميت روزفلت فى مارس ١٩٥٢ بصفة شخصية ، فإن ذلك لا ينفى أن العلاقات بين الجانبين كانت تتم عن طريق وسطاء سريين (٨٣) . ثم إذا ما قارنا ما ذكره خالد محى الدين ، الذي أشار بأن عبدالناصر ، منذ مارس ، كان يرغب فى كسب ود الأمريكيين ، بما ذكره روزفلت للمؤلف بأنه منذ شهر مارس ١٩٥٢ كان على علم بتنظيم الضباط الأحرار(٨٤) ، فسوف نرى أن عبدالناصر ــ

إلى حد ما ــ بدأ فى التحرك فى اتجاهين سياسيين : فقد حاول تكريس حملته ضد الاحتلال البريطانى و فساد نظام الحكم أملاً فى الحصول على تأييد القواعد الشعبية لحركته، ثم إن تحسين علاقاته بالمخابرات الأمريكية عبر "قنوات سرية" كان بهدف قطع الطريق أمام احتمالات التدخل العسكري البريطانى لصالح الملك و النظام القديم . بالتدقيق فى الأسباب و الدوافع التى كانت وراء تكتيكات عبدالناصر ، فمن الواضح أنه أراد الاعتماد على الأمريكيين سراً ، لكنه فى الوقت نفسه كان حريصاً على عدم ربط الحركة بالإمبريالية الأنجلو ــ أمريكية ، لأن ذلك كان سيتعارض مع طموحاتهم فى "تدمير الإمبريالية العالمية و التخلص منها" (٨٥) .

وقد أدرك الأمريكيون ذلك جيداً ، وهناك أسباب متعددة و ليس سبباً واحداً ، يفسر لماذا حرص كل من الطرفين على الحفاظ على سرية اتصالاتهم . لقد كان من الصعب على شخص مثل كرميت ــ المعروف لدى أجهزة الأمن المصري بأنه رجل المخابرات الأمريكية (CIA) و يعمل تحت أعينهم فى مصر ــ الوصول إلى ضباط الجيش الساخطين مباشرة و علانية فى البداية ، خصوصاً بعد أن أصبح ضباط الجيش أكثر العناصر المعروفة بالمعارضة فى مصر . فاكتشاف مثل هذه الاتصالات قد يحدث اضطراباً فى العلاقات الأمريكية ــ المصرية فى وقت كان هنالك ضرورة فى أحلاف الدفاع الغربية علاوة على أنه ليست هناك أوجهاً للمقارنة بين مهمة روزفلت فى إيران ضد "مصدق" ومهمته فى القاهرة، ففى إيران حاول روزفلت مساعدة الشاه على استرداد سلطته فى مواجهة "مصدق"، أما فى مصر ، فإن روزفلت كان يتآمر ضد السلطة الشرعية(٨٦) . أما بالنسبة للمتآمرين كان من الصعب عليهم الاتصال مباشرة بوكلاء لمخابرات دول أجنبية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى اكتشاف مؤامراتهم، و كان بعضهم معروفاً بنشاطه ضد الملكية خاصة بعد انتخابات نادي الضباط، هذا فضلاً عن أن بعضهم كان موضوعاً تحت المراقبة(٨٧) ، و لهذا كان كل من الأمريكيين و الضباط حذرين فى اتصالاتهما و علاقاتهما .

تكتيكات عبدالناصر لتفادي اكتشاف الحركة :

كان عبدالناصر ــ باعتباره قائداً لتنظيم الضباط الأحرار ــ حريصاً على عدم القيام بأي عمل علنى قد يؤدي إلى اكتشاف دوره[٨٨] . ففى ٢٣ يوليو ١٩٥٣ فى ذكرى الثورة ، قرر عبدالناصر بأنه فى صيف عام ١٩٤٩ اشتكى رئيس الوزراء إبراهيم عبدالهادي من نشاطاته السياسية غير الشرعية فى حضور اللواء عثمان مهدي رئيس أركان الجيش[٨٩] . فأصبح هناك خطورة عليه و على أي عضو فى تنظيم الضباط الأحرار من الاتصال بالأمريكيين علانية ، لأنهم كانوا جميعاً موضع شك و تحت المراقبة من جهات أمنية متعددة و لهذا اختار عبدالناصر بعض الضباط و بعض الرموز العامة من أولئك المخلصين للملك و الذين لم يكونوا موضع شك فى ذلك الوقت لكى يقوموا بمثل هذه الاتصالات[٩٠] ، وكان من بينهم على صبري قائد مخابرات القوات الجوية ، و هو من أبناء إحدى العائلات الثرية، و كانت مكانة صبري و خلفيته الاجتماعية تمثل ميزة كبيرة للحركة[٩١]، و كان فاروق يثق به إلى درجة كافية خاصة أثناء خلافه مع صغار ضباط الجيش المتذمرين أثناء انتخابات نادي الضباط ، مما حدا به إلى تعيينه عضواً فى لجنة إدارة النادي ــ المعينة ــ فى ١٧ يوليو ظناً منه بأن وظيفة على صبري و خلفيته سوف تجعله موالياً لمولاه، و قد أشار مرتضى المراغى وزير الداخلية و الحربية آنذاك فى مذكراته (المنشورة) بأن على صبري قد ضلله و لم يدل له بأية معلومات عن حركة الضباط الأحرار متجاهلاً أنه بذلك يخالف واجباته الوظيفية كقائد للمخابرات الجوية . و لذا فإنه كان يفضل الاعتماد على قلم البوليس السياسى فى مراقبة أولئك الذين يشك فيهم[٩٢] .

و كما هو معتاد كانت الاتصالات تتم بصورة منتظمة بين مخابرات الدول الصديقة كحالة مصر و الولايات المتحدة .

و من خلال موقعه ، استطاع على صبري إقامة علاقات طيبة مع الكولونيل ديفيد إيفانز الملحق الجوي الأمريكى الذي كان جل اهتمامه مركزاً على نشاط صغار ضباط

الجيش ، معتبراً إياهم مصدراً متوقعاً لحدوث أية ثورة سياسية . و كان صبري و إيفانز يتبادلان المعلومات بشأن الوضع الراهن و أوضاع صغار الضباط(٩٣) . على أية حال فإن إعطاء صبري لإيفانز معلومات تفصيلية عن تنظيم الضباط، الأحرار ليس له أهمية كبيرة هنا، أما الذي يهمنا هو أن العناصر الثورية كانت تعلم بأن الأمريكيين على علم بحركتهم، فالمعرفة المسبقة للمواقف الأمريكية وردود أفعالها نحو مشروعهم ربما يعطى الحركة نوعاً من الحماية ضد أي هجوم مضاد محتمل وقوعه، و من ناحية ثانية فإنه أعطى الأمريكيين الفرصة للتعرف على أحوال مصر الداخلية و كذا الاطلاع على الخلفية الاجتماعية و الأيديولوجية للعناصر الثورية، و لهذا ساعدت الاتصالات المبكرة كلا الطرفين ، إلى حد ما ، على التقدير النسبى لما سيتأتى مستقبلاً .

كان الوسيط الثانى بين الضباط الأحرار و المخابرات الأمريكية هو العقيد عبدالمنعم أمين(٩٤)، ودراسة أسباب اتخاذه قد تساعدنا على فهم أسباب نجاحه فى المهمة التى تكفل بها، فمظهر أمين وثراؤه جعلاه ليس موضع شك فى أنه قد يعمل على إطاحة النظام الاجتماعى و السياسى . فقد كانت لديه إتصالات مع الأمريكيين، حيث أكد على صبري للمؤلف بأن "أمين كانت له علاقات طيبة مع مستر ليكلاند و مع مكتب المخابرات الأمريكى بالسفارة الأمريكية"(٩٥)، ويثير ذلك تساؤلاً مهماً وهو :هل كانت هنالك أية علاقة بين ليكلاند و الثورة ؟ ففى الرسالة التى بعثها مصطفى أمين إلى عبدالناصر نجد أن "ليكلاند الذي كان يعمل تحت ستار حصانته الدبلوماسية قد حمى الثورة ، و يتضح ذلك من برقيته السرية إلى دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكية فى ٢٣ يوليو و التى أكد فيها أنه على علم تام بالعناصر الثورية منكراً وجود أية علاقة بين هذه العناصر و بين المنظمات الشيوعية فى مصر"(٩٦) .

فإذا ما قارنا ما ذكره مصطفى أمين بما رواه على صبري نجدهما يتفقان مع ما أكده الأخير بأن "عبدالناصر اتصل بالأمريكيين عبر وسطاء"(٩٧)، و هى تؤكد ــ إلى حد ما أيضاً ــ دور عبدالمنعم أمين كوسيط، فثراء أمين و مكانته الاجتماعية قد أعطته غطاء مكنه من ممارسة اتصالاته بالأمريكيين دون إثارة شكوك حول طبيعة علاقته بهم، ومن

نافلة القول أن عبدالناصر قد استفاد من المكانة المتميزة التى كان يتمتع بها أمين وغيره لتحقيق أهدافه . وذلك يفسر أسباب اختيار عبدالناصر له ليكون عضواً بمجلس قيادة الثورة رغم أنه لم يكن من مؤسسى حركة الضباط الأحرار(٩٨) .

لقد تمكن عبدالناصر من الاستفادة من الاتصالات المنتظمة بين المخابرات الأمريكية و المخابرات المصرية و كذا كافة القوى، فمثلاً عند اختيار عبدالمنعم النجار و هو ضابط المخابرات الذي كان من أقارب الملكة ناريمان و لذلك لم يكن يرقى إليه أي شك ، فقد كان النجار يؤكد للملكة المصرية من وقت لأخر أن المعلومات التى لديه تؤكد أن الضباط الأحرار يعملون لصالح الملك و ليس للتخلص منه(٩٩) .

أما رابع الوسطاء فكان حسن التهامى ، و دوره مذكور فى معظم المصادر المنشورة و غير المنشورة كوسيط بين عبدالناصر و المخابرات الأمريكية قبل و بعد الثورة(١٠٠) ، بل إنه لعب نفس الدور إبان حكم السادات خليفة عبدالناصر .

البعثة العسكرية المصرية للولايات المتحدة :

إذا تركنا قصة العلاقات بين الضباط الأحرار وكالة المخابرات الأمريكية جانباً و اتجهنا إلى الاتصالات التى تمت بين الضباط العسكريين المصريين و بين المؤسسة العسكرية الأمريكية ، نجد أنه كان لها تأثيراتها على تصورات و مواقف ضباط الجيش المصري تجاه النظام القديم(١٠١) .

ففى عام ١٩٥٠ بدأت مصر برنامجاً جديداً لتدريب الجيش خاصة عقب انسحاب البعثة العسكرية البريطانية من مصر عام ١٩٤٩(١٠٢)، فأرسلت مصر ثلاثمائة ضابط إلى الولايات المتحدة(١٠٣) . و شجعت حكومة الولايات المتحدة هذه السياسة من خلال تقديمها بعض الأماكن الشاغرة فى مدارسها العسكرية المتقدمة للضباط المصريين(١٠٤)، وجاء تصاعد حدة الحرب الباردة و ضعف مركز بريطانيا فى مصر بالإضافة إلى الرغبة الأمريكية فى حماية المطالب الإستراتيجية الغربية (عقب مبدأ ترومان) دافعاً لصانعى القرار السياسى الأمريكى إلى الرغبة فى تقوية علاقاتهم مع مصر (١٠٥). وجاء تدهور العلاقات الإنجليزية_المصرية بمثابة إنذار للولايات المتحدة التى سعت

إلى تجنب أية اتصالات سوفيتية ــ مصرية محتملة خاصة فى المجال العسكري، فقد كانت الولايات المتحدة مدفوعة برغبتها فى قطع الطريق أمام المد الشيوعى فى المنطقة، وقد أوحى ذلك إلى الأمريكيين أن يضيفوا بنداً سرياً فى اتفاقية "مشروع النقطة الرابعة" ، حيث سمح لمصر بإرسال عسكرييها فى برنامج تدريبى للولايات المتحدة(١٠٦) . و نتيجة لما سبق وقعت مصر على قانون Battle Acts Lists الذى بمقتضاه يحظر على مصر "تصدير أية مواد قتالية للجمهوريات السوفيتية"(١٠٧)، و قد أعقب هذه السياسة إرسال مصر لضباطها العسكريين إلى الولايات المتحدة، و طبقاً للوثائق الأمريكية فإن مصر أرسلت ما يزيد عن خمسين ضابطاً من الفروع المختلفة للدراسة هناك ، فتأثروا بأسلوب الحياة الأمريكية مقارنين بين القادة الأمريكيين وقادتهم (١٠٨).

و خلال شهور قلائل قبل الثورة ، قدمت الولايات المتحدة للطلاب العسكريين المصريين فرصة الالتحاق ببعض المدارس العسكرية المتقدمة و التى كان الالتحاق فيها مقصوراً على ضباط دول حلف الأطلنطى (NATO) فقد ألحق على صبري أحد الضباط الأحرار بأحد هذه المدارس و أمضى ستة أشهر فى إحدى مدارس المخابرات فى قاعدة كلورادو الجوية ، حيث صار مؤهلاً ليشغل منصب قائد المخابرات فى القوات الجوية المصرية عند عودته لمصر(١٠٩) . و قدمت الحكومة الأمريكية عرضاً مشابهاً للكابتن عصام م. خليل (من الضباط الأحرار) الذي اقتفى خطوات على صبري بعد ما عاد إلى مصر ، حيث عينه على صبري مساعداً له ، ثم حل محله عندما حصل على صبري على مهام جديدة إبان حكم عبدالناصر(١١٠) .

ومن الصعب تحديد العدد الدقيق للضباط الأحرار الذين ذهبوا إلى الولايات المتحدة قبل ثورة يوليو . فمعظم الكتب و المصادر الأصلية لم تضع لهم قائمة ، كما أنه ليس هناك مصدراً مما توفر لدينا يثبت لنا عددهم . لكن مع ذلك وبمقارنة القائمة التى أوردها البغدادي(١١١) و حمروش(١١٢) بالمصادر الأمريكية التى ذكرت أسماء هؤلاء الضباط نجد أن هنالك ستة من خمسين ضابطاً ــ على الأقل ــ من أعضاء حركة الضباط الأحرار، حضروا دورات فى المدارس العسكرية الأمريكية ، فعلى سبيل

المثال ، مسلم محمود نوفل ، جلال محمد إبراهيم زيد ، على سمير الطرزى ، الكابتن طاهر زكى ، يوسف سعودي ، عبدالمنعم سليمان الأعسر .

و المصادر الأمريكية لا تمنح الباحث عوناً كبيراً فى بحثه عن أسماء الضباط . فمثلاً فى مراسلة "سرية للغاية" بين السفارة الأمريكية بالقاهرة و الخارجية الأمريكية نجد أنه لا ذكر فيها إطلاقاً لأسماء الضباط(١١٣)، و يتضح ذلك فى برقية كافري التى يقول فيها :"من الملاحظ أن العديد من ضباط القوات الجوية قد تلقوا تدريبات فى مدارس القوات الجوية الأمريكية ، و كل له سجل ممتاز"، و فى أغسطس ١٩٥١ كرر مرة أخرى نفس الموقف(١١٤)، و لهذا فمن الصعب أن نقرر حقيقة ما إذا كان هؤلاء الضباط من «الضباط الأحرار» أم لا، و رغم ذلك فقد أكد عبدالمنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة، السابق للمؤلف أن حسن إبراهيم وعبداللطيف البغدادي ، وكلاهما فى مجلس قيادة الثورة، تلقيا تدريباتهما فى الولايات المتحدة قبل الثورة(١١٥) .

و لهذا فإننا نزعم أنه حتى إذا لم يكن قد تم اتصال بينهم و بين المخابرات الأمريكية فإنهم قد تأثروا بنمط الحياة الأمريكية كغيرهم، وعلاوة على ذلك فإن جمال سالم أحد الأعضاء المؤسسين للضباط الأحرار ذهب إلى الولايات المتحدة للعلاج . و فى هذه الرحلة فإنه قد درس عملية إصلاح أوضاع الملكية الزراعية و أظهر إعجابه بنمط الحياة الأمريكية(١١٦)، و من الواضح أيضاً أن هناك ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس قيادة الثورة كانوا موجودين بالولايات المتحدة لأسباب مختلفة . و إذا أضفنا إليهم على صبري سوف نجد أن أربعة رموز أساسية من رموز الثورة كانوا موجودين بالولايات المتحدة قبيل حدوث الثورة بوقت قصير .

إن الطموحات الأمريكية كان لها أثرها على العناصر الثورية فى الجيش المصرى فقد نظر إليها على صبري باهتمام شديد ، و هو الصديق الحميم لديفيد إيفانز حيث ذكر إيفانز : "أن حضور العديد من الضباط فى المدارس العسكرية الأمريكية خلال العامين الماضيين كان له تأثير معروف على الانقلاب العسكري فى مصر ، و بعد فترة قصيرة اتخذ الضباط قرارهم داخل الجيش ، لتتخلص القوات المسلحة من فسادها و عدم كفاءتها"(١١٧) .

و هناك أسباب عديدة ، و ليس سبباً واحداً ، تفسر توجه المصريين عامة ، و إيثار صغار ضباط الجيش، خاصة من رتبة الملازم و حتى رتبة المقدم، الارتباط بالولايات المتحدة، و أحد هذه الأسباب هو أن الولايات المتحدة لم تكن لها طموحات استعمارية فى منطقة الشرق الأوسط ، و لم تحاول أن تحصل على موطئ قدم لها بأية دولة عربية كما فعلت فرنسا و بريطانيا . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، كان للدعاية الأمريكية أثرها الكبير على المصريين، و بدأت الولايات المتحدة فى استغلال الموقف بتكثيف حملتها الدعائية فى المنطقة ، و ظهورها كحامية للحرية و الديمقراطية فى أنحاء العالم (١١٨). شد كل هذا الشعب المصري الذي كان يسعى للحصول على التأييد الأمريكى فى معركته ضد بريطانيا ، التى اعتبرها العدو الرئيسى له بسبب وجودها العسكري فى قاعدة السويس ، و رفضها قبول المطالب المصرية المشروعة بالجلاء عن وادي النيل .

و كان لأصحاب الرتب المتوسطة و الدنيا من ضباط الجيش المصري ذكريات و مشاعر مريرة تجاه البعثة العسكرية البريطانية التى كانت تدربهم حتى عام ١٩٤٩ . فالشعور بالامتهان و الذل نتيجة الوجود العسكري البريطانى فى مصر قد ازدادت حدته و استشرت بين صغار الجيش الذين اعتبروا مثل هذا الوجود هو السبب الرئيسى وراء ضعف الجيش المصري و جهل قادته(١١٩) .

وكان المصريون عموماً و صغار الضباط خصوصاً لا يعتبرون الولايات المتحدة هى القوة الخارجية الرئيسية المسئولة عن هزيمتهم و إذلالهم فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ناظرين إلى بريطانيا باعتبارها المسئول الأول عما حل بهم من كارثة ، لأنهم اعتبروا أن سياستها هى التى أدت إلى هذه المأساة(١٢٠)، و على أرض المعركة فى فلسطين أكتشف ضباط الجيش المصري أن هنالك قوات نظامية سوفيتية ضمن القوات اليهودية تقاتل ضدهم، و لاشك أن هذا أدى إلى نفور ضباط الجيش المصري من الاتحاد السوفيتى و الكتلة الشرقية، فالشباب المصري لم يغفر أو ينس هزيمته فى حرب فلسطين التى كانت بمثابة نقطة تحول فى مواقفه العدائية تجاه النظام القديم و الاحتلال البريطانى(١٢١) .

و أدرك صناع السياسة الأمريكية بعد دراسة متأنية أن الجيش هو القوة الوحيدة التى تملك زمام المبادرة لتغيير الموقف الراهن(١٢٢) . فأصبح صغار ضباط الجيش يمثلون الخميرة الثورية ، و لم يعد الملك بالنسبة لهم رمزاً للعزة الوطنية كما كان فى عام ١٩٤٢، و وصلت العلاقات بينهم و بينه إلى نقطة اللاعودة عقب انتصارهم على مرشحيه فى انتخابات نادي الضباط فى ديسمبر ١٩٥١ ، و اعتبر هذا النصر بداية النهاية الملكية فى مصر، فقد نظرت إليه أمريكا كإشارة إلى أن الملك فاروق قد فقد شرعيته كحاكم لمصر.

إن الخلفية الاجتماعية و السياسية لصغار الضباط قد أثرت على موقفهم تجاه الوفد و الأحزاب السياسية الأخرى، إذ كان الضباط ينتمون فى مجملهم إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى مما قد جعلهم يتأثرون بأفكار و مبادئ حركة مصر الفتاة و الإخوان المسلمين بالإضافة إلى الجماعات الشيوعية . علاوة على أن تدهور الموقف السياسى قد حدد بصورة أو بأخرى موقفهم تجاه الوفد و الأحزاب الأخرى(١٢٣) .

الطريق إلى الثورة :

لقد تحركت الأحداث بشكل سريع ، فقد دفع إقالة الوفد فى يناير ١٩٥٢ بحكومة على ماهر إلى الأمام ، التى لم تعش إلا لفترة قصيرة و أعقبها نجيب الهلالى__الوفدي السابق المنشق(١٢٤) ــ و قد و ضعت السفارة الأمريكية بالقاهرة أملاً كبيراً على حكومة الهلالى، فمن وجهة نظر كافري أن "حكومة الهلالى تتكون من رجال وطنيين مخلصين معروفين بميولهم وارتباطهم بالغرب عموماً و الولايات المتحدة خصوصاً "(١٢٥)، و تفاءلت الخارجية الأمريكية معتبرة أن الهلالى هو الوحيد الذي يمكنه إنقاذ مصر من الفساد(١٢٦)، حاولت حكومة الهلالى من جانبها ود الأمريكيين بأساليب مختلفة بوضع تطهير الحياة السياسية المصرية على رأس جدول أعمالها .

مع ذلك فإن كافري بدلاً من أن يؤيد هذه العناصر الإصلاحية أهمل الحكومة لفشلها فى التعامل مع الفساد ، مبلغاً الخارجية الأمريكية بأنه "رفض التدخل من أجل إنقاذ الهلالى"(١٢٧)، وقد أتهم كافري بريطانيا بأنها المسئولة الرئيسية عن سقوط

حكومة الهلالى ، و تدهور الوضع السياسى فى مصر بصفة عامة، و كان من وجهة نظر كافري ، أنه نتيجة للسياسات البريطانية ، فإن مصر سوف تواجه حالة من الفوضى ، مثلما حدث فى نهاية عام ١٩٥١ و بداية ١٩٥٢[(١٢٨)] . و فى لقائه مع نظيره البريطانى قدم هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى وجهة نظره بأن سقوط حكومة الهلالى تعنى "أن مصر ستعود إلى فترة اضطراب مثلما حدث فى الشتاء الماضى"[(١٢٩)]، وعلى الرغم من أن الأمريكيين قد استشعروا الخطر ، إلا أنهم لم يحاولوا إنقاذ حكومة الهلالى التى كانوا يعتبرونها الملاذ الأخير أمام الغرب، و فى يوليو ١٩٥٢ أبلغت الخارجية الأمريكية ممثلها فى القاهرة "بأننا لا نؤمن بأن الولايات المتحدة ينبغى أن تقحم نفسها فى الأزمات السياسية المصرية استجابة للنصائح البريطانية"[(١٣٠)]، فمحاولة أمريكا أن تلعب مثل هذا الدور الهامشى و ألا تتورط فى الشئون السياسية المصرية يعكس إلى أي مدى كانت الولايات المتحدة غير عابئة بحماية النظام القديم على عكس بريطانيا . لقد حاول صناع القرار السياسى الأمريكى أن يقنعوا البريطانيين بأن سياستهم قد فشلت فى تحقيق نتائج مشجعة[(١٣١)]، وأن الدور الأمريكى سيصبح هو الدور الحاسم فى تشكيل استراتيجية و مصالح الغرب فى منطقة الشرق الأوسط ، التى كانت لفترة طويلة منطقة نفوذ بريطانى، ولم تعد الولايات المتحدة على استعداد للسير وراء البريطانيين ، أو لعب دور سلبى تجاه نظام الحكم فى مصر فمهما كانت المبررات وراء ذلك ، فإن امتناع أمريكا عن إنقاذ حكومة الهلالى مهد الطريق بقوة أمام صغار ضباط الجيش للسيطرة على مقاليد الحكم بعد عشرين يوماً من استقالة حكومته الأولى .

و فى أعقاب حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، لعبت الولايات المتحدة دوراً من وراء الستار لوقف قرض صندوق النقد الدولى (IMF) لمصر و كذا خفض الاستثمارات الأمريكية بها . فقد تنبأت وزارة الخزانة الأمريكية بالخطر، و قبل أسابيع قليلة من الانقلاب العسكري كتبت وزارة الخزانة تقريراً يُنبئ بالخطر بأنه "إذا استمر تدهور الوضع الاقتصادي و المالى فى الازدياد ، فسيكون من نتيجته ازدياد مماثل فى الضغط الاجتماعى و الاقتصادي بل ربما يصبح الموقف خطير جداً"[(١٣٢)] ، و مع ذلك

فإن هذه التوصيات ذهبت هباء ، و بدلاً من تأييد طلب مصر للحصول على مساعدة مالية ، فإن كافري قد ضغط بشدة لإعاقة هذا الطلب(١٣٣)؛ فالسياسة الأمريكية كانت تفترض أن ضغطها الاقتصادي ربما يؤدي إلى تدمير النظام القديم ، كما أنه ربما يساعد فريقاً آخر فى الوصول إلى السلطة بسهولة و يسر ، دون أن يكون هناك احتمال للمقاومة الشعبية له، فلا شك أن الضغط الاقتصادي على النظام القديم كانت له آثاره على الاستقرار فى مصر ، و الذي كان الأمريكيون تواقين إليه . فى الوقت نفسه فإنه عقب أحداث الشغب التى شهدتها القاهرة ، بدأ الضباط الأحرار فى الاهتمام بمسألة الاستقرار ، حيث ذكر البغدادي فى مذكراته بأنه "كان من الصعب التنبؤ بما سيحدث ... و كان علينا أن نتحرك بسرعة" (١٣٤). و لقد أصبح وقوع الثورة مسألة أيام .

و كان النظام القديم محل هجوم من جميع الاتجاهات، و نظمت جريدة أخبار اليوم، ذات الميول الأمريكية، آنذاك حملة كبيرة ضد المؤسسة الحاكمة خاصة حزب الوفد(١٣٥)، لقد استشرى الفساد فى مصر ، وأصبح ملموساً خاصة فى الفترة من يناير ١٩٥٠ و حتى فبراير ١٩٥٢، لقد كانت الحملات التى أجاد تنظيمها مصطفى أمين أحد الأسباب التى أدت إلى تدهور شعبية الوفد و انهيار سمعته بين المصريين خاصة بين جيل الشباب(١٣٦) ، سواء كان مصفى أمين يقصد هذا أم لا . فمساهمته بلا شك عملت على تقويض مكانة حزب الوفد إلى حد ما ، كما مهدت الطريق لوصول دماء جديدة إلى السلطة(١٣٧) .

فى الوقت نفسه كررت الصحف الأمريكية خاصة النيويورك تايمز نفس موقف أخبار اليوم(١٣٨)، وفى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ و قبيل ساعات قليلة من وقوع الثورة أشارت إلى أن الجيش يمكنه التحرك للإطاحة بالملك و نظام حكمه(١٣٩)، فالثورة أصبحت حتمية لا مفر منها . وقد أكد ديفيد إيفانز الملحق الجوي الأمريكى بمصر للمؤلف بأنه فى ١٣ يوليو ١٩٥٢ حصل على معلومات تؤكد أن الضباط الأحرار سيتحركون فى غضون أيام قلائل للوصول إلى غايتهم، وقد قام بإبلاغ هذه المعلومات للسفير كافري(١٤٠) .

و فى ٢٠ يوليو اتخذ كافري خطوة غير عادية بإصداره بياناً أكد فيه أن "سياسة الولايات المتحدة ألا تتدخل فى السياسات الداخلية لأية دولة أخرى ، و أن سفارته متمسكة بهذه السياسة"[١٤١]، و فى الأيام التالية، و قبل أن يستولى الجيش على السلطة بقرابة ٤٨ ساعة ، كرر السفير الأمريكى جيفرسون كافري تأكيد الموقف نفسه لمستر كريسويل القائم بالأعمال البريطانى . و ذلك لغياب السفير فى إجازة[١٤٢] .

وهذا التكرار يحمل العديد من المعانى ، فلقد حاول الأمريكيون إخفاء علاقاتهم بالثوار خاصة أنه لو انكشف هذا الدور فإنه سيؤدي إلى حدوث تدهور فى العلاقات بين الولايات المتحدة و مصر لفترة ليست بالقصيرة ، و كذا فإنه من المحتمل أن الأمريكيين قد حاولوا تهدئة روع المتآمرين و طمأنتهم بأنه لن يكون هنالك تدخل أجنبى خاصة من جانب بريطانيا، و فى النهاية فإن الأمريكيين حاولوا التلميح للبريطانيين بأنه إذا ما حدث شئ ما فلا حاجة للتدخل فى الشئون الداخلية المصرية، و قد أظهروا أنهم كذلك منذ البداية على أساس لو نجحت الحركة فإنها مسألة داخلية بحتة، لقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن الثورة أصبحت مجرد مسألة ساعات لا أكثر[١٤٣].

■ ■ ■

الفصل الثالث
الولايات المتحدة و الثورة المصرية

تأمين الانقلاب :

في عشية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولت جماعة من صغار ضباط الجيش علي السلطة في القاهرة دون أدنى مقاومة تذكر و بأقل معدل لإراقة الدماء، فقد تم احتلال مدينة القاهرة و أصبح زمام السلطة فى أيدي الضباط الأحرار .

إن قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد ذُكرت مراراً، إلا أن ما يهمنا منها هو رد فعل الولايات المتحدة المعلن و غير المعلن فى تعاملها مع الثورة . و ثمة سؤال يفرض نفسه وهو: لماذا كان صغار ضباط الجيش ــ رغم اتصالاتهم المبكرة بالأمريكيين ــ يتقربون علانية من السفارة الأمريكية بالقاهرة خلال الساعات الأولى من انقلابهم ؟ إجابة هذا السؤال قد نجدها فيما قاله السادات متعجباً :"هل ستتدخل بريطانيا لصالح الملك ؟!" [١]. ونفس الشيء قاله محمد نجيب القائد الأعلى لمجلس قيادة الثورة ، حيث قال فى مذكراته المنشورة تحت عنوان "قدر مصر" :"إننا قد عزمنا على ألا نمنح البريطانيين أي عذر مهما كان للعمل ضدنا، حيث إنهم قد قاوموا أجدادنا فى الماضى"[٢] .

سرت شائعات فى الإسكندرية تفيد بأن القوات البريطانية المرابطة فى منطقة القناة تستعد للزحف نحو القاهرة[٣]، و قد انتشرت هذه الشائعات فى كل مكان، وحاول الضباط الأحرار قطع الطريق أمام احتمالات التدخل العسكري البريطانى[٤] ، كما حاولوا تهدئة روع كل من البريطانيين و غيرهم من الأجانب الآخرين الذين ساورهم الشك فى أن هؤلاء الضباط المتآمرين يعملون لصالح الشيوعيين أو لصالح الإخوان المسلمين[٥] .

ففى الساعة الثالثة صباحاً اتصل الضباط الأحرار رسمياً بالسفارة الأمريكية ، حيث أرسلوا أولى رسائلهم إلى السفير البريطانى عن طريق ديفيد إيفانز الملحق الجوي الأمريكى، وفيها أشاروا إلى أن "الانقلاب أمر من الأمور الداخلية يخص المصريين وحدهم"(٦) ، ولذا فإنهم سيقاومون أي احتمال للتدخل العسكري من جانب بريطانيا ومن نافلة القول أن الاتصالات المبكرة بين الضباط الأحرار و السفارة الأمريكية كانت لها أهمية كبيرة لضباط الثورة (٧).

فى الثالث و العشرين من يوليو قام السفير الأمريكى جيفرسون كافري بمقابلة القائم بالأعمال البريطانى ليسأله عن نوايا بريطانيا فى حالة "ما إذا طلب الملك فاروق تدخلهم لتأمين حياته"(٨)، فالسفارة الأمريكية لم تكن مهتمة فقط بتأمين الانقلاب ، بل إن الخارجية الأمريكية لم تتوقف عن التلميح لبريطانيا منذ البداية بأن "التدخل الأجنبى سيتسبب فى إحداث كارثة ..."(٩)، كما أن وزير الخارجية الأمريكى دين أتشيسون أشار إلى ممثل بريطانيا فى واشنطن بأنه "طبقاً لتحليلات الخارجية الأمريكية، فإن حركة الجيش لا تتعدي كونها شأناً داخلياً " (١٠). هكذا فإن الأمريكيين لم يتوانوا عن إبلاغ الخارجية البريطانية رسمياً بأن "الولايات المتحدة لن تتدخل مع القوات البريطانية لصالح الملك فاروق" . لقد وضح منذ البداية أن الولايات المتحدة فعلت كل ما فى وسعها من أجل منع البريطانيين من اتخاذ أية إجراءات فعالة تؤدي إلى فشل مهمة الضباط الأحرار(١١). ومع ذلك كان صناع السياسة الأمريكية يخشون أي تدخل عسكري بريطانى ضد الانقلاب العسكري بحجة أنه يقوده الشيوعيون أو الإخوان المسلمون، وكان قلق الأمريكيين هو ما أدي بهم أن يسعوا لدي البريطانيين ليؤكدوا لهم أنه لا علاقة للضباط الأحرار بالشيوعيين أو بالإخوان المسلمين .

و مرة أخري وفى محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لمنع أي محاولة للتدخل من جانب بريطانيا ، أكد الأمريكيون لبريطانيا الهوية الأيدلوجية للضباط الأحرار ، ومبددة الانطباع البريطانى الواصم للانقلاب بأن الشيوعيين أو الإخوان المسلمين من ورائه أبلغت الخارجية الأمريكية فى ٢٤ يوليو نظيرتها فى إنجلترا بأنهم

"يعرفون كل شئ عن العناصر الثورية و أنهم على دراية بتوجهاتهم"(١٢) . فضلاً عن ذلك فقد قام هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى ببذل كل ما فى وسعه لإقناع السفير البريطانى فى واشنطن بأنه من الصعب على شخص مثل على ماهر ، المرشح لمنصب رئيس الوزراء ، "أن يستخدم كواجهة للشيوعيين"(١٣) ، لهذا بات واضحاً منذ البداية أن الولايات المتحدة قد أولت تأييدها للضباط الأحرار، وطبقاً لما ذكره عبدالمنعم أمين ، فإن الأمريكيين طلبوا من البريطانيين "ألا يجهضوا الثورة"(١٤).

و بغض النظر عن سابق العلاقات بين الأمريكيين و الضباط الأحرار ، فإن صناع القرار فى واشنطن بلا شك قد بنوا موقفهم على العديد من الدراسات التى قُدمت إليهم والتى كان من جملتها أحد تقارير المخابرات بعنوان "النتائج المحتملة للاحتلال البريطانى للقاهرة و الإسكندرية"، فقد أشار هذا التقرير بأن المعالجة العسكرية للموقف سوف تؤدي إلى نمو و تقوية شوكة الاتجاهات المتطرفة، وسوف يساعد على نمو الدعاية الشيوعية التى تركز على "أن الغرب الاستعماري يتآمر ويسعى للسيطرة على الشرق الأدنى"(١٥) .

وقبل الثورة بشهر واحد حذر دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى نظيره البريطانى أثناء محادثاتهما فى لندن فى يونيو ١٩٥٢ فقد ذكر له أن "استخدام القوة العسكرية فى الدلتا سوف تكون له نتائجه على الشرق الأوسط وهى نتائج لا تعد ولا تحصى"(١٦)، وكان مخططو السياسة الأمريكية على دراية بأن الفقر و عدم الاستقرار سواء السياسى أم الاجتماعى من أهم الأسباب المؤدية للثورة ، وأن أية محاولة للوقوف فى وجه التيار الشعبى ستؤدي ــ حتماً ــ إلى كارثة . ولذلك كانت كلٌ من الخارجية الأمريكية والسفارة الأمريكية غير راغبتين فى ترك بريطانيا تجهز على الانقلاب خاصة و أنه لم يكن يتعارض مع المصالح الأمريكية بالمنطقة، لقد كانت الإدارة الأمريكية مشغولة ببناء نظام دفاعى لمنطقة الشرق الأوسط ، ولم تكن على استعداد للتضحية بإستراتيجيتها طويلة المدى من أجل بريطانيا، وفى نهاية المطاف فإننا نستطيع أن نقول بأن الأمريكيين قد ابدوا رغبتهم فى تأمين نجاح الانقلاب العسكرى .

و منذ الساعات الأولى للثورة ، حاولت العناصر الثورية إبراز انحيازها للغرب ومعارضتها للشيوعية، و اتضح ذلك حين ذهب الرائد حسين فوزي النجار المتحدث الرسمى باسم الضباط الأحرار إلى السفارة الأمريكية فى يوم ٢٤يوليو ١٩٥٢ و أكد أنه "سيتم الحفاظ على الأمن الداخلى مهما تكلف الأمر ، وأكد على طبيعة الانقلاب المعادية للشيوعية"(١٧)، أكثر من هذا و فى اليوم نفسه كرر محمد نجيب الموقف ذاته خلال مؤتمره الصحفى(١٨)، وساعات قليلة قبيل عزل فاروق قام المتحدث الرسمى باسم اللواء نجيب والضباط الأحرار بنقل رسالة للسفارة الأمريكية محتواها "أن سياسة الجيش هى تصفية الموقف من الداخل ، كما أضافت الرسالة :"إن هذه السياسة تنوي إعادة تنظيم فروع المخابرات بالجيش و الشرطة بالاستعانة بمساعدة المخابرات الأمريكية و البريطانية من أجل تنظيم حملة ضد الشيوعية"(١٩)، وبهذه السياسة حاول الضباط الأحرار كسب التأييد الأمريكى فى هذه المرحلة وكذلك حاولوا بمثل هذا وقف التدخل العسكري البريطانى المحتمل .

وأخذت الأحداث تتوالى بشكل سريع ، وأدرك الضباط أن الملكية هى التحدي الذي يواجههم . حيث وقفوا على حقيقة أن مصر مازالت ملكية ، و الملك فاروق مازال على رأس الحكم، وكان من الممكن أن يشكل لهم مشكلة كبيرة إذا ما هرب قبل تنازله عن العرش. ورغم ذلك فإن الضباط لم يتفقوا فيما بينهم بعد حول مصير الملك، ففى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ ترك الرائد حسين النجار انطباعاً لدي الجانب الأمريكى بأنهم سوف يتخلصون من الملك خلال ساعات قليلة(٢٠)، و قبيل أن يعطى الجيش إنذاره الأخير للملك فى ٢٦ يوليو ، كان مفهوماً لدي الأمريكيين أن الملك كان قد لعب بآخر ورقة لديه ، و أنه فقد شرعيته للحكم(٢١). ولقد أظهر الجيش أن زمام الموقف بين يديه ، رغم أن الملك كان لا يزال يتفاوض معهم، وفى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ أعطى دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى تعليماته إلى كافري ليبلغها إلى على ماهر ، مرشح الضباط الأحرار لتولى رئاسة الوزارة "بأن الولايات المتحدة نظرت إلى أحداث الأيام القليلة الماضية على أنها"شئون داخلية"، وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترغب فى

توضيح أنها سوف تراقب الموقف عن كثب ، وتنتظر استمرارية السلطة الشرعية .... وفى هذا الخصوص فإننا قد تشجعنا ببيانات نجيب الخاصة التى تؤكد الالتزام بحماية حياة الأجانب و كذا ممتلكاتهم"، وقطعا للخيوط بينهم و بين فاروق ، فإن السفير جيفرسون كافري نقل رسالة للملك فاروق من الخارجية الأمريكية قبيل عزله بـ٢٤ ساعة ، أوضح فيها وجهة نظر أمريكا بصورة قاطعة فقد أُبلغ رسمياً :"إننا لا نريد توريط أنفسنا فى الأحداث "(٢٢) .

و بهذه الرسالة أعطت الولايات المتحدة إلى حد ما اعترافاً رسمياً بالنظام الجديد، وأثبت النظام الجديد من جانبه قدرته على إدارة الأمور وكان لدي الأمريكيين رغماً عن هذا رغبة فى الحفاظ على حياة الملك ، مبدين رغبتهم فى تجنب إراقة الدماء(٢٣)، ولم يكن لدي الأمريكيين خيار آخر فى هذا الموقف المتأزم، حيث أدركوا أن أي أذى سيلحق بالملك ربما يُسهم فى التعجيل بالتدخل العسكري من جانب بريطانيا لحماية الملك والأجانب، وكان ذلك سبباً وراء رغبتهم فى عدم منح البريطانيين الفرصة للقيام بعمل عسكري من شأنه تعريض الحركة للخطر .

وكانت لدي الملك فاروق النية فى الاحتفاظ بعرشه، فقد ذكر أنتونى إيدن فى مذكراته أنه :"ابتداء من الساعة الثامنة مساءً ، كان الملك على اتصال دائم بالسفير الأمريكى ، وكان فى كل مرة يذكر له بوضوح أن التدخل الأجنبى فقط هو الذي سينقذه وينقذ أسرته"(٢٤)، وكانت آخر قشة قصمت ظهر البعير ، حينما نقل السفير كافري رسالة فاروق إلى البريطانيين ، فأكدوا لفاروق بأن "حكومة جلالة الملكة لا يمكنها التدخل عسكرياً فى مشكلة الظاهر أنها مسألة مصرية داخلية"(٢٥) . لقد كان السفير الأمريكى كافري حازماً مع الملك فاروق ، فلم يعده بآمال كاذبة ، وأكثر من هذا فإنه قد أوضح له "أن مسألة التدخل البريطانى...لن تقع إلا إذا حدث تعريض لحياة الأجانب وممتلكاتهم"(٢٦)، ومن نافلة القول أن فاروقاً كان كل أمل فى المساعدة العسكرية البريطانية ، إلا أنه فشل فى إدراك أن أمريكا قد أسهمت منذ البداية فى سقوطه .

و انطلاقاً من هذا فقد طلب من كافري فى ٢٤ يوليو "إن كان بإمكان البحرية الأمريكية أن تجهز له سفينة لتقلع به من الإسكندرية"[٢٧]، وكرر الطلب فى اليوم التالى وجاء الرد الأمريكى مخيباً لآماله فقد أوضحوا له أنه ليس بإمكانهم إرسال سفينة أو طائرة إلى مصر لهذا الغرض[٢٨]، لقد كان فاروق مشدوداً بين رغبته فى الحفاظ على حياته، ونيته فى الاحتفاظ بعرشه لولى عهده، وفى ظل هذه الظروف ، واجه فاروق خطر احتمال التدخل العسكري . وكانت كل الأبواب موصدة أمامه ، ولهذا فقد رضخ فى النهاية لمطالب العسكريين دون شرط، وفى مذكراته المنشورة فى جريدة "أخبار الإمبراطورية Empire News "[٢٩] زعم فاروق أن كافري طلب منه أن "يقاتل حتى آخر وقت" . فلو أن كافري فعل ذلك فعلاً ، فمردود ذلك رغبته فى أن يثبت لفاروق عدم قدرته على المواجهة.

ورغم كل هذا فإن كافري بذل كل ما فى وسعه لتأمين سلامة الملك[٣٠]، فقد أكد عبدالمنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة أن "كافري طلب من فاروق التنازل عن عرشه إذا ما أراد الحفاظ على حياته"[٣١]، وكرر ديفيد إيفانز الملحق الجوي الأمريكى نفس الرواية للمؤلف[٣٢]، فلو سلمنا بأن كافري فعل ما فى وسعه لإنقاذ حياة الملك ، فإنه أيضاً حال دون احتمال التدخل العسكري البريطانى، وبهذا الأسلوب ضرب كافري عصفورين بحجر واحد، أولها : أنه حمى الثورة من احتمال التدخل العسكري البريطانى ، والذي كان بلا شك سيؤثر على نجاحها، و ثانيها : أنه عمل على أن يتم الانقلاب دون إراقة دماء، وبهذا يعد الانقلاب فريداً من نوعه إذا ما قورن بالانقلابات الأخرى التى وقعت فى دول العالم الثالث . لقد أخذت الأحداث مسارها وفى ٢٦ من يوليو تنازل الملك فاروق لابنه الأمير أحمد فؤاد الثانى ذى الستة أشهر عن عرشه ، وبذلك فقد انتصرت الثورة، وبدأ قادتها عهد جديد فى تاريخ مصر .

مصر و الولايات المتحدة فى العهد الثوري :

ذكر محمد حسنين هيكل فى كتابه باللغة الإنجليزية "وثائق القاهرة" الدور الأمريكى تجاه نظام الحكم الجديد فقال :"أن ممثلها كان آخر رجل رأي بقايا النظام

القديم، وأول رجل تعامل مع النظام الجديد"[٣٣]، ووصف محمد نجيب فى مذكراته المنشورة "كافري" بأنه :"واحد من القلائل من الدبلوماسيين الأجانب الذي أمكننا أن نثق فيهم"[٣٤]، أما الصحافة السوفيتية فقد أبدت تذمرها من "العلاقات المبكرة التى ربطت بين الضباط الأحرار و ما أسمتهم بالإمبرياليين الأنجلو ـ أمريكيين"[٣٥]، و منذ البداية فقد أظهر العسكريون رغبتهم فى التعاون مع الغرب، فتقارير المخابرات والاتصالات الباكرة بين الطرفين حتى وقت الانقلاب تؤكد أن الاعتدال كان هو السمة الغالبة على اتجاه صغار ضباط الجيش الذين أصبحوا فى السلطة .

لقد أدركت العناصر الثورية منذ البداية أن من الصعب عليهم أن يكسبوا ثقة الغرب أو أن يشكلوا صورتهم محلياً و عالمياً ، إلا إذا قطعوا صلتهم بالماضى ؟! لذلك اختاروا اللواء محمد نجيب رئيساً صورياً لهذه الحركة ، و جعلوه على رأسهم و تأكيداً لهذا الخط ، فقد عينوا على ماهر الذي كان رئيساً للوزراء إبان اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ليكون أول رئيس وزراء للحكومة الثورية، وكان على ماهر قد أُرغم على الاستقالة بسبب عدائه للبريطانيين[٣٦] . كما أبقوا على الملكية بشكل مؤقت[٣٧] . وبذلك فقد أظهرت العناصر الثورية أنها غير متأثرة بطموحات الإخوان المسلمين[٣٨]، وظل الحزب الشيوعى حزباً محظوراً كما قام النظام الجديد بضرب أحداث الشغب التى أثارها عمال كفر الدوار بشدة فى أغسطس ١٩٥٢[٣٩]، و نتيجة لهذه الأحداث عبر دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى عن تفاؤله إزاء نظام الحكم الجديد بقوله :" إن الأمور فى مصر تسير على ما يرام"[٤٠] .

كان لكل جانب مبررات تفعمه بالأمل ، فالقادة العسكريون الجدد ، رأوا التعاطف الأمريكى مع الأهداف المصرية نحو الاستقلال التام وذلك بسبب رغبة الأمريكان فى مجابهة المد السوفيتى فى المنطقة ، معتبرين أن مصر قوة إقليمية و لابد أن تصبح حجر الزاوية فى أية شبكة أمن جماعية مضادة للمد للسوفيتى معتقدين أنهم بمساعدتهم مصر لتحقيق طموحاتها القومية فإنها فى المقابل سوف تكون أول دولة عربية تقيم سلاماً مع إسرائيل[٤١]، وقد ذكر أحد الباحثين الأمريكيين بأنه "عند اندلاع الثورة كان

هنالك تعاطف كبير مع نظام الحكم الجديد و من الظاهر أن هذا التعاطف كان استجابة طال انتظارها للمشاكل الداخلية الخطيرة فى مصر"(٤٢) . بعد خمسة أيام من تنازل فاروق عن العرش ، أبلغ المستر هارت مدير دائرة شئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية السفير الإسرائيلى فى واشنطن بأن "الخارجية الأمريكية متشجعة من الأسلوب الذي تتطور به الأمور فى مصر"(٤٣). وفى استطلاع للرأي العام الأمريكى ، جاءت أغلبية الآراء و العناوين الرئيسية واصفة اللواء محمد نجيب :بأنه نموذج لكمال أتاتورك فى تركيا ، أكثر من كونه نموذجاً "لمحمد مصدق" فى إيران(٤٤) . كما أكد العديد من المعلقين بأن المواقف الرسمية للولايات المتحدة تجاه نجيب سيكون لها أثر كبير على موقفه من الغرب"(٤٥) .

لقد تأثرت الإدارة الأمريكية بالتطورات فى مصر بصورة إيجابية . فقد ذكر دين أتشيسون فى مؤتمر صحفى له فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ أن "هنالك بعض التطورات الإيجابية تحدث فى القاهرة . لقد سبب التأييد الأمريكى للنظام الجديد ــ خلال أيامه الأولى ــ قلقاً للبريطانيين الذين تعاملوا مع القادة العسكريين ، على أساس أن هؤلاء القادة كانوا ينظرون إلى التأييد الأمريكى لهم على أنه "تفويض مطلق Carte blanche" لهم لإنجاز سياستهم الراديكالية(٤٦) . ومما سبق يتضح أن نجيب حاول كسب ود الغرب ، كما كان على استعداد أن يمد يد الصداقة لبريطانيا "لكن كل ذلك كان بلا طائل خاصة فى هذه المرحلة المبكرة من عمر الثورة"(٤٧) .

فى خلال الأيام الأولى من الثورة تحول التوازن داخل مصر بين بريطانيا وأمريكا لصالح الأخيرة . وقد وضح هذا فى برقية السفير كافري إلى وزير خارجيته دين أتشيسون فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٢(٤٨)، وقد كرر دين أتشيسون نفس الموقف فى اجتماعات الوزارة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢(٤٩)، فمكانة أمريكا المميزة فى مصر فى ظل نظام الحكم العسكري قد وصلت إلى ذروتها و هو ما وضح من قول كافري إلى جورج ماكجى فى ١٩سبتمبر ١٩٥٢ بأن النفوذ الأمريكى فى أوج عظمته وازدهاره فى السنوات الأخيرة"(٥٠) .

وما يهمنا هو تطور العلاقات الأمريكية ــ المصرية ــ خلال الفترة الأولى من الحكم العسكري و ليس المنافسة الأنجلو ــ أمريكية فى مصر ــ فالأحداث قد ضللت كلا الطرفين: المصري و الأمريكى ، فكلاهما قد غالى فى تقدير إمكانياته على معالجة الموقف، فاعتقد أنه بإمكانه أن يحقق أهدافه دون أن يدفع الثمن ، فواشنطن كانت تسعى لتحقيق أهداف عديدة كان بعضها يتناقض مع بعضها الآخر و علاقتها مع النظام الجديد . فعلى سبيل المثال أرادت واشنطن أن تظهر تأهبها لتأييد الطموحات الوطنية المصرية فى نفس الوقت الذي أرادت فيه تأكيد تحالفها التاريخى مع بريطانيا، و كانت لدي أمريكا الرغبة فى الحفاظ على علاقاتها الودية و صداقتها بالعرب، وفى الوقت نفسه لم تكن مستعدة لاتخاذ أي عمل حاسم ضد إسرائيل، والأهم من هذا كله هو كيف يقنع حكام مصر الجدد صناع القرار السياسى الأمريكى بأن اهتمامهم بالشئون الداخلية المصرية يسير وفقاً لأهداف ومصالح السياسة الأمريكية .

الجيش فى السلطة و الولايات المتحدة: (مجلس الوصاية و الوفد):

كان أمام الجيش مشكلات خطيرة عليه مواجهتها، أولها مرتبط بالنواحى الدستورية ، فطبقاً للمادة (٥١) من دستور ١٩٢٣ لا يمكن لمجلس الوصاية أن يتولى مهام عمله إلا بعد أن يقسم يمين الولاء أمام البرلمان بمجلسيه(٥١)، و هذا معناه أن يعود الوفد ليمارس دوره ــ كحزب أغلبية ــ كما كان فى آخر برلمان . لقد كان من الصعب على صغار ضباط الجيش عديمى الخبرة أن ينافسوا الحزب السياسى القديم صاحب التاريخ النضالى والذي كان يحظى بالشعبية، لقد أصبحت عودة حزب الوفد إلى البرلمان المنحل قائمة مما سيؤدي بالضرورة إلى تدهور دور الجيش .

لذا أصبحت مسالة مجلس الوصاية بمثابة نذير للجيش و الأمريكيين، وقد وضح هذا الموقف فى تلغراف كافري إلى وزارة خارجيته؛ فقد عبر عن ذلك الخوف بقوله: "أصبح لا مفر من أن يجتمع البرلمان ــ ذو الأغلبية الوفدية ــ قبل أن يتولى مجلس الوصاية مهامه ... وهذه العودة للبرلمان صاحب الأغلبية الوفدية فى هذا الوقت بالذات ربما سيكون فى غير صالحنا بلا شك"(٥٢) .

و خلال الأيام الأولى من الثورة كان من الصعب التكهن بالموقف، فقد كانت كل الأدلة توحى بأن التوازن بين السياسيين القدامى خاصة الوفد تحت قيادة النحاس، وبين صغار ضباط الجيش يميل إلى السياسيين القدامى أصحاب الخبرة و الشعبية . وبدأ الأمريكيون يحذرون من أنهم سيواجهون موقفاً عصيباً . فالتخلص من الملك لم يكن يعنى محو النظام القديم كلية(٥٣)، فالوفد ــ رغم كل ما أُلصق به ــ لا يزال حزباً شعبياً، كما أن النحاس كان لا يزال يتمتع بمميزات أفضل من نجيب ورفاقه، وليس هناك أوضح من التعليق الذي ذكره أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى لكافري فى برقيته المؤرخة فى ٣٠يوليو١٩٥٢ حيث قال "أنه ليس هنالك أي شخص يستطيع أن ينافس النحاس على رئاسة الوزارة"(٥٤) ، وكان على السفارة الأمريكية بالقاهرة أن تقارن بين الوفد و بين الحكومة العسكرية المقترحة ، ووجدت أن "الحكومة العسكرية من الممكن أن تكون أكثر نفعاً فى مشروعات الدفاع الغربية خاصة مشروع قيادة الشرق الأوسط(MEC) ، الخ ... لكن سيكون من الصعب على حكومة الوفد أن تقبل ما سبق أن رفضته من قبل"(٥٥) .

كان التناقض بين الوفد و الولايات المتحدة واضحاً . وقد راقب السفير كافري الموقف عن كثب و كان يُبلغ وزارة الخارجية الأمريكية عن تطوراته، ففى أعقاب تنازل فاروق عن عرشه كتب كافري يقول "لقد علمت من المستشارين القانونيين لرئيس الوزراء فى القاهرة أنهم يقومون بإعداد دراسة شاملة للمشكلة الدستورية آملين أن يجدوا مخرجاً لعدم دعوة البرلمان المنحل للانعقاد فى المستقبل القريب"(٥٦) .

وقد دفع خوف الأمريكيين من دعوة الوفد إلى السلطة خلال هذه المرحلة من الانقلاب دين أتشيسون لأن يعبر لممثله فى مصر عن وجهة نظر الخارجية الأمريكية ، على أنه لابد "أن يوضح لرئيس الوزراء و لنجيب بأننا نتوقع حل المشكلة الدستورية بأسرع ما يمكن .... و أننا قلقون بشأن احتمال عودة الوفد الذي تورط بشكل كامل فى الفساد والابتزاز"(٥٧) .

وبدأ الأمريكيون فى تشجيع الانشقاق بين الطرفين من خلال إثارة المنافسة بين صغار ضباط الجيش الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى اجتماعياً وبين قيادات حزب الوفد ؛ ففى ٢٨ يوليو ١٩٥٢ حاولت النيويورك تايمز إثارة غضب الحكم الجديد ضد "الوفد الفاسد" بقولها أنه "ليس هناك أية تقارير تشير إلى أى تحرك موجه ضد أعضاء حزب الوفد كجزء من الحملة الموجهة ضد الفساد" (٥٨).

لقد جاءت فتوى سليمان حافظ و الدكتور عبد الرزاق السنهوري بمثابة فرصة ذهبية للضباط لتدمير الوفد و النظام الدستوري فى مصر و كان تفسيرهم القانونى بأنه لا حاجة إلى دعوة البرلمان المنحل إلى الانعقاد(٥٩)، و من هذا المنطلق كان من الطبيعى أن يمضى الجيش فى تقوية مركزه و تأكيد سلطته على مصر، فلم يعد هنالك حاجة لعودة الوفد من جديد .

ولاقى هذا القرار الذي اتخذه مشرعو مجلس الدولة استحساناً كبيراً من كافري والدوائر السياسية الغربية (٦٠).

وهناك عدة تفسيرات وراء التأييد الأمريكى لنظام الحكم الجديد فى مواجهة حزب الوفد، أولاً: أن حزب الوفد كان مرتبطاً بالتزاماته السابقة لناخبيه، وقد قيل أن الوفد كان رهين وعوده و سياساته السابقة(٦١)، وعلى الجانب الآخر لم يكن هناك أية التزامات من هذا القبيل بالنسبة للضباط (فيما عدا ما أعلنوه فى منشوراتهم)، ثانياً : أن الموقف الأمريكى تجاه حزب الوفد كان منسجماً مع الرغبة الأنجلو ــ أمريكية لتدمير الوفد واستبعاده من الساحة السياسية خصوصاً عقب إلغائه لمعاهدة ١٩٣٦، وكان الموقف الأمريكى ــ إلى حد ما ــ نوعاً من العقاب للوفديين على موقفهم الحيادي أثناء الحرب الكورية عام ١٩٥١ . وألمح جورج ماكجى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى فى أحد مقالاته المنشورة عام ١٩٥١ بأن "أحداث الشرق الأوسط تتحرك سريعاً ، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح بقوة محايدة أو مضادة للنظام الغربى بالحصول على أي دعم"(٦٢) ، ثالثاً : كان من السهل على الولايات

المتحدة أن تتعامل مع جماعة صغيرة من الضباط عن التعامل مع حزب سياسى كبير كحزب الوفد الذي كان يضم بين أعضائه أصحاب آراء مختلفة و مشارب متعددة تهدف فى النهاية إلى تحقيق غايات الوفد الكبرى، وكان هذا التعارض و الصراع يجعل القوى الخارجية غير قادرة فى الغالب على التنبؤ بما يمكن أن يتخذه الوفد من سياسات و خاصة فى المجال الخارجى، يضاف إلى هذا و ذاك أن الوفد "بأغلبيته الكاسحة" و شعبيته الواسعة سوف يضعف بلا شك من شعبية النظام الجديد الذي كان محل تأييد صانعى السياسة الأمريكية ففى ١٧ يناير ١٩٥٣ نتيجة لما حدث فى مجلس الوصاية ـ التى شكلت نهاية شرعية الأحزاب ـ فالأحزاب السياسية لم تدافع عن الدستور ، و أدرك المجلس العسكري أن بإمكانه أن يضرب حزباً بآخر، لقد أبدوا ضعفهم بما فيهم الوفد ـ على الرغم من شرعيته التاريخية ـ فقد أظهروا خضوعهم النهائى للنظام العسكري . فهذه الأحداث منحت نظام الحكم الجديد فرصة ليعلن أن الأحزاب السياسية ليست لديها القدرة على التخلص من فسادها، ونتيجة لذلك تم حلها ، ولقد ساعدت الولايات المتحدة بلا شك المجلس العسكري الذي أصبح هو القوة المسلم بها فى مصر لمدة عشرين عاما، وأخيراً شاع فى الدوائر السياسية المصرية وكذا فى بعض الصحف أن "الولايات المتحدة حبذت نظام الحزب الواحد فى مصر للقضاء على التعددية الحزبية وما تحدثه من مشاكل"(٦٤) .

لقد بدأ شهر العسل فى العلاقة بين الطرفين ، وأخذ السفير كافري من خلال موقعه يُقيم نظام الحكم الجديد لأول مرة معتبراً الضباط الأحرار جماعة غير متبلورة ليس لديها برنامجاً "يربطها جميعها الاشمئزاز تجاه رؤسائهم...وزعيمهم الأعلى اللواء محمد نجيب لم يكن زعيماً قوياً أو ذكياً... مع ذلك فإن الضباط يبدون تودداً تجاه الولايات المتحدة"(٦٥)، فالثابت أن نظام الحكم الجديد بدأ يتودد للولايات المتحدة حيث أكد نجيب ورفاقه على رغبتهم فى أن يكونوا على "صداقة مع الولايات المتحدة"(٦٦) وفور تولى النظام الجديد للسلطة واجه الحكام العسكريون والأمة بعضهما بعضاً .

نظام الحكم الجديد و الشيوعية :

منذ البداية اتخذ النظام الجديد سياسة مضادة للشيوعية(٦٧) ، فقد كان الشيوعيون يعتقدون بأن حلول مشكلات مصر موجودة فى موسكو أو على الأفضل فى بكين، ولا شك أن هذا الاعتقاد كان فى غير صالح العلاقات بين الضباط و الولايات المتحدة الأمريكية، فعقب الثورة بخمسة أيام أعلن المتحدث باسم اللواء نجيب إلى الملحقين العسكريين الغربيين بأن "جيش مصر يرغب فى تشكيل لجنة غير رسمية لمناهضة الأنشطة والدعاية الشيوعية، فالجيش يأمل فى أن تتكون هذه اللجنة من ممثلى مصر ... و الممثلين العسكريين لسفارتى فرنسا و الولايات المتحدة"(٦٨) .

وفى الاجتماع التالى أبرز المتحدث باسم نجيب لممثل السفارة الأمريكية سلطات اللجنة الأمريكية ـ المصرية المزمع إنشاؤها أنها "لجنة عسكرية مشتركة ستكون مهمتها الأساسية التخطيط للدعاية المضادة فى الداخل لمناهضة الأنشطة الشيوعية ، وخلق مواقف موالية للولايات المتحدة"(٦٩) .

وفى غضون أسبوعين بدأ العسكريون فى مواجهة مشكلة خطيرة ، ففى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، تظاهر عمال كفر الدوار ، ولم يكن تظاهرهم ضد نظام الحكم الجديد وإنما كان ضد مديريهم . ورأي الضباط أن هذا الموقف تحدياً لسلطتهم .فما كان من الحكومة إلا أن أقدمت على اتخاذ خطوات متشددة إذ شنقت اثنين من العمال . و بهذا الموقف أكد الضباط فعلاً وليس قولاً أنهم غير خاضعين للأفكار الشيوعية(٧٠) . وهذا ما أوضحه اللواء نجيب فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ حيث ذكر أن "الجيش سوف يضرب بشدة أية شائعة أو أكذوبة عن أن الجيش واقع تحت تأثير الشيوعيين" . لقد كانت الأحداث السابقة لطمة كبري لليسار. فقد أعلنت حركة حدتو وهى الجماعة الشيوعية الوحيدة التى وضعت ثقتها فى الضباط الأحرار بأنها قد كسبت تأييد اليسار "الحركة الشعب" (٧١).

و إمعاناً فى إبراز الولايات المتحدة لمساندتها لجهود الجيش فى مناهضة الأنشطة الشيوعية ، فقد قامت بصفة غير رسمية بتعيين أحد ملحقى السفارة بالقاهرة ضابط اتصال للعمل على مناهضة الشيوعية مما دفع كافري أن يوضح للخارجية الأمريكية بأنه "قد تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالتفتيش عن وكلاء الشيوعية و القبض عليهم نتيجة لهذه الخطوة"(٧٢) .

لقد وصل التنسيق و التعاون المذكوران مداه حينما منعت السلطات المصرية انعقاد "المؤتمر المناصر للشيوعية لشعوب الشرق الأدنى"(٧٣) فى العاصمة المصرية خشية أن يقوم أعضاء المؤتمر بالتهجم على سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة . لقد كانت حركة الضباط تضم على الأقل اثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ممن ينتمون إلى الحركة الشيوعية وهما المقدم يوسف صديق و الرائد خالد محى الدين ، ومع ذلك لم ينجحا فى حماية الحركة الشيوعية مما أصابها من قمع و قسوة على أيدي الضباط الأحرار . فلقد طغى الاتجاه الموالى للولايات المتحدة على الحركة ولم يعد بمقدور أية قوة أن تمنعها فى إبراز مواقفها المناهضة للشيوعية(٧٤) .

و من خلال موقعه طلب السفير كافري من وزارة خارجيته أن تطلب من وزارة الدفاع سرعة إرسال المعدات و الأسلحة الخاصة بقوات البوليس حتى يمكن تدعيم الموقف الداخلى للنظام الجديد(٧٥) ، خاصة بعد أحداث مارس ١٩٥٢و التى أعقبت حريق القاهرة وبناء على هذا فقد أبلغت السفارة الأمريكية فى نوفمبر من نفس السنة اللواء محمد نجيب بأنهم فى طريقهم إلى إرسال ما قيمته مليون دولار أمريكى من الأسلحة المعدة لاستخدام "وحدات البوليس الخاصة" تدعيماً لموقف النظام الجديد تجاه القوي المناهضة له(٧٦) .

ثمة عدة تفسيرات يمكن أن تُعطى لمثل هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة أولها: ما أظهره النظام الجديد من رغبة أكيدة فى القضاء على الشيوعية(٧٧) . ثانيها: أن الولايات المتحدة حصلت فى مناسبات متعددة على تأكيدات من القوي الحاكمة بأنها ليست لديها النية فى القيام بحرب ضد إسرائيل وأنها راغبة فى إنهاء

النزاع مع إنجلترا مما يجعل مثل هذه الأسلحة المقدمة تخدم بالضرورة سياسات الولايات المتحدة(٧٨) .

لم يكتف النظام الجديد بالاعتماد على الأسلحة الأمريكية لمناهضة الشيوعية، بل طلب تزويده بالنشرات التى يمكن أن توزع لإبراز مخاطر الشيوعية على البلاد . لقد كان النظام الجديد مدركاً بصورة أو بأخرى أنه لا يمكن له كسب ثقة وتأييد الولايات المتحدة فى هذه المرحلة الحرجة من حياته إلا بانتهاج مثل هذه الخطوات التى تتماشى مع سياسات الولايات المتحدة فى فترة الحرب الباردة .

وبدأ السفير الأمريكى فى استخدام نفوذه للتأثير على نظام الحكم الجديد من أجل مواجهة القوي الشيوعية ، وقد وضح هذا فى تقريره إلى دين أتشيسون فقد ذكر أن "السلطات المصرية لم تطلق سراح أربعة عشر من أقطاب الشيوعيين لكونى طلبت منهم أن يفعلوا ذلك"(٧٩) . وقد القى أحمد حمروش بعض الضوء على هذا الدور فى كتابه"قصة ثورة ٢٣ يوليو"(٨٠) .

لقد حاول عبدالناصر إبراز هذا الموقف المناهض للشيوعية، فقد أبلغ السفير الأمريكى فى يوليو ١٩٥٣ بمناسبة إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة الشيوعيين بأن هذا "يمثل بداية عملية للنيل من الشيوعيين النشطين و اعتقالهم"(٨١) . فقد كان نظام الحكم الجديد ينظر إلى الأنشطة الشيوعية على أنها جريمة يعاقب عليها القانون ، وأظهر النظام مهارة فى استخدام سلطاته . فهذه الأحداث مع قلتها توضح كيف كان النظام الجديد يحاول التأكيد على مناهضة للشيوعية، وقبيل التخلص من الضابط اليساري يوسف صديق قام عبدالمنعم أمين بإبلاغ ممثل السفارة الأمريكية بالقاهرة أن المجلس العسكري الأعلى قرر التخلى عن صديق بسبب موقفه المناهض للغرب ولأنه يعتبر برنامج النقطة الرابعة "Point IV" نوعاً من الاستعمار الأمريكى(٨٢) .

فى أثناء العامين الأولين تبنى النظام الجديد سياسة مناهضة ضد الشيوعية معتمداً فى هذا على معلومات أمريكية فى اكتشاف بؤر الأنشطة الشيوعية فى مصر

خاصة فى مجالات الإعلام، وقد تولى وجيه أباظة ــ وهو ضابط مخابرات مصري سابق ــ مسئولية التوجيه المعنوى فى الجيش المصرى عقب الثورة[٨٣]، "فقد طلب ــ من السفارة الأمريكية أن تزوده بقائمة بأسماء الشيوعيين فى هيئة تحرير جريدة الجمهورية ــ التى كانت جريدة يومية شبه رسمية ــ وقد اعتمد النظام الجديد على الخبرة الأمريكية فى تنظيم جهاز المخابرات المصرية[٨٤] . ويقول هيكل فى كتابه "وثائق الثورة"... "إن الولايات المتحدة عملت على زيادة دبلوماسيها فى السفارة ، و كان بعضهم ينتمى للمخابرات الأمريكية"[٨٥] .

خلال العامين الأولين من حكم النظام العسكري وصل التعاون و التنسيق بين الأمريكيين و المصريين من أجل مناهضة الشيوعية إلى ذروته . ولهذا علق جين وسيمون لاكوتير بالقول"إن النظام الجديد كان نظاماً لا يحظى بشعبية بين الأغلبية المهتمة بالسياسة و ذلك منذ أحداث كفر الدوار أغسطس ١٩٥٢ وحتى مؤتمر باندونج أبريل ١٩٥٥ وكان الرأي العام موقناً بأن هناك علاقة حميمة بين الديكتاتورية العسكرية والأمريكيين ، وهذا فى مجمله ليس بجديد ، فهذه العلاقة قائمة منذ اللحظة الأولى من قيام النظام العسكري الجديد"[٨٦] .

إن الولايات المتحدة قد استحسنت الاتجاه الجديد للضباط فى حل المشكلات الداخلية لمصر[٨٧] . و من نافلة القول أن قمع الأحزاب السياسية و خصوصاً الوفد والتنظيمات الشيوعية اللذين كانا يمثلان المصدر الرئيسى للقلق ــ بالنسبة لهم ــ قد منح النظام الجديد حرية الحركة فى السياسة الخارجية المصرية إلى حد كبير .وطبقاً لما ذكره على ماهر فإنه منذ الساعات الأولى للانقلاب العسكري عبر الضباط الأحرار عن رغبتهم فى السيطرة على الأمن الداخلى لأن ذلك سوف يمنحهم قبضة قوية للسيطرة على البلاد[٨٨] .

وسواء أكان ذلك مناورة رسمها النظام العسكري أم لا ، فإن هذا النظام أبدى ميلاً للغرب و خصوصاً إلى الولايات المتحدة التى أنجزت جزءاً من سياستها و طموحاتها

من خلال هذا النظام الجديد . فكان تقليص هذا النظام للنفوذ الشيوعى ذا مغزى مهماً، فالحركة الشيوعية قد تحطمت إلى حد ما على يد "حركة الشعب المباركة" .

الإصلاح الزراعى :

أثناء صراعهم مع الأحزاب السياسية القديمة و الشيوعيين ، أعلن الضباط الأحرار قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣(٨٩)، فالملكيات الكبيرة التى تقدر بما يزيد عن مليون فدان المملوكة لحوالى ٢٠٠٠ شخص قد اختفت ، وبهذا نقصت درجة التباين فى ملكية الأرض الزراعية بصورة أو بأخرى(٩٠) . وفى مذكراته المنشورة، ذكر مرتضى المراغى وزير الداخلية فى النظام القديم أنه قبيل الانقلاب العسكري كان هناك "اتفاق جنتلمان" بين الضباط الأحرار ووكالة المخابرات الأمريكية لتحقيق الإصلاح الزراعى فى مصر(٩١) . وقصة الإصلاح الزراعى فى مصر قد ورد ذكرها فى العديد من الكتابات(٩٢) . لكن ما يهمنا هنا هو دور الولايات المتحدة إلى دفع الضباط الأحرار فى إعلانهم المبكر عن قوانين الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢، أي بعد أقل من شهرين من حركتهم . ففى نهاية الأربعينيات وحتى بدايات الخمسينيات ، أعطت حكومة الولايات المتحدة اهتماماً لفكرة أوضاع الملكية الزراعية خصوصاً فى دول العالم الثالث . ففى سبتمبر ١٩٥١ صدق المجلس الاقتصادي والاجتماعى للأمم المتحدة فى جنيف على قرار اقترحته الولايات المتحدة ، يقضى باعتبار إصلاح الملكية "وسيلة من وسائل النهوض بمستوي المعيشة فى الدول النامية"(٩٣) .

ولقد أبدت الدوائر الداخلية فى إدارة الرئيس ترومان فى مؤتمراتها المحلية اهتماماً بأهمية إصلاح الملكية كوسيلة من وسائل التصدي لمواجهة الفكر الشيوعى خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . و أوضح مثال على ذلك ما قام به دين أتشيسون وزير خارجية ترومان من تحبيذ الفكرة لإصلاح الملكية مستغلاً انعقاد مؤتمر فى Wisconsinفأشار فى كلمته إلى أن الإصلاح "يعنى تأمين حق الملكية و تحسين ظروف العمل ... و لإقامة التعاون وزيادة المحاصيل وهكذا"(٩٤) .

وبالرجوع إلى مصر ، نجد أن إدارة ترومان قبيل الانقلاب العسكري بدأت فى إظهار اهتمامها بالوضع الداخلى . ففى إبريل ١٩٥١ اقترح أحد الخبراء الأمريكيون فى مجال إصلاح الملكية :" بأن توزيع الملكية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأرض القابلة للزراعة. وإننا بالطبع لابد أن نقصر هذه المساعدة على العمل على عدالة توزيع الأرض الجديدة ، حتى ينتفع بها الفلاحون من المعدمين وذوي الأملاك الصغيرة"(٩٥) . علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٥٢ دفعت "اللجنة الوكالة الدولية لإصلاح الملكية (IACLR) فى دول الشرق الأدنى "وثائق خاصة بموقف الولايات المتحدة وسياستها تجاه إصلاح الملكية فى مصر(٩٦) .

لقد كانت المصالح الأمريكية فى مصر تتماشى مع فكرة إصلاح الملكية الزراعية التى هى بالنقيض سوف يكون من الصعب على الطبقة الحاكمة فى مصر آنذاك أن تقوم بتنفيذها لأنها سوف تؤدي إلى هدم نفوذهم و مراكزهم الشخصية . ففى هذا الوقت اقترب الأمريكيون من العناصر المنشغلة ببرامج الإصلاح من أمثال مصطفى مرعى ونصحته أن يقدم إلى البرلمان مشروع قانون بشأن إصلاح أحوال الملكية(٩٧) . وقبل شهر من ثورة يوليو ، ناقش كل من إيدن و أتشيسون خلال حديث وزارى دار بينهما ، فكرة إصلاح الملكية فى مصر على أساس أن إعادة توزيع الملكية سوف "يشغل الرأي العام عن النزاع الإنجليزي ــ المصري"(٩٨) ، كانت كل الأدلة تشير إلى أن إصلاح الملكية فى مصر أصبح شيئاً حتمياً . حتى إن مرتضى المراغى وزير الداخلية المصري ــ قبيل الثورة ــ قد ذكر للسفير البريطانى أن إعادة توزيع الملكية باتت مهمة لتهدئة الوضع الداخلى(٩٩) .

كان اندلاع الثورة نقطة تحول فى برنامج الإصلاح الاجتماعى ، فالعناصر الثورية كانت تمثل القاعدة العريضة من الطبقة الوسطى و الدنيا من سكان الحضر فى صراعها مع الطبقة التقليدية المالكة للأرض و الطبقة العليا . وكتب حمروش أنه لم يكن بين العناصر السابقة من هو ابن باشا أو من أسرة تمتلك أكثر من خمسين فداناً ، وإنما كانوا من الطبقة الوسطى و بعضهم كان من طبقة أدنى من الطبقة الوسطى (١٠٠) . و من نافلة

القول أن الخلفية الاجتماعية للضباط كانت عاملاً أساسياً وراء سياستهم الخاصة بالإصلاح الاجتماعى . علاوة على أن الإصلاح الاجتماعى كان منسجماً مع المصالح الأمريكية و كذلك مع تصورات و أفكار الضباط ، ولم يكن هناك تعارض بين الموقفين لأن كليهما يحاول الوصول إلى نفس الهدف .

طبقاً لما تذكره وثائق الخارجية البريطانية ، فإن "وزارة الخارجية الأمريكية وضعت أفكاراً تتعلق بالإصلاح الزراعى"(١٠١) . وفى احدى الاجتماعات المبكرة للسفير كافري مع اللواء نجيب ورفاقه من العسكريين ، أكد لهم بأنهم لابد أن يبدأوا فى إصلاح أوضاع الملكية الزراعية(١٠٢) . وفى ٢٠أغسطس ١٩٥٢، أعاد تأكيد نفس الموقف فى اجتماعه مع على ماهر واللواء نجيب مصرحاً لهم بأن "إصلاح الملكية الزراعية قد تجاوز وقته وأصبح شيئاً أساسياً"(١٠٣) وحذَّر من أن النظام الجديد ربما قد يفقد سمعته كجماعة تبنت فكرة الإصلاح و التقدم . ولهذا عارض بشدة رغبة على ماهر رئيس الوزارة فى تأجيل إعلان قانون الإصلاح الزراعى على أساس أن "التأخير سيكون خطأً فادحاً . وسيكون من الأفضل إعلان الشيء الذي يبدو مثيراً فى هذه الفترة المبكرة"(١٠٤).

مع ذلك فإن كافري حاول بكافة الطرق الاحتفاظ بسرية الدور الأمريكى وراء إصدار قانون الإصلاح الزراعى . و طلب من الخارجية الأمريكية بقدر "الإمكان عدم الربط بصورة علانية بين إصدار قانون الإصلاح الزراعى وبرنامج المعونة الخاصة بالنقطة الرابعة حتى لا يؤدي هذا إلى نتائج عكسية خاصة فى الأوساط الشعبية" (١٠٥).

هكذا يتضح أن حكومة الولايات المتحدة استخدمت مساعدتها الاقتصادية والتكنولوجية للنظام الجديد وسيلة للضغط عليه للإسراع بتنفيذ فكرة الإصلاح الزراعى . وقد أدركت السفارة الأمريكية أن اكتشاف هذه الصلة سوف يؤثر على مكانة النظام الجديد فى مواجهة خصومه ، وسوف يورط الحكومة الأمريكية فى الشئون الداخلية المصرية ، وبلا شك أن ذلك سيؤثر على مكانة الضباط و شعبيتهم . ومع ذلك

فإن السفارة الأمريكية لم تتوان عن ملاحظة التطور اليومى للإصلاح الزراعى ، فقد كتب كافري يقول: "لقد كانت السفارة وثيقة الصلة بما يدور من أحداث لمتابعة إصدار القانون"(١٠٦) .

ومن جانبهم بعد ثلاثة أسابيع من تقلد العسكريين للسلطة، قاموا بالتقرب من الأمريكيين لطلب المساعدة و النصيحة فى مسألة الإصلاح الزراعى(١٠٧) . وبسبب هذا رشح السفير كافري أحد موظفى السفارة ليكون مستشاراً لهم فى مجال توزيع الملكية الزراعية(١٠٨) ، فتم ترشيح بول موريس خبيراً زراعياً-لمصر-، صاحب الخبرة السابقة فى إيران خاصة فيما يتعلق بتوزيع "أراضى الشاه الزراعية" ليقدم سابق خبرته للنظام الجديد(١٠٩) .

لقد بلغ التعاون قمته ، فتأسست اللجنة المشتركة شبه الرسمية ممثلة من الحكومة المصرية و ممثلى اتفاقية التعاون التكنولوجى (TCA) والسفارة الأمريكية بالقاهرة(١١٠) . وكان العمري وزير المالية المصري يتداول بصورة يومية مع الأمريكيين لوضع اللمسات النهائية لقانون الإصلاح الزراعى . مع ذلك فإنه حين ظهر الانشقاق بين الضباط الأحرار وعلى ماهر بصورة كبيرة حول هذا الموضوع ، أبلغت الخارجية الأمريكية موقفها لممثلها فى القاهرة فى١٩ أغسطس ١٩٥٢ بتأييدها موقف الضباط فى خلافهم مع على ماهر فقد أشارت برقيتهم بأن"حكومة الولايات المتحدة سوف تمنح التشجيع والمساعدة لعملية الإصلاح"(١١١) فمن وجهة نظر الولايات المتحدة أن إصلاح الملكية الزراعية"سيقلل من حدوث الاضطرابات الزراعية وعدم الاستقرار السياسى"(١١٢) وبدأ الأمريكيون يضعون ثقلهم وراء الحكام العسكريين لإتمام المشروع ، فقد طلب كافري من وزير خارجيته أن يؤكد فى بيانه على أهمية الدور العسكري فى مصر . و من المثير للدهشة أن على ماهر رئيس الوزراء الذي يمثل أحد دعائم النظام القديم قد اشتكى للسفير البريطانى من أن "الاتصالات المتكررة بين سفير الولايات المتحدة والعسكريين كانت تفسر من جانبهم على أنهم قد حصلوا على تأييد الولايات المتحدة لكل أفكارهم وأنشطتهم"(١١٣) .

و إمعاناً فى هذا فإن احدى الدراسات التى قُدمت إلى الرئيس ترومان قد أشارت إلى أن الإصلاح الزراعى يعد"فرصة ذهبية للولايات المتحدة"(١١٤) . و شجعت هذه التطورات أتشيسون على حث الرئيس ترومان على الإدلاء بتصريح يثنى فيه على نظام حكم نجيب(١١٥) . ورغم التحفظات البريطانية على هذا التصريح(١١٦) ، إلا أنه ألمح إلى المساعدة الأمريكية المستقبلية لمصر ، وصدر هذا التصريح فى ٣ سبتمبر ولقى قبولاً حسناً فى القاهرة(١١٧) .

يتضح من ذلك أن الدور الأمريكى كان عاملاً مشجعاً وراء الإصدار المبكر لقانون الإصلاح الزراعى، فالتأييد الأمريكى منح المجلس العسكري ثقة سياسية فى مواجهة العناصر المدنية خاصة على ماهر ــ رئيس الوزراء ــ الذي كان يمثل "الجيل القديم من الساسة" وأحد المنتمين إلى طبقة البرجوازية الغنية المالكة للأرض فقد كتب ب.ج . فاتيكيوتيس "أنه (على ماهر) هو و رفاقه قد فقدوا الكثير نتيجة لقانون الإصلاح الزراعى، بينما لم يخسر العسكر"(١١٨) .

هناك أسباب عديدة وراء الاهتمام الأمريكى بالإصلاح الزراعى . أول هذه الأسباب هو التصميم على وضع حد لنفوذ الأحزاب القديمة خاصة نفوذهم بين سكان الريف .والثانى هو مناهضة الدعاية الشيوعية بين الطبقتين الوسطى والدنيا.و الثالث هو الرغبة فى زيادة شعبية النظام الجديد خاصة بين الأغلبية الساحقة من الشعب المصري. والرابع و الأخير وهو أن تنفيذ لائحة الإصلاح الزراعى و الإصلاح الاجتماعى سيقوي مركز النظام الجديد فى مواجهة الأحزاب السياسية القديمة والسياسيين المحترفين، وسيعطى لهم الفرصة بسهولة و يسر لعقد معاهدة مع الغرب(١١٩) .

فى ٧ سبتمبر تخلص الضباط الأحرار من على ماهر ، آخر أشباح النظام القديم . وبعد يومين أي فى ٩ سبتمبر تم إعلان قانون الإصلاح الزراعى . وهاتان الحركتان السياسيتان اللتان اتخذهما الضباط الأحرار عملا على تحييد القوي السياسية القديمة ، ومن غير شك أسهم ذلك فى إحكام مجلس قيادة الثورة على زمام الأمور فى الداخل .

وزارة نجيب :

استمرت العلاقات طوال شهر أغسطس بين على ماهر و مجلس قيادة الثورة فى التدهور . فقد كان مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء على خلاف فى جميع الجوانب . ومنذ البداية تحالف الأمريكيون مع العناصر العسكرية ضد على ماهر ورفاقه من المدنيين. ومنذ البداية قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة بالتحرك السريع لتعزيز مكانة الضباط ومن هذا المنطلق فقد اقترح جيفرسون كافري على واشنطن أن "تشيد برفاق على ماهر من الوزراء العسكريين" (١٢٠)بهدف إبرازهم . ورغم التحفظات البريطانية و شكوي على ماهر الدائمة(١٢١) ، لم يتوقف الأمريكيون عن تأييدهم الواسع للعسكريين . لهذا بات واضحاً أن الأمريكيين منذ البداية قد انحازوا إلى العسكريين ، و المجلس كان يستحسن التأييد الأمريكى لهم ، الذي كان ــ كما قال كافري "أكثر مما كانوا يتوقعون منذ البداية"(١٢٢) .

من أجل التخلص من على ماهر ، قام زكريا محيى الدين و عبد المنعم أمين بإبلاغ ممثل السفارة الأمريكية دون استشارة على ماهر بأنهم :"يتطلعون لتحقيق تعاون مشترك بين الولايات المتحدة و مصر"(١٢٣) . وبعد ٤٧ يوماً استقال على ماهر . هذه الاستقالة المبكرة تعد نقطة انطلاق العسكريين تجاه السلطة . وفى اليوم التالى لاستقالة على ماهر علقت الخارجية الأمريكية على ذلك بقولها: "إننا مهتمون بالأُسس أكثر من اهتمامنا بالأشخاص ... وأنه ليس هناك تغيراً فى موقف حكومة الولايات المتحدة تجاه مصر"(١٢٤) .

ومع ذلك فقد بدأت تلوح على الأفق مشكلات أخرى كان ينبغى حلها . فقد اختار المجلس العسكري الحاكم الدكتور عبد الرزاق السنهوري ليكون خلفاً لعلى ماهر(١٢٥)، إلا أن هذا الاختيار لم يلق ترحيباً من السفارة الأمريكية بالقاهرة التى أسرعت لإحباط مثل هذه المحاولة . فقد قام السفير الأمريكى بتحذيرهم بأن هذا الاختيار "سينتج عنه أثر مؤسف فى الولايات المتحدة الأمريكية لكون "السنهوري" أحد الموقعين على بيان السلام"(١٢٦) وطبقاً لتقارير وكالة المخابرات المركزية (CIA) فإن

السنهوري كان من أشد المعارضين للمد الثقافى الأجنبى مما كان عاملاً من عوامل الصدام بينه و بين البعثات الأمريكية التبشيرية التى رأت فى اتجاهه هذا نوع من التحيز الواضح للثقافة الإسلامية مما يتعارض بالضرورة مع اتجاههم(١٢٧) . ليس هناك داعياً أن نقول بأن تدخل كافري بهذه الصورة فى الشئون الداخلية المصرية وجهوده من أجل إبعاد السنهوري عن خلافة على ماهر فى رئاسة الوزارة يعكس حقيقة مهمة؛ فإن النفوذ الأمريكى فى ظل حكم العسكريين قد بدأ يتفوق على النفوذ البريطانى الذي ظل يتحكم فى السياسة الداخلية المصرية قرابة سبعين عاماً . وجاء تحذير كافري بمثابة نقطة انطلاق بالنسبة للعسكريين، فقد أعادوا ترتيب أوراقهم ووقع اختيارهم على اللواء نجيب ليكون رئيساً للوزارة و الذي كان تعيينه بمثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر المعاصر إذ أصبح العسكريون فى الحكم دون موارية .

و كانت السفارة الأمريكية أول من أُبلغ بهذا القرار(١٢٨) ، حتى أن الضباط الكبار فى الجيش المصري لم يكن يعلمون شيئاً عن تعيين نجيب . لقد كانت الأدلة تشير إلى أن المجلس العسكري يرغب فى الحصول على التأييد الأمريكى مهما كلفهم الأمر . وفى ٧سبتمبر و قبيل إعلان برنامج الوزارة الجديد على الجماهير ، رفع الضباط الأحرار ملخصاً لبرنامج الوزارة إلى السفارة الأمريكية مؤكدين بأن "الوزارة سوف تنفذ هذا البرنامج وكل أعضاء مجلس الوزارة سوف يلتزمون بكل النقاط المحددة فيه قبل قبولهم لمناصبهم"(١٢٩) . وقد وضح من برنامج وزارة نجيب رغبتها فى القضاء على الفساد و إقامة نوع من العدالة الاجتماعية وهو ما يتماشى بصورة أو بأخرى مع مصالح الولايات المتحدة وأهدافها .

شجعت هذه الأحداث الولايات المتحدة إلى حد بعيد،لأن الضباط لم يكن لديهم خبرة فى الشئون السياسية و الاقتصادية كما كانوا أيضاً لا يتمتعون بشعبية واسعة.ولهذا فإنهم طبقاً لتقارير المخابرات الأمريكية"ربما يطلبون نصيحة ممثلينا أكثر من ذي قبل"(١٣٠) ، لقد أصبح كافري طبقاً لوثائق الخارجية البريطانية (F.O.) أكثر نفوذاً من قبل(١٣١) . أعطى الأمريكيون انطباعاً بأنهم سوف يؤيدون "النظام الجديد بغض النظر عما سيقوم به"(١٣٢) . ومن وجهة نظر بريطانيا أن الأمريكيين سيفعلون هذا ما دام أن النظام الجديد "لن يُدخل إلى الوزارة عناصر يُشتبه فى ميولها إلى الشيوعية"(١٣٣)

وانطلاقاً من هذا فإن كافري قد حث خارجيته على أن تحث الخارجية البريطانية على إعلان تأييدها لوزارة نجيب وهو ما فعلته ، وكان هذا محل استحسان من القاهرة(١٣٤) .

و عقب تشكيل وزارة نجيب ، أصبح الحكام العسكريون و الأمة وجهاً لوجه. وكانت الثورة تمر بفترة انتقالية، فقد بدأت العناصر العسكرية تحس بثقة أكبر ، كما كان التأييد الأمريكى يشجعهم على الاعتقاد بأنهم يمكنهم العمل دون أن يكبح جماحهم أحد(١٣٥) . واعتبر صناع القرار السياسى الأمريكى العناصر الثورية جماعة متحركة ذات ميول إصلاحية لا تتعارض مصالحها مع مصالح الغرب .

شرح هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى للبريطانيين الأسباب الرئيسية وراء التأييد الأمريكى القوي لحكومة نجيب ، فأوضح بايرود للبريطانيين أنه بسبب تدهور مركزهم فى مصر ، كان من الضروري "أن تفعل الولايات كل ما تستطيع من أجل إقامة جسور من الود مع العسكريين المصريين وذلك من أجل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الغربية"(١٣٦) ، وكذلك حفاظاً على النظام الجديد من التطرف فى تنفيذ برنامجه" . هكذا أوضح صناع السياسة الأمريكية للبريطانيين بأن مصر لم تعد ضمن مناطق نفوذهم . منتهزين كل فرصة ممكنة لإظهار مركزهم الجديد فى مصر ، والذي اعتقدوا بأنه منحهم تفويضاً لمعالجة المسألة المصرية نيابة عن القوة الغربية.

كل شئ قد تبدل ، فقد عكست استقالة على ماهر النقلة الكبيرة فى العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة . فالأمريكيون قبلوا و استحسنوا دور الجيش فى مصر ، إلا أن البريطانيين كانوا حريصين و حذرين لأنهم كانوا قد ربطوا أنفسهم بالأرستقراطية السياسية القديمة . وكان من الصعب عليهم أن يحركوا عقارب الساعة إلى الوراء ، فمصر أصبحت يحكمها جماعة الضباط الذين جاءوا من خلفيات اجتماعية مختلفة تماماً(١٣٧) .

أدرك الأمريكيون ذلك ، و بدأوا فى تقوية العلاقات الودية مع الضباط ، وهؤلاء فى المقابل فعلوا ما فى وسعهم لاستثمار هذا التوجه فى السياسة الأمريكية. و كما ذكر كافري فى تقريره فإن الضباط أبدوا رغبتهم فى التحالف مع الولايات المتحدة "لإقصاء المملكة المتحدة عن مجري الأحداث ، وهم يعترفون بأنهم بحاجة إلى صديق قوي و نحن مرشحون لذلك". وبعد ثلاثة أيام فقط من تولى نجيب رئاسة الوزارة ، أرسل رسالة حارة إلى الشعب الأمريكى أشاد فيها بأهمية العلاقات الودية بين البلدين(١٣٨) .

بذل الضباط كل ما فى وسعهم من أجل كسب ود الولايات المتحدة ، وقد وضح هذا فى تشكيل وزارة نجيب . فقد ضمت نماذج من الإصلاحيين و التقدميين .إذ كان من بين أعضائها فؤاد جلال الذي صار وزيراً للإرشاد القومى ، ودكتور عباس عمار الذي تولى وزارة الشئون الاجتماعية و فراج طايع وزير الخارجية و الذي كان يحظى بسمعة طيبة فى الدوائر الأمريكية(١٣٩) . ورغماً عن هذا فإن السفارة الأمريكية فى القاهرة أبدت عدم رضاها عن وجود بعض الشخصيات مثل أحمد حسن الباقوري وفتحى رضوان والدكتور نور الدين طراف فى وزارة نجيب(١٤٠) ، بسبب أن الأول كان عضواً فى تنظيم الإخوان المسلمين(١٤١) ، والثانى كان معروفاً بوطنيته الشديدة و كان يعد فى نظر البعض من المهيجين السياسيين(١٤٢) . و ثالثهم دكتور طراف الذي كان عضواً مؤسساً فى جماعة مصر الفتاة (التى عرفت أخيراً بالحزب الاشتراكى) الذي كان يدعو إلى الإصلاح الجذري لمواجهة بريطانيا ، وكذلك كان لديه سجل حافل من "الدعاية المضادة لأمريكا" (١٤٣). واعتبر الضباط أن تولى هؤلاء زمام الحكم مسألة خطيرة ، ومن ثم عملوا و بجد لتخفيف خشية أمريكا من أن الوزارة الجديدة تحت سيطرة العناصر المتطرفة . فقد أكد عبدالناصر لممثل السفارة الأمريكية بأن "اختيارهم خضع لمقاييس عدة و أن الجيش مستمر فى مراقبتهم"(١٤٤) . وأكد عبدالناصر على أن "الباقوري انضم إلى الوزارة رغم اعتراض الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين"(١٤٥). كما أكد نفس المعنى وزير الخارجية فرج طايع الذي وصف الباقوري بأنه "رجل ليبرالى تقدمى مثلى" ، هذا فضلاً عن أن اللواء نجيب باعتباره رئيساً للوزراء قد أكد للأمريكيين بأن الثلاثة المذكورين "ليس لهم أي تأثير على سياسة حكومته" (١٤٦).

فى ذلك الوقت بذلت السفارة الأمريكية جهداً كبيراً للتأثير على الشئون الداخلية فى مصر . و من المثير للسخرية أن التدخل الأمريكى فى شئون مصر فى عام ١٩٥٢ لم يكن يختلف كثيراً عن تورط البريطانيين فى الشئون الداخلية لمصر فى بواكير الأربعينيات . فالتدخل البريطانى كان واضحاً ، بينما الأمريكى كان مبهماً وجاء من وراء الستار . وكانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء المعارضة الأمريكية لانضمام العناصر المتطرفة إلى وزارة نجيب . الأول : خوف الأمريكيين من أن يكون لهذه العناصر تأثير على سياسة الوزارة ، و ينحون بها إلى التطرف . ثانياً : لقد أراد الأمريكيون منذ البداية أن يبددوا مخاوف البريطانيين تجاه النظام الجديد فكان إدخال مثل هذه العناصر سوف يفعل العكس ويؤدي إلى تثبيت مثل هذه المخاوف و الاتهامات . ثالثاً: هو الرغبة فى المحافظة على صورة النظام الجديد عالمياً و إبرازه بمظهر المعتدل حتى يلاقى ترحيباً من المجتمع الدولى .

و انطلاقاً من هذا فقد أبلغ هنري بايرود وكيل الخارجية الأمريكية البريطانيين بأن نظام نجيب "ليس متطرفاً بل إنه نظام إصلاحى و يستحق تشجيعناً عموماً"(١٤٧) . فصناع القرار السياسى الأمريكى حاولوا "السير على البيض دون أن يكسروه" . و عقب توليه لمهامه كرئيس للوزراء ، اتجه نجيب منذ البداية نحو الولايات المتحدة لطلب المساعدة، وعبر وزير خارجيته عن رغبته فى أن "تتحلى الولايات المتحدة بالصبر و الفهم العميق من أجل إحراز التقدم"(١٤٨) .

بذل المجلس العسكري قصارى جهده من أجل كسب ود الولايات المتحدة ، وكما كان متوقعاً ، طلب نجيب بعد توليه رئاسة الوزارة تزويده بالمساعدات العسكرية والاقتصادية عارضاً عليهم "استعداده على لاشتراك مصر فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO) بالمشاركة مع الولايات المتحدة"(١٤٩) . وقد ألمح نجيب فى مناسبات عديدة إلى أن "التعاون المصري-الأمريكى سيقوي بوسائل عديدة"(١٥٠) . وطبقاً لوثائق الخارجية الأمريكية، فإن الحكومة المصرية فى ظل الحكم العسكري أظهرت علامات مشجعة لخدمة المصالح الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة" . فقد عملت على تحسين العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة . وأبدت تعاوناً فيما يتعلق بمشكلة قطاع غزة و اعترفت بأن الشيوعية هى الخطر الذي يهدد أمن و استقرار المنطقة و أبدت عدم الرغبة فى الحرب ضد إسرائيل"(١٥١) .

غالى المصريون فى تقدير قدرتهم على إقامة صداقة حميمة مع الولايات المتحدة مع بدايات عهد الثورة غير مدركين أن صنع السياسات الخارجية لا يتوقف على الرئيس ووزير خارجيته، بل إن هنالك قوي أخري كانت تلعب دوراً من وراء الستار(١٥٢) . لقد كانت إدارة ترومان تعيش (كبطة عرجاء) ولم يعد لها فى الإدارة سوي أيام . وكان عليها أن تسلم الإدارة إلى أيزنهاور و الإدارة الجمهورية الجديدة (١٥٣).

التعاون الاقتصادى :

مع هذا فقد كان هناك مجال واحد تقدمت فيه العلاقات الأمريكية ـ المصرية فى تلك الفترة ،وهو مجال التعاون الاقتصادي، فعقب وصول النظام الجديد للسلطة مباشرة،أظهرت الحكومة الأمريكية رغبتها فى مد يد المساعدة الاقتصادية و التكنولوجية لمصر. وكتب كافري إلى الخارجية الأمريكية تقريراً ذكر فيه أن المساعدة الاقتصادية الأمريكية "سوف يكون لها نتائج مثيرة و شعبية وسوف تستميل كل عناصر الجمهور المصري الذي يحتاج نجيب لتأييده"(١٥٤) . وأطلقت الحكومة الأمريكية يدها فى مساعدة مصر(١٥٥) . وذلك دون اعتراض أو تحفظ بريطانى تجاه السياسة الاقتصادية الأمريكية فى مصر على عكس المعونة العسكرية(١٥٦) .

ارتكزت هذه المساعدة على سلسلة من الاتفاقات التى كان منها اتفاقية التعاون التكنولوجى التى وقعت فى مايو ١٩٥١(١٥٧). فالقرار الأمريكى كان يعتمد على دراسة وافية لمشكلات مصر الاقتصادية و تأثيرها على استقرار النظام الجديد و "أمن الولايات المتحدة"(١٥٨) . وبناء على ذلك فإنه فى فبراير ١٩٥٣ منح الرئيس الأمريكى أيزنهاور مبلغ عشرة ملايين دولار كمساعدة مالية لمصر لشراء القمح(١٥٩) . وقد أبدت الحكومة المصرية امتنانها ، فقد ذكر نجيب أنه "بدون هذه المساعدة الأمريكية كان من الممكن أن تحدث مشكلة اقتصادية خطيرة فى مصر"(١٦٠) .

إن التغير فى الإدارة الأمريكية لم يؤثر فى السياسة الأمريكية تجاه مصر . فاستمرت إدارة الجمهوريين فى ظل أيزنهاور ، فى اتباع سياسة سلفها تجاه نظام الحكم الجديد(١٦١) وفى الذكرى السنوية الأولى للثورة المصرية ، كتب أيزنهاور لنجيب يقول "إنه منذ أحداث ٢٣يوليو ١٩٥٢ ، عبرت مصر إلى عتبة عصر جديد"(١٦٢) .

منذ اليوم الأول للثورة طلبت الحكومة المصرية رسمياً من الحكومة الأمريكية خدمات فريق من الخبراء فى الاقتصاد و الصناعة(١٦٣) . و استجابت الحكومة الأمريكية إيجابياً لهذا الطلب . فمثلاً فى نوفمبر ١٩٥٢ ، أعلنت الخارجية الأمريكية أن وفداً من الخبراء الأمريكيين سيعاون الوفد المصري فى دراسة مشتركة لتقييم إمكانية تنمية مصادر مصر بصورة واسعة ، خاصة الصناعية منها(١٦٤) .

فى مارس ١٩٥٣ تم التوصل إلى اتفاق جديد لبرنامج "النقطة الرابعة" بين مصر والولايات المتحدة(١٦٥) . وهذا الاتفاق أتاح لمصر الحصول على مساعدة تكنولوجية بقيمة عشرة ملايين دولار لاستصلاح ٨٠٫٠٠٠ فدان من الأرض فى مصر(١٦٦) . اعتبرت هذه الاتفاقية "أهم اتفاقية من نوعها فى الشرق الأوسط" ، و بالإضافة إلى ذلك فإن خبراء اتفاقية التعاون التكنولوجى قدموا مساعداتهم و خبراتهم للحكومة المصرية حول دراسة إمكانية بناء سد أسوان العالى . وقد كان للمساهمة التكنولوجية الأمريكية أثرها على الاقتصاد المصري إبان هذه الفترة ، وكذا على قادة النظام الجديد . وقد وضح هذا فيما كتبه نجيب باللغة الإنجليزية فى كتابه(قدر مصر) فقد ذكر بأنه بالمساعدة الأمريكية "يمكن الاستخدام الجيد لمياهنا كما أنه يمكن أن يرتفع مستوي المعيشة إلى أعلى مستوى فى خلال جيلين على الأكثر"(١٦٧) .

كان الدعم الأمريكى للنظام الجديد ملحوظاً . فلم يقتصر على المساعدة التكنولوجية والاقتصادية ، وإنما امتد ليشمل الدعم السياسى . فقد لعبت الولايات المتحدة أيضاً دوراً أساسياً فى إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية المصرية.فعلى سبيل المثال طلب الوزراء المصريون نصيحة الأمريكيين "لتحسين أداء وزارتهم و ترشيد الإنفاق فى الوقت نفسه"(١٦٨) .

إن المساندة الأمريكية كانت عاملاً أساسياً فى مساعدة العسكريين فى السيطرة على السلطة بشتى الوسائل الممكنة سواء بصورة علانية أو سرية ، بالقلم أو البندقية . ولقد أيدتهم فى خطوة إلغاء دستور ١٩٢٣ ، كما أنها باركت إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية فى ٢٣ يونيو١٩٥٣(١٦٩) .

إن الحكومة المصرية الجديدة حاولت من جهتها إظهار ودها تجاه الولايات المتحدة، وتقديم دعمها المادي و المعنوي لخدمة المصالح و الأهداف الأمريكية فى مصر والدول العربية الأخرى ، رغم تحفظات البعض على هذا(١٧٠) .

مع ذلك فإن "شهر العسل" بين الجانبين ، الذي كان مثمراً من بدايته لم يكن ليستمر طويلاً . فالعلاقة الحميمة بين الجانبين تحولت إلى سلسلة من الاضطرابات . وكما كتب أحد الباحثين الأمريكيين فإن "واشنطن حاولت إظهار رغبتها فى تحقيق أهداف عديدة كان بعضها يناقض بعضه الآخر . فمن ناحية أرادت إظهار رغبتها فى التحالف مع شريك لديه الرغبة فى قومية عربية جديدة ، وفى نفس الوقت كانت تسعى لبناء منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ضد "الخطر" السوفيتى . و من ناحية ثانية ، فإن واشنطن أرادت الحفاظ على تحالفها القوي و المهم مع بريطانيا و فرنسا ، و التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربى_الإسرائيلى"..." أو تحقيق صيغة تعايش بين مصر وإسرائيل"(١٧١) .

كان صناع القرار السياسى الأمريكى يتزحلقون على طبقة هشة من الجليد . وكان كلا الجانبين يغالى فى تقدير قدرته على استغلال الجانب الآخر . وكان كلاهما يأمل فى أن يستمر "شهر العسل" طويلاً ، لكن كانت المشكلتان الرئيسيتان اللتان لم تجد لهما ثورة ١٩٥٢ حلاً وفقدت التفاؤل فى حلهما هما : الأولى مشكلة النزاع الإنجليزي ــ المصرى الذى انعكس تأثيره على العلاقات الأمريكية ــ المصرية. والمشكلة الثانية هى استمرار حالة الحرب بين مصر و إسرائيل حيث وضعت الولايات المتحدة فى مأزق ، فمن ناحية ، كانت ترغب فى تأييد النظام الجديد لضمان الزعامة الإقليمية فى المنطقة ، ومن ناحية ثانية كانت علاقاتها الخاصة بإسرائيل تؤثر على صناعة القرار السياسى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط . وفى النهاية وكما كتب ألبرت حورانى "إن سياسة تلك القوي تقوم على الحلول الوسطى و البحث عنها يقود فى الأغلب الأعم إلى التناقضات"(١٧٢) .

■ ■ ■

الفصل الرابع

الولايات المتحدة و اتفاقية ١٩٥٤

إن قصة المفاوضات الإنجليزية ــ المصرية التى أدت إلى اتفاقية ١٩٥٤ قد تم الكتابة عنها بشكل وافر فى العديد من المصادر و الكتابات . لكن ما يهمنا منها هو الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة أثناء النزاع بين بريطانيا ومصر ، علاوة على جهودها العلنية والسرية للتقريب بين مطالب الفريقين أثناء سير المفاوضات وكذا قبلها.

كان من وجهة نظر سلوين لويدSelwyn Loyd وزير الخارجية البريطانى أن قاعدة السويس قد فقدت أهميتها الإستراتيجية ، وذلك لأنه "مع القنبلة الهيدروجينية قد تبدل الوضع[١] . كما أن دخول تركيا إلى حلف الأطلنطىNATO جعل إمكانية التقدم نحو الجناح الأيمن لتركيا أكثر احتمالاً كما كان فى اعتقاده أن نقص المال والرجال[٢] ، جعل من الصعوبة الحفاظ على قاعدة قناة السويس بالمستوي اللائق بها فى ظل تزايد العداء المصري الذي أثار العالم ضد هذا الوجود[٣] .

لقد ارتكز الوجود البريطانى العسكري فى مصر على معاهدة ١٩٣٦و شروطها التى لابد من أن تظل سارية المفعول حتى عام ١٩٥٦ . فعقب هذا التاريخ كان على بريطانيا العظمى أن تطلب الإذن من الأمم المتحدة للإبقاء على قواتها فى مصر ، وكان من المشكوك فيه أن تتمكن من الحصول على مثل هذا الإذن . لهذا فإنه من وجهة نظر بريطانيا أن هناك أسباباً مقنعة للتفاوض بشأن تسوية مقبولة و بهذا تحافظ على ماء وجهها قبل أن تنتهى مدة الاتفاقية فى عام ١٩٥٦[٤] .

أما بالنسبة لمصر ، فقد كان نظام الحكم الجديد يواجه صعوبات كبيرة، فقد كان النظام مضطراً للاستجابة للمطالب الشعبية الملحة من أجل الوصول إلى تسوية للنزاع الإنجليزى ــ المصري بما يتماشى مع الطموحات الوطنية المصرية . لكن ذلك لم يقلل من الرغبة لديه فى التوصل إلى وضع حد للنزاع مع بريطانيا ، وليس هنالك أفضل

من خطاب جمال عبدالناصر فى الجامعة العربية ، فقد ذكر "أن البريطانيين ليسوا أعداء للعرب"[٥] . أما من وجهة نظر صناع القرار السياسى البريطانى و خاصة وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن ، فإنهم رأوا أن قاعدة السويس مهمة ولكنها لم تعد بالضرورة تمثل مطلباً ملحاً لخدمة المصالح البريطانية. وما تبقى هو التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين[٦].

بعد أيام قليلة من قيام الثورة المصرية ، قام ممثل الولايات المتحدة فى لندن بحث البريطانيين على بدء المحادثات مع النظام الجديد . خلال هذه المرحلة المبكرة من الثورة وقبيل رحلة دالاس للمنطقة عام ١٩٥٣ ، حاول صناع القرار السياسى الأمريكى تحقيق عدة أهداف فى آن واحد ، كان بعضها متناقضاً مع بعضه الآخر . فمن ناحية أراد صناع القرار السياسى الأمريكى إظهار تأييدهم للطموحات الوطنية المصرية، على حين أرادوا ــ من ناحية أخرى ــ التشديد على بناء منظومة للدفاع عن الشرق الأوسط MEDO فى مواجهة المد السوفيتى فى المنطقة ، و الاحتفاظ بتحالفهم التقليدي مع بريطانيا فى نفس الوقت . لقد بنت واشنطن سياستها وفقاً لتوصيات خبرائها الإستراتيجيين الذين "أرادوا رؤية منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط تقام بأسرع ما يمكن ،و اعتقدوا أنهم لتحقيق الهدف فإنهم يحتاجون للتعاون مع العرب و خاصة مع مصر"[٧] .

أما الخارجية الأمريكية ، فإنها عقب تقديرها للمطالب الإستراتيجية الغربية ، أشارت على البريطانيين بأن "حكومة الولايات المتحدة لازالت تؤمن بأن مصر وليست العراق هى المفتاح الرئيسى لهذه المسألة ، و أنه ليس هناك دولة عربية أخرى يمكن أن تشارك فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ما لم تنته العقبات الحالية بين مصر والمملكة المتحدة"[٨] . ولهذا فإن الولايات المتحدة قد توصلت إلى أن تسوية النزاع الإنجليزى ــ المصري أصبح مسألة ملحة ، ولهذا لابد أن يحقق الحل المزمع للتوفيق بين المصالح المصرية والمتطلبات الإستراتيجية الغربية فى المنطقة[٩] .

في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تولى اللواء نجيب رئاسة الوزراء ، وكان توليه هذا المنصب قد منح مجلس قيادة الثورة سيطرة تامة على مقدرات الأمور فى مصر ، وقد عبر هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى للرئيس ترومان عن تفاؤله فقال : "إن هناك بعض الدلائل على أن الجماعة المتولية للسلطة ربما يكون لديها رغبة فى حسم مسألة لقب "ملك السودان" ومسألة قاعدة السويس ، ومسألة الدفاع عن المنطقة"[١٠] .

وفى اليوم التالى لتوليه منصبه ، أعرب رئيس الوزراء المصري محمد نجيب للسفارة الأمريكية عن رغبته فى" إقامة نسق معين من العلاقات مع البريطانيين"[١١] . ورحب السفير كافري بسيطرة العسكريين على مقدرات الحكم و السياسة فى مصر على أساس أنه فرصة لتخطى مأزق اضطراب العلاقات الإنجليزية ـ المصرية[١٢] . وقد حاول صناع القرار فى واشنطن استغلال الموقف من أجل تحقيق أهدافهم . ففى أكتوبر ١٩٥٢ ، أصبحت الجهود الأمريكية "العامل الحاسم" وراء القرار البريطانى بمنح مصر خمسة ملايين جنيه إسترلينى[١٣] . وتحت الضغط الأمريكى أظهر البريطانيون توددًا تجاه مصر، وقاموا بسحب القوات البريطانية من قنطرة الفردان والتى كانت ممتدة بطول القناة قرب الإسماعيلية[١٤] . و مع ذلك فقد تعقد الموقف حين اعتبر المستر أنتونى هيد وزير الدولة البريطانى لشئون الحرب ، فى بيان له ، أن لبريطانيا الحق فى استبقاء قاعدة السويس[١٥] . وقد استفز ذلك نجيبًا مما دفعه إلى مهاجمة القوي الغربية[١٦] .

كان العسكر على دراية تامة بأن أي (حل وسط) سوف تراه قوي المعارضة من أمثال الوفد و الإخوان المسلمين بمثابة تضحية مهمة بالأمانى الوطنية المشروعة . وقاد إحباط نجيب من عدم استجابة الغرب سواء لمتطلباته العسكرية أو الاقتصادية إلى تحذير ممثل السفارة الأمريكية بالقاهرة من أن "بعضًا من أعضاء مجلس وزارته على اتصال بروسيا"، وان الأخيرة سوف تقدم ما تريده مصر من أجل أن تأخذ موقفًا واضحًا ضد النفوذ الأنجلو أمريكى وكذا منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO[١٧]

كان الأمريكيون يضغطون على البريطانيين للتوصل إلى إنهاء نزاعهم مع الحكام الجدد ، وذلك على أساس أن هذا النظام إذا انهار ، فإن النظام الذي سيأتى بعده سيكون أسوأ حالاً منه تجاه الغرب(١٨)، وفى ظل هذه الظروف ، بذل السفير كافري ما فى وسعه للتأثير على البريطانيين بشأن الاتفاق . وقد أبلغ كافري وزارة الخارجية الأمريكية بأن " مصر لن تشارك بريطانيا فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO ما لم يعلن البريطانيون قبولهم للجلاء عن منطقة القناة"(١٩) . لقد دفعت الرغبة الأمريكية فى مشاركة مصر فى شبكة الأمن الجماعى المضادة للسوفيت ، بصانع القرار الأمريكى إلى أن يبذل أقصى جهده للحفاظ على سمعة الجماعة العسكرية وسمعة البريطانيين .

و من هذا المنطلق كان مركز الولايات المتحدة فى التوسط فى النزاع بين اثنين من أصدقائها ، يسمح لها بأن تلعب دور الوسيط ، رغم أن هذا الدور كان يحمل فى طياته خطراً، لأنه ربما يؤدي إلى عداء الاثنين تجاه الولايات المتحدة ، لقد كانت مهمة صعبة. ووقع صانع القرار السياسى الأمريكى فى مأزق ، فمن ناحية كانت مسئولياتهم الإستراتيجية العالمية و التحالف البريطانى تمثلان أهم أولوياتهم ، و من ناحية أخرى فإنهم لم يريدوا أن يروا النظام العسكري فى مصر ينهار . فى الوقت نفسه أدرك الضباط أن الأمريكيين فى موقف مضطرب . وطبقاً لقنصل الولايات المتحدة الذي ذكر بأن هذا الموقف جعلهم فى "حالة قلق شديد للغاية"(٢٠) .

كانت حكومة الولايات المتحدة تخشى تأخر المفاوضات بشأن الانسحاب أو وصولها إلى طريق مسدود ، لأن هذا ربما يزيد من حدة التوتر بين المصريين و البريطانيين ، ويكون لذلك آثاره الخطيرة على وضع و مكانة النظام الجديد فى مواجهة المعارضة القوية فى الداخل التى كانت تتطلع إلى اصطياد أخطاء النظام الجديد .

اتخذت السفارة الأمريكية بالقاهرة خطوات من أجل تخفيف حدة التوتر و تقوية مركز العسكريين . ومن هذا المنطلق وجد السفير الأمريكى كافري أنه لابد أن يرسل

الحكام الجدد مندوباً إلى الجانب البريطانى قبل التباحث حول عملية المفاوضات كنوع من استكشاف الموقف(٢١) . عقب الاجتماع مع العقيد عبدالمنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة، أكد إيدن إلى كبار مستشاريه بأن "الحكومة المصرية أظهرت رغبتها فى التعاون معنا و مع الولايات المتحدة فى تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط"(٢٢). و أكد العقيد عبدالمنعم أمين فى المقابل بأن الجلاء لابد وأن يسبق مثل هذا التعاون. أوضح كافري من جانبه للضباط الأحرار بأن مشاركة مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هو ثمن الانسحاب البريطانى من قاعدة قناة السويس(٢٣) .

وكما أشرنا فقد أظهر النظام العسكري منذ البداية استعداده للتعاون مع كل من بريطانيا و الولايات المتحدة بشأن ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط ، إلا أن المرء يمكن أن يلحظ للوهلة الأولى الاختلاف فى الرؤية و المفهوم بشأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بين الجانبيين المصري و الأنجلو ــ أمريكى(٢٤) . إذ أن النظام الجديد كان يعلم بأنه فى وضع يُتيح له أن يكسب ، فقد كان مدركاً لأهمية موقع مصر بلغة الغرب و خاصة الولايات المتحدة التى كانت تواقة إلى رؤية مصر ضمن "معسكرها"، لكن الموقف كان معقداً للغاية، فقد طلب حكام مصر الجدد الإمدادات العسكرية و المساعدات الأمريكية فى مقابل مشاركة مصر فى أنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(٢٥) . و عبرت الخارجية الأمريكية عن رضاها عن ذلك ، حيث أوضح مساعد وزير الخارجية هنري بايرود لوزير الدفاع "بأن تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر سيكون عوناً مهماً من شأنه أن يحقق نتائج مرضية بالنسبة للمفاوضات الإنجليزية ــ المصرية"(٢٦).

لقد خابت التوقعات المصرية . ففى أكتوبر طُلب من المصريين تقديم قائمة بحاجاتهم العسكرية إلى الملحق العسكري الأمريكى بالقاهرة . وفى نوفمبر أرسلت الولايات المتحدة وليم فوستر نائب وزير الدفاع إلى مصر ، وقد أعطى فوستر القادة المصريين انطباعاً كاذباً بأن الولايات المتحدة كانت تُخطط لتزويد مصر باحتياجاتها العسكرية(٢٧) . و دُعيت مصر إلى إرسال بعثة عسكرية إلى الولايات المتحدة لتقديم

طلباتها . فأرسلت الحكومة المصرية على صبري و النكلاوي إلى واشنطن وأخفت السفارة الأمريكية بالقاهرة على حد قول كافري: "طبيعة هذه البعثة المصرية عن البريطانيين و طبيعة عملها"(٢٨) . ومن خلال موقعه استشعر كافري الخطر . فقد كان من رأيه أن نجيباً وضباطه "وضعوا أنفسهم فى أيدينا بإرسالهم اثنين من خيرة رجالهم إلى واشنطن"(٢٩) . ولم يتردد كافري فى أن يوضح لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع بأن بعثة على صبري ستؤثر على الموقف سلباً أو إيجاباً(٣٠) . على أية حال، فقد علق قائلاً "إننى على ثقة بأن وزارتى الخارجية و الدفاع سوف تدركان صعوبة الموقف هنا إذا ما رجع هؤلاء الضباط خاويى الوفاض ، بل على العكس فإنهم إذا لاقوا تشجيعاً فى واشنطن فإن قبضتنا سوف تقوي هنا للتفاوض بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط مع نجيب "(٣١).

لقد كانت الخارجية الأمريكية فى ورطة .فقد ذهبت توصيات كافري هباء، إذ حذرت لندن واشنطن من أن المساعدة الأمريكية لمصر سوف تضعف مركز بريطانيا(٣٢) . وقد أخذ اللوبى اليهودي بالضغط على إدارة ترومان لعدم تزويد مصر بالسلاح قبل أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل(٣٣) . خيب تردد واشنطن آمال النظام الجديد بالقاهرة ، وبات واضحاً أن كلمات كافري المعسولة ، وما أبداه وليام فوستر من وعود لتزويد مصر بالسلاح لم يكن انعكاساً حقيقياً لنوايا الإدارة الأمريكية .

إن فشل مصر فى إنهاء النزاع بينها و بين البريطانيين ، وفشلها فى الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية قد أحبط عبدالناصر ورفاقه . وفى مقابلة صحفية مع" النيويورك هيرالد تربيونNew York Herald Tribune " ذكر عبدالناصر أن" قادة الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ، ليقودوا الشعب فى حرب ضد البريطانيين ... وستكون الحرب حرب عصابات"(٣٤) . وكرر نجيب نفس الموقف،وكذا أنور السادات وصلاح سالم(٣٥) . وأبلغ كافري وزارة الخارجية الأمريكية بأن "البريطانيين ــ فى الحقيقة ــ قد حطموا ثقة المصريين فيهم كلية"(٣٦) . و توالت تقارير كافري محذرة . فقد شهدت الفترة من ديسمبر ١٩٥٢ إلى فبراير ١٩٥٣ العديد منها فقد ذكر فى إحداها

للخارجية الأمريكية بأن" أي تأخير فى المساعدة لمصر من شأنه أن يجعل العسكر يفقدون صوابهم وربما ثقتهم البالغة فينا"(٣٧) . وفى الوقت نفسه حذر كافري من أن تدهور مركز بريطانيا فى مصر ستكون نتيجته أنه "لن تكون هناك تسوية بريطانية ــ مصرية ، ولا منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط"(٣٨) . وبينما كانت المفاوضات الإنجليزية ــ المصرية متعثرة، أشار كافري على وزارة خارجيته بأنه "يجب ألا نتعجل المصريين بشأن المشاركة فى الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأن الجلاء سوف يتم بلا قيد أو شرط"(٣٩) . لقد ترك كافري الباب مفتوحاً ، فلم يستبعد إمكانية التعاون المصري مع الغرب للتوصل إلى تسوية . لكن من الواضح أن الأمريكيين قد تكيفوا مع الصيغة المصرية أكثر من الصيغة البريطانية. و أيد كافري الجلاء شرطاً أساسياً لأي تعاون مصري .

ثمة عديد من التفسيرات يمكن أن تكون وراء مواقف كافري . فقد تسلم العديد من تقارير المخابرات التى زعمت بأنه إذا فشلت المفاوضات المصرية ــ البريطانية ، فإن النظام الجديد ربما يحاول أن يغطى فشل سياسته الخارجية باتخاذه سياسة معادية تجاه الغرب. وفضلاً عن ذلك فإن هذه التقارير زعمت بأن النظام الجديد إذا واجه انشقاقاً داخلياً أو تزايداً فى حدة المعارضة الداخلية أو احتمال حدوث تهديد له، فإن الحكومة ربما تطلب السلاح من الكتلة السوفيتية و كذا ربما تزيد من حجم تجارتها معه ، كما أنها سوف تشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية(٤٠) . أدرك كافري من خلال موقعه أن خطر الحرب ليس ببعيد. إلا أن الوقت كان قد انتهى بالنسبة لإدارة ترومان ، التى ألزمها موقفها بأن تصبح مجرد مراقب سلبى أو بطة عرجاء وأصبح الجميع منتظرين إدارة أيزنهاور الجمهورية __التى انتُخبت حديثاً__ التى ربما قد تلبى المطالب العسكرية المصرية ، و ترضى المطالب الإستراتيجية البريطانية فى قاعدة السويس(٤١) . ويصور دين أتشيسون__وزير الخارجية الأمريكى ــ فى إدارة ترومان الموقف تصويراً حسناً حين يقول" فى شهر يناير ، وخلال الأسبوع الأخير لنا فى الإدارة ، لم يتقدم أحد لنا بصيغة مرضية لبدء المحادثات السرية... و ... لم يكن هناك تقدم بشأن الطريق

المسدود أمام النزاع الإنجليزي__المصري خلال عام ١٩٥٢ ، أكثر مما كان عليه الحال فى عام ١٩٥١ ... ولم يتفوق المحافظون على العمال . أما خلفاؤنا فلن يأتوا بأحسن مما جئنا به"(٤٢). ومع هذا فإن دور الولايات المتحدة كوسيط إضافة إلى التنسيق الذي قام به كافري مع الخارجية الأمريكية ، كانا مصدر قلق و ضيق لصناع القرار البريطانى ، الذين أكدوا بأن الولايات المتحدة ــ خاصة ممثلها فى مصر ــ حاولت تقويض المركز التفاوضى لبريطانيا لصالح مصر .

الســـودان :

إن الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة فى هذه المرحلة إزاء الوفاء بالمطالب العسكرية البريطانية و المطالب السياسية المصرية حول قناة السويس لم يمنعها من استغلال الأمور الأخرى التى حدث اتفاق بشأنها بين مصر و بريطانيا مثل مسألة وضع السودان مستقبلاً .

لقد كانت السودان تمثل حجر عثرة فى المفاوضات المصرية ــ البريطانية، ولم يرفع النظام الجديد ما رفعه النظام القديم من ضرورة "الجلاء ووحدة وادي النيل"(٤٣) . و من أجل دفع المفاوضات إلى الأمام ، قرر العسكريون إسقاط مطالب مصر بشأن الاتحاد مع السودان لصالح الحكم الذاتى للسودانيين، علاوة على هجرهم لتكتيكات النظام القديم التى كانت تربط مسألة السودان بمسألة الدفاع . وقد استحسنت وسائل الإعلام الغربى الموقف المصري الجديد ، فكتبت "التايمز" فى صدر صفحاتها الرئيسية تعليقاً يقول "على ما يبدو فإن مصر قد قدمت فى مسألة السودان أكثر مما قدمه البريطانيون وزيادة"(٤٤) .

و كانت هناك أسباب عديدة وراء المبادرة التى تقدم بها الضباط بشأن السودان، فطبقاً لجون مارلو ، فإن اللواء نجيب ورفاقه كان لديهم الحس الجيد لإدراك أن الشيء الرئيسى بل و الحيوي فى اهتمام مصر بمسألة السودان هو موضوع مياه النيل، فالحصول على حصة مصر بصورة مرضية يتم من خلال علاقات الصداقة والود مع

السودان المستقل[٤٥] . والتفسير الثانى ، وهو الأكثر أهمية ، الدور الذي لعبه كافري من وراء الستار ، مستغلاً رغبات الضباط فى الوصول إلى حل وسط بالنسبة للسودان . فقام فى أكتوبر ١٩٥٢ بالضغط عليهم "للدخول فى اتصالات غير رسمية مع ممثلى السفارة البريطانية"[٤٦]، وحين استؤنفت المفاوضات فى أكتوبر ١٩٥٢ ، بدا واضحاً أن حل المسألة المصرية ــ البريطانية فى هذا الشأن أصبح ممكناً، ومع هذا فقد توقع الأمريكيون أن تعرقل التكتيكات السياسية البريطانية نجاح المفاوضات[٤٧]، ولهذا فإن الخارجية الأمريكية لم تتوان فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢ وقبل أن تتحطم المفاوضات أن تبدي للخارجية البريطانية موقفها بقولها "إذا أفلتت هذه الفرصة للاتفاق من أيدينا،فإننا سوف لا نجد فرصة أخرى لإنهاء مشكلة السودان وفتح الطريق أمام الاتفاق مع مصر حول المسائل الأخرى"[٤٨]، لقد ذهبت النصيحة الأمريكية هباء . فتعقد الموقف بين المصريين و البريطانيين بصورة واضحة .

وقد دفع هذا واشنطن إلى تبنى موقف أكثر تشدداً لمواجهة المناورات السياسية البريطانية ، فقد أوضح دين أتشيسون للبريطانيين بأنه "إذا ما تحطمت المفاوضات بشأن السودان ، ولم تتخذ خطوات بشأن المفاوضات حول مسألة الدفاع ، فإن الولايات المتحدة مضطرة إلى الاحتفاظ بحريتها الكاملة فى العمل فيما يتعلق بمصر"[٤٩] .

و من أجل حل المأزق و تجنب التدهور الواضح فى الموقف ، لم يجد كافري بداً فى فبراير ١٩٥٣ من الضغط على الجانب المصري لقبول الاقتراح البريطانى النهائى حول مسألة السودان. لقد فرض الأمريكيون نفوذهم على الطرفين ، مما أدي إلى استئناف المفاوضات مرة أخرى، وتم التوصل ــ سريعاً ــ إلى اتفاق بشأن السودان . وبهذا أُزيلت العقبة الرئيسية التى كانت تعترض طريق العلاقات الإنجليزية–المصرية بعد ربع قرن من الجدل الساخن، و اعترف نجيب بدور كافري فى هذا الموضوع شاكراً إياه على "تقريب وجهتى النظر"[٥٠]، وقد رأي نجيب أن الاتفاق قد "فتح صفحة جديدة مع بريطانيا العظمى و الولايات المتحدة"[٥١] .

إن السلوك العملى للضباط الأحرار فى معالجة مسألة السودان ، دفعهم إلى التعلق بالآمال الكاذبة ، معتقدين بأن تسوية مسألة السودان ربما جعلهم يتخطون العثرة التى أربكت علاقتهم بالقوي الغربية، لكن مع هذا ظلت العلاقات الإنجليزية ـ المصرية فى طريق مسدود، فهذا المأزق فى علاقات مصر بالغرب كان يعزوه إلى حد كبير ، النفوذ القوي لسلطة بريطانيا فى الاعتراض على شحن الأسلحة إلى مصر، و نظراً لاستمرار الحظر البريطانى ، فإن الولايات المتحدة رأت عدم تقويض مكانة حليفتها فى الحرب الباردة ، ومن ثم كان العجز عن تقديم المساعدة العسكرية و الاقتصادية لمصر شيئاً مؤكداً(٥٢) .

إن هناك العديد من الأدلة على أن هذه التكتيكات السياسية قد أحبطت عبدالناصر وأرغمته على مهاجمة الولايات المتحدة علانية للمرة الأولى و اعتبرها مؤيدة "للقوى الإمبريالية" ، وقد استشعر السفير الأمريكى بالقاهرة الخطر ، كما أن تقارير المخابرات العديدة توقعت بأن الإخوان المسلمين ربما يلجأون إلى حرب العصابات ضد القوات البريطانية الموجودة فى قاعدة السويس(٥٣) .

ومن أجل إزالة أي شك حول موضوع المسألة السودانية وخفض حدة التوتر، لم يتردد كافري فى التدخل حيث أبلغ فوزي بأن "هذا هو الوقت المثالى بالنسبة للمصريين للاحتفاظ بأفواههم مغلقة"(٥٤)، وفى المقابل وعد فوزي_كدبلوماسى مخضرم ـ "باتخاذ خطوات تتضمن إعطاء تعليمات إلى "الرقيب " بعدم إثارة قضية الجلاء"(٥٥)، وقد كرر عبدالناصر الموقف ذاته ، وكذلك صلاح سالم . و من أجل منع التدهور الكبير فى الموقف الأنجلو–مصري ، اجتمع ممثل السفارة الأمريكية بعضوين بارزين من أعضاء الإخوان المسلمين و أخبرهما بأنه "سيكون من سوء الحظ إذا تدخلت عناصر غير مسئولة وضيعت الفرص التى تحققت بها هذه الإنجازات"(٥٦) .

أدرك صناع القرار السياسى الأمريكى أنه بسبب تدهور الموقف بين بريطانيا ومصر، فإن التوازن بين العناصر المعتدلة و العناصر المتطرفة ربما يتحول لصالح الأخيرة(٥٧). وكان واضحاً لهم أن النظام العسكري بحاجة إلى تثبيت مكانته فى

الداخل . لهذا أظهر عبدالناصر شعوراً ودياً تجاه الغرب،موضحاً أن نظام الحكم الجديد"نظام معاد للشيوعية"(٥٨)، وتأكيداً لهذا الموقف فقد أعطى عبدالناصر تأكيداً شفهياً للقوي الغربية بأنه سوف يقدم تسهيلات للغرب فى حالة نشوب حرب تهدد الشرق الأوسط(٥٩)، و بناء على هذا فإن حكومة الولايات المتحدة قد قامت بتوقيع اتفاقية اقتصادية مع الحكومة المصرية ، قدمت بموجبها لمصر مبلغ عشرة ملايين دولار لتمويل مشروعاتها التكنولوجية فى مجالى توليد الكهرباء واستصلاح الأراضى(٦٠). فبالرغم من الخلاف بين مصر وبريطانيا ، فإن علاقة مصر مع الولايات المتحدة لم تتأثر وطال شهر العسل بين البلدين . وكان أحد أسباب ذلك هو أن إدارة إيزنهاور بدأت فى اتخاذ "رؤية جديدة"للشرق الأوسط عقب انتخابه فى يناير ١٩٥٣(٦١) .

إدارة إيزنهاور و النزاع الإنجليزي ــ المصري :

لقد كانت الإدارة الأمريكية الجديدة قلقة بشأن تدهور مكانة الغرب عامة ومكانة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط خاصة(٦٢) . وتلافياً لهذا ، فإن الإدارة الجديدة بدأت فى وضع إطار جديد للإستراتيجية الغربية تجاه الشرق الأوسط ، وهو إطار تمثل فيه مصر "حجر الزاوية" بشكل واضح آنذاك(٦٣) . وجاء تقرير مجلس الأمن القومى الأمريكى ليؤكد هذا الطرح كما أوصى ــ التقرير ــ بأنه "لابد للولايات المتحدة ... أن تعمل على تقوية وضع مصر كنقطة ارتكاز فى الإطار المقترح(٦٤) . و كانت هذه التقديرات الأمريكية بعيدة كل البعد عن الواقع ، حيث لم تأخذ فى اعتبارها حقيقة هامة أن عدم وجود تسوية للنزاع المصري ــ البريطانى بصورة سليمة من شأنه أن يقوض المبادرات والسياسات الأمريكية فى المنطقة . فقد حمل إيزنهاور ــ فى ١٦ مارس ١٩٥٣بريطانيا ــ لوماً كبيراً ــ لفشل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط لأنه من وجهة نظره "تتعامل مع الأمور المصرية بصورة سيئة"(٦٥) .

لقد وجدت إدارة إيزنهاور نفسها فى مأزق فى بداية شهر إبريل ١٩٥٣ ، فهى من ناحية تريد أن تبدي رغبتها فى تأييد الأمانى الوطنية المصرية ، وكذا بناء منظومة الدفاع الإقليمى عن الشرق الأوسط لمواجهة التهديد السوفيتى ، ومن ناحية أخرى كانت

واشنطن أسيرة تحالفها التقليدي مع بريطانيا و القوي الاستعمارية الأخرى . لقد كانت معضلة تواجه الإدارة ، فكيف يمكن لها أن تسلم بمركز بريطانيا فى مصر دون تضحية بمبادئها فى مواجهة الاستعمار ودون المخاطرة بجهودها من أجل تحسين علاقتها مع مصر .

فى الوقت نفسه كانت وكالة المخابرات المركزية و السفارة الأمريكية بالقاهرة تكتبان العديد من التقارير حول تدهور العلاقات المصرية ــ البريطانية ، و التى يرون أنها من الممكن أن تؤدي إلى استئناف أعمال العنف مرة أخرى[٦٦] . وأكد هذا ما جاء فى الصفحة الأولى من "التايمز" ــ فى ٩ مارس ١٩٥٣ ــ بأن "مصر تفتح معسكرات الجيش للمدنيين"[٦٧] .

ورغماً عن المشكلات الجوهرية التى كانت تعترض طريق العلاقات المصرية_البريطانية ، فإن كلا الجانبين كان يحدوه الأمل فى إحداث تقدم سريع إزاء التسوية السلمية . لقد أصبح لأمريكا المكانة الأولى لدي الطرفين، وقد اعترف رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل بهذه المكانة ، ولذلك فإنه لم يتردد فى أن يطلب من واشنطن تعيين رجل عسكري ذي رتبة عليا للاشتراك فى مباحثات الدفاع المصرية ــ البريطانية لمساعدة السفير كافري[٦٨]، وبعد اتصالات مبدئية عديدة اختار الرئيس إيزنهاور الجنرال ج .هول نائب رئيس هيئة الأركان ليمثل الجانب الأمريكى فى محادثات الدفاع المصرية ــ البريطانية المرتقبة[٦٩]، وفى الوقت نفسه فقد أوضح إيزينهاور لنجيب و إيدن بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تدخل فى المفاوضات ما لم تدعُها الحكومة المصرية و ترفق بدعواتها السبب الموجب للدعوى ، وذلك لعدم رغبة الولايات المتحدة فى وضع نفسها فى موضع "غير المرغوب فيه"[٧٠] .

لم يتردد المصريون فى معارضة العرض الأمريكى بالاشتراك فى المفاوضات[٧١] . وظهر ذلك بوضوح حينما أبلغ عبدالناصر كافري بأن المجلس العسكري "يرغب فى تجنب وضع الولايات المتحدة فى موقف المشارك فى العداء الموجه ضد بريطانيا"[٧٢] .

لكن محمد نجيب حاول ـ بصعوبة ـ استغلال الرفض المصري لتحسين الصورة القومية للنظام الجديد فى مصر بالهجوم علناً على العرض الأمريكى المبدئى حين صرح "بأننا لدينا ما يكفينا مع واحد ... ولن أقبل أي تدخل يتعلق باستقلال هذا البلد"(٧٣)، وفى نفس الوقت قام كل من نجيب ومحمود فوزي وزير الخارجية المصرية بإبلاغ كافري سراً أنه "يمكنكم أن تنجزوا الكثير من وراء الستار"(٧٤) . لقد أراد المجلس العسكري أن يجنب نفسه و الولايات المتحدة هجوم المعارضة الداخلية التى كانت تشير إلى أصابع الولايات المتحدة فى اتفاقية السودان و اتهام أمريكا بأنها تتدخل فى شئون مصر السياسية(٧٥) . كما أن الدور الأمريكى المحتمل فى المشاركة فى المفاوضات سوف يدعم الشائعات التى يطلقها الاتحاد السوفيتى القائلة بأن النظام العسكري قد يفتح الطريق أمام اشتراك مصر فى منظومة الدفاع الغربى عن الشرق الأوسط ، وهو الشيء الذي عارضه أسلافه من الوفديين . و أبدي النظام الجديد رغبته سراً فى التودد للولايات المتحدة، حينما صرح عبدالناصر لليكلاند ـ ضابط المخابرات الأمريكية ـ بأن "نجيباً سيعطى تأكيداً سرياً شفهيا حول التسهيلات الأساسية التى ستكون تحت تصرف الغرب فى حالة نشوب حرب تهدد الشرق الأوسط "(٧٦) ، كما أكد رغبته فى إمكانية التباحث حول إقامة سلام بين مصر وإسرائيل عقب حل النزاع البريطانى ـ المصري(٧٧) .

لكن مع هذا ، فقد كان موقف أمريكا بالنسبة لمصر غير واضح . وقام محمد حسنين هيكل المستشار الموثوق به لدي عبدالناصر و المحلل السياسى المعروف بإثارة مشكلة مع إدارة إيزنهاور بطرح تساؤل موجه إلى إدارة إيزينهاور فى مقال له نشر فى ٨ إبريل ١٩٥٣ تحت عنوان "أخبرنا بصراحة ووضوح أين تقف"(٧٨)، و توالت الأحداث واستشعر صناع القرار السياسى فى أمريكا بالخطر، و تحت هذا الموقف قامت إدارة إيزينهاور مع نهاية مارس وبداية إبريل بدفع تشرشل إلى ضرورة بدء المفاوضات مع نجيب "بأسرع ما يمكن"(٧٩)، وقد أظهر المصريون رغبة واضحة فى بدء المحادثات مع البريطانيين رغم عدم إيمانهم بالتوصل إلى نتائج ناجحة(٨٠) .

وأخذت نغمة الاعتدال تسيطر على الجانب المصري وقد وضح هذا فى ١١ إبريل عندما أدلى عبد الناصر بتصريح إلى مراسل " الأوبزرفر The Observer " قال فيه "أنت تسأل ما هى سياستنا ــ إن سياستنا هى الاستقلال التام . لكننا كذلك نود أن تؤدي قاعدة قناة السويس وظيفتها بنجاح ... ونحن على علم بأننا سنحتاج الفنيين ،لأن المعدات البريطانية بالقاعدة ستكون بحاجة إلى فنيين"(٨١) . رحبت السفارة الأمريكية و السلطات البريطانية بالتصريح السابق معتبرين إياه يبعث على الأمل و التشجيع، وخلال الاجتماعات المتكررة بين ممثلى السفارة الأمريكية وبين عبدالناصر وصلاح سالم،فإنهم لم يستبعدوا إمكانية مشاركة مصر فى اتفاقيات للدفاع الإقليمى مع الولايات المتحدة وبريطانيا، بمجرد التوصل إلى التسوية (٨٢).إن اعتدال النظام العسكري و رغبته فى الوصول إلى اتفاق يمكن أن يعزي إلى شدة حاجته للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة(٨٣)، و كان ذلك مطلوباً لسببين أولهما ضمان ولاء العسكر للنظام الجديد والثانى تقوية سلطتهم فى مواجهة المعارضة الداخلية .

لقد بدأت الحكومة الأمريكية تدرك أهمية استخدام الدعم الأمريكى كورقة ضغط على النظام الجديد و من هذا المنطلق فقد صرحت حكومة الولايات المتحدة فى نهاية مارس ١٩٥٣ بأن مصر مؤهلة للمنح العسكرية ، لكن هذه المنح "مقصورة على الجانب التدريبى فقط" (٨٤). من الواضح أن هذا التصريح لم يفِ بالمتطلبات العسكرية المصرية ، وكانت الحكومة المصرية تعتبر هذا التصريح بمثابة "بداية الطريق" ، حيث من الممكن أن تتبعه مطالب أخري متزايدة حال التوصل إلى تسوية بين بريطانيا ومصر .

كان الإغراء الأمريكى (أو سياسة العصا والجزرة) عاملاً رئيسياً وراء القرار المصري باستئناف المحادثات مع البريطانيين . و من أجل تجنب أ ية عقبات فى طريق المفاوضات ولتشجيع النتائج الإيجابية لها ، نصح كافري عبدالناصر ورفاقه بعدم التشديد على الجلاء التام فى هذه المرحلة من المفاوضات،فقد شعر بأن"البريطانيين لن يقبلوا مثل هذا المطلب"(٨٥) .

ساعدت الجهود الأمريكية على استئناف المفاوضات فى ٢٨ إبريل . واجتمع المشاركون ست مرات ، لكن المفاوضات وصلت مرة أخرى إلى طريق مسدود . فطبقاً لرواية نجيب و البغدادي فإن بريطانيا أصرت على ضرورة قبول مصر لنوع من التحالف العسكري أولاً قبل أن يجلوا البريطانيين عن منطقة القناة ، بينما شدد مجلس قيادة الثورة على أن الاستقلال شرط أساسى لأي تحالف شكلى مع الغرب ، لأن حكومة دولة محتلة لا يمكن أن تتفاوض مع السلطة المحتلة لها على معاهدة تحالف(٨٦) .

على أي الأحوال ، فإن الضباط احتفظوا بحريتهم فى الاختيار وذلك برفضهم للصيغة البريطانية ، وفى الوقت نفسه فإنهم "اقتربوا من العرض الذي كان قد تم تقدم به الرئيس الأمريكى للتعاون مع واشنطن بشأن حلف الدفاع عن الشرق الأوسط"(٨٧) . ورغماً عن المرونة والعملية اللتين اتسمت بهما الدبلوماسية المصرية ، فإن عبدالناصر ــ مع هذا ــ أوضح لأحد موظفى السفارة الأمريكية بأن "القاعدة لابد أن تكون قاعدة مصرية و تحت سيطرة مصرية، و نحن نرغب فى أن يترك البريطانيون هيئة أركانهم تحت حمايتنا ... كما نرغب فى قبول فنييهم ... لكن إدارة الفنيين لابد أن تكون تحت أيدينا"(٨٨) . وأدرك الأمريكيون على الفور أن خطتهم الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط أصبحت ضرباً من المستحيل، لهذا قرر دالاس التحقق من الموقف بنفسه ، فسافر إلى الشرق الأوسط خاصة وأنه قد ساد الاعتقاد فى الدوائر الأمريكية بأن الموقف البريطانى يتدهور بصورة سريعة ، وقد امتلأت أوراق الخارجية الأمريكية بالشكوى من "أن السياسات الاستعمارية والإمبريالية بمثابة أحجار حول رقبتنا" أي الأمريكيين(٨٩) .

رحلة دالاس إلى الشرق الأوسط :

قبيل رحلة دالاس إلى الشرق الأوسط بأربعة أيام ، صرح وزراء الخارجية العرب عقب اجتماعهم فى ٦ مايو ١٩٥٣ تأييدهم للقضية المصرية ، و طالبوا بريطانيا بسحب قواتها من مصر دون قيد أو شرط(٩٠) . وفى هذا التوقيت ــ تقريباً ــ أدلى الرئيس محمد نجيب بحديث لم يختلف فيه عن أسلافه الوفديين إذ صرح بأن "الاستقلال لا يمنح بورقة، وإنما يتحقق فقط بالتضحية و بذل الدماء"(٩١) .

وجاء الموقف العربى زاداً جديداً لمصر لتقوية مركزها فى مواجهة بريطانيا و لحث الولايات المتحدة على أن تمارس ضغطها على البريطانيين ليصبحوا أكثر مرونة، وطبقاً لهذا الافتراض فإن مصر اعتقدت بأن التأييد الذي حصلت عليه من الجامعة العربية لقضيتها يحث الولايات المتحدة على تقديم يد العون لميثاق الضمان الجماعى العربى ، وهو ما ترغب السلطة المصرية فى ضمانه . و بهذه الطريقة فإن التأييد الأمريكى يقدم لمصر الفرصة لبسط نفوذها على العالم العربى .

وقبل أن يصل إلى القاهرة بأربعة أيام ، تسلم دالاس رسالة شخصية من ونستسون تشرشل ، يطالبه فيها أن تؤجل الولايات المتحدة تزويد مصر بأية مساعدات عسكرية و اعتبر دالاس هذا الطلب البريطانى جزءاً من سياسة تهدف إلى عرقلة الخطط الأمريكية فى المنطقة ، كما تهدف أيضاً إلى إضعاف مركز دالاس فى أثناء محادثاته مع المصريين . ولهذا قامت إدارة إيزينهاور بتحذير تشرشل مما يمكن أن يقع إذا لم تلب المطالب العسكرية لمصر ، كذلك ما يمكن أن يُتوقع للمركز الأمريكى الذي "تشعر بأنه ربما لا يجعل هناك استمرارية لهذه التكتيكات الضعيفة دون نتائج خطيرة على علاقاتنا بمصر(٩٢)، وعشية زيارة دالاس لمصر كان الموقف بالفعل قد تعقد ، خاصة حينما صرح نجيب بأن المساومة على الحق "شئ مُخجل"(٩٣) .

كانت هناك ثلاث قضايا رئيسية تشغل انتباه دالاس قبل سفره إلى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٥٣ ، القضية الأولى :تسوية النزاع الأنجلو ــ مصري . و الثانية : هى المشاركة المصرية فى شبكة الأمن الجماعى المضادة للسوفيت ، أما القضية الأخيرة فهى حث مصر على أن تصبح أول دولة عربية تقيم اتفاقية سلام مع إسرائيل(٩٤) .

وفى ١١ مايو ١٩٥٣ نشر محمد أبو الفتح ، "رئيس تحرير جريدة المصري" ، رسالة صريحة موجهة إلى الوزير دالاس ذكر فيها أنه "إذا أرادت أمريكا أمن الشرق الأوسط ... فلتترك الشعب العربى ينظم دفاعه بنفسه ، ولتزودهم بالسلاح" . كما أضاف قائلاً: "إن دالاس لم يأت إلى هنا ليسمع أفكارنا ، ولكن ليرغمنا على قبول

حلوله" التى وافقت عليها كلتا الحكومتان الأمريكية والبريطانية(٩٥)، وفى جريدة الأخبار التى يقوم على نشرها الأخوان أمين ، أكد مصطفى أمين على الموقف ذاته(٩٦) . أما جريدة "الدعوة" الخاصة بالإخوان المسلمين ، فقد اتخذت شكلاً قاسياً فى انتقاد بعثة دالاس، فذكر المقال الرئيسى أن "مبعوث الدولار لن ينصت إلى صوت الإنسانية المعذبة، فالقوة الوحيدة التى تدفع بفكرة المساومة بعيداً عن تفكير دالاس هى ثباتنا نحن"(٩٧) .

فى ظل هذه الأجواء بدأ دالاس محادثاته مع المصريين، فعقد اجتماعاً مع نجيب، وآخر مع عبدالناصر ، و طبقاً لمحمد حسنين هيكل و الوثائق الأمريكية فقد كانت هناك ثلاثة موضوعات تم بحثها: الاحتلال البريطانى وطلب الأسلحة والاقتراحات الغربية بشأن منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط . و أثناء محادثات نجيب ــ دالاس أكد الأخير مرات عديدة على أنه "ليس هناك حكومة فى أي قطر عربى يمكنها الآن أن تعمل ضد رغبة شعبها الذي يكره البريطانيين ولديه إحساس طيب نحو الولايات المتحدة"(٩٨) . وفى نهاية تصريحه ، أوضح نجيب لدلاس على ضرورة أن "تخلصنا أولاً من الاحتلال البريطانى ، وعندئذ يمكننا أن نتفاوض بحسن نية" . لكن نجيباً حاول أن يُبقى الباب مفتوحاً بشأن موضوع إمكانية التحالف العسكري حيث أبلغ دالاس بأنه "ليست هناك دولة يمكن أن تقف بمفردها" ، وعبر له عن أن "روسيا ليست صديقة لنا" . وباختصار فإن نجيب لم يستبعد احتمال المشاركة المصرية فى شبكة الدفاع عن الشرق الأوسط بعد جلاء بريطانيا وفى نهاية محادثاتهما أوضح نجيب لدالاس بأن فشلهم فى التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين سوف يؤثر عكسياً على مركز حكومته وربما "تحدث ثورة أخرى و تكون نتائجها لا تعد ولا تحصى" (٩٩). أما عبدالناصر فإنه فى خلال اجتماعه مع دالاس فى ١٢مايو ١٩٥٣ كرر موقف نجيب ، فضلاً عن أنه أشار على دالاس بأن "الشعب المصري يعتقد أن منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط استمرارية للاحتلال"(١٠٠).

بات من الواضح أن المسألة التى بحثها الاتفاق ، والأهداف التى شرع دالاس فى إتمامها كان لها نتائج مهمة على فرص نجاحه . فمن سوء حظه أن الأحداث لم تسر كما كان متوقعاً لها ؛ فبسبب استياء مصر ، لم يتردد دالاس من البداية أن يخبر نجيباً بأنه يشعر أن اقتراح منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ــ وهو الأساسى ــ لم يلق الموقف الذي كان يلقاه من قبل و انتهت صلاحيته ، وبأنه يعتقد أن هناك شيئاً آخر يمكن أن يظهر . وكان استبعاد مسألة منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط من المباحثات قد دفع دالاس إلى أن يبلغ نجيباص بأن "الولايات المتحدة لا يمكنها تزويد مصر بالسلاح لكى تحارب البريطانيين"(١٠١) . وخلال حديثه مع نجيب ركز دالاس ومساعدوه على النزاع الإنجليزى ــ المصري على أمل أن تعزز تسوية الخلاف مركزيهما فى العالم العربى ويُبعدُ احتمالات المد السوفيتى فى المنطقة، وحيث أن السياسة الأمريكية كانت ذات أهداف محددة وهى أهداف ذات صعوبات ضئيلة، لهذا أكد دالاس للقادة العسكريين المصريين بأن الفعالية Efficiency هى نقطة الفصل فى موضوع "القاعدة" ، كما أكد أنه من المهم للولايات المتحدة ألا يؤثر وضع القاعدة على صلاحيتها للاستخدام فى حالة الحرب أو يؤثر على مهلة الاستعداد لها . كما أضاف دالاس بأنه "لا أحد يمكنه أن يتحمل خلو القاعدة من القوة اللازمة"(١٠٢) . وخلال اجتماعه مع فوزي و نجيب شدد دالاس على الموقف الأمريكى فيما يتعلق بالصيانة الفنية لقاعدة السويس ، كما صرح بأنه لابد من الحفاظ على أعلى درجة من الفعالية للقاعدة . لكن دالاس فى ختام زيارته لمصر فعل ما فى وسعه لتصحيح الانطباع المصري بأن "الولايات المتحدة تؤيد تماماً ــ وبشكل أعمى ــ السياسة البريطانية فى مصر"(١٠٣) . وبهذا لم يعمل الخلاف مع الحليف الأمريكى على فتور العلاقات الأمريكيةــ المصرية فى هذا الوقت . ومن أجل أن يبرهنوا على شعورهم الودي خلال جهودهم للتوصل إلى تسوية مرضية للنزاع الإنجليزي ــ المصري ، تكفل الضباط بعدم اتخاذ إجراءات عنيفة ضد بريطانيا إلى حين عودة دالاس إلى الولايات المتحدة حتى تكون لديهم فرصة مراجعة المواقف(١٠٤) .

إن فشل دالاس فى الحصول على مشاركة مصرية فى منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط لم يؤثر على الأمل الأمريكى بأن تكون مصر أول دولة عربية تتوصل إلى سلام مع إسرائيل. فالقادة العسكريون المصريون من جهتهم غالوا فى تقدير إمكانياتهم فى تأليب الولايات المتحدة ضد بريطانيا . فكلا الطرفان كان عنيفاً فى التعامل مع "خصمه" ، معتقداً بأن الأحداث ربما تؤدي إلى إتمام أهدافه دون ثمن باهظ . ومع هذا فإن رحلة دالاس قد منحته الفرصة فى إعادة تقدير الموقف الأمريكى ودور الولايات المتحدة فى النزاع بين بريطانيا ومصر(١٠٥).

عاد دالاس من مهمته فى نهاية مايو ١٩٥٣ . ورفع دالاس تقريراً سرياً إلى الرئيس الأمريكى شرح فيه النزاع الإنجليزي ــ المصري و تحليله الشخصى لهذا النزاع . كما أوصى بأنه "لابد للولايات المتحدة أن تعمل على إقناع بريطانيا بتليين موقفها" . وختم دالاس تقريره بقوله: "إن القول السابق بأن الشرق الأوسط قد أصبح أقل حدة فى ظل الحماية البريطانية قول ضعيف" و "مثل هذه القوات إن تُركت فى المنطقة فإنها تمثل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار أكثر من كونها عامل استقرار" (١٠٦).

إن تقدير دالاس للموقف من الممكن أن يعزي فى الأساس إلى تقارير المخابرات التى أكدت أن العداء الإنجليزي-المصري يعد بمثابة اختبار حقيقى للتضامن العربى(١٠٧) . وهذه التقارير تثير تساؤلاً واضحاً ، وهو : هل ستعلن الجامعة العربية عن عقوبات اقتصادية ضد بريطانيا ؟ وما هو عدد المتطوعين الذين سيأتون من الدول العربية للقتال بجانب إخوانهم المصريين ضد القوات البريطانية ؟ إذا وقع قتال كما كانت هناك تقارير أخرى ــ أعدت أثناء إقامة دالاس بالقاهرة ــ تعزز تقارير المخابرات، وكان هناك عدد من تلك التقارير يوحى بأن التدهور فى العلاقات الإنجليزية ــ المصرية سيؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الجانبين(١٠٨) . فأي عمل عسكري بريطانى ضد مصر سيشكل تهديداً للأنظمة الموالية للغرب فى المنطقة ، وبذلك تتزايد احتمالات المد السوفيتى فى المنطقة العربية . وقد كان معلوماً أن أي تدخل عسكري بريطانى سيضع حداً للمحاولات الأمريكية لإقرار السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

وفيما يتعلق بالقضية الأساسية ــ منظومة الدفاع ــ فقد حاول دالاس عقب عودته للولايات المتحدة أن يجد حلاً للمشكلات التى تعوق إتمامها . وكان طريقه لحل المشكلات قد أخذ شكلاً مضاعفاً وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع الإنجليزي ــ المصري، ومن أجل حل الخلاف العربى ــ الإسرائيلى أو على الأقل التوصل إلى صيغة تعايش بين الجانبين، لكن فكرة إقامة منظومة دفاعية ترتكز على مصر قد وضعت ــ بصورة مؤقتة ــ على الرف، لكى يسهل حل المشكلات الأخرى . فقد أدرك دالاس أن نجاح منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط أصبح الآن شيئاً صعب المنال(١٠٩) . فمعظم الدول العربية "كانت تخشى الصهيونية أكثر مما تخشى الشيوعية" ، كما كانوا كذلك منغمسين فى نزاعاتهم مع بريطانيا و فرنسا ، ومن ثم أعطوا التهديد السوفيتى أهمية ضئيلة(١١٠) . وقد كان تقدير دالاس لمنظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ودور مصر يعزي إلى عدة عوامل : فطبقاً لملف دالاس السري للغاية ، لم تكن قاعدة قناة السويس ذات أهمية كبيرة . ولقد أصبح واضحاً للإستراتيجيين الأمريكيين والبريطانيين أن الدفاع عن دول الشرق الأوسط يستلزم عدة قواعد فى الحزام الشمالى. علاوة على أن وجود الأسلحة النووية قد أكد الحاجة الملحة للانتشار العسكري الواسع . ولهذا كان من الضروري بناء "الحزام الشمالى" ومن ثم أصبح الاقتراب من حل قضية قاعدة السويس أمراً محتملاً .

فى الوقت نفسه كان هناك عدم إدراك لتعثر الاتصالات بين البريطانيين و المصريين منذ فشل المفاوضات فى مايو، ولم يكن لدي أحد من الجانبين القدرة على فصل نواياه عن أفعاله ، ولا القدرة على الإسهام فى مشروعات مشتركة، وعقب انتهاء مهمة دالاس استرجع المصريون جهودهم لاستعادة المفاوضات مع البريطانيين . ففى ٢٦ مايو قام عبدالناصر بإبلاغ السفير الأسترالى بالقاهرة بأنه "سيكون من السخف لمصر أن تقوم بمحاربة البريطانيين" . علاوة على أنه صرح بأن "مصر مستعدة لقبول الفنيين البريطانيين"، لكن ليس قبولاً "بلا حدود" . كما كرر نجيب تأكيد الموقف نفسه لمراسل صحيفة الديلى هيرالد اللندنية(١١١) . و من أجل التغلب على المأزق ،

طلب السفير المصري بواشنطن من الخارجية الأمريكية أن تقدم بعض الاقتراحات حول كيفية استعادة المفاوضات مع المملكة المتحدة(١١٢)، و كانت المرونة و الواقعية ظاهرتين فى العرض المصري . وخلال حديث أحمد حسين مع نائب وزير الخارجية الأمريكى ، بدالى سميث ، أظهر حسين سفير مصر فى واشنطن رغبة مصر فى قبول عدد صغير من الفنيين البريطانيين "لفترة قصيرة"(١١٣) .

استبعد الاقتراح المصري عدداً معيناً من العوائق هذا من ناحية ، و من ناحية أخري حاول النظام المصري الحفاظ على الروابط الواسعة مع الولايات المتحدة من أجل استخدامها كورقة ضغط ضد البريطانيين فى حالة صعوبة التغلب عليهم ، كان الاهتمام المصري بالمشاركة الأمريكية فى حل النزاع قد دفع نجيباً بأن يصرح فى مقابلة له مع راديو دمشق فى ١٢ يونيو بأنه"ليس لديه اعتراضاً على وساطة الولايات المتحدة فى نزاع القناة"من أجل التوصل لحل الخلاف المصري ـ الإنجليزي(١١٤) .

الجهود الأمريكية لاختراق الطريق المسدود عقب رحلة دالاس :

زاد الأمريكيون من جهودهم لتحطيم الطريق المسدود . ففى رسالة غاية فى السرية مؤرخة فى ١٧ يونيو طلب إيزنهاور من ممثله فى لندن أن يخبر تشرشل "أنه فى صالحنا جميعاً إذا استأنفت المفاوضات الإنجليزية ـ المصرية بالقاهرة"،كما أضاف "إننا نشعر بأن الاتفاق مع مصر وحدها أصبح قابلاً للتنفيذ أكثر من فكرة الاتفاق الخاص بمنظومة الدفاع عن الشرق الأوسط"(١١٥)، ورغم أن البريطانيين والمصريين قد استأنفوا محادثاتهم بصورة غير رسمية(١١٦) إلا أن رد تشرشل لأيزينهاور فى ١٧يونيو لـم يكـن مشـجعاً لـلإدارة الجمهورية على اتخاذ خطوات فعالة بشأن "طلبهم من المصريين بأن يستأنفوا المباحثات بشكل رسمى"(١١٧) . وبدلاً من ذلك نري الموقف الأمريكى قد تصلب بخصوص المطالب المصرية ، و أبلغوا ممثل مصر فى واشنطن بأن "حكومة الولايات المتحدة ــ المبررات إستراتيجية عسكرية ــ تعتبر أن القاعدة "لابد أن تتاح لجميع الدول الغربية فى حالة نشوب حرب عامة فى أي مكان من

العالم"(١١٨) هنالك عدة اعتبارات وراء تحرك الموقف الأمريكى للاتجاه المعاكس خاصة فيما يتعلق بإتاحة" Availability" قاعدة القناة. وأحد هذه الاعتبارات هو انهيار السياسة الأمريكية فى إيران ، مما دفع الولايات المتحدة إلى التلاحم مع موقف المملكة المتحدة بخصوص تزايد المطالب القومية فى الشرق الأوسط . فلقد أدرك صناع القرار السياسى فى واشنطن بأنهم مضطرون إلى هجر ـ أو على الأقل تبديل ـ دبلوماسيتهم اللينة فى المنطقة ، لأنها ربما تعرض التحالف الأنجلو ـ أمريكى للخطر ، فى عصر الحرب الباردة، كما أنها ربما تشجع المد السوفيتى للانتشار فى المنطقة(١١٩).

هناك اعتبار رئيسى آخر ، وهو أن المحادثات المتعلقة بإعادة استخدام القاعدة فى حالة الحرب العالمية ظهرت كأداة ملائمة لاستمرار الحوار مع المصريين . وهذا ربما يكون ذا تأثير على قبول مصر للموقف البريطانى باشتمال بند "إعادة الاستخدام للقاعدة فى حالة حدوث اعتداء على تركيا و إيران"(١٢٠) .

إن الاقتراح الأمريكى بخصوص "إتاحة" قاعدة السويس فى حالة نشوب حرب عامة تسبب فى مشكلة فى العلاقات الأمريكية ـ المصرية . فقد قام مستشار وزارة الخارجية المصرية بتقديم احتجاج للسفارة الأمريكية بالقاهرة وصرح بقوله "إن هناك أخباراً جاءت من واشنطن سببت قلقاً كبيراً فى القاهرة". وعلاوة على هذا فإنه قد تم إبلاغ القائم بالأعمال الأمريكى صراحة بأنه "يبدو أنكم تريدون منا الآن أكثر مما كنتم تريدون من قبل"(١٢١) . و ألمح صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد القومى فى حديثه إلى الأمة بأن ، "النموذج الهندي للحياد نموذجاً يمكن للسياسة الخارجية المصرية تطبيقه"(١٢٢) .

قامت السفارة الأمريكية بتفسير بيان صلاح سالم على أنه رد فعل على اقتراحها ، كما أدرك صناع القرار السياسى فى واشنطن__بعدة وسائل__ خطورة تطبيق تكتيكاتهم السياسية(١٢٣) . لكن على الرغم من وعود القادة العسكريين لدالاس

بإيقاف العمليات الفدائية،إلا أنهم سرعان ما هددوا باستئناف حرب العصابات ضد البريطانيين فى منطقة القناة ما لم تتقدم الولايات المتحدة بمقترحات جديدة لتسوية النزاع(١٢٤)، ويبدو من الواضح أن المصريين كانوا يهدفون إلى التفريق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وإلى استخدام الخوف الأمريكى من سياسة الحياد المصرية للضغط على البريطانيين للتوصل إلى تسوية مقبولة .ظل الطرفان المصري و البريطانى مصممين كلٌ على موقفه(١٢٥)، و كان صناع القرار فى واشنطن قد توصلوا إلى اعتقاد مؤداه أن البريطانيين "قد فقدوا ثقتهم فى معالجة مسألة المفاوضات" . فبات من الواضح أن مسألة "الإتاحة"واستمرارية البقاء و وضع الفنيين البريطانيين من أهم المعوقات فى طريق المفاوضات الإنجليزية_المصرية مما يؤدي إلى تأخير الاتفاق بين الطرفيين(١٢٦) .

فى ١٤ يوليو ١٩٥٣ ، أعد مجلس الأمن القومى الأمريكى تقريراً سرياً للرئيس إيزنهاور ، وقد علق هذا التقرير على الآثار المترتبة على النزاع و انعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ككل ، و تشير بعض فقرات التقرير إلى "أنه من الممكن أن تكون نتيجة للغليان و السخط الذي يسودان الدول العربية أن يصل الأمر إلى أن يسعى العرب لإبعاد النفوذ الغربى عن دولهم" . وفى الملاحظة النهائية للتقرير أشار إلى أن هناك حاجة إلى "حل مبكر لهذه المشكلة لكى يتمكن الغرب من إحراز تقدم لخططه الدفاعية فى المنطقة"(١٢٧) . وفى الوقت نفسه فإن حكومة إيزنهاور ورطت نفسها فى حل النزاع بشكل مجهد وعقب محادثات دالاس و سالزبوري فى واشنطن بوقت قصير ، كان لدي الأمريكيين الرغبة فى التسليم بالموقف البريطانى المتعلق باستخدام القاعدة فى حالة نشوب حرب عامة فى الشرق الأوسط(١٢٨) ، لكنهم فى الوقت نفسه طلبوا من البريطانيين أن يكون موقفهم معتدلاً إزاء المطالب المصرية فى مقابل الحصول على تنازلات من المصريين(١٢٩) .

ولم يُسلم الأمريكيون بدورهم كوسيط فى النزاع ، وإنما اتخذوا لهم دوراً جديداً ، وهو ــ كما هو ظاهر ــ دور "الشريك Partner" ولهذا كان يحدوهم الأمل فى اختراق

الطريق المسدود أمام المفاوضات . وفى ١٥ يوليو ١٩٥٣ ، وفى خطوة لإقناع مصر باستئناف المفاوضات ، قدم إيزنهاور وعداً لنجيب بالمساعدة العسكرية و الاقتصادية فور التوصل إلى اتفاق ينهى النزاع [١٣٠]. وعلى جانب آخر فقد عقدت فى هذا الوقت معاهدة بين بريطانيا و ليبيا، حصلت بريطانيا بموجبها على حق الاحتفاظ بمؤسستها العسكرية هناك لمدة عشرين عاماً [١٣١]، وكان هذا التطور الذي حدث مع الجارة ليبيا باعثاً على الأمل فى أن تستأنف المحادثات بين بريطانيا و مصر و باعثاً على إحراز بعض النجاحات .

وبهذا الشكل الدبلوماسى الجديد ، استعادت الولايات المتحدة جهودها لاستئناف المفاوضات . وفى ١٧ يوليو رفعت الخارجية الأمريكية إلى مصر مسودة صيغة الاتفاق وهى:

١-الإعتراف الكامل بسيادة مصر على كل أراضيها بما فيها منطقة قناة السويس.

٢-كل الأجانب بما فيهم الفنيين البريطانيين و الأمريكيين المحتمل أن يقوموا بالعمل من أجل الحفاظ على قاعدة السويس لابد أن يوضعوا تحت الإدارة المصرية[١٣٢] .

لكن صيغة مسودة الاتفاق رُفضت من مجلس قيادة الثورة على اعتبار أنها اقتراح غير مرضٍ ، و "مخيب للآمال"[١٣٣] ، بسبب التعبيرات الغامضة الملازمة لصيغة الاتفاق: كما أنه "لم يقدم جديداً بشأن مسألة "الإتاحة" و "الاستمرارية" . وكانت تلك هى أصعب نقاط المفاوضات[١٣٤] . ومع هذا لم تمنع التحفظات المصرية الولايات المتحدة من استمرار جهودها لحل النزاع، فاقترحوا على السعودية، وهى مؤيد للحكومة المصرية، أن تحاول إقناع أعضاء مجلس الثورة بأن يكونوا أكثر تفاهماً بشأن مسألة القاعدة[١٣٥].

جهود السفارة الأمريكية فى خفض التوتر :

عبرت السفارة الأمريكية بالقاهرة عن اهتمامها بجماعات المعارضة فى مصر وخاصة جماعة الإخوان المسلمين و تأثيرها على صنع القرار السياسى المصري . وقام

أحد موظفى السفارة بالاجتماع مع المرشد العام للإخوان المسلمين لمعرفة موقفهم تجاه الاتفاق الإنجليزيا ــ المصري المرتقب(١٣٦)، فهذا التمهيد منح السفارة الأمريكية فرصة تقييم سياستها تجاه الوضع المتدهور ، وفرصة لفهم العامل الرئيسى وراء التعنت المصري بشأن "الإتاحة" واستمرار قاعدة السويس . وفى الوقت نفسه حاولت الولايات المتحدة إظهار حسن نيتها من خلال تحسين علاقاتها بمصر إلى أقصى درجة ممكنة . ففى أغسطس ١٩٥٣ أوصت الحكومة الأمريكية: "بنقل قاعدة إمداد القوات الجوية الأمريكية من أبو صوير" ، لكن البريطانيين عارضوا سحبها و طلبوا من الأمريكيين تأجيل السحب "على الأقل لحين انتهاء المحادثات بين المملكة المتحدة و مصر"(١٣٧) . ومرة أخرى حاول الأمريكيون أن يقيموا توازناً صعب المنال ، فهم من ناحية يريدون الحفاظ على تحالفهم المهم مع بريطانيا و إظهار التضامن مع حليفتهم، و من ناحية أخرى يحاولون تأييد المطالب المحلية بالاستقلال والتقدم . وهذا الموقف المتضارب جعل الولايات المتحدة موضعاً للشكوك المصرية بأن الولايات المتحدة هى التى تشجع بريطانيا على إتخاذ موقف متصلب إزاء المطالب المصرية (١٣٨) .

استشعر كافري ــ من خلال موقعه ــ الخطر ، نتيجة التضارب السياسى الأمريكى الذي عمل على فقدان "ثقة المصريين فى الولايات المتحدة"(١٣٩) . وعلى إحساسهم بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن دورها التقليدي فى دعم الحركات الوطنية ، وقررت منح "القوي الاستعمارية حرية إطلاق يدها فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"(١٤٠) . و من ثم أوصى كافري مشدداً بأنه "لابد للولايات المتحدة أن تأخذ دوراً أكثر إيجابية و على نحو متزايد فى الشرق الأوسط"(١٤١) . كما أنه اقترح بألا ينبغى على الولايات أن تكون مجرد مراقب سلبى للأحداث ،كما ينبغى أن تعدل من علاقاتها مع القوي الأوربية الاستعمارية" (١٤٢) .

لكن توصيات كافري ذهبت هباء ، ففى مناسبات عديدة كررت مصر تحذيرها للولايات المتحدة عما يمكن أن يحدث فيما لو ظلت الطموحات الوطنية المصرية دون تحقيق وقد عكس التهديد المصري بالحياد نفاد صبر مجلس قيادة الثورة من جراء عرقلة تقدم مباحثاتهم الرسمية مع البريطانيين ، و على تلميحاتهم بمناورات الولايات المتحدة السياسية(١٤٣) .

في ظل هذه الظروف اضطرت الخارجية الأمريكية إلى استئناف جهودها للبدء في استئناف المفاوضات، فأشار مساعد وزير الخارجية الأمريكي على السفير البريطاني بأن لدي الأمريكيين إحساساً بأن التنازلات المصرية الممنوحة لكافري تقترب جداً مما يمكن الحصول عليه(١٤٤)، وقد اعتبر كافري العناد البريطاني بمثابة معوق رئيسى أمام إتمام الاتفاق . لهذا طلب فى ٦ أكتوبر من الخارجية الأمريكية حث البريطانيين على "تعديل موقفهم" أثناء محادثاتهم مع المصريين (١٤٥) . فى الوقت نفسه كان مهماً للولايات المتحدة أن يتوصل الطرفان إلى تسوية ، وذلك لتعزيز مركزها و لتمكينها من الوفاء بوعودها العسكرية لمصر . كما اقترح كافري على الخارجية الأمريكية بأنه "سيكون من الأفضل للمصلحة الوطنية إذا قمنا بدعوة مجموعة من طلاب كلية الحرب العليا من المصريين للدراسة بالولايات المتحدة"(١٤٦) .

وكان كافري يهدف من وراء هذه التوصيات إلى ؛ أولاً: أنه يحاول أن يثبت للنظام العسكري المصري بأنه من الممكن التوصل إلى تسوية ، حيث إن الأمريكيين قد استجابوا للمطالب بشأن المساعدة العسكرية . ثانياً: أن هذا النوع من البعثات العسكرية لن يورط الولايات المتحدة فى منح مصر أية معدات عسكرية. ثالثاً: أنه بذلك لن يثير حفيظة البريطانيين ، إلا أنه بلا شك سيغير الموقف المصري على مائدة المفاوضات . وفى النهاية فإن مثل هذه البعثة لن تؤثر على التوازن العسكري بين مصر و إسرائيل .

على الرغم من كل هذه الجهود الأمريكية ، ورغبة البريطانيين و المصريين فى إنهاء النزاع إلا أن الوضع لم يتحسن . ففى أكتوبر ١٩٥٣ تسببت مشكلات رئيسية فى توقف عملية التفاوض من جديد، فقد كانت أحد المطالب البريطانية أن يتم السماح للفنيين البريطانيين بارتداء زيهم العسكري وهو ما كان يعارضه المصريون على أساس أنه سيكون " رمزاً لدوام الاحتلال البريطانى"(١٤٧) . وكان المطلب البريطانى الآخر هو أن تستعيد السيطرة البريطانية على قاعدة السويس و تنشطها فى حالة تعرض كل من تركيا أو إيران للهجوم ، أو إذا تطلب الصراع العربى ــ الإسرائيلى ذلك(١٤٨) . وبدا

من الواضح فى نهاية أكتوبر أن المفاوضات صارت عديمة الجدوى، حيث بات من الصعب على الطرفين أن يتوصلا إلى اتفاق(١٤٩)، فقد كان زعماء حزب المحافظين البريطانيين معرضين لهجوم أعضاء الحزب الذين اتهموا حكومة تشرشل بالاستسلام للابتزاز الأمريكى ـ المصري(١٥٠). وقد حاول تشرشل إنكار هذه الاتهامات أمام مجلس العموم البريطانى فصرح قائلاً "إن الحل لن تمليه علينا قسوة أعدائنا فى الخارج ، ولا ضغوط أصدقائنا المقربين"(١٥١) . وفى مصر تعرض النظام القائم لهجوم الجماعات المعارضة فى الداخل ، خصوصاً الوفديين ، الذين اتهموه بتعريض الطموحات الوطنية المصرية للخطر و الاستسلام للضغوط الأنجلو_أمريكية(١٥٢) .

جهود دالاس لاختراق الطريق المسدود للوصول إلى اتفاق :

أثناء تلك الفترة سعى الأمريكيون لتعزيز التفاهم من خلال محاولة التوفيق بين الطرفين المصري و البريطانى . ففى ٣ نوفمبر اقترح دالاس على السفير البريطانى فى واشنطن "زياً مختلفاً" للفنيين العسكريين البريطانيين مغايراً للزي العسكري التقليدي" . كما حث البريطانيين أيضاً على الابتعاد عن المفاوضات الخاصة بالنزاع العربى ـ الإسرائيلى، فيما يتعلق بمسألة "استعادة استخدام القاعدة"(١٥٣) . وبهذه المقترحات كان دالاس يهدف إلى تجنب أي تأجيل فى المفاوضات الإنجليزية ـ المصرية ، فضلاً عن أنه كان يأمل اعتبار النزاع الإنجليزي ـ المصري حول قاعدة السويس قضية منفصلة عن النزاع العربى الإسرائيلى . وحاول دالاس كذلك أن يحد من الشكوك المصرية بأن البريطانيين سيستخدمون هذه القضية كعذر للاحتفاظ بسيطرتهم على القاعدة دون أية ضوابط .

فى الوقت نفسه كانت أمريكا ـ من وراء الستار ـ قد كرست جهودها بالضغط تارة والإقناع تارة أخري من أجل إعادة مصر إلى طاولة التفاوض. وبذلت الولايات المتحدة أقصى ما فى وسعها لمنع محاولات مصر لعقد صفقات للسلاح مع دول أخري بتهديد حكومات هذه الدول تارة و تارة بالوعيد(١٥٤) . وقد استخدمت كل هذه الوسائل لكى يصبح المصريون أكثر مرونة فى مفاوضاتهم مع البريطانيين . حيث كانت

التكتيكات المصرية تزعجهم ، إذ أنه بحصول مصر على سلاح فإنها سوف تتخذ مواقف أكثر صلابة على مائدة التفاوض مع البريطانيين. على أي الأحوال ، فقد كان من الصعب على إدارة إيزنهاور أن تقف موقفاً سلبياً إزاء التعنت المصري الذي يهدد بقلب توازن القوي بين مصر و إسرائيل لصالح مصر ، وبهذا تفشل المحاولات لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل أو على الأقل للتوصل إلى صيغة للتعايش بين الطرفين (١٥٥) .

بالإضافة إلى هذا ، قامت الولايات المتحدة بتأجيل المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر "إلى حين الانتهاء من توقيع الاتفاق" بين مصر و المملكة المتحدة (١٥٦). واستمر كافري فى كتابة تقاريره إلى الخارجية الأمريكية التى يشير فيها إلى أن مجلس قيادة الثورة تساوره الشكوك حول إذعان الولايات المتحدة للضغوط البريطانية ، واستخدامها للمساعدات الاقتصادية كوسيلة ضغط لجعل اتفاق السويس يتم وفق الشروط البريطانية(١٥٧) .

يبدو أن التردد الأمريكى قد أثار عبدالناصر و أصابه بالإحباط .حيث ذكر فى ١٠ نوفمبر لمجموعة من طلبة جامعة القاهرة: "إننا سنعتمد على أنفسنا ... دون الاعتماد على مساعدة لا من الشرق ولا من الغرب"(١٥٨). كما أن عبدالناصر قام فى ٢٠ نوفمبر بالهجوم على الولايات المتحدة علانية حين صرح "بأننا يجب أن نعتمد على أنفسنا ، وينبغى أن ندرك بأن أعداءنا لن يقدموا لنا يد المساعدة و إنما سيعملون على إضعافنا" كما أضاف "إن أمريكا ترتبط بعلاقات حميمة مع بريطانيا، ولن تساعدنا ...... وإننا لم نعتقد ولو للحظة بأن أمريكا ستساعدنا"(١٥٩) . فبينما كانت القيادة المصرية متبرمة من التكتيكات السياسية الأمريكية ، إلا أنها كانت مازالت تضع آمالاً كبيرة على نتائج قمة برمودة الأنجلو_أمريكية المنعقدة فى ديسمبر ١٩٥٣ .

طلب السفير المصري من دالاس عشية مؤتمر برمودة أن يمارس ضغوطه على البريطانيين لإقناعهم بأن "الاتفاق بات ضرورة ملحة"(١٦٠) ، كما عرض نجيب سراً رغبته فى التعاون معهم "طالما سيتم جلاء البريطانيين" (١٦١) .

وخلال محادثاته مع إيدن شدد دالاس "على أن هنالك وقتاً محدداً لحجب المساعدة الاقتصادية عن مصر ، وأن يكون لهذا الوقت مدة انقضاء"(١٦٢) . لكن هذا الاجتماع كان غير ناجح ، نظراً لأن إيدن كان يتوقع بأن دالاس يحاول فى الأساس إضعاف مركز بريطانيا على طاولة المفاوضات مع مصر (١٦٣). وهذا التفسير أدي إلى موقف بريطانى أكثر تصلباً تجاه منح مصر أية تنازلات بغض النظر عن المحاولات الأمريكية من أجل وضع حد لتعثر المفاوضات.

وبناء على ذلك نظر نظام الحكم فى مصر إلى نتائج قمة برمودة بصورة غير مرضية وقام دبلوماسى أمريكى بمقابلة مصادر مصرية وثيقة الصلة بعبدالناصر ، وقد أبلغوه بأن مجلس قيادة الثورة سيراجع سياسة مصر الخارجية ، وقد أكد هذا الخصوص بأن "الخطوات المصرية فى الوقت الراهن تحكمها عدة اعتبارات" تشمل **أولاً:** ربما الرغبة فى إعلان الحياد الرسمى و سحب العرض المقدم بخصوص جعل قاعدة السويس متاحة للغرب تحت أية شروط . **ثانيا:** القيام بحملة لإقناع الدول العربية الأخرى فى الجامعة العربية بتأييد موقف مصر . **ثالثاً:** مقاطعة ـ المملكة المتحدة اقتصاديا . رابعاً: التضييق على القوات البريطانية فى منطقة القناة(١٦٤) . على أي الأحوال إذا كان عبدالناصر سعى إلى هذه الأهداف لأسباب تكتيكية ـ أو لغرض آخر: ـ فقد كانت وسيلة للضغط على الأمريكيين من أجل التغلب على العقبات أمام المفاوضات،فى الوقت نفسه كانت تقارير السفير كافري تعكس خوفه من التعنت البريطانى الذي ربما يؤدي إلى إنتشار "المصدقية "نسبة إلى مصدق رئيس وزراء إيران ليس بين القادة المصريين فقط،وإنما بين الشعب المصري أيضا(١٦٥) . وقد قبل صناع القرار السياسى الأمريكى وجهة النظر القائلة بأن مجلس قيادة الثورة كان واقعاً تحت ضغط هائل من المعارضة فى الداخل ، ويخشون تكرار النموذج الإيرانى فى مصر.

فى ١٥ديسمبر أرسل الوزير دالاس رسالة شخصية إلى إيدن يطلب من المملكة المتحدة أن تعد مسودة اتفاق تغطى كافة النقاط الرئيسية ، بما فى ذلك "الزي"

و"الإتاحة"،كما أشار دالاس إلى رغبته فى القيام بدور فعال فى إقناع مصر بقبول الشروط البريطانية(١٦٦) . وقد عكست هذه الخطوة خوف الأمريكيين من أن تؤدي إطالة مدة توقف المفاوضات إلى التأثير على العلاقات الأمريكية ـ المصرية.وفى مصر قام كافري بجهود كبيرة ليؤكد للدكتور فوزي وزير الخارجية المصري حاجته لإيجاد"صيغة مناسبة وذات جدوي"مؤكداً له بأن "البريطانيين صادقون عندما يتكلمون عن مشكلتهم"(١٦٧) .

تصاعدت حدة التوتر فى مصر ، و استأنفت نشاطات حرب العصابات ضد قاعدة القناة البريطانية(١٦٨) . وقد أدت الحاجة إلى التعاون الأمريكى ــ المصري فى هذه المرحلة، أن يقوم وزير الخارجية المصري بإبلاغ السفير كافري بأنه "إذا تمكن أحد من المساعدة على إتمام السلام مع إسرائيل ، ستكون مصر ، وذلك بعد التخلص من البريطانيين" معرفاً إياه أن مصر تدرك بأن أولى أولويات الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة هى ضرورة أن تصبح مصر أول دولة عربية تقيم سلاماً مع إسرائيل(١٦٩) .

وحاول صناع القرار السياسى المصري فى هذه المرحلة استغلال هذا الاتجاه فى السياسة الأمريكية من أجل الحصول على تأييد أمريكى أكبر فى مواجهة الموقف البريطانى، فاتخذوا خطوات عدة فى سبيل إقناع الولايات المتحدة بأن إتمام السلام مع إسرائيل سيكون من عوامل الاستقرار فى المنطقة . ورغماً عن هذا فإن العرض المصري لم يقنع الولايات المتحدة بتغيير موقفها تجاه المساعدات العسكرية و الاقتصادية لمصر ، لأنها اعتقدت أن تحبيذ مصر لفكرة الحياد التى طرحتها سيكون له "نتائج عكسية على دول الشرق الأوسط الأخرى"خاصة فى فترة الحرب الباردة(١٧٠).وقد اعتقد محللو الخارجية الأمريكية بأن الحياد"سيقطع دابر العناصر المعتدلة و يشجع العناصر المتطرفة لتطلب من حكومتها ممارسة ضغط مشابه" . ومن ناحية أخرى أدي الفشل المصري فى الحصول على المساعدة الأمريكية إلى خلق شعور باليأس داخل الدوائر السياسية المصرية . وقد كتب كافري بأن الدكتور فوزي اشتكى له بمرارة من الأمريكيين بسبب "استخدامهم الضغط الاقتصادي لصالح

بريطانيا"[١٧١] .ومع ذلك كان من الصعب على إدارة إيزنهاور إمداد مصر بحاجتها الاقتصادية و العسكرية ليس بسبب الموقف البريطانى فقط و إنما نتيجة اعتبارات سياسية أمريكية داخلية، وبناء على هذا لم تزود الولايات المتحدة مصر بالمساعدة الاقتصادية و العسكرية فى هذه المرحلة من المفاوضات. ومما سبق يمكن أن نستنتج أن العجز الأمريكى عن دعم مصر لا يمكن أن يكون له سبب أو تفسير واحد ، و إنما كان له عوامل متعددة . ومما أضاف للموقف تعقيداً ذلك الصراع الذي نشب على السلطة بين عبدالناصر و نجيب ، والذي كان قد بدأ فى عام ١٩٥٣ ووصل إلى ذروته فى ١٩٥٤ .

دور عبدالناصر :

أثناء تلك الفترة أدرك عبدالناصر أنه الأضعف سياسياً ، حيث كانت الأغلبية موالية لنجيب ، كما كانت تواقة للحصول على حريتها الدستورية التى يمثلها البرلمان المصري . وكان عبدالناصر مدركاً تماماً للأهداف و المشروعات الأمريكية فى مصر ، ولكونه عملياً فقد حاول تعزيز مركزه ، فقام فى يناير ١٩٥٤ بمحاولة ينال بها الحظوة لدي الولايات المتحدة لجذب و التماس تأييدها[١٧٢] . وعلى الجانب الآخر حاول نجيب الحصول على تأييد الأحزاب التقليدية و الإخوان المسلمين . ولا ريب أن جاذبية نجيب كانت ستتعارض مع الإستراتيجية الأمريكية فى مصر ، و التى كانت ترتكز على تأييد الديكتاتورية العسكرية فى مواجهة النظام البرلمانى[١٧٣] .

لقد كان عبدالناصر فى احتياج شديد إلى اتفاق ، وهو ما كان ينظر إليه كضرورة لتعزيز مركزه . لهذا فإنه قبل أن ينهى نزاعه مع نجيب ، قرر ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية . ففى يناير ١٩٥٤ قدم عرضاً سرياً لتمهيد الطريق أمام المفاوضات فأظهر استعداده لضم تركيا فى مسألة إعادة استخدام القاعدة ، وذلك رغم اعتراض عدد من رفاقه فى مجلس قيادة الثورة[١٧٤] . وكان من وجهة نظر كافري "أن عبدالناصر هو الرجل الوحيد الذي لديه القدرة و الشجاعة الكافية للوصول إلى اتفاق مع

البريطانيين"(١٧٥) . وقد اعتبرت معظم التحليلات و التقديرات الأمريكية أن إزاحة اللواء نجيب سوف تفتح الباب للصراع الداخلى وأنذرت بمصاعب شديدة فى السياسة الخارجية(١٧٦) . ومع ذلك فقد كانت تقديرات كافري و تقديرات المخابرات الأمريكية مختلفة ومتناقضة مع ما سبق(١٧٧) .

ومن أجل كسب ود الولايات المتحدة أظهر عبدالناصر رغبته الكبيرة فى الإمساك بزمام الشئون الداخلية بين يديه ،حين قام فى ١١يناير ١٩٥٤ باعتقال أعداد كبيرة من الإخوان المسلمين الذين عارضوا بشكل علنى منح أية تنازلات لبريطانيا ، بالإضافة إلى اعتقاله للشيوعيين وقيادات الأحزاب التقليدية الأخرى المنحلة(١٧٨) . وسارع عبدالناصر بتهيئة جو أفضل للمفاوضات، وكان لحل الإخوان المسلمين أثره فى تقليص دور نجيب و إبعاده عن السلطة(١٧٩) ، وبهذا انقلب ميزان القوى بين نجيب وعبدالناصر سريعاً لصالح الأخير ، كما أثبتت الأحداث أن عبدالناصر قد بات الحاكم الفعلى لمصر اسماً وفعلاً(١٨٠) .

فى يناير ١٩٥٤ شجعت مرونة عبدالناصر ورغبته فى ضم تركيا فى مسألة "إعادة استخدام القاعدة" السفير كافري لحث فاضل الجمالى رئيس الوزراء العراقى على إقناع عبدالناصر بالسماح بالتدخل البريطانى فى حالة تعرض تركيا أو إيران للهجوم(١٨١) . لكن عبدالناصر كان من الممكن أن يوافق على هذه الفكرة فقط بشرط ألا يتضمن ذلك إدخال إيران فى الاتفاق . و جاءت فكرة كافري فى وقت كان فيه البريطانيون يصرون على أن لهم الحق فى إعادة احتلال القاعدة فى حالة نشوب حرب عالمية رغم معارضة المصريين(١٨٢) .

وبوضع عبدالناصر الجديد فى مصر بعد إزاحة قوى المعارضة ، حاول كافري إقناعه بقبول إيران إضافة إلى تركيا فى حالة "استعادة استخدام القاعدة"(١٨٣) . ومع هذا ظل عبدالناصر صلباً فيما يتعلق بهذه النقطة اعتقادا منه بأن مركزه الذي حصل عليه حديثاً داخل مصر سيتدهور خصوصاً فى عيون منافسيه فى حالة قبوله الصيغة الأمريكية دون قيد أو شرط .

ورغماً عن هذا فإنه فى ٣ فبراير حاول عبدالناصر إقناع رفاقه فى مجلس قيادة الثورة بقبول إدخال تركيا أو إيران فى أية اتفاقيات تفاوضية حول قاعدة القناة . ورغم أن عبدالناصر لم يكن جاداً بشأن إيران ، إلا أنه وضعها من أجل تشجيع رفاقه فى مجلس قيادة الثورة لقبول انضمام تركيا_عضو الـ (NATO) كخيار معروض(١٨٤) . ويظهر هذا التكتيك عبدالناصر منسجماً مع الإستراتيجية الأمريكية خصوصاً فى شرق البحر المتوسط و التى رحبت بالعلاقات الحميمة بين مصر و الناتو .(NATO) ورحب كافري بجهود عبدالناصر فى هذا الاتجاه(١٨٥) .

مع خروج نجيب من المسرح السياسى ، كان الإحساس المتوقع لدي الدوائر الأمريكية بأن العلاقات الإنجليزية ــ المصرية سوف تتحسن . وكانت رغبة عبدالناصر فى إتمام الاتفاق مع بريطانيا(١٨٦) . عبر القنوات السرية بالأمريكيين قد دفعته إلى إبقاء كل مساعديه ورفاقه فى الظلام ، بما فيهم مستشاره السياسى الدكتور فوزي ، الذي كان طبقاً لريموند هير "دبلوماسياً محنكاً"(١٨٧)، و من وجهة نظر ناتنج(Nutting) "أكثر الدبلوماسيين والمفاوضين موهبة"(١٨٨).

لقد امتنع البريطانيون عن تقديم أية تنازلات فى مقابل مرونة عبدالناصر . وأعلن الرائد صلاح سالم المتحدث الرسمى باسم مجلس قيادة الثورة فى ١٠فبراير "إننا نرفض التعاون بأية وسيلة مع أي شخص يقف ضد كرامتنا وحريتنا"(١٨٩)، وحينما سأله المراسلون عن المفاوضات رد قائلاً "لقد نسيت هذه الكلمة تقريباً لأن الوضع لم يتغير عما كان عليه منذ ٢١ أكتوبر ١٩٥٣" . واتضح تماماً الخلاف بين القول و الفعل . فبعد أسبوعين اتصل عبدالناصر سراً بالسفير الأمريكى عارضاً عليه إدخال تركيا بشرط أن "تخلع بريطانيا زي فنييها"(١٩٠) .

رغم أن عبدالناصر كان يحافظ على سياسة التكيف مع الولايات المتحدة، إلا أنه كان يسابق الزمن من أجل الحفاظ على وضعه فى مصر و فى العالم العربى . ولكن باستبعاد نجيب ، لم يكن عبدالناصر قد حيد تماماً كل منافسيه ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . وفى إطار "الحرب العربية الباردة" كانت مصر و العراق تتنافسان على زعامة العالم العربى، لكن على ما يبدو أن العراق كانت تتمتع بمميزات أفضل من

مصر. وقد عمل الاتفاق العسكري الأمريكي ــ العراقى الموقع فى إبريل ١٩٥٤ ، على زيادة شكوك عبدالناصر فى أن أي تأخير فى الإتفاق الإنجليزي ــ المصري ربما يتسبب فى دعم واشنطن لزعامة نوري السعيد على العالم العربى . ولهذا أراد عبدالناصر الوصول إلى اتفاق مع الغرب فى أسرع وقت ممكن (١٩١). وفى نهاية مارس وعد عبدالناصر كافري بوقف حرب العصابات فى منطقة القناة(١٩٢) . خالقاً بهذا مناخاً مناسباً لاستئناف المفاوضات . وفى إبريل ١٩٥٤ ، أبلغ عبدالناصر الأمريكيين بأنه "يريد السير قدماً وبلا إبطاء فى مسألة الاتفاق مع الإنجليز"(١٩٣) . وقد حدث تطور مفاجئ حين رضخ كل من تشرشل وإيدن ــ ظاهرياً ــ للضغوط الأمريكية ، وقبلوا فكرة منح مصر مساعدة اقتصادية على أمل أن يكون "لها تأثير إيجابى على المفاوضات"(١٩٤) .

مع هذا كانت مسألتا الإتاحة وإبقاء قاعدة السويس هما العقبتين الرئيسيتين أمام اختراق الطريق المسدود أمام المفاوضات ، فأصبحت الولايات المتحدة هى الوسيط الرئيسى على مائدة المفاوضات من وراء الستار ، فاستأنفت جهودها لتخطى الحواجز . ففى ٣٠ إبريل صاغت الخارجية الأمريكية مسودات مذكرة التفاهم السرية ــ التى تغطى الوضع ككل . فقد اقترحت "سريان الاتفاق لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذه علاوة على انسحاب كل قوات جلالة الملكة من كامل الإقليم المصري فى غضون ٢٤ شهراً من تنفيذ الاتفاق" . واقترحت الخارجية الأمريكية أيضاً اشتراك الولايات المتحدة فى الاتفاق النهائى "لكونها أصبحت طرفاً فى الاتفاق الثلاثى" . وأقرت الخارجية البريطانية مسودة مذكرة التفاهم الأمريكية لأنها من وجهة نظر بريطانيا تتمشى مع فكرة الخارجية البريطانية فيما يتعلق بنوعية الاتفاق الذي يرغبون فى تقديمه للمصريين. علاوة على ذلك فقد رحب البريطانيون بالمشاركة الأمريكية فى المفاوضات، لأنهم كانوا يحاولون تجنب الخطورة من قيام المصريين بتأليب الأمريكيين ضدهم أثناء المحادثات(١٩٥).

وقد أوضح عبدالناصر فى مايو ١٩٥٤ ،لكافري بأنه من ''المستحيل من الناحية السياسية أن يقبل من جهته أكثر من سبع سنوات أو أكثر من خمسين شهراً للانسحاب''. وبصرف النظر عن هاتين النقطتين فى أسلوب تفكير عبدالناصر ، فإنه ''لم تكن هناك أية عقبات حقيقية'' تعترض طريق إتمام المفاوضات مع المملكة المتحدة(١٩٦) .

إن صيغة الاتفاق التى قدمتها الخارجية الأمريكية لدفع المفاوضات كانت فعالة، فقد كان كلا الطرفان يريد التوصل إلى اتفاق نهائى حتى ولو كان ذلك لمبررات مختلفة. وبعد أن أصبح عبدالناصر سيد مصر بلا منازع بفترة قصيرة ، حضر ورفاقه سراً مأدُبة عشاء مع السفير البريطانى و أعضاء السفارة فى ١٠ يونيو ١٩٥٤ . وقد أكد عبدالناصر لهم مجدداً رغبته فى التوصل إلى تسوية سريعة(١٩٧) . وكان عبدالناصر ينظر إلى الاتفاقية على اعتبارها فرصته لإعادة بناء الدولة . وقد دفعه ذلك إلى دراسة مسألة اشتراك مصر فى''حلف إقليمى، أو حتى حلف تركى ــ باكستانى''(١٩٨) . وعلى الرغم من قبول عبدالناصر التوصل إلى تسوية ، لم يتحسن الوضع . و فى ضوء التعنت البريطانى، ولعوامل داخلية مصرية ، ''نفد صبر عبدالناصر''(١٩٩)، فزادت الحكومة المصرية من ضغوطها على الولايات المتحدة من أجل تضييق الفجوة . وقام الدكتورفوزي بلفت نظر كافري فى ٢٢ يونيو١٩٥٤ ، إلى أن المصريين يحدوهم الأمل بألا ''يتوقف تدفق النهر'' وكان ذلك أثناء القمة الأنجلو ــ أمريكية (٢٠٠).

إن الضغوط المصرية قد أثرت على صناع القرار السياسى الأمريكى. قبل اجتماع القمة الأنجلو ــ أمريكى فى يونيو ١٩٥٤ ، كان كل من دالاس و إيزينهاور قد قررا ''عدم الانحياز للجانب بريطانى'' لأن ''العرب ربما يرغبون فى طردهم من أراضى البترول'' (٢٠١) فالتقديرات الأمريكية هذه يمكن أن تعزي إلى تحالف عبدالناصر مع المملكة العربية السعودية ، التى لم تكن فى نزاع مع مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة ، لكنها من الممكن أن تستخدم ورقة ضغط ضد الغرب وقت الأزمات (٢٠٢). وقد زود هذا الوضع كلاً من دالاس و إيزنهاور فى مواجهة كل من إيدن و تشرشل بصراحة أثناء اجتماعاتهما وضغطا عليهما للإسراع فى إتمام اتفاق شامل مع مصر .

الاتفـــاق :

وافق إيدن أخيراً فى ٢٧ يونيو على إبداء تنازلات جعلت الإتفاق مع مصر ممكناً، وذلك رضوخاً للضغوط الأمريكية(٢٠٣) . وأفضل ما يوضح التأثير الأمريكى على الجانب البريطانى هو ما ذكره تشرشل أمام مجلس العموم البريطانى حيث قال " إننى عند رأيى بأن الولايات المتحدة لها مصالح إستراتيجية فى مصر علاوة على مصالحها فى المياه الدولية فى القناة و المسئولية عن هذين الأمرين لم يعد مسموح بإسنادها بشكل قاصر على بريطانيا العظمى"(٢٠٤) .

من نافلة القول ، أن الإغراء الأمريكى و التقليل من أهمية مصر الإستراتيجية ناتج عن التطورات الجديدة فى الصراع ، و هذا ما دفع الحكومة البريطانية إلى اعتدال موقفها تجاه مصر (٢٠٥). و عقب ذلك بوقت قصير . وفى ٢٧ يوليو عقب الذكري السنوية لتنازل الملك فاروق ، وبعد عدة أيام من الاجتماعات القصيرة ، تم الانتهاء من صياغة مسودة الاتفاق فى مقر إقامة السفير كافري . وتم التوقيع على الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وتضمنت الاتفاقية النهائية الأسس التالية:

١- انسحاب القوات البريطانية عن قاعدة السويس فى غضون عشرين شهراً (٢٠٦).

٢- إلغاء معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بالتحالف الإنجليزي__المصري.

٣- الحفاظ على وظائف الفنيين المدنيين البريطانيين .

٤- فى حالة الهجوم المسلح من قوي خارجية "غير إسرائيل" على أي من الدول العربية الثمانى الأعضاء فى معاهدة ١٩٥٠للدفاع المشترك أو تركيا،على مصر أن تقدم للمملكة المتحدة التسهيلات اللازمة من أجل وضع القاعدة فى حالة حرب،و تشغيلها بصورة فعالة(٢٠٧) .

٥- التشاور الفوري بين بريطانيا و مصر فى حالة مهاجمة قوة أجنبية فى الحالات المذكورة أعلاه .

٦- الانسحاب البريطانى الفوري عند انتهاء مثل هذه الحرب .

٧- حق الطيران و الهبوط و الخدمة لقوات الطيران الملكى .

٨- الإعتراف بالأهمية الدولية لقناة السويس باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مصر و ضمان التطبيق المشترك لاتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ .

٩- يظل الاتفاق قائماً لمدة سبع سنوات[٢٠٨] .

يبدو أن هذه الاتفاقية قد رسمت نهاية عصر الاحتكاك بين مصر و القوي الغربية فى المنطقة . وقد مثلت بنود الاتفاقية ــ إلى حد كبير ــ الأسس الجديدة للدبلوماسية المصرية فيما يتعلق بموقفها غير المعلن المضاد للشيوعية و تحوله إلى موقف معلن .

كما توضح الاتفاقية أن السياسة الأمريكية أثناء النزاع الإنجليزي ــ المصري من ١٩٥٢وحتى ١٩٥٤ كانت توجهها الخارجية الأمريكية و السفير كافري ، كما كانت هذه السياسة تقاوم الطرفين دون اعتراض . حيث كان كلا الطرفان على دراية جيدة أنه لا يمكنه إنهاء نزاعه دون وساطة الولايات المتحدة . فعلى الجانب المصري كان هناك توقع من أن الخطة التى قدمتها الولايات المتحدة أساساً للاتفاقية ستكون أقرب إلى موقفهم منها إلى موقف بريطانيا ، و مع هذا فقد كانت الولايات المتحدة تفضل فى معظم الأحيان الاحتفاظ بمستوي الوسيط و ليس أبعد من ذلك .

و عندما تم توقيع الاتفاق بصورة فعلية ، تعزز المركز البريطانى فى المنطقة ، و مع ذلك كان هذا التعزيز ظاهرياً فقط ، فقد كان توازن القوي الفعلى بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى المنطقة قد انقلب لصالح الولايات المتحدة . حيث إن الوساطة الناجحة التى قامت بها الولايات المتحدة تشير إلى أنه بإتمامها لدورها هذا ، استطاعت ــ إلى حد ما ــ إحراز دورها كحارس للمصالح الغربية فى المنطقة فى الحاضر و المستقبل .

إن هذه التسوية التى رحبت بها كل من مصر و بريطانيا و الولايات المتحدة كانت بداية لدور جديد من التعاون بينهم . فبعد وقت قصير من إتمام الاتفاقية ذكر الدكتور فوزي لكافري "أن المصريين لم يسعوا لخلق مشكلة للولايات المتحدة فى ليبيا ... ومصر لن تخلق مشكلة لبريطانيا فى العراق ، بل على العكس فإنها ستنصح العراقيين "بالتعقل المرغوب" [٢٠٩].

إن التفاؤل المصري بانتهاء التوتر مع الغرب و خاصة بريطانيا ، دفع عبدالناصر إلى أن ينصح الملك سعود أثناء اجتماعهما بتجنب العراقيل مع الولايات المتحدة والغرب وفى ٣ أغسطس ١٩٥٤ أكد عبدالناصر أن "مصر على ثقة بأن هذه الاتفاقية ستبدأ عصراً جديداً من التعاون المشترك مع الولايات المتحدة إضافة إلى الصديقة الأخرى" (٢١٠). كما كرر فوزي الموقف نفسه فى رسالته الشخصية لدالاس (٢١١) . وقد مكن الاتفاق عبدالناصر من أن يصرح بقوله "إننا نقاتل الشيوعيين فى معركة مفتوحة فى مصر ، لأننا واثقون بأنهم يعملون بتوجيه من الاتحاد السوفيتى" (٢١٢) .

وقد رحب الوزير دالاس بالاتفاق لأنه من وجهة نظره "سيعمل على إقامة أساس للتعاون المشترك بين دولنا فيما يتعلق بالمشكلات المؤثرة على منطقة الشرق الأدنى (٢١٣). وكان إيزنهاور يتوقع أن يسمح الاتفاق لمصر بتحقيق نجاح مع أصدقائها لتحسين مركزها الاقتصادي و الأمنى (٢١٤) . وفى أغسطس قبلت إدارة إيزنهاور ــ وفاءً بوعودها ــ منح مصر ٢٠ مليون دولار لاستخدامها فى التنمية الاقتصادية (٢١٥). بيد أن قيمة هذه المساعدة الأمريكية المقدمة لمصر قد خيبت آمال القادة المصريين الذين كانوا يتوقعون أن تصل قيمة المساعدة إلى ١٠٠ مليون دولار على الأقل (٢١٦) .

مع هذا فقد كانت كل من الولايات المتحدة ومصر تتطلعان إلى تحقيق أهدافهما الخاصة . حيث توقع القادة الأمريكيون أن تقيم المحادثات المصرية_التركية سبلاً أفضل لاشتراك مصر ضمن مجموعة "الحزام الشمالى" (٢١٧). علاوة على ذلك فقد كان من المتوقع أن يعمل تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة و مصر على تقديم إطار جديد يمكن للولايات المتحدة من خلاله أن تتخذ إجراءات أكثر فاعلية لإقرار السلام والاستقرار الذي ترغب فيه كل من إسرائيل و الولايات المتحدة بشدة .

إن رغبة مصر فى التعاون التام مع الولايات المتحدة و المرونة الكبيرة فى التعاون معها ظهرت حينما عبر الدكتور فوزي عن أمل حكومته فى حل المشكلة الفلسطينية سلمياً(٢١٨). كما أكد عبدالناصر رغبة مصر فى إنهاء الوضع "القائم الآن بين إسرائيل

و الدول العربية". وفى نهاية مقابلته مع النيويورك تايمزNew York Times قدم عبدالناصر دعوة مفتوحة للولايات المتحدة للوساطة بين الدول العربية و إسرائيل "لأن الولايات المتحدة قادرة ــ ظاهرياً ــ على إنهاء النزاع"(٢١٩) .

لكن هذه الآمال تحطمت مثلها فى ذلك مثل العديد من القضايا الأخرى . فقد كانت المشكلة الأكثر قلقاً هى الصراع العربى ــ الإسرائيلى نظراً للعلاقة الخاصة التى تربط إسرائيل بالولايات المتحدة . إلا أن الأحداث قد حطمت هذه التوقعات لأن كلا الطرفين كان يحاول تحقيق أهداف متباينة كان بعضها يناقض بعضها الآخر .

■ ■ ■

الفصل الخامس

انهيـــــار الســـــلام

قال بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل فى عام ١٩٥١ : " مصر هى حجر العثرة أمام السلام فى الشرق الأدنى "، ولذلك " فإن اتفاق السلام مع هذه الدولة سيستغرق وقتاً طويلاً نظراً لأنه سينشأ عنه اتفاق سلام مع الجيران العرب لإسرائيل " (١) واشار الملك حسين إلى أنه ، فيما يتعلق بالستمائة ميل (وهى مجمل الحدود العدائية بين إسرائيل وجيرانها العرب) ، تتكفل مصر بالدفاع عن ١٨٠ ميل منها ، وسوريا ٤٥ ميل ، ولبنان ما يزيد عن ٥٠ ميل ، والأردن ٤٠٠ ميل . إلا أن الحدود الأردنية الإسرائيلية هى فى الواقع أكثرها اعتداءاً وبصورة متكررة ، بينما كانت مصر أقل قلقاً فيما يتعلق بقربها بالنسبة لإسرائيل ، حتى قامت إسرائيل بالهجوم على غزة عام ١٩٥٥ (٢). وقد ذكر عبد الناصر فى فلسفة الثورة :" ليس صحيحا أن ثورة ٢٣ يوليو قامت نتيجة الاعتداء على فلسطين ، أو نتيجة الأسلحة الفاسدة التي زعموا أن لها ضحايا كثيرون ، إننا كنا نحارب فى فلسطين لكن كل أفكارنا كانت مركزة على مصر "(٣). وبمعنى آخر فإن الضباط الأحرار لم يشغلوا بالهم بقضية فلسطين وفى منشوراتهم لم يكن هناك أى ذكر لإسرائيل أو للصهيونية (٤)، ولهذا تشجعت حكومة إسرائيل، يحدوها الأمل، بأن السلام ليس بعيد المنال. فقد ألقى بن جوريون تصريحاً حاول أن يسترضي به الحكم الجديد فى مصر ، كما عرض المساعدة التكنولوجية الإسرائيلية على النظام الجديد (٥). وبعد خمسه ايام من إعلان الحكم العسكرى أشار السفير الإسرائيلى فى واشنطن إلى أنهم "يأملون فى أن يفتح الحكم الجديد الطريق أمام السلام المصرى ـ الإسرائيلى"(٦).

وكان الأمريكيون متفائلين بنفس القدر فيما يتعلق بالسلام المنتظر على أساس أن مثل هذا التطور سوف يخرج تكتيكات الحرب الباردة بين العرب وإسرائيل من

نطاق الصراع العالمى الأوسع . وأشار دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى إلى السفير كافرى بالقاهرة بأنه "لابد أن يذكر رئيس الوزراء مصر بأننا نأمل فى أن تتمكن مصر وإسرائيل من التوصل إلى صيغة تفاهم ، ونحن نعتبر هذه الصيغة هامة جداً ليس بالنسبة لمصر وحدها ، وإنما بالنسبة للشرق الأدنى ككل"(٧).

وقد جاءت الأحداث مشجعة على توقعات السلام المرتقبة ، فقد كان النظام العسكرى راغباً في تأكيد سيادة الهدوء على طول الحدود مع إسرائيل من أجل أن يركزوا جهدهم على تثبيت دعائم الثورة والتخلص من الوجود البريطانى فى مصر . ومن ثم اضطرت مصر لوقف الأعمال العسكرية ضد إسرائيل فى مقابل الدعم الأمريكى لحل مشكلاتها الداخلية. وكان العسكريون خلال الأيام للثورة عمليين بما يكفى لإدراك أن أوضاع مصر المالية لن تسمح بالتطور والتنمية فى حالة حدوث حرب مع إسرائيل بالقياس الكامل للحرب (٨). هذا علاوة على أن سياسة النظام القديم لم تغلق الباب أمام محاولات السلام المتكرر مع إسرائيل (٩). مما شجع الحكم الجديد على أن يقتفى مثل هذه الخطوات السلمية إذ لم يكن لديه أية التزامات سابقة بحرب انتقامية ضد إسرائيل . هذا بالإضافة إلى أن عبد الناصر ورفاقه لم يجدوا معارضة لهذا من جماعة الإخوان المسلمين فبعض أعضاء هذه الجماعة من ذوى النفوذ أعربوا عن رغبتهم فى الوصول إلى تسوية سلمية ، وأبدوا رغبتهم لإتمام السلام مع إسرائيل(١٠).

إضافة إلى ذلك، فقد أدرك عبد الناصر ورفاقه من العسكريين المتخصصين جيداً حقيقة إمكانيات مصر العسكرية فى مواجهة إسرائيل ، حيث كان معظمهم قد واجه الإسرائيليين فى ساحة المعركة فى فلسطين . كان الحكم العسكرى فى هذه الفترة بحاجة إلى تقوية نفوذه بأسرع ما يمكن لمواجهة المشكلات الداخلية المستعصية . فالدرس الذى إستفادوه من فشل النظام القديم هو أن المواجهة العسكرية مع إسرائيل ربما تؤدى إلى سقوطهم . فضلاً عن أنهم قبل الثورة بفترة طويلة قد تأثروا بالجماعات السياسية اليسارية التى قبلت وجود إسرائيل . ووفقا لجان وسيمون لاكوتير فإن الضباط الأحرار قاموا فى عام ١٩٤٩ بالاتصال بالجماعات السياسية اليسارية فى مصر التى

أيدت خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين فى السابق ، من أجل مناقشة التوجهات الجديدة فى السياسة المصرية تجاه فلسطين [١١]. فقد كان عبد الناصر حينئذ يخالف بعض رفاقه العرب بمرونته فى موضوع إسرائيل[١٢]، مدركاً لحقيقة الأوضاع .

ويمكن أن نقول أن مصر فى ظل نظام الحكم الجديد كانت تعلم بأن أية قرارات سلمية بشأن النزاع العربى – الإسرائيلى سيكون لها مردود طيب على علاقاتها بواشطن. وكان لذلك أهمية كبيرة لأن مصر كانت فى ذلك الوقت بحاجة إلى المساعدة الاقتصادية والعسكرية أكثر من حاجتها إلى حل عاجل ومناسب .

إدارة إيزنهاور والمشكلة العربية ــ الإسرائيلية :

شجعت السياسة الجديدة لمصر واشنطن على أن تلعب دوراً مباشراً وبصورة أكبر فى الصراع المصرى – الإسرائيلى ، كما جعلت السياسة الأمريكية تعيد تقدير موقفها تجاه الصراع العربى – الإسرائيلى .

وعندما تقلد الجمهوريون السلطة ، كان الموقف قد اختلف تماماً عما كان عليه فى عهد سابقيهم ، حيث مرت أربع سنوات على انتهاء حرب فلسطين ، ووجد أولئك الذين ارتبطوا بهذه الحرب أنفسهم فى ظل ظروف جديدة . فاختفى بعضهم من على المسرح السياسى .

كان الرئيس الأمريكى الجديد على خلاف ترومان حيث لم تكن تربطه أية صداقة باليهود ، ما أنه لم يكن له أصدقاء موالين لإسرائيل أمثال كلارك كليفورد الذى كان يستطيع أن يؤثر عليه فى اللحظات الحرجة فيما يتعلق بالموقف الراهن لإسرائيل فى الشرق الأوسط [١٣]. كما أنه لم يعتمد أيضاً على تأييد الناخبين اليهود [١٤]، لأن معظمهم كان يساند خصمه الديمقراطى أدلاى ستيفنسون. فشعبية إيزنهاور كبطل عسكرى قد أعفته من الارتباطات الانتخابية المباشرة التى يثيرها تحدى قرار تأييد إسرائيل فهو كرجل عسكرى نظر إلى العالم العربى كميدان هام للمد السوفيتى خصوصاً عقب الحرب الكورية [١٥] .

وطبقاً لتقرير لجنة جاكسون، الذى رُفع إلى الرئيس عقب توليه بوقت قصير " فإن فشل الولايات المتحدة فى التدخل بين العرب وإسرائيل سوف يمنح الاتحاد السوفيتى فرصة عظيمة ليلعب دورا فعالاً فى المنطقة ... كما سيمنحه فرصة بناء "ناتو خاص به فى آسيا الغربية" (١٦) وأعاد دالاس تأكيد نفس الموقف ، حين صرح بأن "الوقت مناسب لكي تعطي الولايات المتحدة اهتمام أكبر للشرق الأدنى وجنوب آسيا" (١٧) . وأدركت حكومة الجمهوريين بأن سياسة ترومان الغير متوازنة تجاه الصراع العربى – الإسرائيلى ربما تؤدى إلى "إسكات أو إضعاف الآراء العربية المعتدلة ذات الميول الغربية (١٨) وكانت هناك بعض التغيرات الملحوظة خلال السنوات الأولى لحكم أيزنهاور، منها أن بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية التى يدير زمامها دالاس اتجهت نحو المد السوفيتى والشيوعية الدولية لرغبتها فى احتوائها (١٩) . وفيما يتعلق بالصراع العربى – الإسرائيلى شددت هذه السياسة على فكرة "الصداقة بلا محاباة" (٢٠) فتناقص أهمية إسرائيل يساوى زيادة القدر الممنوح للقوى الأخرى فى تشكيل سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة . فبترول العرب والأهمية الإستراتيجية للدول العربية أصبحت ذات اعتبارات هامة فى الصراع ضد المد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط ومع ذلك فإن الصراع العربى – الإسرائيلى بات العقبة الرئيسية فى سبيل تعزيز المنطقة ضد احتمال التدخل السوفيتى (٢١) .

جهود الولايات المتحدة لإحلال السلام فى المنطقة وأثره على العلاقات الأمريكية ـ المصرية:

فى فترات معينة كانت الولايات المتحدة تتخذ دبلوماسية مستترة وعلانية كان هدفها الأساسى هو منع أى تدهور فى العلاقات بين الطرفين ، بغرض وضع حداً لنمو النفوذ السوفيتى فى المنطقة على حساب الإستراتيجية الأمريكية . وقد حاولت واشنطن إنجاز العديد من الأهداف التى كان بعضها متناقضاً . فمن ناحية أرادت واشنطن أن تظهر رغبتها فى تأييد وتعزيز القومية العربية، بينما كانت فى الوقت نفسه محتفظة بعلاقاتها الخاصة بإسرائيل . ولذلك واجهت الولايات المتحدة مأزقاً شديداً

فى معالجة النزاع المصرى – الإسرائيلى ، على الرغم من أن كلا الجانبين أظهر رغبته الشديدة فى إتمام السلام من طرفه .

كانت المشكلة الرئيسية التى واجهت الطرفين المتحاربين هو أن كلاً منهما لا يثق فى الآخر حتى ولو فى أضيق الحدود ، وكان ذلك العقبة الرئيسية أمام إتمام حل ولو محدود للصراع (٢٢) . وهذه المنطقة عطلت صناع القرار السياسى الأمريكيين عن العمل فى الشرق الأوسط ، فحاولوا تجنبها. أما بالنسبة للمصريين فقد كان من الصعب إحداث تغيير حاد فى الرأى العام العربى وخصوصاً المصرى ، من عداوته وشكوكه نحو إسرائيل واليهود بصفة عامة ، إلى التفاهم والتعاون فى وقت قصير، ما لم تظهر إسرائيل رغبتها الأكيدة فى التوصل إلى تسوية . فالشئ الأكثر أهمية الذى حاولت الولايات المتحدة إنجازه هو بناء جسر من الثقة فى العلاقات بين الجانبين وهذا أفضل من فرض حل ملزم للنزاع على كل منهما .

ونحن هنا بصدد تتبع كيفية إدارة الولايات المتحدة لأزمة الصراع المصرى – الإسرائيلى منذ نهاية عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٦ وتأثيره على العلاقات الأمريكية – المصرية ، وكيف أن الصراع المصرى ـ الإسرائيلى قوض العلاقات الوثيقة الموجودة بين نظام الحكم العسكرى وإدارة الجمهوريين .

إن فكرة إقرار تسوية سلمية من خلال المفاوضات مع مصر ولدت منذ أن اعتلى النظام العسكرى الحكم فى يوليو ١٩٥٢، فالمهتمين بهذه التسوية قد رتبوا لها نظراً للظروف المستجدة . فبعد الثورة بوقت قصير ، وعلى وجه التحديد فى ١٨ أغسطس، ذكر بن جوريون فى الكنسيت قوله " إننا لا نكن عداوة ضد مصر "(٢٣) . واستحسنت الخارجية الأمريكية هذا التصريح السلمى ، وطلبت من ممثلها فى تل أبيب أن يبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلى بأنهم " يأملون أن تتوصل مصر وإسرائيل إلى صيغة تفاهم "(٢٤) .

المحادثات غير الرسمية :

هذا الاتجاه الإسرائيلى الجديد لم تتجاهله القيادة المصرية . فعلى ماهر رئيس الوزراء المصرى لم يستبعد إمكانية الوصول إلى محادثات سلام مع إسرائيل (٢٥) . ففى

باريس وأنقره كان الطرفان على أتم الاستعداد لعقد اجتماعات غير رسمية وسرية [٢٦]. ورحب دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكى بهذه التطورات وابلغ السفير الإسرائيلى فى واشنطن "أنه يشعر بأن الجو نحو إسرائيل أفضل مما كان عليه من ذى قبل" [٢٧]. وتشجيعاً لهذه التحركات ، ولبرامج الإصلاح التى أعدها الضباط الأحرار قام أتشيسون بإقناع الرئيس ترومان بعمل بيان يحى فيه نظام حكم نجيب مع التصريح أو التلميح بالمساعدة فى المستقبل ، وتم عمل البيان فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد لقى قبولاً حسناً فى القاهرة [٢٨].

لقد قامت مصر بخفض نغمة العداء تجاه إسرائيل ، وفى ٦ أغسطس، بعد أيام من نجاح الثورة أعلن اللواء محمد نجيب القائد العام لمجلس قيادة الثورة (فى مؤتمر صحفى) بأن :" دخول مصر حرب فلسطين كان بقرار من الملك" وكذلك قال "أن الجيش كان ضد هذه الحرب" [٢٩]. وبعد أن صار نجيب رئيساً للوزراء حضر هو ورفاقه الاحتفال بيوم "كيبور" فى المعبد اليهودى الرئيسى بالقاهرة . وأظهرت الصحف الصباحية المصرية نجيب وهو يصافح الحاخام الأكبر [٣٠]. خلال مؤتمر صحفى ترك صلاح سالم، المتحدث الرسمى باسم النظام العسكري، الباب مفتوحاً حيث لم يستبعد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل [٣١]، وكرر عبد الناصر الموقف نفسه لكافرى وكرميت روزفلت مسئول مخابرات الشرق الأوسط [٣٢]. فاعتدال عبد الناصر قد انعكس على خطابه وتصريحاته حول الموضوع [٣٣]

لقد تم الحفاظ على الاتصالات السرية بين الجانبين عبر قنوات سرية . فقد أوضح أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطن ،بإيعاز من النظام العسكرى ، لكافرى بأنه "بعد مسألة السودان ومنظومة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO أصبح الوضع مختلفاً ، إذ لابد ان تقيم مصر سلاماً مع إسرائيل" [٣٤]. وخلال اجتماعات جامعة الدول العربية قاد ممثل مصر المعارضة ضد المقترحات العراقية التى تقول بأنه " لابد أن يعامل يهود البلاد العربية مثلما يعامل العرب فى إسرائيل" [٣٥].

هذا الاعتدال الواضح منذ الأيام الأولى للثورة يمكن أن يعزى إلى رغبة مجلس قيادة الثورة فى تركيز اهتمامه على مشاكل مصر الداخلية ، واضعًا المشكلات الأخرى الخاصة بالمنطقة جانباً، لأنها تأتى على قمة جدول أولوياته، وقد حاول القادة العسكريون، تجنب أى انقسام بينهم والذى يمكن أن يؤدى إلى سقوطهم . وكان التأييد الأمريكى يعد شيئا حيوياً بالنسبة للنظام العسكرى نظراً لنقص التأييد الشعبى خصوصاً وأن القوى السياسية القديمة كانت لا تزال تنتظر استرداد مركزها القديم . ومع ذلك فإن كافرى قام بتحذير الخارجية الأمريكية من عواقب استخدام المساعدة الأمريكية كوسيلة لإتمام اتفاق مصرى- إسرائيلى لأن ذلك سوف يؤثر على مكانة النظام الجديد(٣٦)

ولم تذهب توصية كافرى هباءاً. فقد أشار بايرود، مساعد وزير الخارجية الأمريكى، إلى السفير الإسرائيلى فى واشنطن بأننا" لن نضغط على مصر فى هذا الخصوص لأن المصريين لديهم الكثير فى الداخل قبل إقدامهم على إتخاذ اى خطوة فى هذا الصدد"(٣٧) مع ذلك، فإن بايرود لم يستبعد إمكانية الضغط الأمريكى على مصر "عندما تحين الفرصة لذلك "(٣٨)

ومع ذلك استمر الموقف على ما هو عليه رغم كل هذه النشاطات والنوايا الطيبة وسبب ذلك هو أن أى ضغط على مصر فى هذه السنوات الأولى للثورة كان سيؤدى إلى نتائج عكسية، وكانت هذه الفكرة قد رسخت فى عقول صناع القرار السياسى الأمريكى من خلال تقارير كافرى، وكذلك من خلال وعود نجيب ورفاقه المتكررة بأنه عقب جلاء الإنجليز يمكن " التوصل إلى أتفاق مع إسرائيل"(٣٩).فقد كان الأمريكيون مقتنعون بأنه من الصعب على مصر تحطيم الوحدة العربية فى مواجهة إسرائيل بسبب اعتمادها الكبير على تأييد الجامعة العربية فى وقوفها ضد الوجود البريطانى فى منطقة القناة (٤٠) .

كما أوضح القادة العسكريون المصريون لكافرى سراً، بأن إظهار الاعتدال لا يعنى أى تقليل فى الدعم المعنوى المصرى لدعوى العرب ضد إسرائيل. فإن ظلت

مشكلات تعويض اللاجئين ، وتحديد القوة العسكرية الإسرائيلية، وضمان ثبات الحدود الإسرائيلية الراهنة دون حل [٤١]، فإن مصر سترفض النظر فى أية اتفاقية سلمية مع إسرائيل .

فى البداية كان التفاؤل الأمريكى أشده، حيث كان هناك اعتقاد كبير لديهم بأن المحادثات الإنجليزية- المصرية ستؤدى إلى اتفاق سلام مصرى- إسرائيلى .لكن القيادة المصرية أعطت وزناً كبيراً لإدارة ترومان (لسياسة البطة العرجاء – (Lame Duck التى اتبعتها إدارة ترومان ومن ثم عطلوا آية مباررات أخرى لحل الموقف.

وكان رد الفعل الأمريكى السلبى تجاه المقترحات المصرية نذيراً لنجيب ، إذ امتنع عن انتقاد أمريكا بالاسم ،لكنه اتهم السياسة الأمريكية ضمناً حين صرح بأنه"من أجل خلق أمة من مليون شخص، فإنك أيها الغرب تفسد علاقتك بخمسين مليون من العرب الذين يمتلكون أشياء أخرى من بينها كميات ضخمة من البترول"[٤٢] .

ومن أجل خفض حدة التوتر والحصول على ثقة العرب، خصوصاً مصر، صرح بايرود فى ديسمبر ١٩٥٢ ، قبل أن يتولى أيزنهاور السلطة ، بأن الميلاد المأساوى لمشكلة الاجئين ضمن النزاع الفلسطينى ــ الإسرائيلى أضاف تعصبا ركز بشكل عميق نحو الأمريكيين فى جميع أنحاء العالم العربى ... فالعواطف التى تحيط بهذه المشكلة فى الشرق الأوسط جياشة جداً، لذلك فإنه من المستحيل إيجاد حل فورى أو دراماتيكى للمشكلة وأن حل أى جزء من المشكلة يعد فى أحسن الأحوال شئ غاية فى الصعوبة"[٤٣] .

وفى ظل ظروف الحرب الباردة على المستوى العالمى ، قررت إدارة الجمهوريين أن تعيد دراسة السياسة الأمريكية الراهنة تجاه الشرق الأوسط وصياغتها مرة أخرى فالدرس الذى إستفادوه من فشل الإدارة السابقة هو أن حل مسألة الصراع العربى ــ الإسرائيلى الذى يمكن أن يرتضيه الطرفان سوف يؤدى إلى الوصول إلى الاتفاق

الدفاعى بما يرضى المطالب العسكرية للولايات المتحدة(٤٤) . ومنذ البداية أدركت إدارة الجمهوريين بأن السياسة الغير متحيزة تجاه الصراع العربى – الإسرائيلى ستعمل على إقامة مركز جديد لأمريكا فى المنطقة .

نمو المصالح الأمريكية :

أدى الاهتمام الأمريكى إلى قيام وزير الخارجية جون فوستر دالاس بزيادة للشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ . وكانت تلك الزيارة من أولى الزيارات الناجحة التى يقوم بها وزير خارجية أمريكى ، حيث أبلغ دالاس الشعب الأمريكى عبر الراديو والتلفزيون بأن " هناك خطر احتمال سقوط الشرق الأوسط فى براثن الشيوعية كما حدث للصين"(٤٥) . ونظرت مصر إلى أنباء رحلة دالاس إلى المنطقة على أنها دليل على اهتمام أمريكى جديد بالعالم العربى ومشكلاته ، وكانوا يتوقعون أن تحل " عدم المحاباة التى عبر عنها نجيب علناً محل موقف ترومان المحابى لإسرائيل(٤٦) . وخلال الاجتماعات أبلغه نجيب بأنه " إذا تم حل مسألة السويس ، فإنه من الممكن أن يتم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل طالما أن مصر ستحصل على أرض تصلها بالدول العربية الأخرى"(٤٧) هذا فى الوقت الذى كان يتم فيه الاتصال سراً بإسرائيل عبر قنوات خلفية وخلال هذه المرحلة المبكرة لبدء الاتصال بإسرائيل، أظهر المصريون مرونة كبيرة بقبولهم لأسس توطين اللاجئين فى الدول العربية (٤٨).

وبهذه القاعدة الدبلوماسية الجديدة، وزيارة دالاس السالفة الذكر، استعادت كل من مصر وإسرائيل جهودهما لإعادة الاتصالات السرية بينما . وخلال اجتماعاتها اقترح الجانب المصرى(٤٩) إمكانية التوصل إلى تفاهم حول المرور فى قناة السويس للبضائع الغير عسكرية الخاصة بإسرائيل(٥٠)، كما كانت هناك أيضا اتصالات غير مباشرة ومشجعة بين الطرفين . وأبلغ الدكتور فوزى الدكتور رالف بانش ممثل الأمم المتحدة أن: "مصر مهتمة بإمكانية المحادثات مع إسرائيل " كما اقترح بأن "مصر يمكن أن تقبل أحد التقسيمين ولكن ليس التقسيمين"(٥١)، مفسراً له لماذا أرادت القاهرة عبر

"النجف" أن يرتبط بالأردن. ومع ذلك تم التخلى عن هذه الفكرة عندما نشرت النيويورك تايمز القصة(٥٢) ومع ذلك فإن الدكتور بانش وصناع القرار السياسى الأمريكى قد اتفقا على أنه ربما يمكن التوصل إلى تسوية سلام بين مصر وإسرائيل(٥٣).

وتأكيداً لهذا فإن القادة المصريين (على سبيل المثال) قد صرحوا بأنهم " لابد أن ينسوا الماضى "(٥٤) ففى أحد مؤتمرات الصحيفة صرح صلاح سالم بأن مصر ليس لديها أى نية عدوانية تجاه إسرائيل، وأخبر الصحفيين بأن "مصر أمه محبة للسلام"(٥٥) وفضلاً عن ذلك فقد أظهرت مصر رغبتها الشديدة فى الوصول إلى اتفاق حول المشكلة الرئيسية البارزة وهى مشكلة استقرار اللاجئين. ففى ١ يوليو وقعت الحكومة المصرية على اتفاقية اقتصادية مع وكالة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة(أونروا–UNRWA) والتى بمقتضاها يتم تشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى قطاع غزة و سيناء (٥٦) و كانت درجة المرونة و العملية واضحة فى السياسة المصرية .

بات من الواضح أن القيادة المصرية بدأت فى التحرك فى ثلاثة اتجاهات أساسية مرة واحدة ، فقد حاولت استخدام التسوية العربية –الإسرائيلية كورقة ضغط لكسب التأييد الأمريكى فى مسألة قناة السويس . ومن ثم، فإن اتفاقية اللاجئين الفلسطينيين فى غزة و سيناء ربما تبعد بعض العراقيل التى تعوق تنفيذ السياسة الأمريكية فى المنطقة . كما حاول المصريون إثبات أن مصر هى الدولة الأساسية لأى سلام يقام فى الشرق الأوسط ، و ذلك أنه بدون مصر لا يمكن لأى دولة عربية أخرى أن تتجاسر على اتخاذ هذه الخطوة المتعلقة بالاتفاق السلمى مع إسرائيل . كما رغب المصريون فى ترك انطباع لدى الولايات المتحدة بأن السياسة المصرية تجاه إسرائيل ستصبح النموذج الذى تحتذيه الدول العربية الأخرى . و لهذا رغبت القاهرة فى أن تحيط واشنطن علماً بأن زعامة العالم العربى لمصر وبدونها لا يمكن لأى شئ أن يحل .

إن المرونة المصرية (٥٧) ، علمت على إرباك التكتيكات الإسرائيلية العنيفة و جعلت إسرائيل تتخذ موقفاً صارماً تجاه جيرانها (٥٨) ، مما دفع الولايات المتحدة إلى

اتخاذ موقف أكثر صرامة فى تأييدها للأمم المتحدة من أجل أن تكف إسرائيل عن أعمالها . كما اصدر الرئيس إيزنهاور تعليماته إلى وزارة الخزانة بإعداد مسودة قرار بفرض ضرائب على الهبات التى يهبها مواطنون أمريكيون استجابة لنداء الاتحاد اليهودى أو المنظمات الصهيونية الأخرى فى أمريكا لصالح إسرائيل (٥٩) . كما أبلغ دالاس السفير الإسرائيلى فى واشنطن فى ١٨ سبتمر ١٩٥٣ بأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل قد تأجلت . ومن خلال حديثهما أوضح دالاس للسفير الإسرائيلى بأنه " على قناعة بأن السبيل لتحقيق السلام ليس بتأييد إسرائيل سواء كان ذلك بالحق أو الباطل " ، وفى ختام اجتماعهما أكد دالاس " رغبته فى سير المنطقة نحو السلام " (٦٠) .

خطة جونستون :

واجه الأمريكيون مأزقاً فى نهاية عام ١٩٥٣ ، وهو قرب تحقيق الاتفاق الإنجليزى – المصرى (٦١) . وكان الإسرائيليون يخشون من أن يؤدى الاتفاق إلى اشتراك مصر و الدول العربية الأخرى فى حلف دفاعى غربى (٦٢) . كما أن رحيل القوات البريطانية عن قاعدة السويس ربما يترك إسرائيل تتعرض للهجوم من ناحية مصر (٦٣) .

أدت السياسة الإسرائيلية و الرغبة فى تخفيف حدة التوتر و السعى إلى تعزيز إستراتيجية الحرب الباردة إلى خلق نموذجاً جديداً فى صناعة القرار السياسى الأمريكي ، وهو تشجيع تسوية عربية – إسرائيلية.

فقد كان دالاس، مهندس السياسة الخارجية الأمريكية ، مؤمناً بالتقدم التدريجى لحل النزاعات المعلقة . و لذلك اتخذت الولايات المتحدة سياسة جديدة لاستقرار أحوال اللاجئين ، فأعلن أيزنهاور فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٣ تعين إرك حونستون مبعوثاً خاصاً للشرق الأدنى . وقد ألقى على عاتق جونستون وضع خطة جديرة باهتمام الدول العربية و إسرائيل تهدف إلى التنمية المتبادلة لمصادر مياه وادى نهر الأردن على أساس إقليمى (٦٤).

لقد اعتبر بعض الباحثين أن بعثة جونسون كانت أحد التصورين الرئيسيين للولايات المتحدة فى الخمسينات لحل النزاع العربى – الإسرائيلى (٦٥) ، حيث كانت

البعثة مدفوعة فى الأساس بالرغبة فى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى تمثل العنصر الأساسى للقلق فى المنطقة . و كانت المهمة الرئيسية لجونسون هى خلق فرص عمل لحوالى ٨٠٠ر٠٠٠ لاجئ فلسطينى فى الدول العربية على أمل أن يتم استيعابهم هناك (٦٦). وقد اعترف الجنرال بدالى سميث مساعد وزير الخارجية الأمريكى بأنه " من غير المعقول أن نتوقع أن تتقبل الدول العربية اللاجئين كعمال ما لم توجد وسائل لتحسين ظروف مواطنيهم أنفسهم " (٦٧) .

كانت ردود الفعل العربية على هذه الفكرة الأمريكية مختلطة . فالصحف المصرية أثنت على سياسة إيزنهاور " لاهتمامه الشديد بمشكلة الشرق الأوسط "، لكن هذا الاستحسان والثناء من الصحف المصرية لم يقلل من تحفظها على المبادرة الأمريكية لأنه فى رأيها " لا يحتمل نجاح مستر إرك جونستون ما دامت حلول الأمم المتحدة ما تزال حبراً على ورق " (٦٨) . ومع ذلك منحت الحكومة المصرية تأييداً مبدئياً للبعثة رغم معارضة الدول العربية الأخرى (٦٩). وطبقاً للسير هامفرى ترافليان ــ سفير بريطانيا بالقاهرة – فإن " المصريين قاموا بمنح مستر جونستون مساعدة فنية كبيرة شملت إعارة مهندسين مصريين " (٧٠). ومع أن مصر كان بإمكانها كذلك أن تقنع كلاً من سوريا و الأردن بإعادة النظر فى موقفيهما من خطة جونستون (٧١). إلا أن المصريين مع ذلك لم يتمكنوا من التصريح علانية بتأييدهم لمهمة المبعوث الأمريكى بسبب المعارضة العربية الشديدة (٧٢).

على أية حال فقد استخدمت الحكومة المصرية هذه السياسة التصالحية التى لا جدال فى أنها كانت أداة للحصول على التأييد الأمريكى فى مسألة قاعدة قناة السويس. وقد استمرت بعثة جونستون مدة عامين على أمل أن يمهد المشروع الطريق أمام اتفاق للسلام . فى الوقت نفسه فقد ظلت الآمال الأمريكية معلقة على مساهمة مصر فى إنجاح عملية السلام ولذا فلم تتخذ الولايات المتحدة أى موقف صارم ضد مصر فى الأمم المتحدة لإغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الإسرائيلية (٧٣).

إن عملية السلام لا يمكن أن تنجح ما دام هناك عدم ثقة بين الدول العربية و إسرائيل . فقد كان كلا الطرفين مشغولاً بشكل كبير بإحتمال أن يقوم الطرف الآخر فى أى وقت و لأى مبرر بمحاولة الإضرار بالطرف الآخر على نحو خطير . لهذا كان من الأجدى خفض مستوى القلق لدى الطرفين، علاوة على هذا، فقد كانت المعالجة المنصفة التى بدأت إدارة إيزنهاور فى انتهاجها فيما يتعلق بالمسألة العربية ـ الإسرائيلية ـ مع إعلان أن هدفها تحسين العلاقات مع العالم العربى ـ جاءت بآثار عكسية على إسرائيل التى بدأت تخشى العزلة من هذا التقارب وقد بدأت مخاوفها تزداد مع تزايد هذا التقارب . لقد شكل الخوف الإسرائيلى المرضى والرغبة الأمريكية فى بناء نظام دفاعى إقليمى الأحداث التاريخية للمنطقة طيلة الخمسينيات و حتى وقتنا هذا .

وبنفس القدر كانت إسرائيل تنظر إلى الاتفاقية الخاصة بالنزاع الإنجليزى ـ المصرى بعين الريبة ، لأنها تزيد من احتمالات أن مصر ومعها الدول العربية الأخرى " ستؤدى إلى التعاون مع الغرب " (٧٤) علاوة على أن جلاء القوات البريطانية ربما يكون من نتيجته أن تشرع مصر فى القيام بعمل ضد إسرائيل ، و ربما هذا العمل لا طائل من ورائه و يؤدى إلى أحداث يكون لها نتائج خطيرة (٧٥). وقد دفعت الشكوك الإسرائيلية السفير " إيبان " إلى أن يوضح إلى هنرى بايرود بأنه من وجهة نظر إسرائيل أن " قاعدة السويس أزالت الحاجز بين مصر و إسرائيل و عززت قدرة مصر من خلال وضع يدها على المخازن و التسهيلات المختلفة فى القاعدة" (٧٦) وحين أدرك الأمريكيون القلق الإسرائيلى ، أوضح بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى للسفير الإسرائيلى بأن " الولايات المتحدة تعتبر نفسها فى قارب واحد مع إسرائيل فى السعى لإقناع مصر بالسير قدماً نحو حل المشكلة العربية ـ الإسرائيلية" (٧٧).

إن التأكيد الأمريكى المتكرر لم يخفف من القلق الإسرائيلى (٧٨) الذى كان عند أعلى مستوى له بسبب أن الولايات المتحدة أصبحت مضطرة إلى تسليح مصر ، نتيجة للتطورات الجديدة . وصرح موشى شاريت رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ٢٩ يوليو

١٩٥٤ بأن " منح السلاح لمصر و الذى أعقب مسألة تسليح العراق سيكون خطأ "(٧٩) وفى الوقت نفسه ركز اللوبى الصهيونى فى أمريكا جهوده لمنع الولايات المتحدة من تسليح الدول العربية و خصوصاً مصر ، ما دامت ترفض إتمام السلام مع إسرائيل (٨٠) . مع هذا فقد أوضحت الحكومة المصرية رغبتها الشديدة فى الاتفاق و أشار عبد الناصر إلى جيمس جونسون عضو البرلمان البريطانى بأن " مصر ليس لديها نية البدء فى جولة ثانية فى الحرب مع إسرائيل " (٨١) و شدد الدكتور محمود فوزى على هذه المسألة مؤكداً على أن " مصر ترغب فى التفاهم مع إسرائيل " (٨٢) علاوة على ذلك قدمت مصر تأييدها فى جامعة الدول العربية لاقتراح إرسال اللاجئين الفلسطينيين إلى ليبيا رغم معارضة أعضاء الجامعة الآخرين(٨٣) .

إن هذا الاتجاه المصرى الجديد لتخفيف التوتر مع إسرائيل (٨٤) ، لابد أن ينظر إليه ملتحماً مع سياسة النظام الجديد لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة و رغبته فى دعم سلطته بصورة سريعة كلما أمكن ذلك لمواجهة المعارضة القوية فى الداخل لكن صناع القرار السياسي الأمريكى أدركوا الآن أن آمال السلام كانت هشة جداً لكونها عرضة للخطر لإغفالها حقوق أحد طرفى النزاع .

أما بالنسبة للخارجية الأمريكية ، فلم يعد سراً أن الإسرائيليين كانوا يسعون لنشر دعاويهم التى يتعذر الدفاع عنها و التى تقول بأنه لابد من احترام الحقوق الإسرائيلية وحدها ، و رفض الحقوق العربية وقد رأت الخارجية الأمريكية هذه السياسة مخيبة للآمال . فقام مساعد وزير الخارجية الأمريكي فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٤ بإبلاغ دالاس فى مذكرة سرية تحت عنوان " الضمان الممكن لإسرائيل -Apossibleassurance to Israel بأن تصور إسرائيل لدورها فى الشرق الأدنى هو "أنها القوة المسيطرة مع اتضاح تفوقها العسكرى على كل جيرانها مجتمعين ... وحين تتحدث إسرائيل عن السلام و التعاون فى الشرق الأدنى فإنها تعنى السلام و التعاون بشروطها، وقبول العرب لسياستها " (٨٥) وشدد مجلس الأمن القومى الأمريكى على الموقف نفسه حين أكد بأنه " ليس هناك تغير واضح فى سياسة إسرائيل بشأن استخدام القوة

لتحقيق تطلعاتها السياسية !! (٨٦). أما بالنسبة لإدارة إيزنهاور فقد كان هناك عدد متن الحقائق الأساسية التى لا يمكن إنكارها ؛ إحداها أن الموقف الإسرائيلي الصلب تجاه جيرانها سيعمل على زيادة المد الشيوعى فى المنطقة ــعلى الرغم من أهمية الحفاظ على المنطقة بعيداً عن أيدى السوفيت بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية (٨٧)ــ حيث أن التعاطف السوفيتى مع العرب و القضية المصرية فى الأمم المتحدة جعل من الواضح أن النزاع العربى ــ الإسرائيلى قد بات مسألة دولية. فأصبح ظاهر أن إسرائيل تؤيدها الكتلة الغربية ، والدول العربية تؤيدها الكتلة الشرقية .

لقد حاولت إدارة إيزنهاور أن توضح للمعالم العربى أن الموقف الأمريكى تجاه الصراع العربى ــ الإسرائيلى قد حدث له تطور على يد القيادة الجديدة ، لكن حقائق الوقت لم تثبت هذا التغير . وقد كانت إدارة إيزنهاور تواجه جماعات ضغط قوية كانت تؤيد إسرائيل بشكل تقليدى فى أوقات المحن . إن القوة الحقيقية لهذا اللوبى ربما كان مبالغ فيها ، لكن القيادة الأمريكية كانت تنظر إليه على أنه ذو نفوذ قوى(٨٨). لهذا فأن أى محاولة لمنح مساعدات للعرب كانت تواجه دائما بمعارضة من وراء الستار فى واشنطن حيث كان أعضاء الكونجرس على دراية حقيقية بالعاطفة الشعبية القوية فى أمريكا تجاه إسرائيل (٨٩). فلقد كانت مشاعر الرأى العام الأمريكى وميولها نحو إسرائيل تلعب دوراً كبيراً فى كل قرار حكومى متعلق بالشرق الأوسط(٩٠)

إلى حد ما، يمكن القول حقيقة بأن جماعات الضغط كانت أكبر أثرًا داخل الكونجرس، على الرغم من أن معظم المحللين يعتبرون السياسة الخارجية الأمريكية من شئون السلطة التنفيذية(٩١). ومن الناحية النظرية ، فإن هذه المقوله الأخيرة صحيحة لكن من الواضح أن إدارة إيزنهاور كان من الصعب عليها أن تقاوم ضغوط الكونجرس إلى الأبد . ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى نقص أغلبيته فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ(٩٢). لذلك فإنه إلى حد مــ أيضا ــ كان فى مقدور أعضاء الكونجرس وجماعات الضغط ممارسة نفوذ مُقيْدْ ًعلى المبادرات الأمريكية من أجل حل النزاع العربى الإسرائيلى بصورة عادلة إلى حدٍ ما(٩٣).

ومع ذلك لم يذعن دالاس وإيزنهاور تماماً لجماعات الضغط تلك حيث كان الاحتواء السوفيتى فى قمة أولويات الولايات المتحدة ولهذا بدأت الولايات المتحدة فى تسليح العراق فى إبريل ١٩٤٥. واعتبر مؤيدى إسرائيل أن تسليح دولة عربية معينة سيكون ذريعة لتسليح الدول العربية الأخرى جميعها(٩٤). وقد نبع هذا الاعتراض تأسيساً على المبدأ القائل بأن "العرب بإمكانهم قتل الإسرائيليين دون أية ردود إسرائيلية على ذلك"، وهو مبدأ بات قاعدة دولية(٩٥). وهذا المبدأ دفعهم إلى الاعتقاد بأن المساعدة العسكرية الأمريكية للدول العربية ومؤيديه فى حلف بغداد"ستعمل على تصلب المقاومة العربية لفكرة التوصل إلى إى تفاهم مع إسرئيل"(٩٦) وهذا يتناقض مع الإستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق السلام على أساس "الوضع القائم -Status quo"

غارة غــزة:

شددت الحكومة الإسرائيلية على حملتها الدعائية، لهذا ارتكزت مساندتها لشرعية سياسة الانتقام استناداً على نظرية أن الأمور سوف تسير إلى الأسوأ قبل أن وقد أدت هذه السياسة إلى هجوم إسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ بعد يومين من توقيع ميثاق حلف بغداد ، وعشرة ايام من رجوع بن جوزيون للوزارة الإسرائيلية كوزير للدفاع (٩٧)، فالهجوم الإسرائيلى وضع نهاية للهدوء الذى ساد الحدود المصرية ــ الإسرائيلية حيث كان أول صدام مباشر بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨. فعلى الجانب المصرى قتل حوالى ست وثلاثين من العسكريين وأثنين من المدنيين، بينما جرح حوالى تسع وعشرين من العسكريين (٩٨) واثنين من المدنيين (٩٩). ومن هنا بدأت سلسلة من المواجهات العنيفة بين الدولتين ، ووصلت إلى ذروتها فى حرب السويس . وكما لاحظ أحد المؤرخين أنه "بالعدوان على غزة بدأ العد التنازلى للحرب"(١٠٠)

بغض النظر عن المبررات وراء اتخاذ إسرائيل سياسة متشدده تجاه مصر ، فقد كانت نتائج العدوان خطيرة ليست فقط على العلاقات المصرية ـــ الإسرائيلية، وإنما على الاستقرار فى الشرق الأوسط، وبات الوضع معقداً للغاية . وكان عبد الناصر

يحتفظ فى ذاكرته باحتمال أن يطاح به بنفس الأسلوب الذى أطاح بها الضباط العسكريون بالملك فاروق فى السابق فقد جعلت إهانة عدوان غزة من الصعب عليه كرجل عسكرى أن يقتنع أو يقوم بتنفيذ السياسات التى لا تحظى بقبول الجيش (١٠١). حيث كان مقتل الملك عبد الله لا يزال ماثلاً فى ذاكرته . والأهم من هذا كله أن العدوان قد أستبعد أى احتمال لأن يجتمع الطرفان على مائدة التفاوض لتحقيق أى نوع من الاتفاق .

حلف بغداد والعدوان:

إن إهانة عبد الناصر فى غزة وإعلان حلف بغداد دفعه إلى افتراض أن هناك ضغطاً لإرغام مصر على المشاركة فى الحلف تحت الهيمنة الغربية . وقد دفعت منافسة مصر للعراق على زعامة العالم العربى ،عبد الناصر إلى فكرة أنه لا يجب أن يظهر ضعفه ولا يجب أن يخضع لأى تهديد إسرائيلى .لذلك كان توقيت غارة غزة وليس بالضرورة الهزيمة العسكرية المصرية، كان العامل الذى شكل سياسة مصر تجاه حلف بغداد إسرائيل بعد هذا. وقد شعر عبد الناصر أن نهوضه كأحد الرموز القيادية فى العالم العربى فى مواجهة نورى السعيد ستُقوضَ إذا ما أظهر رغبة كبيرة فى الاتفاق بعد هذا العدوان المدمر. فهذا الاتجاه قد أدى إلى قيام حرباً عربية باردة بين القاهرة وبغداد ، ساعدت على صياغة تاريخ عملية السلام بين مصر وإسرائيل. ولكن توالى الأحداث لم يساعد على أن تصبح مصر معبراً للسلام كما كانت تتوقع الولايات المتحدة، وإنما أصبحت سداً منيعا لفترة طويلة . ولم يكن عبد الناصر فى ظل هذه الظروف وصل صناع القرار فى واشنطن إلى .

أن "الغارة وضعت نهاية لأية آمال فى اتخاذ أى خطوة نحو السلام الدائم"(١٠٢). ومع غارة غزة كان بن جوريون يتوقع أنه "إذا تشددت إسرائيل فى مواجهة الاستفزازات المصرية، فإن مصر ربما تخاف ويُكْبحْ جماحها"(١٠٣).لكن إدارة إيزنهاور لم تكن تؤمن بصواب أو فعالية سياسة بن جوريون الانتقامية ، لهذا لم تقف موقفاً سلبياً إزاء الهجوم العسكرى . فلم يتردد الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة فى إدانة الهجوم فى مجلس

الأمن (١٠٤)، لأنه "يعد انتهاكاً لشروط قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار الموقع فى ١٥ يوليو ١٩٤٨، ومتناقضاً مع التزام الطرفين باتفاق الهدنة العامة الموقع بين مصر وإسرائيل ومتناقضاً مع الشرعية الدولية"(١٠٥).ومع ذلك لـم تـتمكـن إدانـة الأمم المتحدة للعدوان من تخفيف حدة التوتر الذى ساد المنطقة. وقد اقترح الوزير دالاس على الرئيس إيزنهاور أنه " إذا كان هناك ثمة اعتداء فى المنطقة فلابد أن نتخذ عملاً ما داخل أو خارج نطاق الأمم المتحدة لوقف هذا العدوان"(١٠٦)

إن هذا الموقف الأمريكى الصارم إزاء هذا النوع من السياسات الانتقامية يعزى إلى عدة عوامل ، منها تحالف عبد الناصر مع المملكة السعودية التى صار بترولها هاماً للاحتياجات العسكرية الأمريكية (١٠٧) . ولا ريب فى أن هذا النوع من الانتقام الإسرائيلى ربما يقلل ــ إلى حد ما ــ من اهتمام العرب بمشروعات الدفاع الغربية ، وبهذا تنهدم الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الباردة . وعلى العموم فإن غارة غزة والسياسة العسكرية الإسرائيلية قد عملا على التقليل من رغبة العرب فى التعاون فى أنظمة الدفاع الغربية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى(١٠٨). وكذلك فإن العدوان قد انهى الآمال الغربية ــ عموما ــ فى تحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل، كما أنهى الآمال الأمريكية ــ خصوصا ــ بأن تصبح أول دولة عربية تقيم سلاماً مع إسرائيل.

نظراً لما اثارته أحداث غارة غزة، فإنها على ما يبدو دقت إسفينا فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، إذ وضعت نهاية لشهر العسل بين الدولتين(١٠٩) ويمكن إدراك ذلك من تعليق السفير بادو Badeau عندما كتب فى عام ١٩٦٥ يقول : "إن يوم العسل فى العلاقات العربية ــ الأمريكية قد تحول إلى يوم بصل"(١١٠). وعلى أى الأحوال فقد كان ذلك عن قصد حقيقى من إسرائيل(١١١).

وأخيراً ، فإن التوتر كان لا يزال سائداً على الحدود المصرية ــ الإسرائيلية، كما أن التهديدات الإسرائيلية قد قوت من عزم القيادة المصرية للحصول على السلاح للدفاع عن الحدود المصرية (١١٢)، خاصة حين اصبح معروفاً أن إسرائيل قد تم لها

الحصول على السلاح من فرنسا وبريطانيا وحتى من الولايات المتحدة نفسها(١١٣)، مخالفين بذلك التعهد الثلاثى الموقع سنة ١٩٥٠. وقد شددت القيادة المصرية من حملتها السياسية للحصول على السلاح من الولايات المتحدة . إلا أن بايرود السفير الأمريكى الجديد قد أمطرته مصر بهذه المطالب. وقال عبد الناصر " إن تزويد مصر بالأسلحة الحديثة هو الشيء الوحيد الذى يهدئ الجيش " ورغم تعاطف وكالة المخابرات الأمريكية مع مطالب مصر إلا أن هذا التعاطف لم يجد أذانا صاغية لدى صناع القرار ولم تحصل مصر على أى مساعدة عسكرية (١١٤).

رأى بايرود ــ كرجل فى مركز مسئول وعسكرى سابق ـــخطورة الموقف الراهن ففى إبريل قدم الاتحاد السوفيتى عرضاً " بمساعدة أى دولة ليست على استعداد للتحالف مع الغرب فى الشرق الأوسط" (١١٥).

فإحباط مساعى عبد الناصر فى الحصول على السلاح من الغرب دفعته إلى أن يبلغ بايرود ونظيره البريطانى بأنهما "إذا رفضوا تزويدنا بالسلاح فإننا سنسعى للحصول عليه من الروس"(١١٦) . وكان بايرود مقتنعاً بأن عبد الناصر لم يكن يرواغه لهذا قام بإبلاغ دالاس بأن تزويد مصر بسرب من مقاتلات الفرقة بى ٢٦ سيحل الموقف"(١١٧) ولكن توصيات بايرود والآن دالاس ذهبت جميعها هباءً نتيجة الضغوط الإسرائيلية(١١٨).

فى ربيع عام ١٩٥٥ اتهم السوريون تركيا ، وهى عضو فى حلف الأطلنطى وعضو فى حلف بغداد ، بأنها تهدد أمنهم . هذا فى حين امتنعت بريطانيا والولايات المتحدة عن تزويد مصر بالسلاح خارج إطار مواثيق الدفاع الغربية(١١٩). وقد ظن عبد الناصر ورفاقه أن الغرب كان يستخدم إسرائيل كتحدى متواصل لزعامتهم . وكانت القوى الغربية تعلم بان المصريين إذا ما خيروا بين الهزيمة من إسرائيل أو الإذعان للغرب فإنهم سيختارون الإذعان للغرب (١٢٠) ومع ذلك فإن القيادة المصرية لم تستبعد إمكانية الاحتفاظ بعلاقتها مع الولايات المتحدة فى حالة صفاء ، والحصول منها بالفعل على السلاح، وقبل مؤتمر باندونج فعل عبد الناصر ما فى وسعه من أجل أن يرى دالاس

ليناقش معه مسألة المصالح الثنائية ، وعرض رغبته فى [١٢١]استخدام طائرة أمريكية لكى يتجنب زيارة الهند فى طريقة إلى باندونج، لأن نهرو كان قد قام بجهود كبيرة لضم الشرق الأوسط إلى كتلته الحيادية . فمن وجهة نظر عبد الناصر أن هذا ربما يلغى رحلته مع نهرو ويؤكد مشاعره الحقيقة المتعاطفة مع الغرب [١٢٢]، لكن كل ذلك ذهب هباءً لأن الإغراء المصرى لا يمكن أن يغير شيئاً من الإستراتيجية الأمريكية التى ترتكز على افتراض أن كل الدول العربية ، وخاصة مصر ، لابد أن يحافظ عليها كقوى دفاعية فقط وليست قوى هجومية [١٢٣]. وقد وضعت هذه الإستراتيجية منذ تأسيس دولة إسرائيل [١٢٤].

صفقة الأسلحة :

فى باندونج قابل عبد الناصر شوين لاى [١٢٥] Zhou Enlai حيث طرح عليه فكرة حصوله على السلاح الصينى ، ولأن الصين نفسها تعتمد على مصادر السلاح السوفيتى ، وافق رئيس الوزراء الصينى على عرض الطلب على السلطات السوفيتية . وطبقا لصلاح سالم، فإن السفير السوفيتى بالقاهرة سلم إليه رداً إيجابياً على طلبهم فى ٦ مايو ١٩٥٥[١٢٦]. ومع هذا كان عبد الناصر مستمراً فى الضغط للحصول على السلاح الأمريكى. وربما يعزى ذلك إلى رغبته فى تجنب تصدع العلاقات مع الولايات المتحدة . كما أن الجيش المصرى أيضاً كان متعوداً على استخدام السلاح الغربى . وكان حذر عبد الناصر من النتائج السياسية التى ستترتب على شراء السلاح من الكتلة الشرقية بلا شك يعد اعتباراً آخر.

تحركت الأحداث بسرعة لتصل إلى ذروتها . وقرر عبد الناصر أن يقوم بمحاولته الأخيرة للحصول على السلاح الأمريكى . وقد روى السفير بايرود الأحداث التى تلت كالآتى:

"قابلت عبد الناصر فى بداية يونيو وأخبرنى بصراحة أنه إذا رفض دالاس تزويدنا بالأسلحة ، فإننا سنحصل عليها من الاتحاد السوفيتى، وأبرقت إلى الخارجية الأمريكية

فى نفس الليلة ليتفقوا مع مصر، وكذا من أجل إجهاض الاتفاق المحتمل بين مصر والسوفيت"(١٢٧) . مع هذا فإندالاس لم يأخذ الأمر بجدية ، مقتنعاً بأن عبد الناصر يراوغ ويحاول ابتزازهم(١٢٨). لكن الأحداث أسرعت لتثبت أنه كان مخطئاً .

فى نهاية يوليو أعطى عبد الناصر للسوفيت رداً إيجابياً(١٢٩)، فى نفس الوقت "لم يظهر أو يكرر للمسئولين الأمريكيين أية مقترحات رسمية تلقاها من ممثل السوفيت بشأن مثل هذه المساعدة الاختيارية "(١٣٠). ورغما عن أن دالاس قد زعم أنه كان على علم بالصفقة منذ يونيو ١٩٥٥ (١٣١). وفى ١٥ أغسطس حصل مدير وكالة المخابرات الأمريكية وممثله فى القاهرة على معلومات من مصادر مصرية موثوقة بأن صفقة الأسلحة قد انتهت(١٣٢) وليس واضحاً على أى الأحوال أما إذا ما كانت السلطات المصرية سربت هذه المعلومات الأمريكية بالشروط التى يشعروا أنها تتفق مع مصالحهم الخاصة . على أية حال فإن بايرود كان على دراية تامة بمدى خطورة مثل هذه الصفقة، فاقترح فى ١٥أغسطس بأنه قد لا بد للولايات المتحدة أن تنظر بعين العطف لمشروع السد العالى، " وتبرم اتفاقية لبيع معدات عسكرية بشروط ميسرة إلى مصر بالجنية المصرى "(١٣٣)

كل الأدلة كانت تشير إلى أن مكانة السوفيت فى مصر قد أخذت فى الازدياد، بينما كان النفوذ الأمريكى قد بدأ فى التضاؤل (١٣٤). مع هذا فإن كل هذه الظروف لم يلتفت إليها. وكانت الاستجابة الوحيدة لدلاس هى محاولته إعادة الحياة من جديد لمشروع السلام العربى ـ الإسرائيلى(١٣٥). وقد أظهرت خطة دالاس للسلام فى هذا الوقت المتأزم مدى سذاجة ـ Naivete إدارة إيزنهاور فى إسقاطها من الحسبان احتمال تجاسر أى زعيم إقليمي ـ خاصة عبد الناصر ـ على مواجهة الغرب بمثل ذلك الاتفاق الذى أتمته مصر حول الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى. وكان خطأ تقدير دالاس للتطورات الإقليمية فى الشرق الأوسط ناشئ أساساً من عدم تنسيقه مع السفير الأمريكى بالقاهرة حول مسالة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر. فدالاس من جهته كان يرى أن تقدير هنرى بايرود و انعكاس لوجهة نظر عبد الناصر وليس لوجهة

النظر الأمريكية[١٣٦] وقد قام رؤساء هيئة الأركان المشتركة الأمريكية بإلقاء اللوم على دالاس فيما يتعلق بصفقة الأسلحة المصرية ـ السوفيتية[١٣٧]. ورغم ذلك فقد فعل دالاس اقصى ما فى وسعه لوقف تنفيذ الصفقة بتهديد عبد الناصر تارة ومحاولة إقناعه تارة أخرى[١٣٨] وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر عن عقد الصفقة ، وبهذا وضع الحقيقة كاملة أمام الإدارة الأمريكية ولم يعد هنالك مجال للمراوغة.

وخلال حديث هاتفي مع نائب الرئيس ريتشارد نيكسون اعتبر دالاس خطورة الصفقة "كخطورة فقدان الصين"[١٣٩]. وقد دفع الإحباط دالاس إلى التفكير فى اتخاذ العديد من الإجراءات الانتقامية ، ففى ٢٧ سبتمبر اقترح بعض الأعمال الانتقامية ضد مصر . فصرح:"إننا لدينا بعض الأوراق التى نلعب بها مع عبد الناصر".كما صرح: "برغم عدم إيجابية معظمها ، إلا أننا يمكننا أن نخنق المياه فى أعلى النيل إذا أردنا ، ويمكننا توسيع حلف بغداد، وتدمير سوق القطن ، كما يمكننا أن نحول المساعدة الاقتصادية لهذا العام من مصر إلى العراق "[١٤٠]

لقد أتضح الآن للأمريكيين أن القضية الأساسية ليست فى كيفية تدمير نفوذ عبد الناصر ، وإنما هى تدمير المكاسب الكبيرة التى حصل عليها الاتحاد السوفيتى فى المنطقة[١٤١]. لهذا اقترح دالاس بأنه ينبغى على الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الاحتجاج لدى الاتحاد السوفيتى [١٤٢]. وخلال اجتماع دالاس مع وزير الخارجية السوفيتى حاول دالاس بصعوبة تبرير التحرك الأمريكى وأشار دالاس لمولوتوف أنه بسبب صفقة السلاح "ازدادت خطورة الحرب بين العرب وإسرائيل"[١٤٣] وكرر الرئيس إيزنهاور الموقف نفسه فى رسالته للزعيم السوفيتى بولجانين، فضلاً عن أنه حذر الاتحاد السوفيتى من أن صفقة الأسلحة "لم تحقق الأهداف المرجوة من وراءها بصفة عامة ..... وهى تهدئة التوتر بيننا"[١٤٤]. وفى هذا السياق ، فقد نقلت صفقة الأسلحة الشرق الأوسط من منطقة صراع محدود بين العرب وإسرائيل إلى منطقة منافسة بين القوى العظمى .

لقد أثبتت صفقة الأسلحة أن التصور الأمريكى " للردع" كان قصير النظر حيث أن احتمالات قيام قوى إقليمية بدعوة الاتحاد السوفيتى للتدخل ، احتمالات لم تكن لها اعتباراتها فى الاستراتيجية الأمريكية فضلاً عن أن الصفقة مكنت الاتحاد السوفيتى من "الوثوب على الحزام الشمالى للدفاع northern tier of defence والذى ربما يؤدى إلى تزايد النفوذ السوفيتى فى مصر وربما يمتد إلى كل مكان فى المنطقة"(١٤٥) وكان ذلك يمثل تحديا رئيسيا يواجه صناع القرار السياسي الغربي ، وخصوصا الامريكيين منهم، فالسوفيت الآن ـ وللمرة الاولي منذ عام ١٩٤٦ ـ أصبحوا يشاركون في سياسات الشرق الأوسط (١٤٦) ، واثبتوا قدرتهم علي استغلال أي فرصة او ظرف مناسب، كما أنهم " اصطادوا فى الماء العكر " وقد وضع الاتحاد السوفيتى ثقله خلف الأنظمة العربية التى عرفت " بالتقدمية "، وبالتالى منحهم الثقل من أجل معارضة الأنظمة العربية " المحافظة " التى تؤيدها بريطانيا وأمريكا .

اما فيما يتعلق بمصر ، فإن صفقة الأسلحة مكنتها من تعزيز مركزها فى العالم العربى ، وجعلت عبد الناصر يتقلد دور البطل المدافع فى مواجهة القيادة العراقية التى أذعنت لمطالب الغرب . فقد لاقت(١٤٧) سياسات عبد الناصر ترحيبا فى كل مكان فى العالم العربى . فقد أيد مجلس الجامعة العربية موقف عبد الناصر الثابت من شراء الأسلحة من الدول الشيوعية، وأعلن سفير المملكة العربية السعودية في الجامعة العربية للصحفيين أنه " لا مبرر وراء عدم إتباع الدول العربية الأخرى للنموذج المصري " (١٤٨). وقام رؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من سوريا وليبيا والأردن بالتصويت علي قرار تقديم التهنئة لعبد الناصر. وحتى نوري السعيد اضطر إلي أن يرسل رسالة تهنئة واستحسان لمنافسة (١٤٩). فهذا التأييد الواسع من المجتمع العربي لصفقة الأسلحة أظهرت حقيقة سياسية جديدة وهي ان مصر في ظل عبد الناصر وبطانته الشابة ستؤكد زعامتها من جديد للعالم العربي وليس العراق في ظل نوري السعيد والسياسيين القدامي. ولم يكن قبول عبد الناصر للعرض الروسي يحمل اى مخاطرة بأمنة الشخصي ولا بشعبيته السياسية ، بل علي العكس فإنه قوى دوره كزعيم شرعي للعالم العربي .

لقد قبل دالاس علي مضيض صفقة الأسلحة بآثارها، وبالتالي اقتنع بالعدول عن عدائه الحاد تجاه عبد الناصر. ففي ٤ أكتوبر ١٩٥٥ قال دالاس بصوت هادئ (في مؤتمر صفحي) : " يمكن أن يقع علي مصر لوم قليل بسبب شرائها للأسلحة ؛ لكن من الصعب انتقاد الدول التي تشعر بالخطر علي نفسها ، وتبحث عن السلاح الذي تؤمن بإخلاص إنها بحاجة إليه من أجل الدفاع عن نفسها " (١٥٠). وقد بدأ صانعوا القرار السياسي الأمريكي في إدراك انه سيكون من الأفضل لهم جر مصر الي دائرتهم خير من إقصائها (١٥١). لأن أى ضغط علي مصر ربما يضطرها إلى معارضة أي خطة سلام أمريكية في الشرق الأوسط (١٥٢). وكذلك فإن المعارضة الأمريكية القوية من الممكن ان يكون لها نتائج عكسية ، لان مصر كانت قد أبلغت الولايات المتحدة بأنها قد تسلمت عرضا سوفيتيا بتمويل سد أسوان (١٥٣). وعلي جانب آخر فقد دفع التقدير الأمريكي لنفوذ عبد الناصر في بعض الدول العربية الأمريكيين الي الاعتقاد بأن دولا عربية أخرى (كالسعودية وسوريا) ستحذو حذو القيادة المصرية في حصولها علي السلاح من الكتلة الشرقية ، وبذلك يتقوض النظام الدفاعي الغربي للشرق الأوسط (١٥٤). حيث أن صانعي القرار السياسي الأمريكي كانوا مقتنعين بأن مصر من الممكن ان تصبح النموذج السياسي الذي تحاكيه الدول العربية الأخر.

وعلي الرغم من تطور العلاقات السوفيتية ـ المصرية وازدهارها (١٥٥) ، إلا ان مصر استمرت في إظهار رغبتها في تحسين علاقاتها مع أمريكا . من ثم سعت الدبلوماسية المصرية للتخفيف من الإحباط الأمريكي الناشئ عن صفقة السلاح المصرية من الكتلة الشرقية، ولقد كان المصريون جادين في رفض فكرة ان صفقة السلاح لمصر " ستفتح الباب علي مصراعيه أمام المد السوفيتي في الشرق الأوسط وهو ما أكده مصدر مصري رفيع المستوي للمراسلين بأنه " ليست هناك أمة تكن عداء للشيوعيين اكثر من مصر في ظل النظام القائم " (١٥٦) .

لقد كان الموقف المصري مدفوعا برغبته في تجنب غلطة " مصدق " في إيران، وكانت محاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ما هي الا وسيلة لإرغام الولايات

المتحدة علي اتخاذ خط سياسي يكون اكثر ودا وتقاربا، وعلي العكس فان هذه التكتيكات يمكنها وحدها ان تخلق عداء واشنطن(١٥٧) . وحاولت مصر تجنب نقطة اللاعودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. حيث كانت الصداقة الأمريكية هامة، خاصة أثناء التنافس بين عبد الناصر ونوري السعيد علي الزعامة العربية، فمحاولة الحصول علي الحياد الأمريكي في الصراع الإقليمي يعد شيئًا حيويًا ، لانه سيساعد مصر في الحفاظ علي زعامتها لكل الدول العربية الأخرى، وقد حاول عبد الناصر كذلك الحصول على المساعدة الأقتصادية الأمريكية لبناء سد أسوان الذى بات حجر الزاوية لخطة مصر الاقتصادية ذات العشر سنوات . لذلك حاول صناع القرار السياسى المصرى بصعوبة تجنب الاعتماد كلياً على دعم كتلة واحدة لأن ذلك سيحد من قدرتهم على المناورة بين الكتلتين ، و بهذا تتم الأهداف المصرية بصورة أكثر سهولة .

تصور دالاس للسلام :

قبل غارة غزة بأيام قلائل ، عملت الولايات المتحدة من وراء الستار ، على البدء فى تغيير الأسلوب التدريجي للوصل إلي اتفاق سلام عربي ــ إسرائيلي و الاقتراب الواعي و الديناميكي من المشكلة . وطبقاً لما جاء بالوثائق المفرج عنها حديثاً ، فقد تم تعين فرانسيس رسل (الذي كان يعمل بالسفارة الأمريكية بتل أبيب) مساعداً خاصاً للوزير دالاس، لعمل خطة لتحسين العلاقات العربية ــ الإسرائيلية . وكان رسل أيضاً يعمل بالتنسيق مع البريطانيين في إعداد المقترحات الشاملة للتغلب علي النزاع (١٥٨).

شجعت سلسلة الأحداث التي سببتها غارة غزة ، صناع القرار السياسي الأمريكي بالتحرك للتقليل من حدة التوتر الذي ساد المنطقة . ففي مايو ١٩٥٥ ، أي عقب أسابيع قليلة من مؤتمر باندونج ، اجتمع هنري بايرود مع عبد الناصر لإقناعه بقبول الفكرة الأمريكية الجديدة للسلام الشامل (١٥٩) . و عبر عبد الناصر عن رغبته في الاتفاق ، فأبلغ الوزير دالاس الرئيس إيزنهاور بأن " عبد الناصر يبدو أكثر تفهماً و تعاطفاً بشأن هذا المشروع " (١٦٠) فقد كان عبد الناصر لا يزال يحدوه الأمل في الحصول

علي المساعدات العسكرية الأمريكية ، علي حين كانت الخارجية الأمريكية تعتقد بأن خطة السلام الشامل ربما تضعف المطالب المصرية في ظل الحالة المتأزمة للسياسيات الشرق أوسطية .لكن التصور الأمريكي (للسلام) تم دفعه في مايو ١٩٥٥، في وقت كان فيه موقف إسرائيل قوياً، بينما كان الموقف المصري ضعيفاً ــ بصورة مؤقتة ــ خصوصاً عقب غارة غزة و قبيل صفقة الأسلحة . ففي ذلك الوقت كانت العلاقات المصرية ــ الإسرائيلية متدهورة ، و التوتر سائداً علي طول الحدود المصرية ــ الإسرائيلية . وقد سرت الشائعات بأن الروس قد أبدوا استعداداً لتسليح مصر فكان علي الولايات المتحدة أن تفعل شيئاً (١٦١) .

لم تقف القيادة الأمريكية سلبية إزاء هذه التطورات و لهذا أوحي دالاس بفكرة مبادرة السلام الأمريكية التي تعد واحدة من أهم خطط السلام الشامل خلال عقد الخمسينيات(١٦٢) ففي خلال حديثه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيوريوك ، في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ ، أوضح دالاس الحاجة إلي معالجة ثلاث مشكلات رئيسية ، قضية اللاجئين التي وصفت بأنها " بؤرة المشاكل " فألمح دالاس إلي أنهم ــ علي ما يبدو ــ قادرين علي حلها و أقترح دالاس حلولاً " متعددة الأوجه " من أجل إعادة الاستيطان و إعادة التقسيم ، بما في ذلك خلق أراض إضافية . ومن أجل تيسير جهود و مشروعات تنمية مصادر المياه و أوضح بإمكانية أن تقوم الولايات المتحدة بتمويل جزء من رأس المال اللازم لها، ويمول الباقي بقرض دولي ، وذلك لتمكين إسرائيل من دفع تعويضات للاجئين . ومن أجل تحقيق الأمن و تخفيف الخوف السائد في المنطقة ، ستشترك الولايات المتحدة في معاهدات شكلية من أجل حماية وصيانة الحدود الثابتة بين إسرائيل و جيرانها ، تحل محل خطوط هدنة عام ١٩٤٩ (١٦٣) .

رأت جريدة الجمهورية ، وهي الجريدة شبه الرسمية في مصر أن مقترحات مستر دالاس تؤكد رغبة أمريكا في استكمال منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ، لأن هذه المقترحات أنكرت علي اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلي أوطانهم . و تعجبت " حول من له حق القرار ... بشأن حقوق اللاجئين ومصير مليون لاجئ عربي ، و بشأن

مسألة الحدود و مستقبل وضع القدس". وقد شددت الجريدة علي حقيقة أن الحل المطروح من قبل الأمم المتحدة رغم وضوحه و ثباته إلا أنه لم يحظ باحترام إسرائيل(١٦٤) . وروى محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر وجد أن " الأمريكيين مهتمون بدرجة كبيرة بالوسائل السطحية و المصطنعة لإنهاء المشكلات " . وقال إنه لا يمكن اتخاذ هذه " الوسائل التحايليةGimmicks "علي هذا النحو الخطير " (١٦٥) . أما بن جوريون من جهته فقد كان معارضاً ــ علي طول الخط ــ لمقترحات دالاس حول رسم حدود ثابتة تحل محل خطوط الهدنة (١٦٦) .

إن من الطبيعي في مثل هذه القضايا أن تتداخل و تتعدد الأسباب لتفسر فشل فكرة السلام الأمريكية وعدم قبولها، ذلك، إن حديث دالاس الذي أدلي به في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ ، جاء في وقت كانت فيه مصر علي وشك الانتهاء من صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي ، وكانت معتقدة بأن موقفها قد تعزز . بالتالي فقد كان التوقيت عاملاً حاسماً وراء امتناع مصر عن قبول المقترحات الأمريكية ، و اعتقد عبد الناصر أن موقفه في مواجهة إسرائيل قد تحسن بسبب بشائر نجاح صفقة الأسلحة السوفيتية . فكان الصعب علي عبد الناصر أن يضحي بمركزه في العالم العربي في مواجهة نوري السعيد أبان الصراع العنيف للحرب العربية الباردة . ووصل بالعرب إلي أنهم كانوا ينظرون إلي عبد الناصر كرمز للوحدة و الاستقلال . فهو لم يرضخ للضغوط الأمريكية، ويقبل ــ علانية ــ عرضاً بقرار أقل مما قدمه قرار الأمم المتحدة بالتقسيم عام ١٩٤٧ (١٦٧) . لأن هذا ربما قد يهدم صورته أمام العالم العربي . وكان عبد الناصر مدركاً بأن مركزه قد تقوي خصوصاً عقب غارة غزة و مؤتمر باندونج ، و الحملة العربية التي شنتها مصر ضد حلف بغداد و نوري السعيد (١٦٨).إن إدراك عبد الناصر للعقلية العربية التقليدية منعه من الانحياز للولايات المتحدة. حيث كان على دراية بالمواقف العربية تجاه التصور الأمريكي للسلام ، لذلك لم يرد هدم شعبيته و قدرته علي نزع تأييدهم لخطته نظراً لزعامة مصر للعالم العربي . ولقد كانت القضية الفلسطينية موضوعاً محرماً لدي معظم القادة العرب الذين لم يتجاسروا علي تحمل تبعاتها ،ربما لخشيتهم من انعكاس ردود فعل شعوبهم ، ومن ثم فضل معظم هؤلاء القادة أن يكونوا مجرد مراقبين سلبيين علي أن يعانوا من أي انتكاس في شعبيتهم و مكانتهم .

من الممكن أن يعزي فشل العرض الأمريكي أيضاً إلي انحطاط الدافع الأمريكي، حيث كان التصور الأمريكي للسلام جزء من جهد شامل من أجل حصر النفوذ السوفيتي ، و اختبار لادعاء عبد الناصر بأنه يريد الحفاظ علي صداقته للأمريكيين . من ثم لم يكن السلام ، مع كونه مرغوبًا فيه ، هدف منشود في حد ذاته . وفي النهاية فإن عدم قبول التصور (الأمريكي) من كل من العرب و الإسرائيليين كان عاملاً حاسماً وراء الفشل الذي لاقاه العرض الأمريكي . ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تفرض حلاً علي الطرفين،وكما قال كامبل ؛ " إن أي توقع لاتفاق بين الطرفين يبدو غير مجد تماماً " (١٦٩) .

لم يوقف الفشل الظاهري محاولات الولايات المتحدة لتخفيف حدة التوتر بين الطرفين . وكان صانعوا القرار السياسي الأمريكي قد أدركوا أن مسألة الحدود هي أحد أهم الجوانب الدقيقة في القضية كلها (١٧٠) . لذا بدأوا في تنسيق سياساتهم مع الجانب البريطاني في هذه المسألة (١٧١) . فعقب الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة خط الهدنة عند العوجة ، في نوفمبر ١٩٥٥، اقترح أنتوني إيدن رئيس الوزراء البريطاني أن يقوم الطرفان العربي و الإسرائيلي بوضع خطة توفيقية لمسألة الحدود التي أقرها قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وبين الحدود الأوسع التي كانت تطالب بها إسرائيل بموجب حق الغزو خلال خطوط هدنة ١٩٤٩ (١٧٢) . لكن هذه المقترحات كان من الممكن أن تنجح فقط في حالة توصل المتحاربان أنفسهم إلي اتفاق بخصوص المسألة ككل (١٧٣) وقد رد عبد الناصر رداً إيجابياً ، واصفاً اقتراح إيدن بأنه" موقف بناء " (١٧٤) ، بينما عارضت إسرائيل هذا الرأي (١٧٥) عموماً فقد واجه حديث إيدن نفس ما لاقته مبادرة دالاس المتعلقة بخطة السلام ، و تقريباً لنفس الأسباب .

إن الرد السلبي لإسرائيل علي مقترحات إيدن ،دفع صانعوا القرار السياسي الأمريكي إلي التحرك من المستوي الدبلوماسي المكشوف إلي المستوي المستتر ، علي أساس أن وكالة المخابرات الأمريكية ربما تساعد علي بناء الثقة بين الطرفين . وفي الوقت نفسه يبدو أن مصر و إسرائيل ــ علي وجه الخصوص ــ قد شعرا بأن وكالة

المخابرات الأمريكية ربما تكون أكثر تفهماً لموقفهما أكثر من وزارة الخارجية الأمريكية (١٧٦)، وباستخدام المخابرات الأمريكية حاول دالاس بصورة غير رسمية ، رغم عدم جدوي ذلك ، إقناع بن جوريون بأن التسوية الوحيدة الممكنة هي تلك التي تتماشي مع الاقتراح البريطاني (١٧٧) ، أو بمعني آخر فإن المقترحات الأنجلو ــ أمريكية لم تحسن من الوضع شيئاً .

بعثة أندرسون :

إن الفشل الأمريكي السريع حث الأمريكيين علي تغيير تكتيكاتهم السياسية في تناول القضية ، من ثم فقد تحركوا في اتجاهين : فقد قرروا استثمار رغبة مصر ، ورغبة عبد الناصر شخصياً في الحفاظ علي نفوذه في لدول العربية من خلال دعم المطالب المصرية جعل عضوية حلف بغداد تقتصر علي الدول العربية المشاركة به (١٧٨) فهذا ستشكل ــ كما اعتقدوا ــ تنازلاً يتجنبون به عدم معارضة مصر لأي جهود أمريكية للسلام في المنطقة ، وبشكل مفاجئ غير الأمريكيون رأيهم : إذا اعتقدوا بأن مصر إذا اتخذت جانب الحياد فإن ذلك سيؤدي إلي توحيد قوي القومية العربية ضد النفوذ الغربي في المنطقة و إن ذلك لن يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية أو المصالح الغربية في المنطقة (١٧٩) . غير أن الأمريكيون اعتقدوا بأنه لابد من بذل الجهود لكسب مصر و العراق معاً، كما أنه لابد من القيام بمحاولات لجمع الدول العربية تحت زعامة مصر (١٨٠).

في نوفمبر ١٩٥٥ ، استأنف الأمريكيون اهتمامهم ببناء السد العالي (١٨١) . وقد ثار نقاش في الولايات المتحدة حول المسألة أنه " إذا تكلفت مصر ببنائه من مواردها الاقتصادية ، فإن ذلك سيقلل من قدرتها علي شراء أسلحة إضافية من الكتلة الشرقية " لأن الموارد المصرية لا تكفي " للمدافع و الزبد " (١٨٢)!!. وكتب دالاس لنائبه هوفر مشدداً عليه بضرورة اشتراك بريطانيا و البنك الدولي في تمويل السد العالي ، وربط العرض بالمحاولة المستترة لإيجاد حل نهائي للصراع العربي ــ الإسرائيلي (١٨٣) . وقد حاول كلا من هوفر و دالاس شراء " السلام بالسد " (١٨٤) معتقدان بأن تمويل

السد يمكن أن يستخدم كنقطة إغراء للحصول علي تعاون عبد الناصر ، حيث زعموا أنه من خلال تعزيز مكانة عبد الناصر في العالم العربي ، و مساعدته في تثبيت سلطته السياسية في مصر في مواجهة خصومه ، فإنهم بذلك ربما يستميلوه للتعاون أو علي الأقل عدم معارضة ، سياسة الولايات المتحدة في المنطقة . كما شدد دالاس أيضاً علي منح عبد الناصر ــ علي الأقل ــ فترة اختبار(١٨٥).

لهذا فقد كانت الآمال الأمريكية معلقة على بعثة روبرت أندرسون الوزير السابق للبحرية، والصديق الشخصى للرئيس إيزنهاور(١٨٦) حيث كانت هذه الفرصة الأخيرة للولايات المتحدة لتحقيق اتفاق مصري ــ إسرائيلى ، قبل الصراع الكبير الذى انفجر مع أزمة السويس . ففى يناير ١٩٥٦ وقبل ثمانية عشر عاماً من جولات كسينجر ، قام أندرسون بجولات مكوكية بين القاهرة وتل أبيب(١٨٧) ورغم تفاؤل كلا من أندرسون وإيزنهاور فشلت بعثة أندرسون(١٨٨) حيث أصر بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلى على مقابلة عبد الناصر وجهاً لوجه، بينما كان الأخير يخشى أى محادثات مباشرة بسبب ما يمكن أن تؤدى إليه من الإطاحة به أو اغتياله (١٨٩). حيث قيم عبد الناصر الموقف وخشى على نفسه تجربة اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن وكان تصميم بن جوريون على المحادثات المباشرة مع عبد الناصر بدافع "افتقاره إلى الثقة فى نوايا عبد الناصر"(١٩٠)وعلى الرغم من تأكيد دالاس شخصياً لبن جوريون فى يناير ١٩٥٦ بأن "الحفاظ على دولة إسرائيل هو بالأساس جزء محدد من سياستنا ، وأن هدفنا الحالى هو ردع المصريين"(١٩١) إلا أن بن جوريون كان عنيداً، ومن ثم انهارت جهود السلام الأمريكية.

ومهما كانت الأسباب وراء فشل بعثة أندرسون وتقرير مسئولية فشلها، فإن ما يهمنا هنا هو أثرها على العلاقات الأمريكية ــ المصرية فلقد شهد منتصف مارس ١٩٥٦ تحولاً جذرياً فى العلاقات فقد رجع أندرسون من بعثته فى الشرق الأوسط خائباً وكتب تقريراً مباشراً إلى إيزنهاور وإلى كل من هوفر ودالاس. وقد اقترح فى هذه التقارير أسباباً غير متناسقة بدرجة كبيرة لعناد عبد الناصر إذ اعتبره رجل لايتأثر إحساسه الطبيعى

بضغوط حكومة على أخرى ... لكن كان كل هم عبد الناصر هو الحصول على الشعبية بين المصريين" كما أوصى بأن "تتكفل الولايات المتحدة بعمل تقييم اقتصادى شامل للمنطقة خالياً من مسألة المياة الأردنية الإسرائيلية ، لكن من الواضح أننا لن نعتمد على زعامته"عبد الناصر "(١٩٢). كما اقترح على إيزنهاور بأنه لا بد للولايات المتحدة " أن تولى اهتماماً بأساليب إبعاد السعوديين عن المصريين وتقوية العلاقات مع ليبيا "(١٩٣).

ولـم تـذهب تـوصيـات أنـدرسـون هبـاءاً ، إذا اضـطـرت إدارة إيزنهـاور إلـى إيجـاد استراتيجية جديدة، بعد أن تضح لهم أن التسويات العربية ـ الإسرائيلة لا يمكنها توحد المنطقة ضد الروس(١٩٤) فحتى ذلك الحين لم تكن زعامة عبد الناصر تخدم المصالح الأمريكية ، بل على العكس كانت تقوضها . فسبب زيادة إحباط إدارة إيزنهاور، ازدار الحنق الشخصى ضد عبد الناصر أيضا. وكان إيزنهاور يعتمد بأنه" إذا تمكنا من ضم ليبيا والسعودية إلى معسكرنا ... وفى الوقت نفسه منحنا إسرائيل الضمان اللازم ، فإن احتمالات قيام اضطراب فى المنطقة ستكون ضئيلة إن لم تكن مستبعدة بشكل عملى" (١٩٥).

بدأت الإدارة الأمريكية فى التحرك تجاه ثلاث إستراتيجيات أو أهداف سياسية فقد حاولت بصعوبة إقامة منافسة مضادة لعبد الناصر (anti Nasser) تحت راية السعودية(١٩٦). وسعياً لتقليص نفوذ عبد الناصر فى العالم العربى ولمقاومة نشاطاته فى المنطقة ، اقترح دالاس على إيزنهاور بأنه "لابد للولايات المتحدة أن تشجع المملكة المتحدة على الحفاظ على معاهدة الصداقة بينها وبين الأردن والمساعدة على منع إنجاح أى وضع يؤدى إلى نجاح أى انقلاب موالى لمصر " (١٩٧).وربط دالاس ذلك بـزيـادة الـمسـاعـدات الأمـريـكيـة لـحـلـف بـغـداد ، "ودون إعـلان عزمنـا علـى القـيـام بذلك"(١٩٨).ومن الواضح أن الاهتمام الفعلى لإدارة إيزنهاور كان منصباً على إيجاد إستراتيجية جديدة للمنطقة تهدف إلى عزل مصر " عن المسائل المتعلقة بالعالم العربى، وعدم تحالفها المرتقب مع الاتحاد السوفيتى" . ومن وجهة نظر إيزنهاور أن ذلك ربما يدفعها إلى الانضمام معنا فى السعى إلى سلام مناسب"(١٩٩) بما يتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية . من الناحية النظرية ، كانت إدارة إيزنهاور تهدف

ــ طبقا لدالاس ــ إلى ــ تجنب أى ثغرة مفتوحة من شأنها أن تضع عبد الناصر ــ بشكل لا يمكن رده ــ فى موقف التابع للسوفيت، فنحن ربما تكون لدينا الرغبة فى ترك عبد الناصر كدعامة خلفية لعلاقاتنا الجديدة المتخذة جانب الغرب إذا هو رغب فى ذلك"(٢٠٠) . لكن من الناحية العملية ، فإن سياسة دالاس الصارمة من الصعب أن تحقق شيئاً أكثر من إقصاء عبد الناصر ، وكان دالاس يقصد أن يبين لعبد الناصر كيف يمكنه أن يكون قاسياً، لأن عبد الناصر ــ طبقاً لدالاس ــ لا بد أن يدرك "أنه لا يمكنة أن يتعاون مع الاتحاد السوفيتى كما يحلو له ، وفى الوقت نفسه يتمتع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية Mast Favoured Nation Treatment من الولايات المتحدة (٢٠١). وقرر دالاس تنسيق سياسته مع المملكة المتحدة للقيام بضغط أكبر على عبد الناصر وكان أعنف بند فى قائمة الأعمال المتخذة ضد عبد الناصر هو تنسيق التكتيك بين واشنطن ولندن من أجل "استمرار تأجيل المفاوضات الجارية حول سد اسوان العالى" وأعمال أخرى منها "الرفض المستمر لبيع الأسلحة إلى مصر ، وتأجيل منح القمح لمصر، واستبعاد المساعدة المالية البالغة حوالى (٤٠) مليون دولار"(٢٠٢) إن إحباط دالاس ، وعناد عبد الناصر ، دفع الأول لاتخاذ إجراءات عسكرية واقتصادية غير عادية ضد مصر. فمن ناحية ، فإن دالاس منذ إبريل ١٩٥٦ فصاعداً، كان أكثر نشاطاً وإيجابية فى استخدامه لنفوذه من أجل أن يرى إسرائيل وقد "حلت مشاكلها الدفاعية الرئيسية، من خلال قيامه بالضغط على أوتاوا لتزويد إسرائيل بمزيد من الأسلحة (٢٠٣) ومن ناحية ثانية ، فإن دالاس ــ كمحامى دولى ــ قد بدأ فى دراسة الجوانب القانونية لغرض حظر تسليح على مصر (٢٠٤)

مع هذا فقد تجمعت السباب التى تفسر هذه التطورات والأحد هذه الأسباب هو سعى الولايات المتحدة بنشاط للحفاظ على التوازن العسكري لصالح إسرائيل (٢٠٥)، من أجل إعاقة عبد الناصر عن شن حرب ضد إسرائيل خصوصا بعد صفقة الأسلحة التى حصل عليها من الكتلة الشرقية (٢٠٦) . وبالرجوع إلى الأحداث السابقة، نجد أنه على الرغم من الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكرى على الدول العربية مجتمعة، فإن أمريكا ربما كانت تحاول تغيير مناخ الخوف والشعور بعدم الأمان فى إسرائيل، وهو ما

استخدمته الأخيرة دائماً كذريعة لهجماتها الرادعة ضد مصر والدول العربية الأخرى . وبالتالى فإن الخيار الأمريكى كان دعم إسرائيل من أجل الحفاظ على الوضع القائم من خلال تفوق الجانب الإسرائيلي.

لكن حتى قبل فشل بعثة أندرسون، حاولت الولايات المتحدة تقويض النمو الاقتصادى لمصر من خلال بيع قطنها طويل التيلة بأسعار منافسة فى الأسواق الخارجية (٢٠٧) فى حين كان القطن هو السلعة التصديرية الرئيسية لمصر . وطبقاً للدكتور فوزى ، وزير الخارجية المصرى ، فإن نتيجة هذه السياسة هى" خسارة فى تصدير القطن عانت منها مصر فى الحال نتيجة لأن منحة تصدير القطن الأمريكية كانت أكبر من قيمة المساعدة الأمريكية لمصر البالغة ٤٠ مليون دولار(٢٠٨). وقد وضع الأمريكيون فى اعتبارهم أن تصدير القطن يمثل ٨٥٪ من جملة إيراد صادرات مصر (٢٠٩). وبالتالى انعكست سياسة القطن الأمريكية على العلاقات الأمريكية ـــالمصرية . ولهذا فإنه منذ فبراير وحتى مايو ١٩٥٦ (٢١٠) أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها " على القيام بضغط اقتصادى على مصر"(٢١١) ، من خلال غمر الأسواق العالمية بالقطن الأمريكى طويل التيلة بغض النظر عن اثاره المدمرة على اقتصاد مصر .

السد العالى:

لقد كان لفشل بعثة أندرسون نتائج خطيرة على العرض الأمريكى بالمساعدة فى تمويل بناء سد اسوان ففى خريف ١٩٥٥ ربط مساعد وزير الخارجية هربرت هوفر بين نجاح بعثة أندرسون وبين نجاح عرض السد العالى ، وبالتالى كسب استحسان الإدارة الأمريكية لربط المشروعين على هذا الأساس (٢١٢) فعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة ربط بين المشروعين ، إلا أنه من المفترض أن يدرك عبد الناصر أن مساعدة السد العالى سوف تعزز مركزه فى الدخل وتمكنه من السعى إلى اتفاق مع إسرائيل (٢١٣). وقد تم تقديم مشروع سد اسوان فى منتصف ديسمبر، بعد الحصول على دعم " جماعة المؤيدين البريطانيين والبنك الدولى"(٢١٤) وبعد عامين من الدراسة قرر

يوجين بلاك Eugene Blck مدير البنك الدولى World Bank بأن "هذا المشروع صالح للتنفيذ،[٢١٥] فالمشروع كله كان مقبولاً ، لكن المشكلة هى ان عبد الناصر لم يلتزم بقواعد اللعبة [٢١٦]

بمجرد أن أعلن العرض فى أواخر ديسمبر ١٩٥٥ ، أعترض عبد الناصر على الشروط رغم اتفاق فريقه التفاوضى[٢١٧] فقد كان الجانب لمصرى يريد ضمانات ثابتة بمساعدة المشروع كله، ويريد التخلى عن فكرة المرحلية الذى اقترحتها وزارة الخارجية الأمريكية لأن الكونجرس الأمريكى كان يعارض أى تعهد طويل الأجل [٢١٨]. فقد كانت الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت واقعة تحت ضغط داخلى كبير ، كما أن عبد الناصر لم يجعل مهمتهم مهمة سهلة . ففى فبراير ١٩٥٦ بدأ مشروع أسوان يفقد حماسته وبريقه [٢١٩]. لكن نقطة التحول فى المشروع جاءت فى منتصف شهر مارس حينما رجع أندرسون من بعثته فى الشرق الأوسط خاوى الوفاض .. ومع تسبب الوضع فى إقامة عراقيل أمام إيزنهاور فى عام الانتخابات . فلم تثمر جهود إدارة إيزنهاور لإتمام سلام أو تحقيق صيغة تعايش بين مصر وإسرائيل كما لم تنجح مجهوداتها لصف الدول العربية ضد روسيا أيضا ، وذلك ــ إلى حد ما ــ بسبب حنق ومعارضة عبد الناصر . وبدأت الإدارة فى الرضوخ ــ إلى حد ما ــ الجامعات الموالية لحلف بغداد ، والذين حاولوا أن يثبتوا بأن عبد الناصر قد كوفئ على تمرده على الحلف وعلى مغازلته لروسيا [٢٢٠]. كما كانت هناك أيضا معارضة من سيناتورات القطن Cotton Senators ، الجنوبيين ، الذين عارضوا مشروع السد لأنه ربما يعمل على تقوية منافسة القطن المصرى [٢٢١]. وفى النهاية كانت هناك ضغوط من الجماعات النشطة الموالية لإسرائيل ، الذين اعتقدوا بأنه لابد للولايات المتحدة أن تمنع المساعدة عن مصر طالما أنها ترفض إقامة سلام مع إسرائيل [٢٢٢]، ونتيجة لذلك واجهت الإدارة معارضة شديدة للمشروع من الهيئة التشريعية فقد تقلص نفوذ دالاس السياسى فى Capitol Hill ولم تعد السلطة التنفيذية قادرة على مواجهة ضغوط الكونجرس ذو الأغلبية الديمقراطية [٢٢٣] والرئيس إيزنهاور كان ما يزال تحت تأثير النوبة القلبية ويستعد لحملتة الرئاسية الثانية [٢٢٤]. وكل هذه الأمور لم تعد هى المسيطرة على فكره .

لقد ثار جدال بين المؤرخين حول ما إذا كان اعتراف عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية فى منتصف شهر مايو ١٩٥٦ قد هدأ من تقرب دالاس لمصر، أم أنه زاد من نفور واشنطن من النظام المصرى (٢٢٥). فمصر هى الدولة الوحيدة التى اعترفت بالصين منذ الحرب الكورية(٢٢٦). وقد قدمت القيادة المصرية هذا الاعتراف كتعليل لاحتمال القيام بحظر تسليح من جانب بريطانيا والولايات المتحدة وبنصيحة من الاتحاد السوفيتى ، بأن الاعتراف بالصين الشيوعية يعد مصدراً بديلاً للسلاح يمكن الوصول إليه (٢٢٧) . ورغم هذا فإن دالاس لم يفاجئ شخصياً بذلك لأن إسرائيل ودول أخرى كانوا أيضاً اعترفوا بالصين الشيوعية(٢٢٨). أما إيزنهاور فقد أوضح فى أحد مؤتمراته الصحفية بأن "عملاًمنفرداً من أمة ما، لا يدمر صداقتنا بهذه الأمة "(٢٢٩).

مع ذلك فإن القرار المصرى بالاعتراف بالصين، كان له أهمية على إدارة إيزنهاور من عدة زوايا: أولا: أن عبد الناصر كان يعارض الجهود الأمريكية ليضع حداً للتسلح فى المنطقة وتجميد حالة التوازن فى التسلح، أما دالاس شخصياً فقد ساوره الشك فى أن عبد الناصر فعل ذلك بسبب " أن المصريين لا يشعرون بالثقة فى إمكانية حصولهم على السلاح من روسيا بصورة منتظمة" (٢٣٠).

مع ذلك فإن اعتراف عبد الناصر بالصين قد قوض المحاولات الأمريكية لحصر نفوذ الكتلة الشيوعية فى المنطقة ، والذى كان عاملاً أساسياً بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية العالمية للحرب الباردة ، وبالتالى مكن الاتحاد السوفيتى والصين من تجنب الإجراءات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأدنى وفى النهاية ، فإن الاعتراف المصرى بالصين قد خلق موقفًا يصعب على إدارة إيزنهاور التعامل معه داخل الكونجرس، خصوصاً فى مواجهة العناصر المحافظة التى يقودها السناتور نولاند. (٢٣١) Knowland لهذا فإن دالاس لم يطق صبراً على اعتراف عبد الناصر بالصين وإستراتيجيته التى تتداخل مع سياسات القوى . فبالنسبة لدالاس كان لدية ورقة أخيرة فقرر فى النهاية سحب العرض بالمساعدة المالية لسد أسوان .

وقبل أن يعلن دالاس قراره النهائى، حاول ــ بالكاد ــ استثارة غضب المصريين حين قام فى ٢٦ يونيو وقبيل اجتماع مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس، بالتصريح بأنه " لا يعتقد أن تكون هناك إمكانية لبناء هذا السد دون تضحية كبيرة من الشعب المصرى مهما قدم السوفيت ، فأنتم ستضطرون إلى مزيد من معاناة الشعب ... وإننى لا أعتقد بأن مشروعاً بهذه الضخامة يمكن أن ينفذ دون أن يفرض ضغطاً كبيراً على اقتصاد الدولة من أجل أن ينجح المشروع"(٢٣٢).إن بيان دالاس كان إشارة إلى أن اتخاذ موقف ثابت تجاه المشروع يعد مسألة أيام . وقبل ذلك بيوم واحد ـــوفى مؤتمر الصحفى ــ أعطى دالاس إشارة بأن الموقف قد تبدل تماماً نظراً لأن العرض قد تم ، وصرح بأن "هؤلاء ربما يضطرون إلى أن يضعوا ذلك فى اعتبارهم وسوف أضع ذلك فى اعتبارى أثناء محادثاتى مع السفير المصرى "(٢٣٣).

على الرغم من قبول عبد الناصر ــ دون مساومة ــ للشروط الأمريكية لتمويل المشروع ، وصار من الواضح أنه لم تعد هناك أى عقبة مصرية فى طريق الاتفاق ، إلا أنه قد تم سحب عرض سد أسوان فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ . وقد حاول دالاس ــ بصعوبة ــ تبرير هذا القرار الأمريكى بسحب العرض(٢٣٤) . وقد أغضب بيان وزارة الخارجية الأمريكية ، عبد الناصر، خصوصاً ماصحبه من محاولة تشويه سمعة مصر الاقتصادية، وبالتالى جدارتها على الوفاء بديونها(٢٣٥) . وشدد بيان الإدارة على الصداقة للشعب المصرى، وزعم أن "الولايات المتحدة ظلت مهتمة بشكل عميق برفاهية الشعب المصرى". كما أعطى البيان إشارة عن عبد الناصرــ وهى إشارة مريبة ــ كأنها تناشد المصريين مباشرة بأن يتخذوا زعيماً جديداً ربما يكون أفضل قدرة من عبد الناصر فى التعامل مع الولايات المتحدة (٢٣٦) . كل ذلك يوحى بأن القرار كان قراراً شخصياً من دالاس بسحب تمويل سد أسوان(٢٣٧)، وأن إيزنهاور قد سار خلفه(٢٣٨) . فلم يستشر البريطانيون او البنك الدولى كشريك فى هذا التغير(٢٣٩) . حيث أن يوجين بلاك رئيس البنك الدولى فؤجى بهذا التغير، وقال " إن دالاس ارتكب خطأ بصرف نظره عن المشروع"(٢٤٠) .

لقد انعكس الأسلوب المفاجئ لسحب العرض الأمريكى على سياسة الولايات المتحدة حيث أصبحت تميل إلى استخدام تكتيك العصا الغليظة big - Stik بهدف عقاب عبد الناصر على رفضه التعاون مع الغرب . وبكلمات يوجين بلاك بأن " مستر دالاس شعر بأنه إذا صرف النظر عن مشروع سد أسوان فإن روسيا ربما لا تقوم على تنفيذه ، وإذا لم ينفذه الروس ، فإن عبد الناصر ربما يصبح فى موقف عصيب حيث أن سد أسوان كان تحفته الفنية Magnum Opus ، فقد كان السد هو الشئ الذى وعد به الشعب ، فإن لم ينجزه فإن ذلك يعنى نهاية عبد الناصر "(٢٤١).

إن أسلوب سحب المساعدة الأمريكية من الممكن أن ينظر إليه كعمل غير محسوب سياسياً. حيث أن التقارير المتكررة خاصة عقب زيارة شبيلوف (رئيس تحرير البرافدا السوفيتية، وأخيراً وزير الخارجية) قد اقنعت دالاس بأن "شبيلوف لم يكن فى حقيبته أى عرض مما يتوقعه عبد الناصر" (٢٤٢). وهذا ثابت من بيان شبيلوف بأن روسيا لم تضع فى اعتبارها مساعدة مصر على بناء السد (٢٤٣). ولهذا اعتقد دالاس أن لدى مصر رغبة فى قبول المقترحات الأمريكية بالشروط الأصلية ،وسحب مقترحاتها بالمقابل (٢٤٤). لقد كان دالاس على دراية بتزايد النفقات السوفيتية نتيجة لقمع الاضطرابات فى أوربا الشرقية، كما كان على علم أيضاً بالتكلفة المحتملة لمشروع سد أسوان والتى كان يبدو ظاهراً بأنها تفوق القدرة المالية الخاصة بالاتحاد السوفيتى فى هذه الفترة على منح قرض بهذه الضخامة(٢٤٥).كما أن سحب دالاس للعرض الأمريكى سيكون له أثره على وضع الاتحاد السوفيتى فى موقف مربك بدرجة كبيرة . وقد ظن دالاس أنه إذا قال الروس "لا" فإن ذلك سيقوض مكانتهم فى أنحاء العالم خصوصاً فى العالم العربى(٢٤٦). وعلى الجانب الآخر فإن الرد الإيجابى للروس على طلب عبد الناصر ربما ــ كما يعتقد دالاس ــ سيثير الغضب فى الدول التابعة للسوفيت، ومن الممكن أن يقوى هذا الغضب من خلال الدعاية الأمريكية داخل الكتلة الشرقية، لفكرة " إنكم لن يمكنكم الحصول على الخبز لكونكم أقحمتم فى بناء السد"(٢٤٧)ولقد كان سوء تقدير دالاس مسئولاً عن قراره بسحب العرض

الأمريكى ففى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، أى بعد قرار دالاس بسبعة أيام ، رد عبد الناصر على صفعه الغرب "[٢٤٨] وذلك من خلال تأميم شركة قناة السويس ليستخدم إيراداتها الضخمة فى بناء السد العالى .

أن توقعات السلام صارت الآن ضئيلة وبعيدة المنال . وبعد مائة يوم من قرار دالاس بسحب التمويل ، وقبل ثمانية أيام من الانتخابات الرئاسية فى أمريكا، أى فى ٢٩ أكتوبر هجم الإسرائيليون على مصر، بذلك وضعت نهاية لمحاولات دالاس لإتمام السلام أو تحقيق صيغة تعايش بين الدولتين ، كما تحطمت الآمال الأمريكية بأن تصبح مصر أول دولة عربية تقيم سلاماً مع إسرائيل .

إن الفشل الأمريكى فى إتمام السلام أظهر حقائق جديدة ، أعنى بها أن نجاح أو فشل سياسة القوى العظمى أحياناً ما يتوقف على مواقف وقرارات القوى الإقليمية أو حتى الزعماء الإقليميين، فالدرس الذى نخرج به من كل هذه القضية هو أن تصورات وطموحات عبد الناصر كزعيم إقليمى تضاربت مع مسئوليات الولايات المتحدة كقوة عالمية فى الحفاظ على أمنها ومصالحها. وكانت إدارة إيزنهاور تنوى احتواء نفوذ عبد الناصر و ليس تدعيمه فى العالم الثالث، وفى النهاية فإن السلام مع وجود الرغبة فى إقراره، لم يكن هدفاً منشوداً فى حد ذاته . وطبقاً لدالاس فإن أغراض الولايات المتحدة فى المنطقة كانت على الأقل من أجل إنجاز هدف مزدوج وهو " الحفاظ على دولة إسرائيل" وفى الوقت نفسه الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية المنتجة للبترول"[٢٤٩]، وكانت مهمة مستحيلة ربما حتى وقتنا هذا .

مصادر عربية :-

١ـــبيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى باشا النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ١٩٤٧ . (بدون تاريخ).

٢ـــخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـــ١٩٥٩) (أخترنا لك القاهرة ١٩٥٩)

٣ـــالقضية المصرية ١٨٨٢ ـــ١٩٥٦ .

مقابلات :ـــ

إبراهيم فرج باشا (القاهرة يناير ١٩٨٥ .

الأستاذ إحسان عبد القدوس (،، ،، ،،)

الأستاذ احمد حمروش (مقابلتين القاهرة ١٩٨٥)

الأستاذ جلال ندا (القاهرة ١٩٨٥)

الأستاذ فتحى رضوان وزير الثقافة والارشاد الأسبق (القاهرة ١٩٨٥)

الأستاذ محسن محمد (القاهرة ١٩٨٥)

الأستاذ محمد جلال كشك ، لندن فبراير ١٩٨٦ .

الأستاذ محمد على حسين لندن أغسطس ١٩٨٣ .

الأستاذ مصطفى أمين لندن ١٩٨٣ ، القاهرة ١٩٨٥

السيد / عبد الفتاح ابو الفضل وكيل المخابرات العامة الأسبق لندن ١٩٨٣

السيد على صبرى رئيس الوزراء الأسبق (فبراير ١٩٨٥)

السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق يناير ١٩٨٥

الشيخ احمد حسن الباقورى وزير الأوقاف الأسبق القاهرة فبراير ١٩٨٥

اللواء متقائد حسن التميمى القاهرة ١٩٨٥

سعادة السفير أحمد باشا حسين سفير مصر فى واشنطن (القاهرة ٨٣)

سعادة السفير عبد المنعم امين (عضو مجلس قيادة الثورة ـــالقاهرة ١٩٨٥)

سعادة السفير على شوقى الحديدى القاهرة فبراير ١٩٨٥

الصحف والمجلات المصرية :-

أخبار اليوم

الأخبار

الأهرام

البلاغ

الجمهورية

الدعوة

المصرى

المجلات :-

آخر ساعة

المصور

روز اليوسف

المذكرات المنشورة :-

ـــالبغدادى عبد اللطيف : مذكرات جـ٢ ، المكاتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٧.

ـــصلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٦ .

ـــعبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، موسوعة دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٤ .

ـــكمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٨٦ .

ـــمحمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، دار الكتاب ، القاهرة ١٩٨١ .

ـــمحمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرى مكتبة النهضة المصرية، القاهرة د. ت .

ـــحسن يوسف باشا : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـــ١٩٥٢ ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢.

الفصل السادس
الولايات المتحدة و أزمة السويس

ازدادت شعبية عبدالناصر وقويت زعامته فى مصر و العالم العربى حين ألقى خطابه فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ معلناً تأميم شركة قناة السويس، وقد سمع أنتونى أيدن- رئيس الوزراء البريطانى- بأمر إعلان عبدالناصر أثناء حفل عشاء بدوننج ستريت مقر أقامته تكريماً للملك فيصل الثانى ملك العراق ورئيس وزرائه نوري السعيد ، فقام أيدن على الفور باستدعاء وزرائه ورؤساء أركان القوات المسلحة وسفيري فرنسا و الولايات المتحدة. و كان السفير الأمريكى وينثروب الدريتش فى أجازة فأناب عند أندرو فوستر القائم بالأعمال(١). وأستمر الاجتماع الطارئ مدة ساعتين ، وفى الساعة الخامسة صباح يوم الجمعة أرسل فوستر تقريره إلى واشنطن قال فيه: "أتخذ مجلس الوزراء رأياً رزيناً بشأن الموقف وقد عبر المجلس عن تأثره البالغ وخصوصاً أيدن الذي عبر عن أن عبدالناصر لا يجب أن يسمح له بأن يأخذها منا ...و كانت المشكلة التى واجهت مجلس الوزراء البريطانى مدي تأييد و مشاركة الولايات المتحدة فى موقف ثابت فى مواجهة عبدالناصر بشأن العقوبات الاقتصادية بل و التدخل العسكري إذا اقتضت الضرورة"(٢).

وقد اعتبر حلفاء أمريكا الرئيسين فى الناتو (بريطانيا و فرنسا) ، تأميم شركة قناة السويس أمراً غير مقبول . فقد كانت نسبة ٢٥٪ من جملة صادرات بريطانيا تمر عبر القناة ، كما أنه كان هناك اعتبار هام وهو أن نسبة كبيرة من حاجات بريطانيا من البترول كانت تعتمد على القناة بشكل أساسى(٣) . فبدون وجود قوات بريطانية فى منطقة القناة يضع تأميم القناة المصالح البريطانية تحت رحمة مصر(٤) ، لذلك فإنه بعد فترة وجيزة أبلغ أيدن البرلمان بأنه "ليس هناك اتفاق حول مستقبل استخدام هذا الممر المائى الدولى الكبير يمكن أن تقبله الحكومة البريطانية بجعل القناة فى خدمة أهداف سياسة دولة واحدة"(٥) .

أما بالنسبة لفرنسا فقد كانت القناة تمثل عاملاً اقتصادياً هاماً ، خاصة وأن هناك حوالى ٧٠٠٠٠ مساهم فرنسى يمتلكون حصصاً بشركة القناة . وهناك عامل آخر له أهمية أكبر من النتائج الاقتصادية التى سببتها تلك الحركة وهو أن القادة الفرنسيين ، وخصوصاً العسكريين منهم ، كانوا يكنون عداوة كبيرة لعبدالناصر بسبب دعمه لثوار الجزائر . وهذا العمل العدائى من جانب عبدالناصر جعل من الصعوبة بمكان على فرنسا أن تضغط على الثورة الجزائرية التى كانت تستنزف الكثير من مواردها[٦] . وبالفعل فقد اندفعت فرنسا بصورة أوضح من بريطانيا فى إظهار عدائها لعبدالناصر ، و منذ بداية الأزمة فقد نظرت القيادة الفرنسية فى أمر استخدام جميع الوسائل الممكنة من أجل تحقيق أهدافها[٧] . بما فيها إمكانية اللجوء للعمل العسكري .

عقدت كل من فرنسا و بريطانيا عزمها على ألا يمر تحدى عبدالناصر هذا دون أن يكون هناك رد عليه . فكما أشار أيدن إلى إيزنهاور فى ٣١يوليو١٩٥٦ "إننى وزملائى مقتنعين بأننا يجب أن نكون على استعداد لاستخدام القوة كحل أخير لنرد عبدالناصر إلى عقله . و من جانبنا فإننا مستعدون لذلك . ولذا فإننى قد أرسلت تعليماتى هذا الصباح إلى هيئة أركاننا لإعداد خطة لذلك"[٨] .

أما بالنسبة للجانب الفرنسى فقد أعلن وزير خارجيتها كريستيان فى حديث له "بأن فرنسا لا يمكنها أن تقبل هذا العمل الفردي من جانب الكولونيل ناصر" . وذهب رئيس الوزراء جاي موليه إلى أبعد من ذلك حين وصف عبدالناصر بأنه "ديكتاتور تحت التمرين" ، وأن أساليبه شبيهة بأساليب هتلر ، "مستبدلاً سياسة الابتزاز بسياسة الأنتهاك الفاضح للمعاهدات الدولية"، وأعلن أن فرنسا "قد قررت أن تقوم بضربة مضادة قوية"[٩] . و عزمت كل من فرنسا وإنجلترا على القيام بعمل عسكري . لهذا قاموا بالاتفاق مع بعضهما البعض على وضع الخطط المشتركة للرد العسكري[١٠] .

كانت هناك ثلاثة عوامل هامة تحول بين عزم فرنسا و بريطانيا على المضى قدماً نحو الحرب فى وقت قريب . أولها: أن الاستعداد للأقدام على هذا العمل سوف

يستغرق وقتاً[١١] . وثانيها: أنه طبقاً لما ذكره الدبلوماسى الأمريكى روبرت ميرفى ، وهو أثر هذا التحرك على أمريكا . فأيدن كان يتوقع أنه إذا لجأت كل من بريطانيا و فرنسا إلى القوة لإنهاء نزاعها مع مصر ، فإن الولايات المتحدة ستزودهما بالمظلة النووية لمواجهة احتمال التهديد النووي السوفيتى[١٢]. وثالثها : اعتمادهما على بترول الشرق الأوسط وهذا يتطلب منهما الوثوق فى أن الولايات المتحدة سوف تمدهما بالبديل فى حالة الطوارئ[١٣] .

وإذا كان دور الولايات المتحدة ذا أهمية محورية بالنسبة لبريطانيا و فرنسا ، فإنه قد ثبت أنه ليس أقل حسماً فيما يتعلق بمصر ، خصمهم المعروف . ومن أجل فهم الدور الأمريكى وأثره على العلاقات الأمريكية-المصرية ، فإنه من الضروري التعرف على بعض العوامل الرئيسية التى وضعها صانعوا القرار السياسى الأمريكى فى اعتبارهم .

من وجهة النظر القانونية ، أدرك إيزنهاور أن تأميم شركة قناة السويس هو "من حق مصر إلى أن يثبت عجزها عن تشغيلها"[١٤] .لأن شركة قناة السويس ، من وجهة نظره ، مجرد منشأة تجارية[١٥] . وعارض إيزنهاور استخدام القوة من البداية ، وشدد على ذلك لأيدن[١٦] . وعقبا لتأميم بأربعة أيام ، كرر دالاس الموقف نفسه فى تعليماته السرية للغاية إلى المبعوث الأمريكى فى لندن روبرت ميرفى (نائب وزير الخارجية) فقال :"إننا لم نتعهد بأية التزامات بشأن استخدام القوة دون (موافقة الكونجروس) والذي يعد عملاً معقداً للغاية فى ظل الظروف الراهنة"[١٧] .

و تحركت الأحداث سريعاً وبات الموقف ينذر بالخطر وفقاً للأنباء القادمة من لندن وباريس . وبدأ إيزنهاور يفكر فى أن يرسل صديقه الحميم روبرت أندرسون فى مهمة سلام أخري إلى القاهرة لإيجاد صيغة يحول بها دون القيام بعمل عسكري أنجلو-فرنسى ضد مصر[١٨] . وسواء أرسل أندرسون لهذه المهمة أو لا ، فإنه من الواضح أن إدارة إيزنهاور كانت متحمسة لمنع اللجوء للعمل العسكري . ويمكن أن يعزي ذلك إلى عدة أسباب لا لسبب واحد .

ذلك أن إيزنهاور لم يكن يرغب فى تشويه سجل سياسته الخارجية للسلام وخصوصاً قبل وأثناء حملته الثانية لتجديد انتخابه ، و التى كان يسعى فيها للحصول على سيطرة للجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه[١٩] . كما أن إدارة الجمهوريين كانت على دراية بأنها إذا دعت لعقد جلسة خاصة للكونجرس لمناقشة فكرة تأييد عمل عسكري من جانب إنجلترا و فرنسا ، فمن الممكن أن ينظر إلى هذا العمل على أنه محاولة لتقوية الدور الفرنسى فى شمال أفريقيا أو فى أي مكان آخر ، وربما يؤدي ذلك إلى تعزيز النفوذ السياسى للديمقراطيين فى الكونجرس[٢٠] . علاوة على أن إيزنهاور كان على دراية بأن الرأي العام الأمريكى لم يكن " مستعد لتأييد مثل هذا التحرك"[٢١] .

وكان العامل الوثيق الصلة بالموضوع ، هو رغبة القيادة الأمريكية فى الحفاظ على النزاع الأنجلو-فرنسى/المصري حول السويس منفصلاً عن النزاع العربى-الإسرائيلى . وكان الخوف من أن تجد بريطانيا و فرنسا فى إسرائيل شريكاً راغباً فى الحل العسكري لمشكلتهما خاصة فى فترة ما قبل الانتخابات هو ما كان يقلق الإدارة الجمهورية[٢٢] .

بصرف النظر عن المبررات السابقة ، فإن القيادة الأمريكية أدركت أن مصالح الولايات المتحدة لا يؤثر فيها-بدرجة كبيرة- قرار مصر بشأن التأميم ، مادامت القناة مستمرة فى أداء وظيفتها . فجملة حمولة السفن الخاصة بالولايات المتحدة لا تمثل سوي ١ر٣٪ من جملة السفن العابرة لقناة السويس . فضلاً عن أن حكومة الولايات المتحدة لم يكن لها مصالح مالية فى شركة قناة السويس[٢٣] .

وهناك عامل آخر أثر على إدارة إيزنهاور ، وهو أن معظم الدول الأوربية كانت تعتمد على بترول الشرق الأوسط ، بينما كانت الدول العربية وخاصة السعودية و العراق تعتمدان على البضائع و الخدمات التى يحصلون عليها بالمقابل[٢٤] . فعلى حين كانت هناك علاقات ثنائية ، إلا إنهما كانا غير منسجمين . فالدول الأوربية ، وخاصة المملكة

المتحدة و فرنسا ، كانوا فى حاجة كبيرة إلى البترول من الدول العربية ، بينما كانت تلك الدول العربية أقل اعتمداً على الاستيراد من تلك الدول .

أكدت الأحداث التى سبقت أزمة السويس بشكل واضح أن القيادة الأمريكية كانت مدركة لما يدور حولها بسهولة(٢٥) . فالموقف الجديد الذي واجه إدارة إيزنهاور كان بالفعل مدعاة للقلق . فقد كان احتمال الحظر البترولى العربى من الصعب تقديره ، لكن لمبررات عديدة سيكون تأثير هذا العمل تأثيراً ضاراً . وكان إيزنهاور على دراية باعتماد حليفيه الكبيرين على قناة السويس ، وخصوصاً بحاجتهم إلى استقبال البترول عبرها . فاقتصاد الدول الأوربية ربما ينهار إذا انقطع تزويد البترول من هذه الدول مما سوف يؤثر على أوضاعهم الداخلية(٢٦) . وفى اجتماع إيزنهاور مع كبار مستشاريه كرر نفس الموقف لأنه من وجهة نظره "إذا تداخلت مسألة حظر البترول مع مسألة قطع الأنابيب(أنابيب البترول) فسوف يواجه الغرب موقفاً عصيباً (٢٧) .

هناك عامل خارجى آخر حرك القيادة الأمريكية ، وهو الخوف من الآثار العكسية للتورط العسكري الأمريكى ، وما يمكن أن يتركه من انطباع لدي الرأي العام العالمى ، وخاصة فى العالم العربى و بين الشعوب الإسلامية(٢٨) .إذ من الممكن أن يظهر العمل العسكري بأن القوي الغربية تتحد على أمة صغيرة مثل مصر(٢٩) . و بنفس التناول استفهمت الولايات المتحدة حول ما إذا كان هذا العمل لن يعمل على رفع مكانة عبدالناصر كضحية لأساليب "الذراع القوية" للمستعمرين أم سيضعف زعامته و مكانته وهو ما كانت كلاً من فرنسا و بريطانيا تهدفان إليه(٣٠) .

علاوة على ذلك فقد وضح للأمريكيين بأن الاتحاد السوفيتى وحده المستفيد فى حالة تأييد الولايات المتحدة للعمل العسكري وقد أوضح هذا رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية فى تقييم له بأنه "سيكون من الضرر لمصالح الولايات المتحدة و الغرب إذا صار الشرق الأوسط تحت مظلة الكتلة الشيوعية أو منضماً إلى جماعة عدم الانحياز"(٣١). وبصرف النظر عن تحذيرات المخابرات الأمريكية(CIA)من لجوء

بـريطانيـا و فرنسا إلى القـوة فى "أزمة السويس سيكون من نتيجته تزايد الضغط السوفيتى على إيران"(٣٢) ، فلا ريب أن ذلك سيكون له أثاره العكسية و الضارة على الاستراتيجية الأمريكية بشأن احتواء المد السوفيتى "و الخطر الشيوعى" فى الشرق الأوسط .

كما جاء تحالف عبدالناصر مع السعودية (ضد الكتلة الهاشمية الأردن–العراق) كأهم العناصر التى أثرت على السياسة الأمريكية إبان الأزمة . فقد قام أدميرال رادفورد، رئيس هيئة الأركان المشتركة بإبلاغ مجلس الأمن القومى بأنهم "قلقين جداً بشأن تأمين استمرار البترول من السعودية"(٣٣) . وقد أدرك صناع القرار السياسى بأن أي خطوة أمريكية غير مقبولة لدي الحكومة المصرية إبان الأزمة ربما لا تجد استحساناً من السعوديين ، بسبب إيمانهم بالأفكار القومية بالإضافة إلى كراهيتهم للسياسة البريطانية كنتيجة لعضويتها فى حلف بغداد و موقفها من قضية النزاع حول البوريمى .

لـم يـكـن لـدي الـبـريـطـانـيـون أو الـفـرنسـيـون أي تصـور حـول شك دالاس فـى عبدالناصر. ففى محاضر اجتماعاته مع قادة الكونجرس فى منتصف أغسطس ، قارن دالاس عبدالناصر بهتلر حين قال: "بعد جهودنا من أجل العمل معه ، أصبحنا فى النهاية مقتنعين بأنه متعصب خطير للغاية"(٣٤) .

وعلى الرغم من أن دالاس بات متأثراً بالموقف المعادي لعبدالناصر ، إلا أن أيدن ومولييه لم يدركا بأنه لا يزال هناك خلاف بين سياسته و سياستهم . ورغم كونه صدم بـمـا رآه مـن نـوايـا مصـر بـخصـوص حـقـوق الـمـلـكـية إلا أنه (أي دالاس) اعتقـد بأن "عبدالناصر لابد وأن ينهى هذه "السرقة" بوسائل دولية ... وليس بالقوة"(٣٥) . وقد أعمت الرغبة فى الحرب كلا من أيدن ومولييه عن حقيقة أن الخلاف بين سياستهم وبين سياسة دالاس هو خلاف فى الأساليب و ليس حول الهدف النهائى(٣٦) . و بالنظر إلى الظروف وإلى مواقف دالاس تجاه عبدالناصر فإن ما يثير الدهشة هو ارتباك كلاً من إيدن ومولييه . فإحباطهما وتناقضات مواقف دالاس بالإضافة إلى البيانات المتعارضة، كل هذا دفعهما إلى الظن بأن الولايات المتحدة ربما تسمح باللجوء للحل العسكري

إذا ما فشل الحل الدبلوماسى(٣٧) . لكن كانت المشكلة هى ، لماذا كان الموقف الأمريكى فى هذا النزاع موقفاً غامضاً للغاية ؟؟ . فهذا الغموض فى الوقف الأمريكى جعل أولئك الذين فضلوا التأييد الأمريكى للعمل العسكري يتعلقون بالآمال الكاذبة، وقد أعطى هرمان فينرHerman Finer مبررين لذلك (٣٨) :

أولاً : بالنسبة لدالاس ، كانت القضية الأساسية هى موقفه من خصمه (الاتحاد السوفيتى) فى الصراع العالمى . ولذلك فإنه لم يخبر حلفائه بأن الولايات المتحدة سوف تبعد يدها عن الشرق الأوسط حين كانوا يعدون مشروعهم . فقد كان يخشى من تزايد القوة السوفيتية فى هذه البقعة من العالم ، نتيجة للعمل العنيف الذي فكر فيه حلفائه . كما ، أنه ربما كان ينظر إلى المشكلة على اعتبار أنها أحد المصالح الوطنية لبريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط **ثانياً :** أن الولايات المتحدة أكدت من خلال سياستها الخارجية دائماً على الامتناع الظاهر عن اتخاذ موقف ثابت مؤيد لاستخدام القوة ، إلا فى حالات الضرورة القصوى مثل بيرل هاربر . فقد كانت فى العادة تميل إلى اتخاذ موقفاً وسطاً فى أوقات الصراع **ثالثاً:** إن صانعى القرار السياسى الأمريكى لم يعتبروا المسألة قد انتهت . فمن أجل تحقيق أهدافهم ، اتخذوا إستراتيجية ثلاثية الأبعاد . فقد حاولوا استخدام الدول العربية و البترولية كأداة ضد عبدالناصر على أساس أنه "إذا نجح عبدالناصر ، فإنهم سوف يفقدون دخلهم و من ثما سيبدأ عبدالناصر فى فقدان مركزه"(٣٩) . فى الوقت نفسه ، بدأوا فى التفكير فى إعادة النظر فى مساعدتهم الاقتصادية لمصر(٤٠) . و حاول دالاس قبل أن يخرج الموضوع إلى النطاق الدولى ، أن يجد اتفاقاً قد يقبل من جانب الأطراف ولذا ففى خلال اجتماعه بوزيري خارجية بريطانيا و فرنسا بذل قصارى جهده من أجل إقناعهما بالعدول عن أي إشارة للأمم المتحدة فى مسودة البلاغ الثلاثى قبل أن يتم قبول إعلان الوثائق نهائياً . وقد شدد دالاس على نقطة أنه سوف لا يحتمل أي ذكر للأمم المتحدة لان الاتحاد السوفيتى سوف يستخدم حق الفيتو وهو ما يجعل من المستحيل التوصل إلى اتفاقية مقبولة للغرب(٤١) .

في ٢ أغسطس ، صدر البلاغ الرسمى لفرنسا و بريطانيا و أمريكا ، الذي أكدوا فيه على عدم رضاهم عن الطبيعة الفوضوية للعمل المصري ، ولفتوا النظر إلى "حرية وأمن القناة"طبقاً لاتفاقية ١٨٨٨ . كما شددوا على أنه لابد أن تنفذ "الاتفاقيات المعمول بها فى ظل النظام الدولى" . واشترك دالاس مع حلفائه فى الدعوة إلى مؤتمر دولى "للأمم المهتمة فقط باستخدام القناة"(٤٢) ، لتتخذ العمل اللازم . وقد حاول دالاس بصعوبة إنجاز عدة أهداف يناقض بعضها البعض . فمن ناحية كان يحاول إظهار رغبته فى تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا و فرنسا رغم الاختلاف الحقيقى بينهم، ومن ناحية أخرى فإنه حاول إظهار نوع من الاحترام لسلطة عبدالناصر ، ففى حين أعطى تلميحات تهديدية إلا أنه لم يفعل شيئاً معلناً ، لأن ذلك ربما يدفع عبدالناصر و الدول العربية إلى الارتماء بشكل كامل فى أحضان الكتلة الشرقية .

أدرك عبدالناصر أن المشكلة القانونية الأساسية بالنسبة لدالاس هى قدرة مصر ورغبتها فى الحفاظ على حرية المرور عبر القناة باعتبارها ضامنة لذلك وفقاً لاتفاقية ١٨٨٨(٤٣)، ففى ٣١ يوليو أعلن عبدالناصر أن التجارة العادية سوف تظل مع بريطانيا ما لم يحدث تدخل خارجى.كما ذكر أيضاً أن حرية الملاحة فى القناة لن تتأثر بعملية التأميم،وأكد على أن"مصر هى الحامى الطبيعى للقناة وأنها ستستمر فى حمايتها لها"(٤٤)

وبعد ثلاثة أيام كرر على صبري (مدير مكتبه) نفس الموقف مؤكداً بأن التأميم لن يؤثر على أي حال من الأحوال على ارتباطات مصر الدولية "فنحن ننوي احترام كل التزاماتنا الدولية"(٤٥) .

قبل أن يرجع دالاس من رحلته إلى لندن . حاولت مصر إعاقة الجهود الغربية لفرض سيطرة دولية على شركة قناة السويس . و حاولت الحكومة المصرية إتخاذ موقف ذو ثلاثة أبعاد أساسية . حيث حاولت تجنيد التأييد العربى من أجل تثبيت مركزها. ففى ١أغسطس ١٩٥٦ أعلن عبدالناصر أن القومية العربية قد رسخت بقوة من "الخليج

إلى المحيط" وأضاف "إن العرب يمثلون أمة سوف تتقدم إلى الأمام"(٤٦). و حتى نوري السعيد نفسه ، خصم عبدالناصر ، اضطر إلى تأييد مصر ، مصرحا بان "التأميم أصبح بلا شك حق من حقوق أي أمة"، وأن "العراق تؤيد مصر فى نزاعها حول مسألة السويس"(٤٧). ويوم بعد يوم ، كانت الشعوب العربية و الدول الإفريقية و الآسيوية تعلن تأييدها لعبدالناصر تباعاً ، حيث تعززت صورته و موقفه فى صراعه مع القوى الغربية(٤٨) فمن منظور سياسات الحرب الباردة ، تأكد الضغط المصري على الولايات المتحدة فى عدة لقاءات بين عبدالناصر و السفير السوفيتى بالقاهرة(٤٩). وقد أزعجت الاتصالات المصرية- السوفيتية دالاس ، لأنها استطاعت تحسين مكانة السوفيت فى العالم الثالث فى ذلك الوقت(٥٠). مع هذا فإن عبدالناصر لم يستبعد إمكانية تحييد الولايات المتحدة و فصلها عن حلفائها الغربيين من خلال ثنائه على "وساطة" حكومة الولايات المتحدة(٥١) . ويبدو أن عبدالناصر كان بارعاً تماماً فى السيطرة على الموقف . ففى ٦ أغسطس ذكر أنه كان ينوي تخصيص جزء كبير من إيرادات القناة لتحديثها و تعميقها ،لتتمكن ناقلات البترول العملاقة من المرور خلالها(٥٢) وبالتالى لم يمنح القوى الغربية عذراً فى استخدام القوة ضد مصر .

مؤتمر لندن الأول :١٦ ــ ٢٣ أغسطس :

عقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ أغسطس ، و كان الهدف المعلن من انعقاده هو التوصل إلى اتفاق بين المنتفعين الرئيسيين لقناة السويس ، وذلك من أجل وضع نظام للإدارة الدولية ، للقناة وعدم إتاحة الفرصة للعمل المنفرد للسيطرة عليها(٥٣) . وقد حضر إلى المؤتمر ٢٢ دولة ، منها ١٦ دولة من كبار المنتفعين بقناة السويس و الموقعين على اتفاقية القسطنطينية التى تحمى حرية الملاحة فى القناة(٥٤) .

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن هذا المؤتمر قد قدم لها فرصة لتقييد هدف حلفائها للقيام بعمل عسكري منفرد ضد مصر . إضافة إلى أن المماطلة دفعت الإدارة

الأمريكية إلى تشكيل مجموعة من الدول التى لها مصالح مشتركة لتقوية الضغط على عبدالناصر(٥٥) .

وقصة مؤتمر لندن متداولة بشكل متكرر فى العديد من الكتابات ، لكن ما يهمنا هنا هو دور وير الخارجية الأمريكى فى المؤتمر ، و تأثير هذا الدور على العلاقات الأمريكية ــ المصرية أثناء الأزمة . وعلى الرغم من أنه تمت دعوة مصر لحضور المؤتمر، إلا أنها فضلت أن تبقى بعيدة . وكانت القوي الغربية الثلاث قد قامت على الفور بتجميد الأرصدة المالية المصرية الموجودة فى بنوكها ، وقامت كلا من فرنسا و بريطانيا بتعبئة قواتهما الاحتياطية.

فى ٢١ أغسطس أوضح عبدالناصر أسباب عدم حضوره للمؤتمر . شاكياً من مؤامرة القوي الغربية الثلاث لتجويع وإرهاب الشعب المصري . ويتضح رد الفعل المصري بجلاء من خلال بيان عبدالناصر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ ، حيث صرح قائلاً: "إن مصر أسفت بشدة لهذه الإجراءات ، و تنظر إليها كتهديد للشعب المصري لجعله جزء خاضع لدولهم وسلطتهم وفقاً لكيان دولى هو فى الواقع استعمار دولى"(٥٦).

كان دور الوزير دالاس فى المؤتمر دوراً رئيسياً . فمن أجل تجنب أي فشل لأهدافه السياسية ، عمل دالاس بالتعاون مع البريطانيين و الفرنسيين لإتمام مسودة تتضمن مقترحات ملموسة ، و دعى لتكوين لجنة دولية لإدارة القناة واحترام حقوق السيادة المصرية فى الوقت نفسه . وقام دالاس بإبلاغ إيزنهاور بأنه "سيشترك بوثيقة خاصة بالولايات المتحدة ، غير مشابها للوثيقة الثلاثية .... كما اعتقد أنها ستكون أكثر قبولاً فى حد ذاتها"(٥٧) .

و من أجل الحصول على تأييد كاف لمناورته السياسية ، حاول دالاس تشكيل جماعة مضادة للتأميم تعمل تحت راية "التدويل-Internationalism" واستخدم نفوذه الشخصى من أجل جذب مندوبى الدول الأفرو-آسيوية للاقتراح الأمريكى ،

وبهذا يظهر الاقتراح على أنه ليس مجرد رؤية غربية فقط وإنما رؤية دولية إلى حد ما مستخدماً أسلوب العصا و الجزرة من أجل نجاح تكتيكه[٥٨] .

فمن الناحية الفعلية ، أدرك الأمريكيون أنه لا يمكن تنفيذ تكتيكاتهم . ولكن دالاس كان مدفوعاً بهدف الاحتفاظ بحليفيه تحت السيطرة الأمريكية أكثر مما كان مدفوعاً بالاعتقاد فى إمكانية تشكيل لجنة إدارة دولية . وأثناء هذه الفترة كان دالاس وعبدالناصر متفقان فى الرأي ، ونظرا إلى المؤتمر كوسيلة أخري لكسب الوقت الذي يحتاجانه لإتمام مهامهما كلاً بطريقته .

و ما اقتنعت كل من بريطانيا و فرنسا بالتفاوض ، حتى بدأ دالاس بالفعل فى إضعاف فعالية المؤتمر . وصرح بأن "هذا ليس هو المؤتمر الذي من خلاله يتم توصيل إنذار إلى مصر ، لأنه لا أحد منا يمكنه ــ و لو للحظة ــ أن يسلم بهذا الهدف"[٥٩] .

و من أجل إثبات حسن النوايا ، ووضع حد للمحاولات السوفيتية للاصطياد فى الماء العكر[٦٠] ، اتصل دالاس سراً بعبدالناصر من خلال سفيره بالقاهرة طالباً منه عدم منح أيدن الفرصة التى ينتظرها[٦١]. ولم تذهب نصيحة دالاس هباءً ، حيث استغل عبدالناصر التحركات الأمريكية نحو السلام ، فقام مبعوثه الشخصى ، على صبري ، بالاجتماع سراً بالوفد الأمريكى فى المؤتمر وأبلغهم بأن "القوة هى الطريق البدائى الوحيد ، لكن ليس هناك أي معنى لها لأن مصر على استعداد لإيجاد حل مقبول و عادل لمشكلة القناة . فنحن لن نقبل تدويل القناة ....وهناك حل سلمى لإنهاء هذه المسألة ، وإن هذه الوسائل و الطرق إذا تم اللجوء إليها فإننا على استعداد للتعاون"[٦٢] .

إن العرض المصري ورغبة دالاس فى عدم إعطاء انطباع بأن القوى الغربية متحدة ضد مصر ، دفعت دالاس إلى أن يبرق إلى القاهرة من مؤتمر لندن برفض الاشتراك فى وفد الدول الخمس[٦٣] . وعلى الرغم من أن بريطانيا حثت دالاس بشدة على إتمام المفاوضات مع عبدالناصر . لأنه "لم يكن لديهم الثقة فى أحد آخر يمكنه أن يتم

ذلك"(٦٤) ، إلا أنه أرسل لوي هندرسون مكانه ، و ترأس البعثة رئيس الوزراء الأسترالى السير روبرت منزيس .

و حاولت الإدارة الأمريكية استنفاد كل الوسائل الممكنة لإتمام تسوية سلمية ، وفى ٢٥ أغسطس ١٩٥٦ وقبل أيام من إرسال بعثة منزيس ، طلب إيزنهاور من رئيس الوزراء الهندي نهرو أن يستخدم تأثيره الشخصى على عبدالناصر للبحث عن حل للازمة(٦٥) .

وعشية رحيل البعثة إلى القاهرة ، تحدث إيزنهاور ودالاس حول المحاولة الأنجلو ـ فرنسية لاستخدام مقترحات لندن كعرض نهائى لمصر . وخلال المؤتمر الصحفى الذي عقد فى ٣١ أغسطس ، ذكر إيزنهاور بأنه "من جهتنا فإننا عازمون على استنفاذ كل ما هو متاح من وسائل سلمية ممكنة لإتمام التسوية السلمية ، وإننا نعتقد بأنه من الممكن إتمام ذلك ، وإننا مشتركون فى هذه التسوية السلمية"(٦٦) . وخلال مؤتمره الصحفى الذي عقد فى ٢٨ أغسطس قال:"إن قناة السويس ليست ذات أهمية جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة"(٦٧). وفى رسالة إيزنهاور السرية المطولة إلى أيدن، والتى بعثها فى ٣١ أغسطس ذكر فيها محذراً إياه "إننى حقيقة لا أري كيف يمكننى التوصل إلى نتيجة ناجحة من خلال الوسائل القهرية ، فاستخدام القوة يبدو لى أنه يزيد من مساحة الخطر"(٦٨) .

و من الواضح أن الدبلوماسية الأمريكية عجلت إلى حد ما بفشل بعثة منزيس . حيث عقدت البعثة سلسلة من الاجتماعات مع عبدالناصر فيما بين ٣-٩ سبتمبر ، لكن حكم عليها بالفشل لعدة أسباب . منها أن البعثة لم يكن لديها مغريات تقدمها لمصر ، كما أنها لم يكن لديها تفويضاً بالتفاوض بهدف التوصل إلى حل(٦٩) . كما أن رئيس البعثة السير روبرت منزيس كان أحد العوامل وراء فشلها ، لأنه كان يختلف مع عبدالناصر شخصياً و أيديولوجياً وبصورة واضحة(٧٠) .

وفى مصر عقد منزيس و بعثته ثلاثة اجتماعات مع عبدالناصر . فطبقاً لمحمد

حسنين هيكل ، صديق عبدالناصر ومحل ثقته ، فإن المباحثات تحطمت حينما هدد منزيس عبدالناصر بقوله: "سيادة الرئيس ، إن رفضك للإدارة الدولية سيكون بداية المتاعب"(٧١).

مما جعل عبدالناصر يرفض التفاوض، و من ثم وصلت المباحثات إلى نهايتها فى ٩سبتمبر ، و غادرت البعثة القاهرة وهى فارغة اليدين .

وكان لوي هندرسون قد أعاد التذكير بأن واشنطن غير راغبة فى استخدام البعثة لتهديد مصر(٧٢) . أما السفير الأمريكى فى المملكة المتحدة وينثروب الدرتين فقد زعم بأن إيزنهاور أرسل برقية إلى منزيس قال فيها بأنه لا ينوي استخدام القوة(٧٣) .

أرجع منزيس فشل بعثته إلى تصريحات إيزنهاور و دالاس ، حيث صدرت فى أثناء المفاوضات(٧٤) . و كذلك اتفق هيكل مع منزيس فى أن الوضع كان محكوماً عليه بالفشل بسبب بيانات إيزنهاور(٧٥) . فهذه البيانات التى صدرت عن الرئيس الأمريكى وأركان إدارته أربكت عبدالناصر نفسه(٧٦) .

وضع فشل بعثة منزيس إدارة إيزنهاور فى مأزق صعب . حيث واجه الأمريكيون مأزقاً وهو ما يتضح من الحديث التليفونى مع دالاس: "إننا فى وضع سيئ لأنه لا يمكننا فى الحقيقة اتخاذ موقف ، فنحن لا نريد معادة أصدقائنا ، كما نريد الحفاظ على الناتو NATO قوياً ، لكننا لا يمكن أن نوافق تلك الدول على موقفها المتعصب"(٧٧). وكالعادة حاولت الدبلوماسية الأمريكية إنجاز عدة أهداف يناقض بعضها البعض .

بينما كانت كلاً من فرنسا و بريطانيا تسعيان بشكل يائس للبحث عن ذريعة مقبولة دولياً لشن حرب ضد مصر ، كان دالاس يبذل قصاري جهده لإثنائهم عن ذلك . و كانت الإدارة الأمريكية تقدم البدائل الدبلوماسية باستمرار لإجبار حلفائها على ما تقترح . وبدأ إيزنهاور يفكر فى القيام بضغط اقتصادي على مصر الذي إذا استمر من وجهة نظره سيسبب محنة لمصر . و من أجل تقيد نفوذ عبدالناصر قام إيزنهاور بإبلاغ أيدن فى ٨ سبتمبر بأن "هناك خصوم لعبدالناصر من العرب من الممكن استغلالهم،

شريطة ألا نجعل من عبدالناصر زعيماً عربياً" . علاوة على هذا فقد أوضح إيزنهاور لأيدن فى رسالته المطولة ، "المذكورة" ، بأن هنالك بدائل للاعتماد الحالى على القناة التى ينبغى أن تتطور "مثل زيادة حجم الناقلات و كذا مد خط جديد لأنابيب البترول عبر تركيا و كذا وضع مسارات جديدة لخطوط نقل البترول"[٧٨] .

التصور الأمريكى :

أدرك الأمريكيون بكل وضوح أن هذا التدهور الدبلوماسى سيكون علامة على نهاية جهود الإدارة لإعادة صياغة إستراتيجيتها فى الشرق الأوسط . ولهذا قرر إيزنهاور هجر النموذج السابق للدبلوماسية الأمريكية الذي تمثل فى إظهار نفوذها من وراء الستار خلال عملها مع حلفائها .أما الآن فقد فضل إيزنهاور اتخاذ دور مباشر للسيطرة على الموقف من خلال التفكير فى إرسال أحد أصدقائه "روبرت أندرسون أو أرك جونستون" إلى عبدالناصر ، باقتراح أمريكى ملموس لمنح مصر نصيباً من إيرادات شركة قناة السويس و السماح بأن يكون لها ثلاثة أعضاء فى مجلس إدارة الشركة من الخمسة أعضاء الأساسيين[٧٩] .

لم يرحب دالاس بمبادرة إيزنهاور للسلام على أساس أن البريطانيين تأثروا بشدة وشعروا بأن الأمريكيين لا يتفاعلون معهم[٨٠] . ويعزي اعتراض دالاس إلى رغبته فى تجنب توسيع الهوة بينه و بين حلفائه ، كما أنه أراد أن يقدم دليلاً على تعاطفه الظاهر مع مطالبهم ،و كان يتوقع أن ينصتوا إليه ولا يستخدمون قواتهم العسكرية ضد مصر[٨١] ومع ذلك بذل الأمريكيون قصارى جهدهم من أجل تجنب خلق انطباع بأن الدول الغربية "مجتمعة" ضد مصر[٨٢] ، لذلك لم ترسل الولايات المتحدة وزير خارجيتها إلى اجتماع الناتو الذي عقد فى باريس فى ٥ سبتمبر و الذي تمت الدعوة إليه للتباحث بشأن أزمة السويس[٨٣] .

و تحركت الأحداث سريعاً ، وحاولت فرنسا إيجاد عذر للحرب و كف البريطانيون عن تبادل المشاورات المخابراتية حول تطورات الشرق الأوسط مع الولايات

المتحدة[٨٤] . وأبلغ أيدن القادة الأمريكيين برغبة بريطانيا و فرنسا لطرح مشكلة قناة السويس أمام الأمم المتحدة . و كما رأينا من قبل ، أن دالاس كان يعارض ذلك ، لاحتمال مواجهة الفيتو السوفيتى[٨٥] ، و مع هذا فقد أدرك أن حلفائه مضطرون لإظهار أنهم قد أوفوا بالتزاماتهم قبل ميثاق الأمم المتحدة حتى يمكن لهم التعلل بأن جميع الوسائل السلمية لحل الأزمة قد استنفدت .

جمعية المنتفعين بالقناة :

على الفور قدم دالاس صيغة جديدة من أجل الحفاظ على استمرار المفاوضات بين الطرفين[٨٦]. وكانت خطة الولايات المتحدة تقضى بتشكيل اتحاد دولى للمنتفعين بالقناة الذين سيقوموا بالحفاظ على القناة وإدارتها من ناحية الاستخدام و الإرشاد ، و بالتالى يسيطرون على إدارتها[٨٧] وقد عرفت هذه الجماعة باسم "جمعية المنتفعين بقناة السويس Suez Canal User,s Association " [٨٨] ورغم أن هذه الفكرة كانت من بنات أفكار دالاس[٨٩]، إلا أنه أقنع ــ إلى حد ما ــ أيدن باستغلالها ، واقتراحها على أنها فكرة خاصة به . وأذعن أيدن للضغط الأمريكى ، معتقداً بأن جماعة المنتفعين بالقناة ستكون صيغة مفيدة لإنقاذ ماء وجهه ووجه فرنسا . و كان لدي السفير الأمريكى فى لندن انطباع بأن خطة جمعية المنتفعين بالقناة ستخفف التوتر إلى حد كبير "ليس فقط بين صفوف المعارضة ، وإنما كذلك بين صفوف العديد من حزب المحافظين. Tories "[٩٠].

وبمجرد أن علم الأمريكيون بذلك ، ووصل إلى مسامعهم أن حليفيهما قبلا بمخطط نادى المنتفعين حتى تسبب دالاس فى صدمة أخرى لأيدن . فخلال مؤتمره الصحفى فى ١٣سبتمبر[٩١]،صرح بأن "الولايات المتحدة لا تنوى عبور سفنها قناة السويس إذا ما حاولت مصر سد طريق الملاحة أمام الرحلات الأمريكية تحت حماية جمعية المنتفعين"[٩٢] ، علاوة على أنه أضاف بشىء من الغموض بأن "كل أمة لها أن تقرر لنفسها ما هو العمل الذي يمكن أن تتخذه للدفاع عن نفسها ، شرط أن تتمكن من فهم حقوقها التى من المعتقد بأنها مسألة هامة بالنسبة لها"[٩٣] .

عملت بيانات دالاس على إحباط أيدن تماماً ، حيث كتب فى مذكراته بأن "الكلمات كانت بمثابة إعلان لعبدالناصر بأنه فى إمكانه أن يرفض المشروع و يتنصل منه". ودفعت المرارة أيدن بأن يذكر أن " مثل هذا الاستهزاء من الحلفاء سيعمل على تدمير الشراكة الحقيقية . ويترك خياراً واحداً لتمزيق العلاقة بين السيد و القن فى السياسة الخارجية"(٩٤) .

وفى ١٩٥٧ قدم دالاس تفسيراً للأسباب الرئيسية وراء تناقض أفعاله تجاه جمعية المنتفعين ، فأوضح لوزير الخارجية البريطانى بأن "البريطانيين و الفرنسيين لا يرغبون فى أن تدفع سفنهم رسوم المرور إلى جمعية المنتفعين ، وإنما أرادوا الاستمرار فى دفعها لشركة قناة السويس القديمة . وهذا يعنى أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة من بين القوي الكبري التى ستتعامل مع جمعية المنتفعين"(٩٥) . وبهذا فإنه من المفترض أن يكون الأمريكيون قد أدركوا بأن حلفائهم توقعوا وضعهم عسكرياً أفضل فاستغلوا هذا الوضع إلى أقصى درجة لكسب الوقت . وبالتالى فإنه لا شئ __فى وضع كهذا__ يمكن أن يقنعهم بالمرونة أو الاتفاق مع عبدالناصر ، لكن على العكس فقد صار بإمكانهم تحقيق أهدافهم دون أية معارضة أمريكية .

هذا الافتراض تثبته الحقائق التالية . ففى ١٠سبتمبر طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من حكومتى بريطانيا و فرنسا "إبداء حسن نواياهم بالحفاظ على وظائف المرشدين لحين التوصل إلى اتفاق حول جمعية المنتفعين المقترحة"(٩٦) .لكن النصيحة الأمريكية ذهبت هباءً،وبدأ البريطانيون و الفرنسيون فى سحب مرشديهما.ومن هذه النقطة فصاعداً صار واضحاً للإدارة الأمريكية و خصوصاً لدالاس أن القضية الحقيقية التى تشكل خطراً على البريطانيين وعلى الفرنسيين أيضاً هو عبدالناصر وليس قناة السويس(٩٧)

وفى نفس اليوم ١٥ سبتمبر سحب البريطانيون و الفرنسيون مرشديهما وأعلن عبدالناصر بأن مشروع جمعية المنتفعين هو مشروع غير مقبول بالمرة فقد صرح:"إننا سوف لا نسمح لجمعية المنتفعين بإدارة القناة . ونحن المصريون سنقوم على إدارتها

بكفاءة ويسر ، وهذا هو هدفنا ، فإذا استهنا بذلك قامت جمعية المنتفعين بشق طريقها عبر القناة فإن ذلك سيشكل اعتداء على سيادتنا وسوف نتعامل معه بما يستحق"[٩٨] .

مؤتمر لندن الثانى :

عقدت الجلسة الثانية و النهائية لمؤتمر قناة السويس فى لندن لمناقشة مقترحات جمعية المنتفعين بالقناة ، وذلك بحضور ثمانية عشر مؤيداً للقرار . و كانت الهوة بين أمريكا وحلفائها قد اتسعت أكثر من ذي قبل . على حين نظرت كل من لندن وباريس إلى مسألة الاستيلاء على شركة قناة السويس باعتباره "إخلال بالالتزامات الدولية وتهديد مباشر لأمن العالم الحر" ، " بدت واشنطن لهم كأنها على أتم استعداد لمعالجة الموضوع باعتباره صراع بين المصالح الاستعمارية و المصالح المضادة للاستعمار"[٩٩] .

وهذه النظرة الأمريكية شجعت عبدالناصر على التقرب من الأمريكيين ، للبحث عن صيغة جديدة لإنقاذ ماء وجهه . وأثار عبدالناصر لدالاس مسألة هامة وهى ؛ هل ستستمر السفن الأمريكية فى دفع الرسوم إلى السلطات المصرية وهو ما اعتادت عليه منذ التأميم ؟ ... وإذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فإن عبدالناصر أكد بأنه "سينظر بتعاطف كبير تجاه جمعية المنتفعين التى يعتبرها نواة للتفاوض من أجل حل الأزمة"[١٠٠] . فالامتناع الأمريكى عن إلزام سفنها بدفع رسوم المرور لجمعية المنتفعين بالقناة يمكن أن يعزي إلى ما ذكرناه سابقاً ، حيث أن التصور الرئيسى لدالاس كان من أجل مد المفاوضات و تحقيق حل سلمى للمشكلة .

وفى ظل هذه الظروف المتغيرة عدل عبدالناصر موقفه[١٠١] . ومرة بعد مرة أظهر رغبته فى إقامة علاقات تفاوضية مباشرة مع الولايات المتحدة من خلال مبعوثين سريين . علاوة على أنه حدد بعض النقاط كأساس للاتفاق وهى :

١- قبول السيادة المصرية على القناة .

٢- الاعتراف بشرعية تأميم قناة السويس .

٣- اعتراف مصر بالمصالح الشرعية للمنتفعين[١٠٢] .

إن المرونة المصرية ، ورغبة مصر فى تحطيم الطريق المسدود الذي أقلق الوضع الدولى لأكثر من شهرين ، دفع إيزنهاور إلى أن يصدر تعليماته لدالاس بالإبقاء على المركز المستقل للولايات المتحدة حتى تتضح نوايا بريطانيا و فرنسا "و نتعرف على ما يشغلها بالتحديد"(١٠٣) . ولم تذهب تعليمات إيزنهاور هباءً . إذ صار التباين واضحاً بين الموقف الأمريكى و بين موقف حلفائها اللذين كانا متحمسين لفرض جمعية المنتفعين على مصر ، بل و فرضها بالقوة إذا لزم الأمر . وقد وضح ذلك أيضاً خلال المؤتمر الصحفى الذي عقد فى واشنطن فى ٢ أكتوبر ، حينما سُأل دالاس "هل الجمعية لها "أنياب" ؟، قال دالاس "هناك حديث حول أنيابها المخلوعة" واستطرد قائلاً "ليس ذلك صحيحاً ، إلا إذا كان يعنى ذلك استخدام القوة"(١٠٤) . ومرة بعد مرة كرر دالاس الموقف نفسه مركزاً على أن هدف الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع السويس، هو بالضبط ما تتضمنه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، أي البحث عن تسوية الأمر "بوسائل سلمية تتمشى مع أسس العدل و القانون الدولى"(١٠٥) . ومع ذلك فقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية فى التحرك من وراء الستار فى عدة اتجاهات . حيث بدأت فى التفكير فى تقليص نفوذ مصر فى العالم العربى عن طريق قلب الحكومة السورية(١٠٦) ، ولإقامة نظام حكم أكثر تأييداً وعمالة للغرب(١٠٧) . وكان تحالف عبدالناصر مع السعودية ضد الكتلة الهاشمية من أهم العناصر التى حاول صانعوا القرار السياسى الأمريكى استخدامها . فطلب إيزنهاور من الملك سعود استخدام نفوذه للتأثير على موقف مصر . واختتم إيزنهاور رسالته بقوله "يبدو لى أن هناك نقص واضح بشأن أي تحرك من جانب الرئيس عبدالناصر نحو التصالح"(١٠٨) .

وفى الوقت نفسه حافظت أمريكا على اتصالاتها السرية مع الدول العربية المنتجة للبترول وذلك لدفعهم للضغط على عبدالناصر من أجل تعديل موقفه(١٠٩) . علاوة على أن إيزنهاور اجتمع مع رئيس الوزراء الهندي نهرو لنفس السبب و فى الوقت نفسه أيضاً بدأ بعض أعضاء إدارة إيزنهاور فى دراسة إمكانية قلب نظام عبدالناصر نفسه ، لكن إيزنهاور لم يوافق على هذه الخطة لأن الوقت لم يكن مناسباً لذلك فمن وجهة نظره

"أن عملاً من هذا النوع لا يمكن اتخاذه حين تكون العداوة على أشدها ، مثلما هو الموقف الآن"(١١٠) .

كان الأمريكيون فى موقف صعب فمن ناحية كانوا مقتنعين بأن البريطانيين والفرنسيين قد عقدوا النية على استخدام القوة العسكرية لضمان عدم السيطرة المصرية على القناة(١١١) ، و من ناحية أخرى أدركوا بأن عبدالناصر من المحتمل أن تكون لديه رغبة فى قبول إدارة دولية ــ إلى حد ماــ على القناة تمده بصيغة يحفظ بها ماء وجهه . وكان المحللون العسكريون الأمريكيون مقتنعين بأنه برغم عدم تفضيل السوفيت للعمل العسكري الغربى ضد مصر ، إلا أنهم سيستغلون الموقف ليلفتوا الأنظار إلى قسوة هذا العمل . كل هذه العوامل المتشابكة أثرت على السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة فمدي درايتهم بعدم رغبة البريطانيين و الفرنسيين فى قبول أي تسوية من شأنها أن تترك عبدالناصر فى السلطة فى مصر . وضعتهم فى موقف حرج(١١٢) .

وفى ٢١ سبتمبر فى حديث مطول بين إيدن و دالاس ، عبر رئيس الوزراء البريطانى عن خيبة أمله فى عدم انبثاق منظمة فعالة بشكل حقيقى عن جمعية المنتفعين بالقناة كما كان يتوقع . ومع هذا فقد استحثه دالاس بشدة على الاحتفاظ بالأزمة بعيداً عن الأمم المتحدة فى الوقت الراهن و على أساس أن تناولها فى الأمم المتحدة لن يكون مثمراً. وطلب دالاس من أيدن بأنه إذا اضطر حينئذً أن يتوجه إلى مجلس الأمن فإنه لابد أن يستشيره أولاً(١١٣) . وفى ٢٢سبتمبر ، وبينما كان دالاس فى رحلة العودة إلى واشنطن ، قامت كل من بريطانيا و فرنسا ، ودون إبلاغه ، بعرض الموضوع على مجلس الأمن(١١٤) . ووضح لإيزنهاور الآن أن حليفيه يحاولان الوصول بالمسألة إلى نهايتها سريعاً بالفيتو السوفيتى الذي سيمنحهم العمل بحرية(١١٥) . وظن دالاس بأنه يمكنه أن يخدم مصالح دولته من خلال كبح جماح حليفيه و منعهما من استخدام القوة ضد مصر . وعلى الرغم من أن الموقف الأمريكى ككل كان بالنسبة

لمصر بعيداً كل البعد عن الوضوح ، إلا أن الدبلوماسية المصرية اتجهت نحو كسب ود الولايات المتحدة . وأعطى عبدالناصر للأمريكيين ضماناً شخصياً بأنه "لن يعين مرشداً سوفيتياً للسفن الأمريكية العابرة فى القناة"(١١٦) . وفى الوقت نفسه حاول استغلال المد الشيوعى فى المنطقة خاصة فى السعودية، من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية القلقة . فبواسطة نهرو حصل دالاس وإيزنهاور على انطباع بأن نظام الحكم السعودي كان فى خطر من "انقلاب شيوعى إذ هو حرم من إيراداته البترولية أو نقصت هذه الإيرادات بشكل فعلى"(١١٧). علاوة على ذلك فإن جهود تشجيع التبادل السلمى بين مصر و كلا من بريطانيا و فرنسا أعطت صانعى القرار السياسى الأمريكى إشارة بأنه مستعد "للتفاوض إذا ما سمحت الفرصة له بذلك"(١١٨) .

الأمم المتحدة :

منذ أن أبلغت الاستعدادات العسكرية الأنجلو ــ فرنسية إلى ذروتها ، كان اهتمام كل من مصر و الولايات المتحدة هو تحطيم الطريق المسدود و الحفاظ على استمرار المفاوضات . وأبلغ أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى دالاس بأن ينصح الدكتور فوزي وزير الخارجية المصري باستمرار المحادثات مهما تكلف الأمر(١١٩) . علاوة على أنه حثه على تقديم مقترحات إيجابية(١٢٠) . وطبقا لهيكل فإن الأمريكيين حذروا مصر من أن أيدن كان فى حالة ذهنية لا يمكن التنبؤ بها ، وهذا يجعله مستعداً للقيام بأخطر المغامرات(١٢١) . وفى جهودهم لإنذار مصر بخطورة الموقف قام الأمريكيون بتسريب أنباء إلى السفير المصري بأن الجنرال كيتلى قد اختير قائداً عاماً لحملة مصر(١٢٢) .

ووضع المصريون النصيحة الأمريكية فى اعتبارهم ففى ٥ أكتوبر اقترح وزير الخارجية المصري إمكانية عقد مفاوضات مباشرة بين الطرفين تحت أشراف الأمم المتحدة. علاوة على ذلك ، فإنه فيما يتعلق بتعليمات عبدالناصر فقد وافق فوزي على احتمال أن تقوم لجنة استشارية دولية بتمكين المنتفعين بالقناة من المشاركة فيما يتعلق بالمصالح المشتركة للطرفين(١٢٣) ، علاوة على أن مصر أظهرت رغبتها الأكيدة

فى عقد اتفاق. ففى ١٢أكتوبر وافق فوزي على المبادئ الستة التى اقترحها لويد لإدارة القناة "دون استثناء"(١٢٤) ، واعتمد مجلس الأمن هذه المبادئ وهى :

١- أن يكون المرور عبر القناة حراً و متاحاً دون تميز .

٢- أن تحترم السيادة المصرية .

٣- أن تكون إدارة القناة مفصولة عن سياسات أي دولة كانت .

٤- أن تحدد الرسوم باتفاق بين المنتفعين و الملاك .

٥- أن تخصص نسبة عادلة من الإيرادات لتطوير القناة .

٦- فى حالات النزاع يجب تسوية الأمر بالتحكيم(١٢٥) .

إن هذا الموقف المعتدل لمصر دفع إيزنهاور إلى الاعتقاد بأن خطر الحرب قد زال . وبناء على هذا التقدير السابق لأوانه صرح إيزنهاور فى مؤتمره الصحفى بأنه "من الواضح و كأن هناك أزمة كبيرة أصبحت وراءنا"(١٢٦) .

مع هذا ، فقد كانت كلا من بريطانيا و فرنسا لا تزال تسعيان لإيجاد ذريعة جديدة للهجوم على عبدالناصر . فأحالا مسودة قرار إلى مجلس الأمن يتضمن ملحقاً أشاروا فيه إلى أن "مصر لم تقدم إلى الآن مقترحات إيجابية لمواجهة متطلبات المبادئ الستة الموضوعة أعلاه" . ومن الأشياء الأخرى التى طالبوا بها أنه لابد لمصر أن تقدم فوراً ضمانات لا تقل فعالية عن تلك التى كان ينشدها منزيس و التى رفضها عبدالناصر وقتها.

علاوة على أن كل من فرنسا وبريطانيا قد شددا على ضرورة تعاون مصر مع هيئة المنتفعين بما يتضمن مسألة دفع الرسوم(١٢٧) .

وفى مجلس الأمن استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو و اعترضت يوغسلافيا على هذا الجزء من القرار الأنجلو ـ فرنسى(١٢٨) . وقد حذر دالاس فى تقرير له إلى إيزنهاور من أن كلاً من بريطانيا وفرنسا ترفضان القيام بتعديلات طفيفة و مقبولة فى

ملحق وثيقتهما المقدمة للأمم المتحدة . فقد كانت كل منهما تشعر بالحاجة إلى مثل هذا الفيتو المذكور لأهداف سياسية[١٢٩] . و من أجل أن ينفذ تكتيكاته قام دالاس بالضغط على فوزي لعرض اقتراحات و مشروعات أكثر إيجابية فى إطار المبادئ الستة[١٣٠] . و فى تلك الأثناء كان إيزنهاور قـد أوضـح لحليفـيه بـأن الولايـات المتحـدة قد هجرت مبدأ الإدارة الدولية للقناة[١٣١] . وبات من الواضح أنهم أصبحوا على مقربة من تحطيم الطريق المسدود . وهذا النجاح الظاهري دفع داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة إلى دعوة الطرفين للاجتماع فى جنيف فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

الحــــرب :

مساء ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، قامت إسرائيل بغزو سيناء . وفى اليوم التالى قامت كلا من بريطانيا و فرنسا ــ ودون إبلاغ الولايات المتحدة ــ بإصدار إنذارهما النهائى إلى كل من مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار و الانسحاب إلى مواقع تبعد عشرة أميال بعيداً عن القناة وذلك فى غضون ١٢ساعة[١٣٢]. ورفض عبدالناصر الإنذار ، فقامت القوات البريطانية و الفرنسية بشن هجوم ضد مصر بالتواطؤ مع إسرائيل . فقد وجدوا العذر ــ بشكل يائس ــ للهجوم على مصر[١٣٣]. وعلى الرغم من أن الهجوم لم تفاجئ به الدوائر الأمريكية[١٣٤] ، إلا أن القيادة الأمريكية لم تكن على استعداد للقبول بأن حلفائها يمكنهم الزج بالولايات المتحدة إلى القتال طالبين منها التأييد النهائى لعدوانهم . وقد صدم إيزنهاور و عبر عن قلقه حول احتمال التدخل السوفيتى إلى جانب مصر[١٣٥]. حيث اعتبر أن حليفى أمريكا قد منحوا الاتحاد السوفيتى الفرصة لتحقيق انتصاراً على الغرب فى المنطقة و كذلك هددوا ــ فى نظره ــ بتقويض الخطة الأمريكية لاحتواء المد السوفيتى .

بعد ١٢ ساعة من الإنذار الأنجلو ــ فرنسى ، صرح إيزنهاور لأيدن و موليه :"بأنه من المعتقد لديه أن الرغبة للسلام لابد وأن تسود للوصول إلى حل"[١٣٦] . و كان

تقدير القيادة الأمريكية من خلال الصدمة التى عانت منها واشنطن و خلال حديث دالاس التليفونى مع نيكسون نائب الرئيس قال "إننا لا نعد أنفسنا متورطين فى هذه السياسات" معتبراً "أنه ولأول مرة تنهج أمريكا نهجاً مستقلاً فى سياستها عن حلفائها"(١٣٧) . وفى ٣١ أكتوبر أعلن إيزنهاور فى حديثه الأذاعى عن "رفضه لما أقدم عليه حلفاء بلاده من عمل، مستنكراً تحديهم للمجتمع الدولى"(١٣٨) .

منذ البداية ، وحينما قدمت القضية إلى الأمم المتحدة ، أظهر الوفد الأمريكى اهتماماً كبيراً بآراء الدول الأفرو ــ آسيوية(١٣٩) . وعمل السفير هنري كابوت لودج بانسجام تام مع هذه الدول إبان حرب السويس . أما الوفود العربية فى الأمم المتحدة فقد استحسنت الموقف الأمريكى من هذا النزاع(١٤٠) .

كان الهدف الرئيسى هو إنهاء الأعمال العدائية و سحب القوات المعتدية فى أقرب وقت ممكن . وبتعليمات من دالاس و إيزنهاور قاد السفير لودج المبادرة فى مجلس الأمن وقدم أولى مقترحاته(١٤١) . وفى ٣٠ أكتوبر طلب من إسرائيل "أن تسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة" . واستحثت الولايات المتحدة كل الدول الأعضاء على الامتناع عن تقديم أية مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو مالية إلى إسرائيل طالما أنها لا تنصاع لهذا القرار(١٤٢) . وقامت كل من المملكة المتحدة و فرنسا بالاعتراض على الاقتراح الأمريكى ، وبات من الواضح أن إسرائيل كانت تعمل طبقاً لتعليمات من القوتين الأوربيتين ، و كان ذلك يتعارض مع السياسة الأمريكية لإحلال السلام فى المنطقة .

كان الأمريكيون ــ إلى حد ما ــ فى جانب مصر ضد المعتدين . ففى ١ نوفمبر و داخل الجمعية العامة (حيث لا تخضع القرارات النهائية للفيتو) طرح دالاس اقتراحاً جديداً يطالب فيه "بوقف فوري لإطلاق النار" ، ويحث فيه على سحب جميع القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة ، كما أوصى بأن " يتوقف جميع الأعضاء عن تقديم المواد العسكرية إلى مناطق القتال" . علاوة على أنه حث على ضرورة اتخاذ خطوات فعالة

من أجل إعادة فتح قناة السويس و استئناف حركة الملاحة حالما يتم وقف إطلاق النار وفى الختام طلب المشروع الأمريكى من السكرتير العام المراقبة و كتابة التقارير الفورية حول الامتثال لهذا القرار من عدمه إلى مجلس الأمن و الجمعية العامة .

وفى مرحلة التصويت فى ٢ نوفمبر فاز القرار الأمريكى بأغلبية بلغت ٦٤إلى ٥(١٤٣) . وكان للضغط الأمريكى فى الأمم لمتحدة أثره على الموقف الأنجلو ــ فرنسى الإسرائيلى . إذ اعتبرت إسرائيل أن القرار الثانى لدالاس موجه بصفة خاصة ضدهم(١٤٤) كما كان الإغلاق المصري لقناة السويس أثره الهام على شرعية الغزو البريطانى ــ الفرنسى، كما أتسم بأنه العقبة الرئيسية ، خصوصاً أمام الحكومة البريطانية، التى كانت تحاول إقناع شعبها بأن الغرض من التدخل العسكري الأنجلو_فرنسى هو الاحتفاظ بالممر المائى الدولى حراً و متاحاً للجميع . أما الآن فلم يعد هنالك مبرر للغزو . فالإسهام الأمريكى فى الأمم المتحدة و المقاومة المصرية أدت إلى فشل الغرض الرئيسى من العدوان .

فمن أجل احتواء الموقف ، ووضع حد لأي محاولة سوفيتية للتدخل ، أيدت حكومة الولايات المتحدة القرار الكندي الذي يطالب السكرتير العام للأمم المتحدة بإحالة مشروع يقضى بوضع قوات للطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة (UNEF) للتحقق من وقف إطلاق النار والإشراف على ذلك(١٤٥) . وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، وشكلت فى اليوم التالى قوات الطوارئ الدولية . وكان الاقتراح الكندي بمثابة صيغة لإنقاذ ماء الوجه من أجل تسهيل الانسحاب الأنجلو ــ فرنسى بأقل خسارة على المصالح الغربية فى المنطقة .

إن بعض المؤرخين اعتبروا أن الولايات المتحدة لم تكن متورطة بشكل أساسى فى مشاكل الشرق الأوسط . لقد أقنع صانعوا القرار السياسى الأمريكى أنفسهم بأنهم يعملون لإنقاذ الأمم المتحدة ، ولبناء "عالم خال من الحرب"(١٤٦) . ومع هذا فمن الممكن أن تعزي التكتيكات الأمريكية فى الأمم المتحدة إلى الرغبة فى وضع حد

للمحاولات السوفيتية لإظهار زعامتهما فى الأمم المتحدة خصوصاً على الدول المستقلة حديثاً . وأدرك إيزنهاور بأنه إذا لم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً آخر إزاء حليفيها فى الأمم المتحدة ،فإن أمريكا بلا شك "ستشارك بريطانيا و فرنسا مصيرهما"(١٤٧) . ومن أجل منع حدوث ذلك ، بدأت الحكومة الأمريكية فى التحرك فى اتجاهين سياسين :إذ حاولت إظهار زعامتها فى الأمم المتحدة من خلال الإسراع بإحالة اقتراح وقف إطلاق النار قبل أن يستحوذ الاتحاد السوفيتى على الفكرة(١٤٨) . كما أن الولايات المتحدة كانت على دراية جيدة بأن نفوذها على الدول الغربية كان عرضة للهجوم بسبب معارضتها للعمل العسكري ضد مصر ، لذلك أرسل إيزنهاور تعليماته إلى دالاس ليس لإدانة الغزاة و إنما فقط ليطلب سرعة وقف إطلاق النار . ثم تلى ذلك أن اتخذت الولايات المتحدة عملاً متأنياً من جهتها من أجل الوصول إلى حل يتقيد به الطرفان من خلال تقديم بعض الامتيازات لكلاً منهما(١٤٩) وفى سبيل السعى من أجل تضييق نطاق الحرب فى المنطقة ، طلب إيزنهاور فى ١نوفمبر ١٩٥٦ من أيدن أن يعلن عن عزمه على استئناف المفاوضات الخاصة بعملية إدارة القناة وتشغيلها ، على أساس المبادئ الستة التى قبلتها الأمم المتحدة ، و التى تربط الجلاء البريطانى برجوع إسرائيل إلى حدودها ، وإعلان مصر عن رغبتها فى التفاوض على أساس المبادئ الستة أيضاً(١٥٠) ، لكن النصيحة الأمريكية ذهبت هباءً .

هذا التصور الأمريكى وضع فى لحظة كان فيها أحد الأطراف معتقداً بأنه فى موقف قوي بينما الطرف الآخر ضعيف . وربما كان أيدن يتوقع أنه مع مرور الوقت سيتحسن موقفه ويمكنه تحقيق غاياته . وبالتالى لم يكن ما يغريه من أجل أن يصبح مرناً تجاه مصر .

كان ظهور الفشل و عدم المرونة الأنجلو_فرنسية قد دفع صناع السياسة الأمريكية إلى فرض حظر بترولى و اقتصادي _بصورة مؤقتة_ ضد حليفيهما(١٥١) . فالضغط الأمريكى لم يكن هدفاً فى حد ذاته . إذ كانت الولايات المتحدة تهدف إلى إنهاء الحرب دون خسارة على المصالح الغربية فى المنطقة . و على جانب آخر ،فقد قرر

إيزنهاور (الجنرال السابق) عدم إيقاف المساعدة العسكرية لحليفيه أثناء الأزمة . فشدة إيزنهاور لم تدفعه إلى نسيان ارتباطاته العسكرية تجاه شركائه فى الناتو (NATO) لذلك قام فى ١ نوفمبر بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى "بأننا لابد أن نستمر فى إرسال الإمدادات العسكرية إلى بريطانيا لأنها ربما تجابه بمتطلبات الناتو"[١٥٢] . وقد حاول إيزنهاور أن يظهر لحلفائه البريطانيين بأن الحظر الأمريكى المؤقت ضدهم لن يؤدي إلى تفكك وحدة القوى العسكرية لدول الناتو . حيث شعر بأن الهوة بينه و بين حلفائه يمكن وصفها "بالخلافات العائلية" .

إن هذه التطورات فى أزمة السويس أظهرت أن البريطانيين و الفرنسيين اعتمدوا على الدعم العسكري الأمريكى، فى حالة مواجهة احتمال التهديد النووي السوفيتى[١٥٣] ولو بحرب محدودة . وأثبت تكافؤ أعضاء الناتو أنه تكافؤ مزيف ، لأن الولايات المتحدة حاولت طوال الأزمة أن تشعر حلفائها بأنهم باتوا تابعيين لها ولابد أن يعملوا فى ظل الرعاية الأمريكية و الاعتراف بدورها الجديد[١٥٤] .

فعلى الرغم من أن القتال فى السويس قد انتهى ، إلا أن المناورة السياسية لم تنته بعد . حيث أن بريطانيا و فرنسا و إسرائيل كانوا لا يزالون يرفضون قبول الانسحاب الكامل . وفى تلك الأثناء كان إيزنهاور قد حقق فوزاً انتخابياً ساحقاً أعطاه حضوراً قوياً لمواجهة حليفيه اللذين لا يلينا . ففى ٦ نوفمبر أيدت القيادة الأمريكية جهود همرشلد لإجلاء القوات الأنجلو_فرنسية تماماً عن مصر[١٥٥] . علاوة على أن إيزنهاور نصح وزارة الخارجية بإلغاء زيارة أيدن لواشنطن لأنه من وجهة نظره "سيكون من غير الملائم أن يصدر بيان رسمى يدل على أننا على خلاف"[١٥٦] . وواجهت الولايات المتحدة موقفاً دقيقاً فى معالجتها للأزمة . كما عمل الوجود الإسرائيلى فى سيناء على تعقيد الأمور .

و منذ البداية ، وقبل الفوز فى الانتخابات اتخذ إيزنهاور موقفاً صلباً تجاه الغزو الإسرائيلى للحدود المصرية . وقبل الانتخابات الرئاسية بخمسة أيام أوضح إيزنهاور لأحد أصدقائه "إننى أعطيت أوامر صارمة لوزارة الخارجية بضرورة إبلاغ إسرائيل بأننا سندير شئوننا تماماً و كأنه ليس هناك يهودي واحد فى أمريكا ، فمصالح دولتنا هى المعيار الوحيد الذي نعمل به"[١٥٧] .

حاول الرئيس الأمريكى بصعوبة أن يقلل الآمال الإسرائيلية العريضة للفوز بالدعم الأمريكى . فبينما كانت إدارة إيزنهاور تحاول إنهاء الحرب ، كان بن جوريون يفاخر بنصر إسرائيل . ففى ٧ نوفمبر صدم الرأي العام العالمى بإعلان ضم صحراء سيناء إلى إسرائيل . فرغبة بن جوريون فى الحصول على مكسب إقليمى سريع لإسرائيل تمت الموافقة عليها بأغلبية ساحقة من أعضاء الكنيست[١٥٨]. وقد ظنت الحكومة الإسرائيلية أن إعلان بن جوريون سينظر إليه الرأي العام العالمى "كإنجاز" ربما يجازف بالاعتراف به كأمر واقع .

لكن إدارة إيزنهاور بدأت فى التحرك السريع لإبطال هذا . فقام إيزنهاور بإرسال برقية إلى بن جوريون يذكر فيها بأن الولايات المتحدة نظرت إلى "هذا الموقف باهتمام بالغ" : وأخبر بن جوريون بأن إسرائيل "تهدم بشكل خطير" جهود الأمم المتحدة من أجل السلام ، من جراء هذه السياسة التى "لا يمكنها سوى إدانة إسرائيل كمنتهكة لمبادئ الأمم المتحدة و توجيهاتها"[١٥٩] .

و تلى برقية إيزنهاور ، تحذير هوفر الشديد من النتائج المحتملة وهى :إدانة الأمم المتحدة ، واحتمال اشتراك متطوعين سوفيت فى القتال ، ووقف جميع المساعدات الأمريكية الحكومية و الخاصة[١٦٠] ، علاوة على أن طلب بن جوريون مقابلة إيزنهاور قد تأجل إلى حين "انسحاب الإسرائيليين تماماً من الأراضى المصرية"[١٦١] . و نتيجة للتحذيرات الأمريكية الشديدة ، قام بن جوريون على مضض بإبلاغ إيزنهاور بأن الإسرائيليين سوف ينسحبون ، إلا أن ذلك يتوقف على اتفاق مقبول مع قوات الأمم المتحدة التى تشكلت[١٦٢] .

المرحلة الأخيرة :

هناك من الشواهد ما يوضح بأن بريطانيا و فرنسا و إسرائيل رفضوا ــ بصورة متكررة ــ قبول الانسحاب الكامل . و نتيجة لذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها فى جانب الدول الشيوعية و الأفرو ــ آسيوية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأيدت القرار الهندي فى ٢٤ نوفمبر الذي يطالب المعتدين ــ مرة أخرى ــ بسحب قواتهم[١٦٣] .

حاولت إدارة إيزنهاور تسهيل تخطى المأزق من خلال حمل حلفائها على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة ، و بالتالى تخفيف حدة العجز البترولى الذي تسبب ــ بلا شك ــ فى محنة نتيجة عدم وجود التدفئة الكافية مع حلول الشتاء(١٦٤) . ووافقت الحكومتان البريطانية و الفرنسية على الانسحاب الكامل فى ٣ ديسمبر ١٩٥٦ .. مع هذا فقد كانت إسرائيل تحارب لأسباب مختلفة عن تلك الأسباب التى حاربت كلاً من بريطانيا و فرنسا من أجلها ، لذلك فإن إقناعها بترك المكاسب الإقليمية التى حصلت عليها كان مهمة صعبة(١٦٥) .

فى تلك الأثناء ، اشترطت مصر لإعادة فتح القناة ،الانسحاب الإسرائيلى الكامل من أراضيها(١٦٦) . فالولايات المتحدة و حلفائها كانوا بحاجة إلى فتح القناة بأسرع ما يمكن لتجنب العقبات الاقتصادية . فقام إيزنهاور بتهديد عبدالناصر بقوله "إذا لم يفعلوا ذلك بشكل أفضل ، فإن كل ثقل الولايات المتحدة سيوجه ضده"(١٦٧) . ومع ذلك لم يكن إعادة فتح قناة السويس عاملاً هاماً وراء موقف الولايات المتحدة تجاه عدم إذعان إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة بانسحاب قواتها من الأراضى المصرية . ولا ريب أن القيادة الأمريكية كانت شديدة التطلع إلى تجنب احتمال معارضة مصر لبرنامج أمريكا الجديد فى الشرق الأوسط(١٦٨) . و تحت راية القومية العربية ، ساعدت الظروف عبدالناصر ليؤكد زعامته خصوصاً بعد تلك المواجهة غير المتكافئة(١٦٩) .

وقدم العناد الإسرائيلى لمصر فرصة مثالية لجر معظم الدول العربية فى فلكها(١٧٠) . على حين كان تزايد مكانة عبدالناصر و شعبيته بين جموع الشعب العربى، هو الهدف الذي اعتبره عبدالناصر تعهداً ليتخطى به صعوباته .

وبصرف النظر عن دور عبدالناصر فى الشئون العربية ، فقد نظر صناع القرار السياسى الأمريكى إلى التلكؤ الإسرائيلى كعامل هام فى زيادة التوتر فى الشرق الأوسط، والذي أفسد الجهود لإتمام حل نهائى لمشكلات المنطقة(١٧١) . ففى المقابل بدأت القيادة الأمريكية فى التحرك لوضع حداً للمناورات السياسية الإسرائيلية. فقام إيزنهاور بالكتابة إلى بن جوريون فى ٣ فبراير مستحثاً إسرائيل على إتمام الانسحاب و اختتم رسالته بتحذير شديد من أن هذا الاستمرار المتجاهل لقرار

الأمم المتحدة سيؤدي بالتأكيد إلى وضع إجراءات الأمم المتحدة موضع التنفيذ ، ومن الممكن أن يتسبب ذلك فى اختلال خطير فى العلاقات بين إسرائيل والدول الأعضاء الأخري فى المنظمة الدولية ومن بينها الولايات المتحدة(١٧٢) .

فى الوقت نفسه ، أبلغ الوزير دالاس تل أبيب فى مذكرة سرية ، بأن الولايات المتحد ستؤيد مبدأ حرية الملاحة فى خليج العقبة ، ووضع قوات الطوارئ الدولية فى غزة وشرم الشيخ(١٧٣) ، لكن إسرائيل لم تقبل محتوى هذه المذكرة(١٧٤) .

هذا العناد الإسرائيلى دفع إدارة إيزنهاور إلى إظهار التشدد تجاه التصلب والغطرسة الإسرائيلية ، فقد كانت الإدارة على دراية جيدة بأن هنالك قرار عربى فى الأمم المتحدة مؤيد للحظر الاقتصادي ضد إسرائيل كان على وشك الصدور(١٧٥) . وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى الصرامة مع إسرائيل للحفاظ على علاقات جيدة مع العالم العربى ، ونجح إيزنهاور أيضاً فى إضعاف المحاولات الإسرائيلية التى كانت تناور باللوبى الصهيونى للحصول على تعاطف الشعب الأمريكى بتأليب جماعات الضغط . وفى ٢٠ فبراير أدلى إيزنهاور للتلفزيون برسالة شديدة اللهجة إلى إسرائيل فقد صرح قائلاً "إن الأمم المتحدة ليس لديها خيار سوى إظهار الضغط على إسرائيل لحملها على قبول قرارات الانسحاب"(١٧٦) . كما أعاد تأكيد الموقف نفسه فى رسالته الخاصة إلى بن جوريون(١٧٧) . و فى النهاية رضخت إسرائيل للضغوط و الإغراءات . و تحركت القوات الإسرائيلية منسحبة من سيناء و غزة فى ٧مارس ١٩٥٧(١٧٨) .

كانت النتيجة المهمة التى حصلت عليها إسرائيل من هذا الصراع هو حصولها على حق الملاحة فى خليج العقبة . الذي كان حيوياً بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى .

منذ بداية الأزمة ، قبل النظام المصري الحقيقة القاسية بأن صداقته للاتحاد السوفيتى لم تعمل على ردع المعتدين . فقد أدرك عدة حقائق: اولاً : أن الوجود العسكري الروسى فى الشرق الأوسط ، لا وجود له . ثانياً : أن النفوذ الجيوبولتيكى للاتحاد السوفيتى كان ضئيلاً ، نتيجة للمسافة الشاسعة التى تفصله عن مصر(١٧٩) .

وكان كل ذلك مؤكداً منذ اللحظة الأولى للعدوان الثلاثى ، حيث أوضح القادة الروس لعبدالناصر من خلال الرئيس السوري القوتلى (الذي كان فى موسكو فى ذلك الوقت) بأن مصر لا ينبغى أن تتوقع أي تدخل سوفيتى لإنهاء الأزمة ، ولابد أن يتم حل النزاع عبر قنوات سياسية ودبلوماسية(١٨٠) . فقد كان من الصعب على الإستراتيجيين السوفيت أن يغيروا الأولويات السياسية المنشغلة بالاضطرابات الموجودة فى أوربا الشرقية و التى كانت تمثل منطقة نفوذهم ، إلى أزمات الشرق الأوسط . و على عكس الاتحاد السوفيتى كانت الولايات المتحدة بأسطولها السادس تسيطر على البحر المتوسط(١٨١) ، ولها وسائلها لفرض الضغوط و العقوبات الاقتصادية الفعالة على القوى المعتدية .

كان عبدالناصر مدركاً لموقف مصر المزعزع ، كما كان على علم تام بأن مساندة أحد القوى العظمى هى الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة و الحفاظ على زعامته . لذلك اتجه عبدالناصر منذ اليوم الأول للعدوان إلى إيزنهاور ، طالباً منه المساعدة العسكرية الأمريكية لوقف العدوان(١٨٢) . ولم يدهش الطلب المصري الدوائر السياسية الأمريكية ، حيث حصلوا مسبقاً على تقرير من المخابرات الأمريكية يؤكد بأنه"لا مصر ولا روسيا على استعداد للمجازفة بتحالف عسكري فى ذلك الوقت . وأن تقديرنا الدائم هو أن روسيا ستبذل جهوداً كبيرة لتجنب التورط المباشر فى حالة القيام بعمل عسكري غربى ضد عبدالناصر"(١٨٣) .

على هذا فإن الطلب المصري كان غير واقعياً ، لأن القيادة المصرية غالت فى تقدير نفوذها ، ولم تدرك عاملاً هاماً ، وهو أن أي تدخل أمريكى ضد حلفائها سوف يعنى نهاية حلف الناتو ، ومن ثم تدمير الوحدة الغربية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى . وبمنظور سياسات الحرب الباردة فإن مصر قد أساءت تقدير متطلباتها الأساسية فيما يتعلق بإمكانية التدخل العسكري الأمريكى . ومن ناحية أخرى فإن دعوة مصر قد منحت الولايات المتحدة تفويضاً بالتحكم فى زمام الموقف لصالح الطرفين . وبهذا التحرك حققت إدارة إيزنهاور نصراً سيكولوجياً رئيسياً ، وبالتالى تعوض فشلها السابق فى معالجة مشكلات الشرق الأوسط .

وكما كان متوقعاً ، أوضح الرد الأمريكى رغبته فى مساعدة مصر فقط داخل إطار الأمم المتحدة[١٨٤]. لكن الملاحظ أن تلك الجهود الأمريكية لإنهاء الحرب و انسحاب قوات المعتدين تجاوزت حدود هذا الوعد . فمنذ البداية بذل عبدالناصر قصاري جهده لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية . فأرسل سراً مصطفى أمين كمبعوث ، إلى دالاس ، وفى هذه الرسالة أكد عبدالناصر للولايات المتحدة أنه سيعارض الشيوعية و لن يتخذ موقفاً عدائياً تجاه المصالح الأمريكية فى المنطقة ، علاوة على أنه أظهر رغبته فى إعادة النظر فى سياسته تجاه إسرائيل[١٨٥] .

وقامت الدبلوماسية المصرية بالتحرك فى ثلاث اتجاهات : فقامت بتعزيز روابطها مع الولايات المتحدة ، وحاولت ــ بصعوبة ــ خلق هوة بين الولايات المتحدة وحلفائها[١٨٦] وفى النهاية فعلت أقصى ما فى وسعها لتهدئة الخوف الأمريكى من أن مصر ربما تسمح للاتحاد السوفيتى بزيادة نفوذه بها . وأكد عبدالناصر للسفير الأمريكى هيرHare بأن "مصر صارعت طويلاً للتخلص من السيطرة الأجنبية و أنه لا ينوي تكرار التجربة"[١٨٧]. علاوة على ذلك قامت القيادة المصرية بإبلاغ الحكومة الأمريكية أنها"لا تحتاج متطوعين من الاتحاد السوفيتى"[١٨٨] .

إن هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة المصرية منذ بداية الأزمة ، يوضح التباين الكبير بين السياسات الرسمية المصرية من ناحية و بين الأهداف الحقيقية لمصر من ناحية أخرى . وبالفعل هجرت مصر ادعائها السابق بعدم "الانحياز" ، وأظهرت رغبتها فى وضع نفسها تحت حماية إحدى القوتين العظمتين . فالأولويات السياسية التى أبرزت فكرة "عدم الانحياز" باتت بالتالى غير قابلة للتنفيذ فى الدول الصغيرة أبان فترات الأزمة .

بل إن ما هو أكثر أهمية عن أزمة السويس ، هو نتائجها على المستويين العالمى والإقليمى و التى كانت نتائج واسعة وبعيدة المدى . فمصر ضحية العدوان كان الرأي العام العالمى فى جانبها ، ومع التأييد المعنوي من الولايات المتحدة و الاتحاد

السوفيتى تحولت هزيمتها العسكرية إلى نصر سياسى . فارتفعت مكانة عبدالناصر وزادت شهرته ومكانته نتيجة الأزمة فى داخل العالم العربى ، وذلك على عكس ما كانت تهدف إليه كل من بريطانيا و فرنسا(١٨٩) . وطوال فترة الأزمة صار البترول العربى قوة يحسب لها حساب فى سياسات الشرق الأوسط .

إن الدرس المستفاد من أزمة السويس و ما نتج عن نقص البترول، هو أن السياسات العالمية من الممكن أن توقفها مواقف و قرارات القوى الإقليمية ما دامت الظروف مواتية لذلك(١٩٠) ، كما اتضح أخيراً فى أزمة الطاقة عام١٩٧٣ .

فبالنسبة لبريطانيا كان من الصعب أن تتحرك عقارب الساعة إلى الوراء . فالنموذج الأمبراطوري لدبلوماسية القرن التاسع عشر أثبت أنه نموذجاً فاشلاً . وإبان الحرب انتقلت بريطانيا من عدم التحيز إلى التآمر مع إسرائيل و الذي كان مفاجأة حتى لعبدالناصر نفسه، و تضاءل مركز بريطانيا فى المنطقة عكس ما كان متوقع بأن يزداد.ففقدت حقوق معاهدتها مع مصر،واكتشفت أن علاقاتها بدول حلف بغداد قد تدهورت(١٩١) . فالعدوان البريطانى على مصر عمل على تقويض أنظمة الحكم الموالية للغرب فى المنطقة . فعقب الحرب مباشرة ، فى عام ١٩٥٨ سقط نظام الحكم فى العراق ، وبذلك قلدت مصر بتحولها نحو الاتحاد السوفيتى لطلب المساعدة و السلاح .

إن أزمة السويس تمثل نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط . فقد قدمت ظروفاً تاريخية للزعماء الوطنيين الجدد لتحسين مكانتهم وشعبيتهم فالغرض الأساسى من حلف بغداد ، وهو احتواء الاتحاد السوفيتى، قد أصبح مثار تساؤل . فالاتحاد السوفيتى لم يكن هو الذي شن الهجوم على مصر ، وإنما على العكس فقد أيد مصر فى مواجهة أحد الأعضاء المؤسسين لحلف بغداد .

فعقب أزمة السويس ، لم يعد الغرب يزعم بأنه النصير و البطل الوحيد للطموحات البشرية فى عالم مبنى على العدالة . فمن خلال تعهداتها و تصرفاتها أثناء الأزمة ، حاولت الولايات المتحدة ــ بصعوبة ــ إنقاذ المكانة و النفوذ الغربيين ، اللتين لطخهما الغزو بصورة سيئة . ومنذ ذلك الوقت تقلدت الولايات المتحدة دور الحارس الشرعى

الوحيد للمصالح الغربية فى المنطقة فى مواجهة المحاولات السوفيتية للانتشار فى المنطقة .

و على الرغم من أن إيزنهاور فعل أقصى ما فى وسعه إبان الأزمة للإبقاء على "المحافظين" فى السلطة فى بريطانيا ، إلا أنه ــ مع ذلك ــ كان عملياً عندما أرغم أيدن على قبول المستجدات التاريخية ، وألا يحاول أن "يعطى نفسه حجماً أكبر من حجمه" . فمن وجهة نظر إيزنهاور أن أيدن كان لا يزال يتصرف بطريقة "العصر الفيكتوري"(١٩٢) . أما بالنسبة للغرب ، فإن حرب السويس قد رسمت نهاية المسئولية الجماعية للدول الغربية الثلاث لاحتواء السوفيت فى الشرق الأوسط . وأصبح من الواضح أن كلا من فرنسا و بريطانيا لم تعد القوة المسيطرة على المنطقة ، حيث كان اعتمادها على الولايات المتحدة واضح للجميع . كما أكدت حرب السويس أن هناك تغيرات أساسية قد حدثت . فمنذ عام ١٩٥٦ فصاعداً ، تحولت المنافسة الغربية_السوفيتية فى المنطقة العربية_الإسرائيلية إلى منافسة سوفيتية_أمريكية . هذه النتيجة كانت أكثر وضوحاً حين شرح إيزنهاور فى يناير ١٩٥٧ التصور الأمريكى الجديد لملئ الفراغ الذي تركه الانسحاب الأنجلو ــ فرنسى من مصر .وأهتزاز مكانتهما فى المنطقة .

هذه النقلة فى توازن القوى أثرت على البناء الإقليمى ، فتدهور النفوذ البريطانى دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن زعيم عربى ذو مؤهلات لقيادة هذه المنطقة تحت راية "العقيدة الإسلامية" ، كنفوذ مقابل لعبدالناصر . و كان الملك سعود هو الاختيار المنطقى لهذا الشأن ، لأنه ــ على الأقل ــ من وجهة نظر إيزنهاور "معروف بعدائه للشيوعية ويتمتع بمكانة دينية عالية بين جميع الدول العربية"(١٩٣) .

هذه السياسة أظهرت حقيقة واضحة ، وهى أنه رغم شعبية عبدالناصر ، فإن صناع القرار السياسى الأمريكى لم ينظروا إلى مصر باعتبارها زعيمة للعالم العربى أو حجر الزاوية لإستراتيجيتهم . فعبدالناصر كزعيم إقليمى يعتقد أن أزمة السويس أثبتت أن

الدول العربية فى ظل زعامته أمكنها حماية نفسها من أي ضغوط خارجية . وعكس هذا فإن الولايات المتحدة كان لها وجهة نظر مخالفة ، وهى أنه ليس هناك دولة عربية أو زعيم عربى قادر على أن يتكفل بقيادة المنطقة كلها . و بشكل ظاهري تحسنت العلاقات الأمريكية ــ المصرية إبان هذه الفترة بالنظر إلى الشعور الودي لكن هذا الشعور الودي لم يدم طويلاً(١٩٤) .

كانت القضية الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة ، كقوة عالمية هى احتواء المد الشيوعى فى الشرق الأوسط . وبالنسبة لعبدالناصر كان تأكيد نفوذ مصر السياسى على العالم العربى قاطبة ، هو هدفه الأولى ، و تقليص نفوذ عراق نوري السعيد .

مع ذلك فإن عبدالناصر قد خدع نفسه ، وذلك بعدم إدراكه بأنه لا هو ولا نوري كان مؤهلاً لأن يكون "السيد الأعظم Grand Master " على "مائدة الشطرنج" الشرق أوسطية فى ظل القواعد الأمريكية الجديدة، فلم ينس صناع القرار السياسى الأمريكى أن سياسة عبدالناصر أعطت للسوفيت فرصة ذهبية لتحريك "بيادقه" على مراكز الدفاع الغربية فى قلب العالم العربى .

■ ■ ■

الخـاتمـة

اتسمت العلاقات الأمريكية ـ المصرية فى الفترة من ١٩٥٢ و حتى ١٩٥٦ ، بفشل كل من عبدالناصر و جون فوستر دالاس فى الوصول إلى فهم صائب لأهداف وطموحات كل منهما و ظروفه السياسية .

من أهم أولويات فهم هذه العلاقات الخاصة ، هى ظهور مصر كزعيمة بين دول العالم النامى ، والتى كانت سلطات صنع القرار فيها (مثلها فى ذلك مثل بقية دول العالم الثالث) تتركز فى العادة فى يد شخص واحد ، وهذا الشخص هو الفيصل النهائى فى صنع القرار السياسى . ولهذا كانت السياسة الخارجية المصرية انعكاسا للمواقف السياسية لهذا الشخص كائنًا من كان .

فمنذ عام ١٩٥٢ وحتى سبتمبر١٩٧٠ وقعت مصر تحت قيادة عبدالناصر . الذى كان يمثل آمال و تطلعات الطبقات الوسطى و الدنيا فى مصر و العالم العربى، و قد حصلت هذه الطبقات على نفوذها مع بداية الثورة عام١٩٥٢ . وهذه الطبقة بالتحديد هى التى أزاحت الأرستقراطية التقليدية و الشريحة العليا من الطبقة الوسطى التى كانت قد سيطرت على الحياة السياسية المصرية منذ ثورة ١٩١٩ . وكانت معارضة عبدالناصر لمن سبقه من السياسيين خاصة الزعيم الشعبى لحزب الوفد مصطفى النحاس ، ترتكز أساساً على أســس أيديولوجية ، فكلاً من عبدالناصر و النحاس كان يؤمن بفكرة أن مصر ليست فقط دولة تقع على ضفاف النيل ، وإنما هى أيضاً جزء من الأمة العربية . فأصبحت عروبة مصر بؤرة طموحات عبدالناصر السياسية . واستخدمها كتكتيك يصرف به الأنظار عن مشكلات مصر الداخلية .

ومثل الكثيرين ممن سبقوه، كان عبدالناصر رهين الحقائق الجيوبوليتكية لمصر فى نطاق محيط الشرق الأوسط ، فكان لزاماً عليه دائماً أن يضع فى اعتباره الدور المحوري لمصر فى العالم العربى . وقبل عبدالناصر بإخلاص مركزية مصر ، مؤمناً بأنه بهذه الطريقة يمكنه ضمان زعامته فى مصر وإعادة المكانة السامية لها فى العالم العربى.

إذا انتقلنا من دور مصر فى العالم العربى فى ظل حكم عبدالناصر ، إلى المواقف الأمريكية تجاه هذه التطورات ، سنجد أن الولايات المتحدة عملت من البداية على مساعدة عبدالناصر لتحقيق أهدافه مستخدمة كافة السبل بصورة أو بأخري . إلا أنه مع ذلك كانت هناك مساحة من الخلاف بين عبدالناصر و الولايات المتحدة بعد عام١٩٥٣ ، فعند زيارته للشرق الأوسط صاغ جون فوستر دالاس سياسة افترضت أن مصر لابد أن تتخلى عن خططها بشأن الزعامة العربية ، وبدلاً من ذلك ينبغى عليها أن تعمل فى نطاق التحالفات الإقليمية الغربية . وقد كان دالاس و الحكومة الأمريكية يتوقعان لمصر ، كدولة عربية بارزة ، أن تكون نموذجاً يُحتذي ، و تكون أول دولة عربية تقيم سلاماً مع إسرائيل . و بالنسبة لأمريكا فقد كان من المهم جداً لها أن تدخل كل الدول العربية كدول مشاركة، وبفعالية، ضمن الإستراتيجية الدفاعية الغربية ، وحصر خطر "اللون الأحمر" و المد السوفيتى فى أضيق نطاق فى منطقة الشرق الأوسط، وقد قبل عبدالناصر الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة بإتمام معاهدة ١٩٥٤ مع المملكة المتحدة بالشروط التى يمليها الغرب . ورغم أن ذلك كان من الممكن أن يكلفه زعامته إن لم يكن حياته ، كما ظهر خلال محاولة الإخوان المسلمين الإعتداء على حياته فى أكتوبر ١٩٥٤ . فقد كانت هذه الفترة بالنسبة لعبدالناصر من أحرج الفترات فى علاقاته بالغرب خصوصاً بالولايات المتحدة .

إن مثل هذا الموقف الموالى للغرب فى تلك الفترة الحرجة من حياته يرجع إلى سببين : الأول ، أنه شعر أنه باتخاذه لهذا العمل سيتمكن من الحصول على دعم مالى وعسكري من أمريكا ، يتمكن من خلاله من تعزيز مركزه فى مصر و العالم العربى . الثانى : أن عبدالناصر إعتقد أن اتخاذه موقفاً وسطاً تجاه الغرب ، سيجعل الولايات المتحدة تعيد النظر فى موقفها العدائى السابق تجاه الطموحات المصرية لزعامة العالم العربى . و مع ذلك فإن هذه المواقف المعتدلة لعبدالناصر فى السياسة الخارجية لم تأت بثمارها، لأن الولايات المتحدة عارضت طموحات عبدالناصر فيما يتعلق بزعامة مصر على العالم العربى ، ورأت أن الأولوية لإستراتيجية "الحزام

الشمالى"Northern Tier " لمواجهة التطورات العالمية الجديدة و التى وضحت فى إزدياد الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

إن صفقة الأسلحة الأمريكية ـ العراقية التى تمت فى إبريل ١٩٥٤ أكدت هذا التحول الجيد فى الإستراتيجية الأمريكية ، فأقنعت عبدالناصر بأن الأمريكيين لا يختلفون كثيراً عن البريطانيين فى علاقاتهم بالعالم العربى . فصناع السياسة الأمريكيين (مثلهم فى ذلك مثل البريطانيين) كانوا يقيمون وزناً لنوري السعيد و الصفوة التقليدية ويثقون فيها ، بينما كانت ثقتهم أقل ما يمكن فى الزعماء الوطنيين الجدد من أمثال عبدالناصر . فأثناء الصراع العربى ـ الإسرائيلى كانت إدارة إيزنهاور تري أن تكون الأولويات السياسية لعبدالناصر هى السلام مع إسرائيل، باعتبار ذلك قضية مركزية تعزز الدور الإستراتيجى الأمريكى فى العالم العربى وقد اعتقد كل من إيزنهاور و دالاس أن هذا التحول الجديد فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط هو السبيل الوحيد لحصر تزايد النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وفى تلك الأثناء كانت هناك رغبة فى تكوين حلف عسكري يجمع كل العرب فى منطقة الشرق الأوسط تحت مظلة الغرب .

كانت نقطة الضعف الرئيسية فى صناعة القرار السياسى الأمريكى فى الشرق الأوسط، أنها حاولت أن تفرض رؤيتها الخاصة على الحقائق الجيوبوليتكية فى المنطقة دون أن تأخذ فى الاعتبار الرأي العام العربى و شكوكه فى الطموحات الإقليمية لإسرائيل . وفى الوقت نفسه لم تتمكن الإدارة الأمريكية من إدراك حقيقة أن معظم الدول العربية، وبخاصة مصر كانت لا تري أن هناك أي تهديد مباشر من الاتحاد السوفيتى أو الكتلة الشرقية .

وجاءت أحداث عام١٩٥٥ تحمل فى طياتها كافة المعانى بأن القوي الغربية تسعى لمصلحتها فى المقام الأول ضاربة عرض الحائط بتطلعات القوى الإقليمية فقد أعلن عن قيام حلف بغداد و أغارت إسرائيل على غزة ، فأدي تصاعد الأحداث إلى

اضطراب العلاقة بين مصر و الولايات المتحدة . مما أضطر عبدالناصر فى النهاية إلى التسليم بأن سياسته المعتدلة تجاه الغرب و إسرائيل ينبغى أن تنهتى، وأن يتبع سياسة أكثر تشدداً تجاههم بأسرع ما يمكن . فقد شعر عبدالناصر بخيانة الغرب وخاصة الولايات المتحدة . وشعر أنه مضطر لمواجهتهم و بشروطهم وبفاعلية أكثر ، وبأسلوب أشد ، ووجد فى الاتحاد السوفيتى الشريك المتطلع لتحقيق أهدافه . لكن عبدالناصر مع ذلك كان لا يزال لديه حرية الاختيار فيما يتعلق بعلاقاته مع الولايات المتحدة . و كما ذكر آلان دالاس ــ مدير ــ CIA فى ذلك الوقت بأنه "إذا أضطر عبدالناصر إلى الحفاظ على استقلاله ومكانته من خلال اتفاق مع الغرب ، فإنه سيفضل أن يرتبط بعلاقات حميمة مع السوفيت"(١) .

وهذا التغير فى السياسة من قبل عبدالناصر لم يكن فقط يحمل بين طياته خطورة انتقام الغرب ، وإنما كذلك عمل على ارتفاع شأنه فى عيون العرب إلى حد إنه وصل إلى مكانة أعظم زعيم عربى فى العصر الحديث .

وقد حاول عبدالناصر أن يضرب عصفورين بحجر واحد . فقد حاول أن يظهر لصناع السياسة الأمريكيين خصوصاً جون فوستر دالاس بأن القرار الأمريكى المنحاز إلى إستراتيجية "الحزام الشمالى" لم يكن حلاً عملياً للمصالح الأمريكية فى المنطقة . بل على العكس فإنه سيخلق اختلالاً فى توازن القوى الإقليمى . وكان عبدالناصر كذلك يرغب فى التأكيد على نقطة أن مصر لا ينبغى أن ينظر إليها فقط كدولة صغري ، وإنما ينظر إليها كتجسيد للتصور العربى للمستقبل . وفشل الأمريكيون فى إدراك مقاصد عبدالناصر أو مصر ، وزعموا أن هجوم إسرائيل على مصر فى فبراير ١٩٥٥ هو الذي قوض العلاقات الأمريكية ــ المصرية .

وكان الأمريكيون أساساً عاجزين عن ملاحظة أن هناك نزاعاً بين القاهرة وبغداد،وأن ميزان القوي العربى قد مال ناحية مصر و حلفائها . و منذ عام ١٩٥٥ فصاعدا، واجهت واشنطن الحقيقة المرة، وهى أن شهر العسلHoneymoon مع

عبدالناصر و نظام حكمه قد انتهى وحان وقت السياسة الواقعية الأكثر صلابة . و كان هذا التحدي يمثل صعوبة كبيرة على الوزير دالاس الذي نظر إلى العلاقات مع مصر من منظور سياسات الحرب الباردة بين الشرق و الغرب ، و من الممكن أن يعزي ذلك بسهولة إلى تأثير المكارثية فى ذلك الوقت، خاصة الجناح اليمينى للحزب الجمهوري المتحمس لمحاربة الشيوعية أينما كانت . فعندما عقد عبدالناصر صفقة السلاح مع الكتلة الشرقية فى سبتمبر١٩٥٥، ازدادت شكوك دالاس و نظر إليها كمؤامرة شيوعية و ليست أولويات قومية لناصر من أجل الحفاظ على الأمن القومى المصري .

كان تفسير دالاس العقلى الضيق لتحركات عبدالناصر قد جعله يتخذ موقفاً جديداً تجاه مصر . فدالاس كان دائماً يحاول فرض إطار مرجعيته على مصر، وهو نموذج معقد سيخدم المصالح الأمريكية فى المنطقة بصورة أحسن ومع ذلك فإنه ليس هناك من يمكن أن يلومه على حكمه السياسى الخاطئ فى مثل هذا السياق السياسى ، لأن الولايات المتحدة، مثلها مثل كل القوى العظمى ، تعودت أن تفسر سياسات الدول الصغيرة من خلال أولويات مصالحها وأفضلياتها. وقد اعتقد صناع القرار السياسى الأمريكى بأن المساعدة المالية الكبيرة لمصر ، خاصة مع فكرة ظهور تمويل السد العالى سيعطى لهم حق التدخل فى سياسة مصر الخارجية ، على الرغم من أن هذا الرأي تم تعديله ، إلا أنه فشل فى أن يضع فى اعتباره النطاق الذى رسمه عبدالناصر لسياسته الخارجية وفقاً لطموحاته ووجهات نظره .

كان فشل بعثة أندرسون فى مارس ١٩٥٦ فى تسوية النزاع المصرى ـ الإسرائيلى كشرط لتمويل السد العالى قد عمل على قطع الاتصال بين عبدالناصر و دالاس تماماً، وقوض هيكل الصراع المزعوم على المصالح ، ولكنه احتفظ بهما داخل حدود يسهل معها قيادتهما مع الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية .

وقبل أن يصدر عبدالناصر قراراته الهامة والحيوية، اعتاد كزعيم سياسى "ريـس" أن يقدر نتائجه على مصر و العالم العربى ككل . ومن ناحية أخري فإن دالاس كان يقدر

الأمور وفقاً لما يساير منها الإستراتيجية الأمريكية العامة فى احتواء المد السوفيتى . ولهذا رأي دالاس فى عبدالناصر امتداداً للمد الروسى فى الشرق الأوسط ، كما رآه عقبة فى طريق الحل السلمى للصراع العربى_الإسرائيلى . و على ذلك قررت الإدارة الأمريكية احتواء نفوذ عبدالناصر ، وممارسة كل الوسائل الممكنة لإضعاف مركزه كزعيم محتمل للعالم الثالث .

جاءت هذه السياسة الأمريكية بنتائج عكسية ، فبسبب سحب العرض المالى الأمريكى لمشروع السد العالى ، لم تعمل الولايات المتحدة فقط على إنجاح تأميم عبدالناصر لشركة قناة السويس ، وإنما عملت كذلك على إبراز زعامته على العالم العربى.

وعلى عكس ما كان متوقعاً ، تحسنت العلاقات الأمريكية ــ المصرية أثناء أزمة السويس ، و كانت علامات المصالحة فى طريقها إلى التقدم. و يبدو أن دالاس كان متذبذباً بين رغبته فى تحسين علاقاته بعبد الناصر و إيمانه بأن عبدالناصر شخص "متعصب للغاية" . وكان دالاس فى الحقيقة قد وقع فى حيرة حيث كان وقع الأحداث يفوق تصوراته و خبراته .

فموقف الولايات المتحدة المعارض للعداون أثناء أزمة السويس، لم يكن لرفع مكانة عبدالناصر أو لتقويض مكانة حلفائها ، ولكنه كان لحماية المصالح الغربية على المدى الطويل ، كما أن موقف الولايات المتحدة الصارم ضد طموح حلفائها بسب قناة السويس لم يسمح للإتحاد السوفيتى باستغلال هذه التناقضات استغلالاً سياسياً.

على النقيض، أوضحت الدراسة الوثائقية و الأدلة الأخري أنه قبل و أثناء أزمة السويس، قام عبدالناصر بجهود مضنية لإيجاد تبرير إعلامى يمكن أن يؤدي إلى تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. وفى الوقت نفسه فإن عبدالناصر لم يدرك أن السياسة الخارجية الأمريكية حتى الستينيات، خصوصاً فى ظل دالاس كانت تنظر إلى المد الشيوعى كتهديد رئيسى للاستقرار الدولى و للمصالح الغربية العالمية. ولم يدرك

عبدالناصر كذلك أنه برغم سيطرة دالاس على مقاليد السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن صياغة هذه السياسة كانت متأثرة بالكونجرس و الرأي العام الأمريكى وجماعات الضغط المتعددة فى الولايات المتحدة .

لسوء الحظ أن الأهداف القومية لعبدالناصر فيما يتعلق بمصر و العالم العربى قد عملت على تشويه صورته كحليف معتدل فى عيون صناع القرار السياسى الأمريكى وخصوصاً جون فوستر دالاس . فى الوقت نفسه كان نقص إدراك دالاس لطبيعة الفكر السياسى العربى و حقيقة الحياة السياسية العربية قد شوه العلاقات الثنائية بين الطرفين . وعموماً فإنه يمكن القول بأن السبب الرئيسى للفشل الأمريكى فى الوصول إلى صيغة تعايشmodus vivendi مع مصر (التى كانت منذ عام ١٩٥٢ و حتى أوائل ١٩٥٥ تعد حليفاً ممكناً) ، هو رغبة امريكا فى فرض هيكلها السياسى المذكور من جانب واحد ، بغض النظر عن الظروف التاريخية و السياسية لمصر . و هذا الفشل الأمريكى قد حول عبدالناصر من مجرد زعيم محلى فى مصر إلى زعيم ذو سحر جماهيري فى العالم العربى قاطبة ، كما جعله تجسيداً للزعامة السياسية فى العالم الثالث .

■ ■ ■

المحتويـات